سياسة

سليمان الفرزلي

حروب الناصرية والبعث

نوفل

سليمان الفرزلي

حروب الناصرية والبعث



نوفل

صدرت عام 2016 عن **نوفل**، دمغة الناشر هاشيت أنطوان

© هاشيت أنطوان ش.م.ل.، 2016
سنّ الفيل، حرج تابت، بناية فورِست
ص. ب. 0656-11، رياض الصلح، 2050 1107 بيروت، لبنان
info@hachette-antoine.com
www.hachette-antoine.com
facebook.com/HachetteAntoine
twitter.com/NaufalBooks

تصميم الغلاف: **معجون**
رسم الغلاف: **علي عثمان**
تصميم الداخل: **ماري تريز مرعب**
متابعة النشر: **رنا حايك**
طباعة: **53Dots**

ر.د.م.ك.: 978-614-438-421-3

في أسباب الكتاب

«لا أحد ينادي على زيته عَكِر.»

مثل عامي لبناني

تبدأ قصة هذا الكتاب في الشهر الأخير من عام 1970. لم يكن قد مضى شهران على وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكنت يومها رئيساً لتحرير جريدة «الكفاح» البيروتية لمالك امتيازها وناشرها نقيب الصحافة الراحل رياض طه.

وكانت تلك الجريدة قريبة، في خطها السياسي العام، من حزب البعث العراقي الذي كان في ذلك الوقت بقيادة الرئيس أحمد حسن البكر ويشهد بداية بروز صدام حسين على المسرح السياسي كنائب للرئيس.

ففي مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام كتب رئيس تحرير جريدة «الأهرام» المصرية الرسمية، محمد حسنين هيكل، في زاويته الخاصة في الجريدة وعنوانها «بصراحة» مسلسلاً من أربع حلقات بعنوان «لمحات من قصة المعركة الأخيرة» تناول في اثنتين منها حزب البعث العراقي بتجريح حاد، متهماً إياه بأنّه يسعى إلى «سرقة دور مصر» في قيادة النضال العربي.

رأيت من المناسب في حينه، وبعد التشاور مع ميشال عفلق، الأمين العام للحزب المقيم يومها في بيروت، أن أناقش ما ورد في مسلسل هيكل، ليس على سبيل الرد، بحد ذاته، بل من أجل وضع إطار سليم للمناقشة في مواضيع من هذا النوع. وقلت في ذلك الرد الذي جاء بشكل افتتاحيات للجريدة على مدى أربعة عشر عدداً منها، إنّ الغرض منه ليس الدفاع عن حزب البعث، إنّما تصويب إطار النقاش بنقله من المهاترة إلى المحادثة.

مجموعة المقالات هذه نشرتها إدارة «الكفاح» في كتيّب حمل عنوان «هيكل وبؤس الصراحة»، فقدت، مع الأسف، نسختي منه، ولم تنشأ حاجة للرجوع إليه إلّا بعد أربعين عاماً عندما عكفت، في أواخر عام 2010، على وضع كتاب «علامات الدرب» المتضمن لسيرتي الذاتية، ففرض الموضوع نفسه عليَّ بحيث جهدت لإيجاد نسخة من ذاك الكتيِّب من دون أن يحالفني الحظ. فقرَّرت أن أستعين بذاكرتي لاستعراض تلك المرحلة البعيدة في الماضي.

ثم التقيت في بيروت، شتاء عام 2013، وبمحض الصدفة، الزميل القديم فارس يواكيم الذي أبلغني أنّه يحتفظ بنسخة من كتيِّب «هيكل وبؤس الصراحة» المفقود، وعرض مشكوراً أن يستنسخه لي[1].

أصبح النص في يدي من دون الكتاب، وهذا ما كان يهمني أيضاً.

ولمّا رأيت أنّ الأستاذ محمد حسنين هيكل لم ينصرف عن المسرح، كما وعد في كتيِّب له بعنوان «استئذان في الانصراف» بمناسبة بلوغه الثمانين من العمر، قرَّرت أن أضع صيغة جديدة لإعادة نشر ما كتبت في مناقشته قبل أكثر من أربعين عاماً. ذلك أنّ التطورات التي شهدها العالم العربي خلال العقود الأربعة الأخيرة، ويشهدها الآن، وربما سيشهدها إلى أمد غير منظور في الأفق، جعلت موضوع الكتاب أمراً جارياً، بمعنى أنّ تلك التطورات تشكّل إلى حدٍّ ما أحد أوجه تداعيات الصراع الناصري-البعثي، باعتبار أنّ ذلك الصراع مثَّل رحلة الهبوط العربي بعد انفصام عرى أعظم إنجاز حقَّقه العرب في تاريخهم الحديث، وأقصد به الوحدة السورية-المصرية. ذلك أنّ تلك الوحدة خرقت أوّل مخطّط استعماري تاريخي يعود لأربعينيات القرن التاسع عشر، تمثّل بدق إسفين مانع لتلاقي سوريا ومصر، من خلال قيام تحالف غربي بقيادة بريطانيا غايته ضرب جيش محمد علي وإخراجه من سوريا، ومنع مصر من التدخل في شؤون الأقاليم المجاورة وخصوصاً في سوريا[2]. وشكّل ذلك الملامح الأولى للخطة الغربية بإقامة دولة يهودية في فلسطين قبل خمسين سنة من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية بقيادة تيودور هرتزل (1847-1897).

ومن الأسباب الموجبة للكتاب، أنّ أيّاً من الفريقين الناصري والبعثي لم يكتب تاريخ تلك التجربة كتابة نقدِّية حقيقية، باستثناء بعض التوجهات النقدية من طرف واحد، فكتب ناصريون، وأبرزهم محمد حسنين هيكل، في انتقاد البعث، لكنهم لم ينقدوا التجربة الناصرية ذاتها. كما أنّ البعثيين نقدوا التجربة الناصرية ولم ينقدوا تجربتهم هم، ولذلك جاءت التجربة البعثية في الحكم مليئة بالانحرافات والتجاوزات التي كانوا يعيبونها علىَ عبد الناصر والنظام الناصري.

ولمّا كان ما جرى من نقد لهذه التجربة، أو تلك من خارجها، خالياً من النقد الذاتي الحقيقي والصارم، ربما ليبرّر كل فريق تجربته، فإن الإطار النقدي السليم لقراءة تاريخ تلك المرحلة ظل غائباً إلى اليوم، بل ربما أصبح شيئاً يُعدُّ نابياً مع تفاقم تردّي الأوضاع العربية. بل هناك كثيرون يميلون إلى تبرئة الماضي، لأن ما جاء بعده كان أسوأ منه، فكأن الحاجة إلى نقده وتشريحه قد انتفت على قاعدة: «وفي الليلةِ الظلماءِ يُفتقدُ البدرُ»، وهو منطق يمنع فهم الأحوال الكامنة وراء التطورات.

وهذا ينسحب الآن على أفكار وممارسات الحركات الإسلامية والتكفيرية التي ازدهرت على أنقاض المفاهيم القومية، وخصوصاً الناصرية والبعثية منها.

إنّ ما نشهده اليوم في الساحات العربية كلها تقريباً هو، في الجانب الأكبر منه، نتيجة مباشرة لحروب الناصرية والبعث، ومن ضمنها بشكل خاص حالة الاستئثار المانعة للاعتراف بالآخر، أي آخر. ولذلك رأينا في تلك الحقبة قرارات خطيرة ما زالت تجرجر أذيالها إلى يومنا هذا، من غير مناقشة أو دراسة، وحتى من غير علم كثيرين في الدولة والمجتمع، تضرّروا منها قبل غيرهم. ولذلك عندما اخترت لهذا الكتاب عنوان «حروب الناصرية والبعث» لم أكن أقصد فقط الصراعات والمماحكات التي جرت بينهما، بل قصدت في الدرجة الأولى إلقاء الضوء على الحروب الطاحنة والمدمرة التي انساق إليها الفريقان بعد سقوط الوحدة السورية-المصرية، وهي حروب لم تتوقف، وربما لن تتوقف إلى أمد طويل، لأن زمامها أصبح بأيدي جهات خارجية قوية معادية للمصلحة القومية العربية، ومدعومة مع الأسف من حكومات وقوى عربية محميَّة تحت مظلة تلك الجهات الخارجية.

إنّ تلك الحروب التي ما زالت مفاعيلها جارية إلى اليوم بصورة متمادية ومتفاقمة، لم تنل من النقد الجدي، خارج الاستنسابية السياسية لهذا الفريق أو ذاك، إلّا ما يخدم في صرف الانتباه، أو التضليل، أو التقليل من أهمية ما حدث هنا وهناك، مما غطّى على انتقال زمام الأمور في النتيجة إلى الأعداء الحقيقيين الذين قامت تلك الحروب بحجة مكافحتهم. والحربان الأهم خلال النصف الثاني من القرن العشرين هما: حرب جمال عبد الناصر في اليمن، وتتمتها حرب 1967 مع إسرائيل، وحرب صدام حسين ضد إيران، وتتمتها حربه في الكويت. وكلتا الحربان لفَّهما غموض متعمَّد بسبب تورّط قوى خارجية فيهما، أبرزها الولايات المتحدة الأميركية، وإسرائيل، ودول عربية حليفة لهما أو لأي منهما.

ثم هناك إشكالية العلمانية والدينية في تنظيرات الناصريين والبعثيين وممارساتهم على الأرض، حيث كان للحركتين المتلاشيتين من جرَّاء حروبهما

الداخلية والخارجية، قشرة علمانية ظاهرة وجوهر ديني في الباطن. فالناصرية والبعث، بالمنظور النقدي، لا يختلفان إلّا في الشكل عن بقية الحركات الإسلامية المعاصرة، الإخوانية والسلفية على السواء، أو التي تدخل في إطار «التقليد الإبراهيمي»، كما سمّاه عادل ضاهر في كتابه «أولية العقل: نقد أطروحات الإسلام السياسي»[3].

ليس أدل على ذلك من «البداية الإخوانية» لجمال عبد الناصر، و«النهاية الإسلامية» لميشال عفلق. فالتناقض اللاحق بين عبد الناصر وسيد قطب لا يثبت العكس، لأن النظام الناصري بقي يمارس الحكم على القواعد ذاتها التي رسمها سيد قطب في بداية انطلاق ثورة 23 يوليو، كما سيتبيَّن في الفصول اللاحقة. كذلك فإن النهاية القسرية التي فرضها صدام حسين على ميشال عفلق بعد وفاته ليست هي الدليل الوحيد على حشر حزب البعث ضمن «التقليد الإبراهيمي»، وإن كان، ربما، أوضح من غيره من الأدلة.

إنّها إشكالية كبرى تلك التي أدت إلى جعل قيادة العرب في أيدي أعدائهم، بل إلى جعلهم يدمِّرون بلدانهم بأيديهم وبحماس ديني منقطع النظير. وهذا على فظاعته يبقى أقل ضرراً وخطراً من تمزق النسيج الاجتماعي التاريخي الذي قام عليه العيش المشترك بين مكونَّات البلدان العربية الدينية والعرقية والثقافية. ذلك أنّ الكيانات الوطنية المتعارف عليها باتت قائمة في الظاهر ومفككة في الواقع، وباتت إمكانية إعادة لحمها تكاد تكون مستحيلة. وهذا ينذر بحروب مجتمعية لا نهاية لها، بل يدفع المكوِّنات المجتمعية داخل الكيانات السياسية الشكلية إلى التسابق للاستقواء بالأعداء التاريخيين لبلدانهم.

وإن دلَّ ذلك على شيء، فإنّه يدلُّ على وجود خلل عضوي في الجسم السياسي والثقافي والمجتمعي للبلدان العربية يُفرِّخ الأمراض المستعصية بصورة دائمة. ولذلك فإن وحدة سوريا ومصر في أواخر خمسينات القرن العشرين شكَّلت بصيص أمل بمعالجة ذلك الخلل، لكنه كما تبيَّن لاحقاً، كان بصيصاً خادعاً فأضاف إلى أمراض الأمة مرضاً جديداً نشأ من حروب الناصرية والبعث، ولا تزال تعاني اليوم من انتشاره السرطاني الأليم، من دون أن يظهر في الأفق أيّ دواء يوقف تفشِّيه.

ويبقى السؤال: «لماذا تخلَّف المسلمون وتقدم غيرهم؟»

وهذا يستدعي الإجابة عن سؤال آخر طارىء: «كيف السبيل إلى إقناعهم بمواجهة أنفسهم من خلال مواجهة عدوهم الحقيقي، بدل مواجهة بعضهم البعض تحت رايات ذلك العدو؟».

كنت، كما تقدَّم، قد طرحت قبل أربعة وأربعين عاماً، إطاراً للمناقشة في الموضوع، قوامه معايير القياس، لأنّ العرب والمسلمين ما زالوا يقيسون قوتهم بضعف بعضهم البعض، بدلاً من قياس ضعفهم بقوة أعدائهم. والآن، أرى أنّ اللحظة العربية الراهنة مناسبة للتذكير بتلك المعايير من خلال هذا الكتاب الذي تشكّل تلك اللمحات القديمة جزءاً منه.

لكنني أفهم طبيعة المقولات والدعاوى المتضاربة للقوى المتصارعة ضمن الفريق الواحد، كما تجسَّدت وتجسَّمت في الصراع الناصري-البعثي، وهي حالة قديمة ومتجذرة، كما يبدو، على «القاعدة المعرِّية» القائلة: «كلٌّ يعظِّم دينه»، أو حسب المثل العامي اللبناني القائل: «لا أحد ينادي على زيته عكر»!

فهل المشكلة في المعتقدات أم في تعظيم أصحابها لها؟ هل المشكلة في أصحاب المعتقدات أم في طريقة تعظيمهم لمعتقداتهم؟ هل المشكلة في المبادىء النظرية أم في التطبيقات العملية؟ هل هي في واضعي تلك المبادىء والنظريات أم في أتباعها والداعين لها ومطبقيها؟

وأسئلة كثيرة أخرى من هذا النوع يمكن أن تلف وتدور لتصل من جديد إلى جدلية «البيضة والدجاجة».

لا يكفي أن يجري البحث في الأسباب والنتائج المباشرة وتقاذف المسؤوليات. فالبحث المجدي هو البحث عن المقوِّضات الناخرة في كل كيان وكل جسم مجتمعي في البلاد العربية. ويجب أن نعلم أنّ المقوِّضات الناخرة في كيان صغير مثل لبنان، هي ذاتها المقوضات الناخرة في كيانات أكبر وأعظم، وإن كانت مخفيَّة أو غير ظاهرة للعيان.

عندما أشار هيكل، في واحد من مقاليه موضوع البحث، إلى ما أسماه «الطبيعة والطبع» لدى العراقيين كمانع لقيادة النضال العربي، يجد نفسه اليوم أمام «طبيعة وطبع» للمصريين لم نسمع أنّ أحداً قد أطلق عليه اسماً بعد.

أطروحة هذا الكتاب هي «المقوِّضات العربية».

سليمان الفرزلي

شواهد وأسانيد

1 كان آخر لقاء لي مع فارس يواكيم في موسكو، عاصمة الاتحاد السوفياتي، في ربيع عام 1971، بعد أشهر قليلة فقط على صدور كتيِّب «هيكل بؤس الصراحة»، أي قبل اثنتين وأربعين سنة من لقائي الأخير العابر معه في بيروت عام 2013. كنت في بيروت بخصوص كتاب «علامات الدرب»، وكان هو هناك بخصوص كتابين له، أولهما «ظلال الأرز في وادي النيل: لبنانيون في مصر» الذي جرت حوله مناقشة في «رابطة أنطلياس الثقافية»، والثاني ترجمه عن الألمانية للكاتب النمساوي ستيفن زفايغ بعنوان «عنف الديكتاتورية» يتعلق بحركة جون كالفن البروتستانتية في سويسرا بعد فراره من فرنسا الكاثوليكية بسبب الاضطهاد الديني في القرن السادس عشر.

2 قامت سفن حربية بريطانية تابعة لأسطول المتوسط، وبقيادة الكومودور تشارلز نابيير، بضرب قوات القائد المصري ابراهيم باشا في سوريا إنطلاقاً من الموانىء اللبنانية في بيروت وجونيه وصيدا ونهر الكلب، ثم توجه نابيير بأسطوله الى الإسكندرية واتفق مع محمد علي، حاكم مصر ووالد ابراهيم باشا، على الانسحاب المصري من سوريا والاحتفاظ بحكم مصر. وقد اعترضت الدول المتحالفة المعنية على تلك الاتفاقية، بما في ذلك بريطانيا التي اعتبرتها مبادرة فردية من نابيير بدون علم حكومته أو قيادته الممثلة آنذاك بقائد أسطول المتوسط الأميرال روبرت ستوبفورد الذي كان يقود ضمن أسطوله سفناً حربية عثمانية ونمساوية وروسية جاءت لمؤازرة حملة نابيير فقصفت بيروت بينما كان نابيير يقود حملة برية لاحتلال صيدا، لكن الدول المتحالفة مع بريطانيا عادت فاعترفت بها كمعاهدة دولية مع تعديلات طفيفة، وأبقت على بندها الأساس وهو الاعتراف بحكم محمد علي وسلالته على مصر شرط عدم الخروج خارج حدودها. وكان وزير الخارجية البريطاني آنذاك اللورد بالمرستون هو الذي أقام تحالفاً دولياً للدفاع عن الإمبراطورية العثمانية التي هددها التوسع المصري في سوريا، وهو صاحب «نظرية دق الإسفين» بين مصر وسوريا في منتصف أربعينات القرن التاسع عشر.

3 «أولية العقل: نقد أطروحات الإسلام السياسي»، عادل ضاهر، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. الطبعة الأولى، تشرين الأول/أكتوبر 2001، المقدمة الصفحة 8.

القسم الأول

من «الوحدة»
إلى «الانفصال»

الفصل الأول

الماضي الذي لا يمضي!

«لكأنّنا أسلافُنا إذ نلتقي أسلافنا...»

الشاعر التونسي منصف الوهايبي

دعاني الدكتور يحيى غدّار إلى إلقاء كلمة أمام «التجمع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة» في الضاحية الجنوبية من بيروت، وضرب يوم الأربعاء 13 آذار/ مارس 2013 موعداً للقاء، مع حشدٍ من مختلف المشارب والميول السياسية القومية والإسلامية، ومن بعض قدامى الناصريين.

بدأت حديثي بالدعوة إلى تحديد المفاهيم المتداولة والمصطلحات المستخدمة، لكي تكون المعاني مفهومة، وسندي في ما قلت كان كونفوشيوس، المفكر الصيني القديم، الذي اعتبر أنّ إصلاح لغة الناس هو المدخل إلى كلّ إصلاح، لأنّ ما يُقال غير ما يُفهَم.

وانتقلت في الكلام إلى تحديد مصطلح أو مفهوم «جدليَّة التنصُّل» في القضيَّة الفلسطينية بين الأنظمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فاعتبرتُ أنّ جيلنا كله، أو معظمه، كان قبل هزيمة 1967 الماحقة، على يقين، أو شبه متيقِّن، أنّ الرئيس جمال عبد الناصر عاكفٌ فعلاً على تحرير فلسطين، فإذا بالهزيمة تُكذِّب ذلك.

فمنذ أن أعلن الرئيس المصري أمام أعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة في عام 1962 أنّه ليست لديه خطة لتحرير فلسطين، بدأ البحث عن إيجاد غطاء فلسطيني للتنصل العربي من مسؤولية الالتزام بتحرير فلسطين، فتمّ تالياً إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964. وقد

كان ذلك أول السبل التي سلكتها الأنظمة العربية للتنصل من القضية الفلسطينية ليس بإلقاء عبئها على الفلسطينيين فقط، بل بوضع فلسفة لهذا التنصل تحت شعار «نقبل بما يقبل به الفلسطينيون»، أو، لا يجوز أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين، وهو ما شكَّل نظيراً عربياً للطرح الفلسطيني القائل باستقلالية «القرار الفلسطيني».

قبل أن أُكملَ شرحي وأتوسّع به، احتجّ بعض الحضور من قدامى الناصريين وانسحبوا من القاعة من دون مناقشة مفيدة!

بعد تلك الواقعة تأكد لي أنّ التشبث العصبي بمفاهيم ثبت بطلانها في الواقع المعاش، وفي التجربة الحيَّة، ما هو إلّا دليلٌ على سبات العقل العربي في الماضي، وعلى انعدام الشعور بضرورة نقده من أجل العبور إلى المستقبل متخففين من أثقاله، لأننا عندما نتحدث عن الماضي، من أجل المستقبل، فإننا لا نعني، ولا نقصد، شطب مراحل تاريخية معيَّنة من ذاكرتنا، أو إطاحة مقتضياتها في زمانها. مثل هذا التفكير يكون انقطاعاً، والانقطاع لا يبني مستقبلاً.

لكن هذا أيضاً لا يعني تقديس الماضي، أو العودة إلى العيش فيه. هذه سلفيَّة وهميَّة غير قابلة للتحقق. إنّما نستحضر الماضي لنتدارسه، ونمحِّصه، ونتناوله بالنقد والمراجعة، ليكون المستقبل خلواً من أمراض مزمنة سمَّمته في حينه، ووضعته في مسيرة انحدار من سيء إلى أسوأ، بينما كان المطلوب أن يسير من حسن إلى أحسن. وهذه هي التقدمية الحقيقية القابلة للحياة والتطور.

إنّ وضع هذا الإطار للبحث يحتِّم علينا جميعاً أن نقسو بالنقد الذاتي على أنفسنا باعتبارنا من أبناء الماضي أيّاً كانت درجة إسهام كل منا في صنعه أو التأثير فيه، وأيّاً كانت مواقعنا من أبسط مواطن إلى أعلى مسؤول.

فإذا سلَّمنا بأننا من الماضي، فذلك يعني أنّه ليست لنا يدٌ في المستقبل إلّا بقدر ما نقدِّم للأجيال الجديدة الصانعة للمستقبل صورة صادقة ونقديِّة عن تجارب الماضي لفرزها، نمسك بسمينها ونلقي الغثَّ منها جانباً، لأن المواقفَ التبريرية والاعتذارية عن مسالك وسلوكيات باتت ضاربة في عمق التاريخ، هي بطبيعتها مواقف تضليلية تضرُّ بمسيرة المستقبل ولا تعني شيئاً لمسيرة الماضي، ولا تنفع حتى في تبريره، خصوصاً عندما تميل إلى تقديسه وإضفاء هالات مصطنعة فوق رأسه.

وعملية النقد الذاتي، إلى ذلك، عملية معقَّدة، لأنّها تتناول مواضيع مختلفة تتراوح من العقائدي والفكري إلى السياسي والتجريبي، ومن العابر والمؤقت إلى الدائم والثابت. ذلك أنّ تناولها بطرق مختلفة، حسب مقتضى الحال، يجعل من

بعض هذه الطرق المختلفة تبريرياً هو الآخر. ولذلك لا بدَّ من تحديد المفاهيم والمصطلحات المتداولة والمستخدمة، حتى لا نقع في المحظور الذي حذَّر منه كونفوشيوس قبل آلاف السنين حيث ما يُقال غير ما يُفهم.

بقولي ذلك، لم أقل شيئاً لم يقله عبد الناصر نفسه وبلسانه، وما أضفته ليس سوى قراءة مبسَّطة في ذلك القول، ما كان المقصود منه أي نقد أو حتى تحليل، بل مجرد استعراض بهدف التصويب اللغوي كمثال على ضرورة إصلاح لغة الناس قبل أي نقد أو إصلاح أو تغيير، ومع ذلك لم يكن مقبولاً لدى محازبيه من اللبنانيين، ربّما تشبّثًا بمفهوم «عصمة الزعيم»، أو مقولة «القائد الملهم»!

بعد مضي نحو ستَّة عقود على التجربة الناصرية، يظهر لك التشبث باللغة ذاتها، كما حدث في ندوة الضاحية الجنوبية، أنّه لا توجد هناك قابلية للنظر أو إعادة النظر في شيء، فتخلص إلى أنّ الماضي في البلاد التي تسمي نفسها «عربية» أو «إسلامية»، لا يمضي أبداً. وإلّا كيف نفسِّر أعمال القتل والتدمير والحروب الأهلية حول قضايا ومقولات ومذاهب مضى عليها قرون من الزمن وما زالت حاضرة كما كانت في أيام نشأتها قبل مئات السنين؟!

***

إذا أجلت النظر وأسلست العنان للمخيِّلة في المنطقة العربية، تلمح خيطاً من الاستمرار وسط كل التضاربات والدعاوى والانقسامات والمواقف، وحتى العواطف والميول الشخصية أو الجماعية. وقد يغريك ذلك بالرجوع إلى أقاصي الماضي، البعيد أو المتوسط أو القريب، في محاولة ربما كانت عقيمة، لاستكشاف «كوامن الماضي الذي لا يمضي» في عالم دائم التغيُّر وبوتائر متسارعة يوماً بعد يوم، فتجد نفسك في متاهة مظلمة، لأن الذين كتبوا لنا الماضي بلغتنا، كتبوه في غالبيتهم لتأبيده بلغة سلطان وعقائد زمانهم، أو لتخليده، أو ربما لتقديسه، وأقفلوا الأبواب، وختموا العلم. وحتى الذين في الأزمنة الحديثة، والأخيرة أيضاً، حاولوا الغوص في هذا البحر العميق من التأمل، اعتبروا أنّ تغيُّر الأحوال، والظروف، والأزمنة، يمكن أن يتم من غير أي تحوُّل في الأفكار أو المعتقدات على أي طبقة من طبقات الفكر أو المعتقد. لذلك حاولت، في النقاش الذي خضته على صفحات «الكفاح» البيروتية حول سلسلة من مقالات كتبها محمد حسنين هيكل في «أهرام» ذلك الوقت، بعد أسابيع قليلة على وفاة الرئيس عبد الناصر أواخر عام 1970، رسم إطار نظري وفكري للكلام المقال بإخراجه من دائرة «المهاترة السياسية» إلى دائرة «المناقشة

والمحادثة» حيث الأفكار هي المرشد في متاهات الطريق، وليس الانفعال الذي من شأنه أن يزيد من المتاهة، أو الوقوف على الأطلال الذي من شأنه أن يصلِّب الجمود في المكان والزمان[1].

إن العودة إلى هذا الموضوع بعد مضي عشرات السنين، ليست لتوكيد مقولة أنّ الماضي في شرقنا لا يمضي فحسب، بل لأنّ ما يجري اليوم في البلاد العربية، أو ما جرى فيها منذ تلك اللحظة التاريخية قبل ثلاث وأربعين سنة وصولاً إلى اللحظة الراهنة، إنّما هو نتيجة طبيعية للبذرة المشوَّهة التي نبتت في التربة العربية من جرَّاء الصراع بين القوى القومية العربية، وفي طليعتها الصراع البعثي-الناصري. ولذا فإن هذه المسألة تحديداً ما زالت بحاجة إلى بحوث نقديَّة جادَّة، لا لنكأ جراح اندملت في طيَّات الزمن والتاريخ، بل لفهم ما يجري من حولنا وما نحن فيه الآن. وفي هذا السياق، أقتطع هنا جزءاً من كتابي «علامات الدرب» قلت فيه:

«في التعليل النظري لمناقشة ما كتبته في حينه، لم يكن الهدف الدفاع عن حزب البعث الذي لا يستطيع أحد أن يُنكر مضاعفات خلافاته مع عبد الناصر على الواقع القومي، بل كان المقصود وضع إطار نقدي سليم للبحث، لا مجرد إطلاق انتقادات في الهواء تبعاً لأهواء سياسية عابرة. وخلاصة هذا الإطار في منحاه الفكري التاريخي، قياساً على الخلافات الأثينية القديمة في مواجهة عدو استراتيجي للأمة الإغريقية يومذاك هو الدولة الإخمينية في بلاد فارس في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث قام بعض المفكرين الإغريق بنقد أحوال أمتهم، لأن ساستهم لا يقيسون ضعفهم بقوة أعدائهم، بل يقيسون قوتهم بضعف بعضهم البعض.

إن القياس الوحيد الصحيح لقوة أو ضعف أي موقف عربي، من قبل الدول والحركات والأحزاب وحتى الأفراد، هو وضعه في موازاة العدو الاستراتيجي للأمة، وهذه نقطة إيجابية تُسجل لـ«حزب الله» و«المقاومة الإسلامية واللبنانية» في الوقت الحاضر، لا على أساس مقاييس مغلوطة دليل المقارنة فيها أن يفاخر أي طرف عربي بأنّه الأسلم أو الأقوى أو الأهم بين أفرقاء من جنسه ويُفترض أن يكونوا معاً في مجرى واحد، وإن تعدّدت روافده»[2].

***

إن الانحدار المؤلم الذي مرّت به المنطقة العربية منذ تجربة الوحدة والانفصال، وما رافقها من صراعات بين القوى القومية، وخصوصاً بين الناصرية والبعث، جعل من مسألة القياس الصحيح الذي تقاس به التوجهات والأفكار شرطاً حيوياً لاستقبال

المستقبل بروحية جديدة، وبغير ذلك لا يمكن جعل الماضي يمضي ليفتح الطريق واسعاً أمام الآتي الموعود. لكنّ ذلك لا يتحقق من تلقائه من دون نقد ذاتي صارم وصريح لكل ما له علاقة بالقضايا ذات الصلة، وهذا ما لم يحدث حتى الآن، لا من القوى البعثية ولا من القوى الناصرية، فهزمت هذه القوى نفسها قبل أن يهزمها أحد. فما النفع أن تضع القياس ولا تقيس به، أو حتى تقيس بغيره وربما بنقيضه؟

إننا لم نسمع إلى الآن من قوى بعثية، أو من بقاياها، في العراق وسوريا، من قدَّم تفسيراً نقدياً جدِّياً لانحدار هذين البلدين العظيمين نحو الدمار والتفكك في ظل حكم حمل اسمهما، سوى القول بمؤامرة خارجية!

من يقول حقيقة ما حدث حتى باتت شرائح واسعة من الناس في العالم العربي تتخيَّل، وهماً وسراباً، أنّ خلاصها في يد أعدائها التاريخيين، وتبدي استعداداً، وبحماسة أحياناً، للانضمام إلى هؤلاء الأعداء!

أليس هذا ما حدث في العراق عندما قام عراقيون باستدعاء الاحتلال الأميركي لبلادهم؟

أليس هذا ما حدث في سوريا عندما قام سوريون باستدعاء كل دول العالم، بما في ذلك المنظمات الإرهابية، لاحتلال بلادهم وتدميرها؟

أليس ذلك ما حصل في مصر التي حصدت زرعاً سابقاً؟

إنّ مشكلة الفريقين القوميين، وربما بدرجات متفاوتة، تكمن في مسيرة التفرُّد التي اندفع فيها كل منهما، في طريق معروف سلفاً إنّها لا توصل إلّا إلى الديكتاتورية وما تحمله معها من تصفيات داخلية ومغامرات خارجية مدمِّرة. وهكذا، انقطع دابر النقد الذاتي الهادف إلى «التصحيح» من الداخل، وانقطع في آن دابر النقد التنبيهي من الخارج، فاتخذت الديكتاتورية بطبيعة الحال صفة «الإرهاب الفكري» (وأيضاً أسلوب الإبعاد التعسُّفي والتصفيات الجسدية للمحازبين وللخصوم على حدٍّ سواء وبدرجات متفاوتة أيضاً). تلك القوى حكمت على نفسها بالانهيار لانعدام إمكانية التجدُّد، وبالتالي فقدان الأهلية والقدرة على ذلك بسبب خنق مساحة النقاش الحر.

وهكذا خرج البعث من بعثيته الأصلية، وخرج نظام عبد الناصر من ناصريته المتخيَّلة لدى جماهيره الواسعة. كما أنَّ الصراع المبكر بين الحالتين اختصر مسافة الانحدار وعمَّق هوَّتها.

وما جرى من انهيارات على طول الرقعة العربية وعرضها، هو في جوانب كثيرة منه امتداد لتلك الحقبة التي لم يكتب أحد بعد تاريخها الحقيقي، وما هو شائع

عنها صادر عن روحية المهاترة المتحزِّبة والمنحازة، أو على سبيل التبرير والاعتذار. فإما العداء السافر من هنا أو هناك، وإما السير في هذا النهج أو ذاك من غير سؤال أو جواب أو مناقشة حرَّة بالعقل والبيان.

***

عندما عقدت العزم على مناقشة محمد حسنين هيكل حول وثيقة هي عبارة عن تعميم على القيادات البعثية العراقية، اعتبرها استعداداً لوراثة عبد الناصر وسرقة دور مصر في مقال قال فيه إنّ عبد الناصر نفسه وضع بقلمه خطوطاً تحت بعض فقراتها، كما ظهر في الصورة الزنكوغرافية للوثيقة التي زيَّن بها مقاله، تنازعتني خاطرات ثلاث متباينة:

الأولى، الظن بأنّ الوثيقة مزوَّرة ومسرَّبة إلى الأجهزة المصرية، أو أنّها من صنع تلك الأجهزة التي عُرفت باقتدارها في زمانها. وحتى لو كانت الوثيقة صحيحة ومؤكدة، فإن حصول عبد الناصر وهيكل عليها هو بحد ذاته عملية استخباراتية، لأن الوثيقة المذكورة حسب توصيفاتها، آنذاك، كانت بمثابة تعميم سرِّي على قيادات حزبية مختارة، ومن غير المحتمل أن تتبرع تلك القيادات بإيصالها إلى المصريين، إلّا إذا كانت هناك غاية من ذلك لا نعرفها، منها على سبيل الافتراض إثارة معركة مفتعلة مع مصر بسبب، أو بحجة، قبول عبد الناصر مبادرة السلام الأميركية المعروفة باسم «مبادرة رودجرز»، أو ربما لأسباب أخرى!

ثانيها، كنت على يقين، من خلال علاقتي الشخصية مع مؤسس حزب البعث وأمينه العام الأستاذ ميشال عفلق، بأنّ رأيه في مصر وعبد الناصر يختلف، بل يتناقض مع تصوير هيكل له في مسلسله المذكور «لمحات من قصة المعركة الأخيرة»، وسوف أبيِّن في السياق رأي عفلق في مصر وعبد الناصر في مراحل مختلفة. طبعاً هذا لا يمنع، ولا يعني، أنّه لم تكن للدولة العراقية السرِّية المحفوفة بالغموض في ذلك الوقت، سياسات خاصة مخفيَّة عن كوادر الحزب وهيئاته العلنية، وهذا ما أكده لي مدير المخابرات العراقية العامة الدكتور فاضل البرّاك بعد عشر سنوات من فتح النقاش مع هيكل حول الموضوع الذي نحن بصدده[3].

ثالثها، بعد نشره المقالات الأولى من المسلسل، يبدو أنّ هيكل تعمَّد استفزاز حزب البعث والنظام العراقي، بعد أربعين عبد الناصر مباشرة، لأنّه يتوخَّى خدمة مرحلة ما بعد عبد الناصر المتمحورة حول «مبادرة رودجرز» والحل السلمي للصراع العربي-الإسرائيلي، لعلمه بأنّ العراق كان يمكنه في ذلك الوقت استقطاب الرأي

العام العربي، بما فيه الرأي العام المصري، الرافض بقوة في حينه للحلول السلمية الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية. وكنت على وشك أن أختم المسلسل في منتصفه بذريعة أنّ الاستمرار قد يخدم الاستدراج، إذا كان ذلك هو قصد هيكل من فتح معركة من الماضي إلى المستقبل، لكن ميشال عفلق، عندما عبَّرت له عن خاطرتي هذه، طلب مني المضي في المناقشة لأنّه كان يشتبه بأنّ للنظام العراقي سياسة غير معلنة يُخفيها تحت ستار المبالغة في الرفض وهدفها اجتناب التلاقي الوحدوي مع سوريا لمواصلة معركة المصير الواحد، لأن هذا التلاقي، حسب مطالعته، هو وحده القادر في ذلك الوقت على استعادة مصر دورها القومي وليس سرقة دورها كما ادعى محمد حسنين هيكل[4].

***

إنّ ما جرى في مصر خلال السنوات الأخيرة، من الانتفاضة الشعبية التي أدّت إلى إسقاط الرئيس حسني مبارك، إلى تلك التي أسقطت الرئيس محمد مرسي، والانتفاضتان كانتا بدعم من الجيش والقوات المسلحة، هو، شكلاً ومضموناً، نمطٌ من الماضي، بل يمكن القول بأنّه امتداد من الماضي الذي لا يمضي إلى المستقبل الذي يرفض أن يولد.

وهذا كله شخَّصه ميشال عفلق أدق تشخيص قبل خمسين سنة على الأقل، سواء في كتاباته حول مصر، أو في أحاديثه أمام الكوادر والهيئات الحزبية، أو في ردوده على أسئلة حول مواضيع تتعلق بمصر أو بالوحدة السورية مع مصر، وكلها سيقت بروح إيجابية تعطي أرجحية مطلقة للدور القيادي المنوط بمصر كحاضنة ضرورية للعمل العربي المشترك، من التضامن إلى الاتحاد فإلى الوحدة التامة[5].

حتى ظاهرة الإخوان المسلمين والجيش، وهي موضوع الصراع الذي دار في مصر بعد مبارك، شخّصها ميشال عفلق تشخيصاً وافياً في اجتماع عقده مطلع عام 1956 مع شعبة بيروت لحزب البعث حيث قال:

«الهيئة الشعبية الوحيدة في مصر التي كان بإمكانها القيام بدور حقيقي في مقاومة الحكم الدكتاتوري هي فئة الإخوان المسلمين، ولكنها فئة ضد تيار التاريخ واتجاه العصر، على الرغم من أنها ليست كباقي الهيئات الدينية في أماكن أخرى من حيث النفعية والاستغلالية... فالإخوان في مصر أرفع مستوى، ولكن مجرد عنوان الدعوة ونظرتها الرجعية المخالفة لنزعات التحرر العميقة التي تختلج في نفس الشعب العربي جعلها ضعيفة أمام حركة الانقلاب، وهي لم تقاومه كما

هو معروف بل أيدته وتعاونت معه سنتين ثم راحت تندد به وتناهضه في السنة الأخيرة».

ومضى عفلق إلى القول: «والنتيجة التي أريد أن أصل بكم إليها هي أنّ ظروف الانقلاب في مصر تختلف عن ظروف الانقلاب في سوريا. فقد كان للانقلاب الذي حدث في مصر مبررات معقولة، وكانت الساحة الشعبية فارغة، فاتجهت نفوس الشعب إلى الفئة العسكرية صاحبة الانقلاب، وقامت هذه الفئة جادَّة مخلصة ببعض الاصلاحات التي لا تُنكر... ولكن هل يجوز أن يسمَّى الحكم القائم في مصر حكماً انقلابياً؟ الجواب كلا، فهذا الحكم ممكن تسميته حكماً تقدمياً، لا أكثر، والفرق بين الانقلابية والتقدمية هو كما يلي:الانقلابية هي نضال الشعب المنظم القائم على نظرية وعقيدة، هدفها قلب الأوضاع العامة كلياً ومن الجذور، وإبدالها بأوضاع جديدة صحيحة، أي أنها تبديل في أسس حياة الأمـة... وهنا نتعرض لسؤال طُرح عن سياسة مصر وجمال عبد الناصر. أعتقد أنّه من الواضح أنّ سياسة العسكريين في مصر، وخاصة زعيم هذه الفئة الرئيس جمال عبد الناصر، سياسة لم تأت فقط من الضغط الشعبي، وإنما فيها عنصر عفوي وصادق، وفيها تجاوب ذاتي مع حاجات الشعب وأماني الشعب، وبذلك نفرِّقها عن حكومات الدول العربية الأخرى التي تسير في ركاب سياسة مصر، والتي إنّما تسير مرغمة، وأن هذه السياسة لا تنبع من نفسها، من أعماق نفسها، وإنما بضغط الظروف وجدت من المناسب أن تساير هذه السياسة. إذن، من الإنصاف ومن مصلحة القضية القومية أن نتبين ونميز هذه الفروق».

وزاد عفلق قائلاً:

«هنا سأتوقف عند موضوع حكومة مصر لأعود إلى إكمال الجواب عن السؤال الأول – إذ أنّ الموضوعات متشابكة – لأبين لكم كيف أنّ سياسة الحاكمين في مصر اليوم، إن لم يجز أن تُسمَّى سياسة إنقلابية، كما نفهمها ويفهمها الشعب العربي، فلا يجوز أيضا أن نساويها بسياسة الحكومات الأخرى، فهي أرقى وأصدق من سياسة الحكومات الأخرى، وإن كانت لم تبلغ مستوى السياسة الانقلابية. وبديهي أنّ التبديل لا يمكن تحقيقه بواسطة الجيش وإنما بنضال الشعب نفسه. قد يساهم الجيش مع الشعب، ولكنه لا يستطيع وحده أن يحقق انقلابا بالمعنى الذي يفهمه حزبنا. أما التقدمية فهي إصلاحٌ وليست تبديلاً في الأسس، إصلاح في بعض نواحي الحياة العامة مع الاحتفاظ بالأسس القديمة، لا حرصاً على هذه الأسس، بل عجزاً عن تبديلها. والذي تم حتى الآن فى مصر لم يتناول الأسس لأنه

لم يقض تماماً على الاقطاعية، ولم يمس الرأسمالية بأي أذى، وإنما الأمر على العكس. فالرأسمالية تلاقي التشجيع من الحكم، وإن كان تشجيعاً موجهاً، بمعنى أنّ الرأسمالية لم تعد مطلقة التصرف بل عليها أن تخضع للدولة وتنسجم مع مخططها الاقتصادي. أضف إلى ذلك أنّ الحكم لا يتجه نحو الحرية، ولا يعمل على أساس الوحدة العربية بالمعنى الصحيح، وإن كان من هذه الناحية قد حقق خطوة لا بأس بها. فالأسس القديمة البالية التي يجب إزالتها من الوطن العربي تتمثل في الاقطاعية، والرأسمالية، وحكم الطغيان، وتقييد الحريات، وواقع التجزئة القومية. وواضح أنّ الحكم في مصر لم تكن له القدرة على حل هذه المعضلات جميعاً دفعة واحدة، لذلك اعترف بها كأوضاع قائمة، وضمن هذه الأوضاع القديمة وجد منفذاً لإدخال إصلاحات جدية»[6].

أما عن شخص الرئيس جمال عبد الناصر، الذي قال هيكل في مقاله بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1970، إنّ «حزب البعث» يريد وراثته وسرقة دور مصر للحلول محلها، فقد قال ميشال عفلق:

«عبد الناصر فى شخصه ونفسيته وتفكيره، والنظام الذى أوجده، والاتجاه الذي اعتنقه وأخلص له، والقاعدة المنظمة المتينة التي ركّز عليها هذا الاتجاه، والتي هي نظام الحكم فى مصر كنواة جبارة ومنطلق فعال لاستقطاب نضال الشعب العربي في كل مكان، واجتذاب كل عناصر الخير والقوة والتقدم الكامنة والمتناثرة في هذا الشعب، جمال عبد الناصر هو فعلاً وبالذات موضوع وهدف لهذه المعركة الفاصلة التى يشنها الغرب الاستعماري من خلال شخصه على العرب وحريتهم ووحدتهم وتقدمهم.

لو زال عبد الناصر، فإن ذلك سيرجع بالعرب عشرات السنين إلى الوراء، إلى زمن الاحتلال والتجزئة والفساد والانحلال لأن سياسة عبد الناصر الاستقلالية العربية قد رفعت قضية العرب وإمكانياتهم درجات حاسمة إلى فوق، ونقلتها إلى المستوى الجدِّي الذي يفصل فصلاً حاسماً لا لبس فيه بين الأوضاع الراهنة الفاسدة، التي هي سبب ضعف العرب، وسيطرة الاستعمار ووجود إسرائيل، وبين الحياة والأوضاع الجديدة التي يتطلع إليها العرب والتي توفِّر لهم من أسباب القوة ما يكفل تحررهم ووحدتهم.

هذا ما أدركه الاستعمار منذ البدء، ومنذ أن لمس التجاوب العميق بين سياسة عبد الناصر وبين اندفاعات الشعب العربي فى كل قطر، ولكن الفئات الرجعية المتآمرة في الأقطار العربية ظلت إلى ما قبل أيام تنكر هذه الحقيقة وتكابر

فيها، وتتجاهل القفزة التاريخية التي حققها عبد الناصر في حياة الأمة العربية فى هذه المرحلة المفصلية من تاريخها. لذا فبقاء عبد الناصر ضرورة حيوية لمستقبل العرب»[7].

لقد كان واضحاً من البداية، أنّ عبد الناصر والناصريين نافرون من حزب البعث ولا يطيقون ذكره أو على الأقل فهمه وفهم مواقفه، وليست لديهم أي نظرة حب أو طراوة تجاهه. بينما في المقابل تجد أنّ أدبيات ميشال عفلق كلها تنضح بحب عبد الناصر والتعويل عليه بمعزل عن نظامه الذي هزم صاحبه قبل أن يهزمه أحد من الخارج بمن فيهم العدو الصهيوني.

والملفت في الأمر، أنّ الموقف السلبي لعبد الناصر والناصرية من البعث كان من البداية، حتى قبل قيام الوحدة المصرية-السورية التي كان حزب البعث أشد الدافعين باتجاهها كما سنرى لاحقاً، وبقي ميشال عفلق حتى آخر حياته يدافع عن مصر ودورها ويعقد الآمال العراض عليها، فقال وهو يعاني من المرض عام 1985، بعد خمس عشرة سنة على رحيل جمال عبد الناصر:

«لا يستطيع أحد أن يمنَّ على مصر وشعبها العظيم. وقد كان العرب دوماً مقصِّرين بحق مصر مع تفاوت في النسب، حتى عندما تكون تصرفات السياسة المصرية خاطئة أو منحرفة، فإن العرب مسؤولون، لأنهم لم يحتاطوا من قبل لمنع هذا الخطأ أو هذا الإنحراف، ولم يفعلوا كل ما يجب أن يفعلوه. مصر هي القطر القائد، وهي الوزن الأكبر، وهي الروح والثقافة والشعب والأصالة... ولكنها جزء، والعروبة أكبر منها، وكما أنّ الأقطار العربية لا حياة لها إلّا بمصر، فإن مصر لا تستطيع أن تعيش إلّا كجزء من الأمة».

وتابع قائلاً:

«إنّ عراق البعث يعرف، لأنّه بعثي، دور مصر ويعترف به... ويعرف أنّه لا يمكن أن يكون البديل، فأخذَ دور الشقيق المساعد المؤازر المعاضد. وعندما انتكست مصر وتآمر السادات على دورها، وقف العراق ليس من أجل أن يأخذ دور مصر، ولكن من أجل أن تستمر القيم التي دافعت عنها مصر والأمة العربية، ومن أجل أن تنهض مصر من نكسة الردة»[8].

***

على المقلب المصري من المشهد القومي، كان المناخ السياسي والفكري معادياً للبعث ولشخص مؤسسه ميشال عفلق تحديداً، كما عبَّر عن ذلك رئيس تحرير

جريدة «الأهـرام» الرسمية، في حياة جمال عبد الناصر وبعد وفاته. وفي هذه النقطة، نميل إلى تبني تشخيص الدكتور سامي عصاصة لهيكل في كتابه «أسرار الانفصال»[9]، حيث قال:

«إن أهمية هذا الكتاب تكمن في أنّ محمد حسنين هيكل يمثِّل الصوت الذي يوصل الرئيس جمال عبد الناصر رأيه من خلاله يومياً إلى الشعب. إنّنا لا نريد القول بأنّ كل كلمة يلفظها أو يخطُّها هيكل تكون قد صدرت عن الرئيس، لكن المسلَّم به أنّ هيكل لا يمثِّل رأياً يخالف آراء الرئيس جمال عبد الناصر في أمور أساسية ومبدئية».

وعليه، فإنّه قبل الغوص في بعض المفاهيم القومية، تستدعي مقاربة موضوع «الوحدة» و«الانفصال» تحديداً تبيين التناقض الناصري تجاه الموضوع السوري، سواء كما عبَّر عنه الرئيس جمال عبد الناصر أو الـذي عبر عنه بالنيابة محمد حسنين هيكل. النقطة الابتدائية، تتضمن تشخيصاً صحيحاً لسوريا، بلسان جمال عبد الناصر شخصياً، قبل الوحدة المصرية-السورية بفترة وجيزة، وبعد الانفصال مباشرة، أو على الأصح صبيحة الانفصال.

قبل الوحدة، قال عبد الناصر في حديث أجراه معه محمد حسنين هيكل، كلاماً يصلح أن يقال اليوم حول سوريا الراهنة، تأكيداً لمقولة أنّ الماضي في العالم العربي لا يمضي. في ذلك الحديث، قال عبد الناصر: «كل ذنب سوريا الآن، في نظر السياسة الأميريكية، أنها لم تركع تحت أقدامها، ولم تأتمر بأوامرها. ولو كانت سوريا قد ركعت، كما ركع غيرها، لما كان هذا الضغط عليها من كل ناحية، بل ولا سمع العالم أصلاً عن خرافة أنّ النفوذ الشيوعي تسرَّب إلى سوريا، وأن دمشق توشك أن تدور في فلك موسكو»[10].

أما صبيحة يوم الانفصال فقد قال عبد الناصر في الخطاب الذي ألقاه على الهواء مباشرة من إذاعة القاهرة، بعفوية اللهجة المصرية:

«سوريا كانت دائماً هي اللي بتنادي بهذه الأهداف. دمشق كانت دايماً قلب العروبة النابض اللي بينادي بالوحدة العربية على مرّ السنين وعلى مرّ الأيام، دمشق كانت دايماً هي القلعة الحصينة في وجه الاستعمار وفي وجه أعداء الأمة العربية، وفي وجه أعداء وحدة الوطن العربي. كانت القلاع تستسلم ولكن سوريا لم تستسلم أبـداً، ولكنها استمرت ترفع راية الوحدة العربية، وراية القومية العربية، عالية واستطاعت بتصميمها وبإرادتها في سنة 58 أن تفرض هذه الوحدة وأن تقيمها وأن تضعها موضع التنفيذ وأن تعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة»[11].

إذا كان عبد الناصر نفسه في خطابه الأول يوم الانفصال قد أقرَّ بأنّ سوريا هي التي فرضت الوحدة مع مصر، فإن المنطق يقتضي أن نشير إلى كيفية فرض سوريا للوحدة، ومسؤولية النظام المصري بقيادة عبد الناصر في الانفصال. وفي هذا السياق، يجدر بالذكر أنّه حدث نوع من التمويه، إن لم نقل التزوير، من قبل الأجهزة المصرية، وفي مقدَّمها الأجهزة الإعلامية التي كان محمد حسنين هيكل من أربابها. فالإعلام المصري في تلك المرحلة كان يتحدَّث وكأن سوريا تسير كلها نحو الوحدة مع مصر في إجماع تام، وهذا غير صحيح ومنافٍ للواقع. كانت سوريا في حينه منقسمة على نفسها يتجاذبها تياران قويان وتيار ثالث في الوسط ينادي باستمرارها دولة مستقلة، وعلى رأس هذا التيار الوسطي الثالث الحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش، النائب في البرلمان السوري عن مدينة دمشق يومذاك. أما التياران الآخران اللذان كانا يتجاذبان سوريا في حينه فهما تيار يشدّ باتجاه مصر الناصرية، وتيار يشدّ باتجاه العراق الهاشمي الذي كان يومئذ محور أحلاف عسكرية غربية أطلق عليها أسماء متعددة منها «الحلف التركي-الباكستاني»، ثم صارت بغداد مركزها باسم «حلف بغداد» الذي تحوَّل تالياً إلى «حلف المعاهدة المركزية» (سنتو) بعد الثورة العراقية التي أطاحت النظام الملكي الهاشمي في العراق يوم 14 تموز/يوليو من عام 1958، بعد أشهر قليلة من قيام الوحدة المصرية-السورية[12].

فالقول، وسط هذه التيارات المتضاربة في دمشق، بأنّ سوريا بالمطلق هي التي فرضت الوحدة هو كلام غير دقيق وغير موضوعي، ولو أنّه ورد بلسان جمال عبد الناصر. فقد كان هناك، إلى جانب دعاة التقارب مع العراق الهاشمي ضد الوحدة مع مصر، والى جانب الحزب الشيوعي، الحزب السوري القومي الاجتماعي الداعي إلى قيام «سوريا الكبرى» أو وحدة «الهلال الخصيب» والمعارض للوحدة مع مصر والذي يتمتع بقوة ملحوظة هو الآخر، على الرغم من ملاحقته وتضييق الخناق عليه بتهمة اغتيال الضابط في الجيش السوري عدنان المالكي. وعلى رأس معارضي الوحدة مع نظام عبد الناصر، كانت حركة الإخوان المسلمين ممثلة آنذاك بالنائبين مصطفى السباعي وعصام العطار. وحتى في صفوف مؤيدي الوحدة على مضض كان هناك فريق يميل إلى السعودية ويتموَّل منها، ويعتبرها خياراً اضطرارياً أفضل من الارتماء في أحضان العراق الهاشمي، ومن هذا الفريق بالذات انطلق الانفصال بتوقيت سعودي على الأرجح.

أما الصحيح فهو أنّ قادة «حزب البعث العربي الاشتراكي» الثلاثة ميشال عفلق (أمين عام الحزب) وأكرم الحوراني (رئيس المجلس النيابي) وصلاح الدين البيطار (وزير الخارجية)، هم الذين فرضوا الوحدة مع مصر، أو فلنقل أنهم هم الذين قادوا التيار الشعبي المنادي بالوحدة مع مصر. والدليل على ذلك أنّه في خلال المفاوضات النيابية السورية لتشكيل حكومة صبري العسلي، أصرَّت قيادة حزب البعث على إسناد وزارة الخارجية إلى الحزب بشخص البيطار، بحيث كاد ذلك أن يُحدث أزمة وزارية، لسبب معلن هو الدفع باتجاه التفاوض مع مصر الناصرية لإقامة وحدة بين البلدين.

في كتابه «أسرار الانفصال» يقول سامي عصاصة:

«قارب كفاح سوريا ومصر المشترك لحلف بغداد منذ عام 1954 بين الصفوف، وفي عام 1955 كتب الأستاذ صلاح الدين البيطار، أحد مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي، يقول: إنّ بدء الطريق نحو الوحدة العربية هو اليوم أولاً في اتحاد سوريا ومصر، البلدين الأكثر تحرراً من البلدان العربية الأخرى»[13].

هذا الذي فرض الوحدة وليس سوريا بالمطلق كما جاء في خطاب عبد الناصر. وهذا الذي عاد فأسقط حكم الانفصال وحاول إقامة الوحدة مع مصر من جديد، ومعه حكم «حزب البعث» في العراق هذه المرة.

الصحيح أيضاً أنّه كان هناك فريق مخابراتي في دمشق يقوده الضابط عبد الحميد السرّاج على صلة بالمخابرات المصرية من قبل قيام الوحدة، فكان عبد الناصر وأجهزته، ومنها الأجهزة الإعلامية، ينظرون إلى سوريا بعيون عبد الحميد السرّاج، بل يمكن القول إنّ عبد الناصر وأجهزته لم يكونوا يرون في سوريا غير عبد الحميد السرّاج ولفيفه. وقد أكد ذلك الراحل صلاح نصر، مدير المخابرات المصرية العامة (1957-1967)، في كتابه «عبد الناصر وتجربة الوحدة» بقوله:

«لقد نشأت صلة بين السرَّاج وعبد المحسن أبو النور كي يضمن وصول تقاريره إلى عبد الناصر الذي سبق أن ربط نفسه معه منذ عدوان 1956 مباشرة سعياً لتثبيت وضعه، وبخاصة أنّ عبد الناصر أصبح له تأثير واضح يمتد إلى سوريا والبلاد العربية الأخرى»[14].

وحتى محمد حسنين هيكل، أكد على طول العلاقة السابقة للسرَّاج مع الأجهزة المصرية، ويعود بها إلى أبعد مما ذهب إليه صلاح نصر، تحديدًا إلى عام 1954، وذلك في الحلقة الثامنة من مسلسله المشهور حول انفصال سوريا عن «الجمهورية

العربية المتحدة» بعنوان «ماذا جرى في سوريا؟»[15]. ففي تلك الحلقة اعترف هيكل بأنّه يحب عبد الحميد السرّاج بقوله:

«إنني أحب عبد الحميد السرّاج، وما زلت، برغم أخطائه التي لا أغمض عيني عنها».

وقد طرح هيكل في مقاله السؤال التالي: «من أين تبدأ حكاية عبد الحميد السرّاج؟».

وردًّ على هذا السؤال: «إنها تبدأ قبل الوحدة بكثير»!

وفي مدوَّنات هيكل ما يدلُّ على أنّ الخيار المصري قبل إعلان الوحدة رسمياً يقوم على ركيزتين: الأولى، تمكين عبد الحميد السرّاج في دمشق، والثانية إضعاف وعزل حزب البعث.

فهو يعدِّد الضباط السوريين الذين حضروا إلى القاهرة في المسعى الوحدوي أمثال عفيف البزري وأمين النفوري، فيقول:

«وكان أحدهم، مثلًا، وهو عبد الحميد السرّاج لغزاً غريباً، فيكتم داخل نفسه أكثر مما يُظهر للناس، ويريد أن يعرف كل شيء ويمسك بأصابعه كل خيط، وكان في قلبه صراع عنيف بين المثل الوطني الأعلى، وبين الرغبة في السلطة والسلطان والرهبة، وكان من غير شك يريد الوحدة... وكان في نفس الوقت، ومن غير شك أيضاً، يريد سوريا، ولكن كيف السبيل؟»[16]

في الموضوع ذاته، يظهر جليّاً أنّ حزب البعث كان مستهدفاً، بل كان هو المستهدف، ليس من خلال الشرط الثاني الذي طرحه عبد الناصر مع الوفد السوري المطالب بالوحدة والمتعلق بحل الأحزاب السياسية فقط، بل من خلال توجيه الرئيس المصري سؤاله إلى وزير الخارجية السوري صلاح البيطار بهذا الخصوص، كما عرض هيكل الأمر في مقاله «من أجل الحقيقة والتاريخ».

فقد قال عبد الناصر للوفد السوري ما يلي:

«شروطي الثلاثة هي:

أولاً، أن يتم استفتاء شعبي على الوحدة ليقول الشعب في سوريا، والشعب في مصر رأيه الحر في التجربة ويعبِّر عن إرادته.

ثانياً، أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا توقفاً كاملاً، وأن تقوم الأحزاب السورية بحل نفسها.

ثالثاً، أن يتوقف تدخل الجيش في السياسة توقفاً تاماً، وأن ينصرف ضباطه إلى أعمالهم العسكرية، ليصبح الجيش أداة دفاع وقتال، وليس أداة سلطة في الداخل وسيطرة».

وسكتوا جميعاً...

ولو اكتفى عبد الناصر بهذا العرض، لكان بدا الأمر طبيعياً في السياق المعروف عن الحالة الناصرية القائمة على «شخصية البطل»، حسب تعبير هيكل نفسه بقوله في المداخلة ذاتها: «الجماهير السورية شدتها أحلامها إلى شخصية البطل».

لكنه لم يكتفِ بعرض شروطه بل وجه سؤالاً محدداً في الجلسة ذاتها إلى وزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار بوصفه ممثلاً لحزب البعث لا للدولة السورية. وعن ذلك يقول هيكل متابعاً:

«واستطرد جمال عبد الناصر: إنني أعلم أنكم جميعاً سوف توافقون على شرط الاستفتاء الشعبي، ولكن بقية الشروط لها أهميتها في تقديري. إنّ صلاح البيطار هنا، وصلاح البيطار ممثل لحزب البعث وهو من أكبر الأحزاب السورية، فهل حزب البعث على استعداد لأن يحلَّ نفسه ويوقف نشاطه الحزبي؟»[17].

إنطلاقاً من هذا الحديث، يمكن الاستنتاج أنّ طريقة التعامل المصري مع سوريا كانت مقررة من اليوم الأول لانطلاق المدِّ الوحدوي الذي كان حزب البعث في سوريا من أوائل مطلقيه على المسرح السياسي من خلال نوابه في البرلمان السوري ومن خلال قواعده الشعبية وجمهوره في المدن والأرياف. ولم تكن العلاقة المسبقة بين نظام عبد الناصر في مصر وبين عبد الحميد السرّاج وجهازه في سوريا المؤشر الوحيد على أنّ الأجهزة الناصرية كانت مصممة على استهدافها لحزب البعث بغية إضعافه، أو حتى تقويضه، أو «اجتثاثه» (حسب اللغة الأميركية في العراق المحتل بعد سقوط نظام صدام حسين، البعثي نظرياً)، بل ظهر من اليوم الأول للمسعى الوحدوي شرط ناصري لا يقبل التأويل، وهو شرط حل الأحزاب السياسية في سوريا قبل إتمام الوحدة. وقد فهم كثيرون من البعثيين ومن السوريين أيضاً أنّ هذا الشرط موجَّه بالدرجة الأولى ضد حزب البعث بما يشبه المناورة الخبيثة التي تضع حزب البعث أمام مأزق مزدوج داخل شرك أو كمين محكم:

فإما أن يقبل بحلٍّ نفسه تلبية للشرط الناصري ويضع حبل المشنقة في عنقه بيده، وإما أن يرفض فيخسر جماهيره الوحدوية باعتبار أنّ رفضه للشرط المذكور هو رفض للوحدة التي كان ينادي بها.

لكنّ القيادة البعثية، وقتها، فضَّلت الدخول في دولة الوحدة على التمسك بالتنظيم الحزبي، على الرغم من أنّ ذلك أحدث في حينه اهتزازات وانشقاقات داخل المنظمات الحزبية، ليس في سوريا فقط، بل في جميع الأقطار العربية حيث توجد فروع للحزب. ولم تسلم من تلك الاهتزازات والانشقاقات سوى المنظمات الحزبية الرافضة لقرار حلّ الحزب أصلاً، وهي منظمات صغيرة أو وليدة ومتلمِّسة، مثل التنظيم الليبي، والتنظيم التونسي، والتنظيم السوداني، والتنظيم المصري، والتنظيم الكويتي، والتنظيم السعودي، والتنظيم اليمني. وتلك التنظيمات الصغيرة الوليدة والمتلمِّسة كان لها منطق لا يُردّ، وهو: إذا كان التنظيم الأم في سوريا قد قبل بأن يحلَّ نفسه، فما يعود لزوم أن تنشأ تنظيمات حزبية في أماكن أخرى؟!

وحتى التنظيمات الكبيرة والعريقة مثل التنظيم اللبناني، والتنظيم العراقي، والتنظيم الأردني-الفلسطيني، شعرت من اللحظة الأولى بأنّ هذا «اللغم» الذي وُضع شرطاً للوحدة، سوف يفجِّر التنظيمات الحزبية من الداخل، وسوف تصل تداعياته إلى تفجير الوحدة ذاتها، كما حصل بالفعل.

فعندما وجَّه عبد الناصر سؤاله إلى صلاح البيطار على مسمع بقية الأطراف السورية، حول ما إذا كان حزب البعث يقبل بأن يحل نفسه ويوقف نشاطه الحزبي في سوريا، كان يعرف في قرارة نفسه أنّ البيطار لا يستطيع أن يقدِّم له إجابة مباشرة، وأبلغه على الفور إنّه لا يستطيع إعطاءه الجواب قبل عرض الأمر على قيادة الحزب التي وحدها تملك مثل هذا القرار.

لكن السؤال بحد ذاته في المناخ القائم آنذاك، وهو مناخ شعر معه عبد الناصر بأنّه في وضع يستطيع معه إملاء شروطه، يشي بأنّه يعبِّر عن خريطة طريق تقضي بتهميش حزب البعث وإلغائه إذا أمكن.

ومن المؤسف أنّ قيادة حزب البعث في حينه لم تقدِّم أي مطالعة نقديَّة جديَّة لقرار حل الحزب في سوريا نزولًا عند الشرط الثاني لجمال عبد الناصر، مكتفية بمطالعة تبريرية في وقت لاحق مستفيدة من تعاظم المدِّ الوحدوي في ترجيح إحدى كفَّتي السؤال:

أيهما أهم للقضية القومية والمستقبل العربي، قرار حل الحزب أم قرار إتمام الوحدة بين مصر وسوريا؟ وبقي جواب الحزب تبريرياً إلى اليوم، مما فتح تالياً ثغرة وَلَجَ منها بعض القادة السابقين فيه إلى تأييد الحركة الانفصالية بصيغ وأعذار وتبريرات شتَّى، باستثناء ميشال عفلق الذي خرج من دمشق قبل أشهر من

الانفصال ليحاول إعادة ترميم الحزب من الخارج استعداداً لمحاولة وحدوية ثانية مع مصر تصوَّر أنّه بالإمكان معها اجتناب الأخطاء السابقة في التجربة الأولى.

ومع ذلك فإنّه من الصعب إبراء ميشال عفلق من تبرير حلّ الحزب قبل الوحدة تلبية للشرط الناصري.

ومرة أخرى في هذا الصدد نتفق مع تحليل الدكتور سامي عصاصة لتلك المعضلة حيث قال في كتابه «أسرار الانفصال»:

«لم نجد كتاباً أو نصّاً يوضح الأسباب الموجبة التي دفعت السوريين آنذاك إلى القبول بالشروط الثلاثة (التي وضعها عبد الناصر أمام الوفد السوري المفاوض بشأن الوحدة، وعلى رأسه صلاح البيطار وزير الخارجية في حينه). فالسياسي السوري يسكت الآن، لأنّه لا يريد أن يتذكر الضعف الذي تملّكه وأظهره أثناء تلك المحادثات. أما الحجة التي نسمعها من آن لآخر، والتي يقول فيها البعض إننا لم نتوقع أن يسير الرئيس جمال عبد الناصر في تلك الطريق الديكتاتورية، فهي ركيكة وسطحية ولا تؤدي إلّا إلى زيادة المسؤولية التي يحملها ساسة سوريا».

أما الموقف التبريري لحزب البعث، فيقول بأنّ الحزب فوجىء وأُخذ على حين غرّة عندما اشترط عبد الناصر في مباحثات الوحدة حلّ الأحزاب في سوريا، رافضاً وضع أيّ صيغة للوحدة قبل إعلانها. ويقول التبرير البعثي إنّ الحزب لم يضع هذه العوائق بمستوى الوحدة نفسها فقبل شروط عبد الناصر اعتماداً منه على أنّ التفاعل الشعبي الثوري بين إقليمي الجمهورية الجديدة، والتفاعل الشعبي بين دولة الوحدة وبين حركات النضال العربي سوف يكونان الضمانة الحيَّة ضد أي انحراف.

وفي هذا يقول الدكتور عصاصة:

«إن هذه الحجة ضعيفة جداً ولا تعفي ساسة حزب البعث العربي الاشتراكي من المسؤولية، إذ كان عليهم أن يدركوا أنّ الشروط الثلاثة التي وضعها الرئيس جمال عبد الناصر ليست أقل أهمية من موضوع الوحدة ذاته، وقد أيدت التجربة هذا القول».

ويبقى في المسألة قولان، واحدٌ مفاده أنّه لو لم يتخذ حزب البعث قراره بحل نفسه، لما قامت الوحدة مع مصر الناصرية، والآخر أنّه كان من الأفضل رفض شروط عبد الناصر الثلاثة وعدم قيام الوحدة على زغل، ضماناً للمستقبل الوحدوي السليم، وهو قول تشهد على صحته كارثة الانفصال وتزايد فعل التباعد بين الأقطار والشعوب العربية نتيجة لذلك.

ومما يؤسف له أنّ النقاش حول هذا الموضوع بقي مخنوقاً إلى اليوم وكأنّه لم يعد ذا صلة بالواقع العربي المرير، أو كأن الحديث فيه وعنه نوع من الطلاسم غير المفهومة، مع أنّ ما نشهده اليوم من تفكُّك وتمزُّق في الدول والمجتمعات العربية قاطبة ما هو إلّا نتيجة حتمية لتلك الإخفاقات المنسيَّة بفعل خنقها والإشاحة عنها.

***

تُظهر طبيعة النفور الناصري من حزب البعث قبل الوحدة، وأثنائها، وبعد الانفصال، وأثناء محاولات تجديد المسعى الوحدوي بعد سقوط حكم الانفصال، أنّ هذا النفور فيه نزعة استعلائية تنُمُّ عن نقص تاريخي في فهم طبيعة سوريا. فقد كان المتحدثون باسم الحالة الناصرية في مصر، وعلى رأسهم هيكل، يرفضون معادلة أنّ سوريا، في مقابل مصر، تمثِّل بقية الأمة العربية وليست مجرد إقليم ثانوي تابع في مقابل إقليم رئيسي قائد. على أنّ النفور الناصري من حزب البعث، والموثَّق في مراجع مصرية عدة، يتعدَّى الشأن السياسي الواقعي، أو القائم، إلى نزعات ونزوات شخصية تمرّس هيكل في تشكيلها وإعادة تشكيلها حسب الظروف، وفي وضعها بمقام المفاهيم القومية. والمثال الأسطع على ذلك تصويره لشخصية العاهل الأردني الراحل الملك حسين بن طلال الذي كان يصفه بأنّه مطبوع على «الخيانة»، ثم عاد فأسبغ عليه ألقاب التفخيم والجلالة بعد الرسالة الرمضانية المشهورة التي أرسلها الملك حسين إلى الرئيس عبد الناصر في دمشق أيام الوحدة بغية كسر الجليد والتقرُّب، ثم عاد بعد الفتور التالي المتوقع ليقول:

«عمر الملك حسين، أقصد عمر نظامه كله، لن يزيد على طول قامته»، بقصد الإمعان في التحقير والإهانة[18].

وقد سقت مثال الملك حسين، في معرض الحديث عن العلاقة السلبية بين الناصرية والبعث، كمثال فقط على طريقة التعامل المزاجي والظرفي للحالة الناصرية مع الآخرين في زمن عبد الناصر. وأيضاً لتظهير الشخصانية الفجَّة في الخطاب السياسي، لجهة التعمُّد في إظهار عيوب شخصية صنعتها الطبيعة ولا يد للأفراد المعنيين فيها مثل «قصر القامة» بالنسبة إلى الملك حسين، أو «التمهل في الكلام» بالنسبة إلى ميشال عفلق، أو «قرض الأسنان ومضغها» بالنسبة إلى صلاح البيطار.

وإذا شئنا أن نأخذ خلاصة مفيدة في الموضوع، من الناحية السياسية، فإن الخلاصة التي قدَّمها صلاح نصر، مدير مخابرات عبد الناصر في الفترة

1957-1967، (من قبل الوحدة مع سوريا إلى ما بعد النكسة في حرب حزيران/ يونيو)، قد تكون الأصدق إنباءً عن الموقف الحقيقي، حيث قال:

«لم يكن عبد الناصر يثق بحزب البعث لمناوراته الحزبية، التي ذكَّرت عبد الناصر بمناورات الأحزاب السياسية في مصر؛ ومناورات حزب الوفد معه بعد قيام الثورة للاستيلاء على الحكم»[19].

وكما تقلَّب هيكل في مواقفه، أو بالأحرى في التناوب بين المدح والقدح، بالنسبة إلى الملك حسين، كذلك فعل بالنسبة إلى قادة حزب البعث، وخصوصاً بالنسبة إلى مؤسس الحزب ميشال عفلق. ففي مقال له بعنوان «هجوم الربيع الذي نجح في الخريف» أبدى هيكل إعجاباً ما بعده إعجاب بحزب البعث وبمؤسسه، حيث قال: «أنا واحد من الناس الذين أُعجبوا بحزب البعث، مثلاً، قبل الوحدة. أُعجبت به خلال قراءاتي لفيلسوفه ميشال عفلق»[20].

وبعد أسبوع واحد فقط، وفي مقال بعنوان «ما الذي جرى في سوريا»، قال عن حزب البعث نفسه الذي كان معجباً به من خلال قراءته لميشال عفلق: «كان هذا الحزب خليطاً مشوَّشاً من شخصيات قادته، خليطاً مشوَّشاً من أفكار تقدمية على أساس نظري لميشال عفلق، ومن غرام بالمناورات السياسية والألاعيب الحزبية لأكرم الحوراني، ومن حيرة تائهة شاردة لا تستقر على شيء لصلاح البيطار»[21].

وبعد نحو شهر من الكلام الوارد أعلاه، شنَّ هيكل هجوماً مهيناً ضد ميشال عفلق، ناقضاً أو ناكراً إعجابه به وبأفكاره التقدمية، كما جاء في مقالات سابقة لم يكن قد جفَّ حبرها، وذلك في مقال بعنوان «حكاية حزب البعث في تجربة الوحدة» جاء فيه:

«حين التقيت بميشال عفلق، تبدد خيالي القديم عنه. كانت أفكاره تضيع منه ومني في الألفاظ. وكانت الألفاظ تضيع منه ومني على لسانه. فلقد كان يستريح نصف ساعة بين الكلمة والكلمة، وكان الاستماع إليه، في المرَّات التي أتيح لي أن ألتقي فيها معه، عذاباً ليس فوقه عذاب»[22].

***

وقد لا نتفق مع كثيرين من القائلين، وبينهم العديد من كبار البعثيين، بأنّ ما كان يقوله الأستاذ هيكل في تلك المرحلة، لا يعبِّر عن أفكار الرجل بقدر ما يعبِّر عن المواقف الضمنية لجمال عبد الناصر، بمعنى أنّه كان «صوت سيدِّه». ولا ننكر في الوقت ذاته، بأنّ في هذا الزعم الكثير من الصحّة. فلا يمكن التصوَّر أنّ جمال عبد

الناصر شخصياً يمكن أن يتهكَّم على صلاح البيطار بسبب أسنانه أو أضراسه، أو على ميشال عفلق بسبب تمهُّله في الكلام. هذه يمكن تصنيفها في باب «السقطات»، تذكيراً بقول الإمام الشافعي:

لسانُك لا تذكر به عورةَ امرئٍ   فكلُّك عوراتٌ وللناس ألسنُ
وعينُك إن أبدت اليك مساويا   فَصُنْها وقل ياعينُ للناس أعينُ

لكن محمد حسنين هيكل يظلّ مشدودًا إلى الماضي بمعنى «الماضي الذي لا يمضي»، لأنّه سواء نطق باسمه أو باسم جمال عبد الناصر، لا يستطيع أن يقدِّم أطروحة نقديَّة جديَّة للماضي، كشرط أساس لتقديم تصوُّر مقنع أو معقول للمستقبل، أو تحليلًا ديالكتيكياً كما فعل الدكتور لويس عوض في كتابه «أقنعة الناصرية السبعة: مناقشة توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل» (دار القضايا – بيروت). وهناك على ذلك دليلان: دليل قديم يعود إلى مطلع الستينات، ودليل حديث يعود إلى السنوات الأخيرة.

إنّ من يرجع إلى «الأهرام» بعد الأشهر الأولى للانفصال يجد عناوين في مقالات الأستاذ هيكل تنبىء باليأس من تجاوز الماضي أو الخروج منه. وعلى سبيل المثال يقول في أحد عناوينه: «ما أشبه الليلة بالبارحة». وفي عنوان آخر يقول متسائلاً: «هل نحن أسرى الماضي؟».

أما الدليل الحديث فهو عندما استأذن هيكل بالانصراف عند بلوغه الثمانين من العمر، مفسِّراً ذلك بمعنى «الابتعاد» وليس «الغياب»، باعتبار أنّه ما زال عنده بعد ما يقوله بوسيلة أو أخرى، ثم سمح لنفسه بأن يعود من غير استئذان ومن غير أن يقدِّم شيئاً جديداً يبرِّر العودة عن الانصراف.

أما لويس عوض فقد أصدر حكماً بالصمت أطلق عليه عبارة «صمت القبور» عندما كتب:

«لن يجدي أن نقول لبنينا: لقد مرَّ في بلادنا ساحر مشعوذ لا نعرف من أين أتى، ولا كيف ألقى علينا بطلاسمه غلالة من النوم العميق، فأضعنا جزءاً من أرض الوطن. عندئذ سوف يقول بنونا: إذا لم يكن لديكم عذرٌ خيرٌ من هذا فاصمتوا صمت القبور».[23]

هذا، اختصره الأديب الأردني محمد مقدادي بقوله:

«إن المكوث في كهف الماضي هو تحنيط للأعضاء الفاعلة بجسد الأمة»[24].

لقد اتسعت عملية «التحنيط» إلى درجة أنها شملت الإسلام ذاته بحيث بات الأمر يتطلب إنقاذ الإسلام من المسلمين، كما إنقاذ البعث من البعثيين، وإنقاذ الناصرية من الناصريين، وهلمَّ جرًّا!

شواهد وأسانيد

1 المسلسل الذي كتبه هيكل يضم أربع حلقات نُشرت ابتداء من يوم الجمعة في الرابع من شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1970 وأقفلها في يوم الجمعة الواقع فيه 25 من الشهر ذاته. وكان العنوان الشامل للحلقات «لمحات من قصة المعركة الأخيرة». أما عناوين المواضيع المتضمَّنة فيها فهي: عبد الناصر ومبادرة رودجرز، العدد 30674 (1970/12/4). عبد الناصر وحزب البعث العراقي، العدد 30681 (1970/12/11). الجبهة الشرقية، العدد 30688 (1970/12/18). عبد الناصر والمقاومة الفلسطينية، العدد 30695 (1970/12/25).

2 سليمان الفرزلي، «علامات الدرب: سيرة ذاتية»، لندن 2013، اللبنانيون المتَّحدون للصحافة والنشر، الصفحات 320-323.

3 المصدر ذاته، الفصل الثاني في القسم الخامس من الكتاب، بعنوان: «سوار الذهب»، الصفحات 585 الى 637. وحول هذا الفصل، نشر الكاتب والمعلِّق اللبناني المعروف الدكتور أسعد أبو خليل، أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا الأميركية، تعليقاً على مواقعه في الإنترنت أوصى فيه بقراءة الكتاب، مركِّزاً فيه على فصل «سوار الذهب» واصفاً مضمونه بأنه «اعتذاري» لأن فاضل البرَاك كان صديقي. ولست أُنكر أن في أسلوبي شيئاً من المراعاة لصديق قديم أصبح في ذمة التاريخ منذ عقود، لكنّ أبو خليل لا يستطيع أن يصف مناقشتي له في موضوع شيعة جنوب العراق، وآل الصدر وآل الحكيم، وإبعاد العراقيين من أصول إيرانية قبيل الحرب مع إيران، وكذلك مناقشتي له في تغيير الحرب مع إيران أولويات الصراع القومي، بأنها كتابة اعتذارية. ومع ذلك، أشكره على تصحيح خطأ نسبتُ فيه قصيدة «رثاء البصرة»، أو «البصرة عندما دخلها الزنج» الى البحتري، وهي لابن الرومي، فاقتضى التنويه.

4 في الوقت الذي كان النظام العراقي «يقود» ما أُطلِق عليه اسم «جبهة الرفض»، أي رفض المبادرات السلمية لحل القضية الفلسطينية، قال نائب الرئيس العراقي صدام حسين في مطلع السبعينات من القرن الماضي، في مقابلة أجراها معه الزميل طلال سلمان لمجلة «الصياد»، إن النظام العراقي «ليس ضد الحل السلمي بالمطلق».

5 عندما بدأ بعض الكوادر الحزبية في لبنان وسوريا يحلِّلون أمامه بمنظور التشكيك في ثورة 23 يوليو بقيادة جمال عبد الناصر بعد فترة قصيرة من تلك الثورة، قال عفلق لهم: «فلنترك أيها الإخوان التحليلات السياسية إلى وقت آخر، ولنقتصر على هذه الناحية القومية: عندما يتم هذا العمل التاريخي في تاريخ أمة... عندما تتفاعل الفكرة العربية مع قطر هو أضخم قطر عربي، كان ميئوساً منه منذ خمس سنوات، عندما ينقلب هذا الانقلاب، وهذه القوة الضخمة التي كانت سلبية وأصبحت إيجابية في خدمة العروبة، فأي جواب يجب أن يلقاه منا هذا القطر؟».

6 من كتاب «معركة المصير الواحد» لميشال عفلق، وفصل «حول الوضع في مصر» هو حديث ألقاه الأمين العام لحزب البعث يوم 21 كانون الثاني/يناير عام 1956 في اجتماع ضمّ عدداً كبيراً من أعضاء شعبة بيروت، سئل فيه عن موقف الحزب مما يجري في مصر وبلدان عربية أخرى.

7 «معركة المصير الواحد»، وكذلك مقالات أخرى لعفلق في الموضوع ذاته منها: «طبيعة الحكم في مصر»، آذار/مارس 1956. «حول وحدة مصر وسوريا»، 7 نيسان/أبريل 1956، ومصادر أخرى كثيرة موثَّقة.

8 حديث أدلى به ميشال عفلق لمجلة «الطليعة العربية» التي كانت تصدر في باريس (تاريخ 1985/10/28). وقد نُشر الحديث تحت عنوان: «ثلاثة تحدِّيات تواجه الواقع العربي: ليس هناك من يحلُّ محلَّ مصر». في ذلك الوقت كان القائم على تحرير المجلة المناضل البعثي الفلسطيني ناصيف عوَّاد، الناشط أيضاً في الحركة الوطنية الفلسطينية، من موطنه الأصلي في رام الله، كما ومن مختلف المنافي التي أقام فيها كالأردن ولبنان وسوريا والعراق وفرنسا.

9 الدكتور سامي عصاصة، «أسرار الانفصال»، الصفحة 16 من الطبعة الأولى، القاهرة، كانون الثاني يناير 1989، مطابع مؤسسة الشعب للصحافة والطباعة والنشر، الرقم الدولي: ISBN 977-09-0046.

10 «الأهرام»، العدد 25841، الإثنين في التاسع من أيلول/سبتمبر 1957 (أرشيف المكتبة البريطانية).

11 هذا الخطاب هو الأول من خطابين ألقاهما الرئيس عبد الناصر من وراء مذياع إذاعة القاهرة في يوم وقوع حركة الانفصال السوري، الأول في تمام الساعة التاسعة صباحاً من يوم 28 أيلول/سبتمبر 1961، والثاني في تمام الساعة السابعة مساءً من اليوم ذاته.

12 ضمَّ الحلف في البداية بريطانيا ومعها العراق وإيران وتركيا وباكستان، لكنّ الولايات المتحدة الأميركية بقيت خارجه رسمياً وإن كانت دعمته عسكرياً واقتصادياً. وتذرعت واشنطن لعدم دخولها الحلف بشكل رسمي بأسباب «تقنية صرف تتعلق بإجراءات الميزانية». وبعد سقوط النظام الملكي العراقي انتقلت قيادة الحلف من بغداد الى أنقرة قبل حلِّه نهائياً في عام 1979.

13 «أسرار الانفصال»، الدكتور سامي عصاصة، الصفحة 60.

14 صلاح نصر، «عبد الناصر وتجربة الوحدة»، الصفحة 114. والمشار إليه في هذا المقطع، عبد المحسن أبو النور، هو من الضباط الأحرار الذين شاركوا في حرب فلسطين وفي الثورة المصرية، وأصبح قائداً للحرس الجمهوري فور إعلان الجمهورية، ثم تم تعيينه ملحقاً عسكرياً في سوريا عام 1956 وارتبط اسمه بالتمهيد لقيام الوحدة. وعندما أعلن عن قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) في 22 شباط/فبراير عام 1958 اختير عبد المحسن أبوالنور نائبا لقائد الجيش الأول (الجيش السوري) الفريق جمال فيصل.

15 في هذا المسلسل حاول هيكل معالجة الوضع السوري بعد نجاح الانقلاب الانفصالي. وقد نشر المقال التمهيدي بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 1961 (العدد 27334)، وعنوانه «حديث صريح عن التجربة الأولى للوحدة العربية». وتلاه في 20 تشرين أول/أكتوبر من السنة ذاتها، أي بعد أسبوع، مقال آخر مداره السؤال: «من المسؤول عن إتمام الوحدة بين مصر وسوريا» (العدد 27341)، ثم في الأسبوع التالي مقال بعنوان «ما أشبه الليلة بالبارحة» (العدد 27348)، وفي الثالث من شهر تشرين ثاني/نوفمبر حلقة بعنوان «نقط الضعف في تجربة الوحدة» (العدد 27355). وبعده بتاريخ 10 تشرين ثاني/نوفمبر 1961 حلقة بعنوان «المشاكل الصغيرة في تجربة الوحدة التي عطَّلت زحف الشعب العملاق» (العدد 27362)، وبعده بتاريخ 17 من الشهر ذاته حلقة بعنوان «حكاية حزب البعث في تجربة الوحدة» (العدد 27369)، وفي الأسبوع الذي تلاه حلقة «حكاية عبد الحميد السرَّاج» المشار إليها أعلاه، ثم اختتم مسلسله هذا بحلقة نشرت في الأول من كانون الأول/ديسمبر بعنوان «من هم الذين قاموا بالانقلاب في سوريا؟ ما هو دور الملك سعود بالتحديد في الانقلاب؟» (العدد 27382).

16 «الأهرام»، «بصراحة»، العدد 27341، 20 تشرين الأول/أكتوبر 1961، بعنوان: «من المسؤول عن إتمام الوحدة بين مصر وسوريا؟: القصة كلها كاملة من أجل الحقيقة والتاريخ!».

[17] المصدر ذاته.

[18] بعث الملك حسين برسالته الى الرئيس جمال عبد الناصر في يوم 23 شباط/فبراير من عام 1961، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك في تلك السنة، في محاولة لرأب الصدع بعد حملات إعلامية قاسية شنّها عبد الناصر وإعلامه ضد العاهل الأردني ونظامه جرى وصفه فيها بأنه «سليل الخيانة». وقد ردّ عبد الناصر على الملك حسين بسيل من الإطراء المناقض كلياً للردح السابق. ومن ذلك قوله في مستهلّ الرسالة الجوابية: «وفيما يتعلق بموقفنا من شخص جلالتكم فلعلّ الذاكرة تستطيع أن تتمثل أياماً حاولنا فيها بكل تجرد أن نكون لكم أخاً وصديقاً، وكان ذلك عن أمل عريض في شبابكم وفي حماستكم، كذلك ليس بعيداً ذلك اليوم الذي كانت وقفتكم فى إخراج ركيزة الإستعمار البريطانى في جيش الأردن العربي، أغنية على كل لسان ونشيداً في كل محفل في بلادنا، ولم يكن معقولاً أن نساهم بالقدر الذي ساهمنا فيه في تمكين أسطورة الملك الشاب البطل، لكي ننقلب بعد ذلك عليها ونحاول هدمها. إنّما أردنا أسطورة الملك الشاب البطل، لتكون مثلاً أعلى في النضال أمام أجيال أمتنا الجديدة، وأردناها قوة حافزة دافعة..». أما ما كتبه هيكل عن قصر عمر نظام الملك حسين، مشبِّهاً إياه بقصر قامته، فقد ورد في مقال له في «الأهرام» (العدد 27355)، يوم الجمعة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1961، بعد تسعة أشهر فقط من الرسائل المتبادلة المشار إليها بين الملك حسين وجمال عبد الناصر.

[19] صلاح نصر، «عبد الناصر وتجربة الوحدة».

[20] «الأهرام»، الجمعة 6 تشرين الأول/أكتوبر 1961، العدد 27327.

[21] «الأهرام»، الجمعة 13 تشرين الأول/أكتوبر 1961، العدد 27334.

[22] «الأهرام»، الجمعة 17 تشرين الثاني/أكتوبر 1961، العدد 27369.

[23] الدكتور لويس عوض، «أقنعة الناصرية السبعة: مناقشة توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل»، دار القضايا، بيروت، الصفحة 28.

[24] من مقابلة صحافية أجراها معه نضال القاسم في جريدة «القدس العربي» الصادرة في لندن يوم الثلاثاء في 3 كانون الأول/ديسمبر 2013، العدد 7606.

الفصل الثاني
المستقبلُ الذي لا يُقبل

أســــدُّوا مـســاربَ لـيـلِ الـعـراق أم صـبـغـوا فـجـرَه أسـودا

مهيار الديلمي (1037م)

يوم أصدر محمد حسنين هيكل كتيباً بعنوان «استئذان في الانصراف» قبل أكثر من عشر سنوات[1]، أثار إعجاب كثيرين بهذه البادرة غير المألوفة في العالم العربي، خصوصاً بالنسبة إلى أهل السلطة، مهما كان نوعها. لكنه وضع تفسيراً لانصرافه يحمل ضمناً معنى إمكانية الاستمرار لأن الانصراف، في نظره، لا يعني «الاختفاء». فإذا لم يكن الانصراف «اختفاءً» أو «غياباً»، فإنّه يعني «الحضور المقنَّع»، أي في النتيجة عدم الانصراف كما فهمه كثيرون. هذا لا يجري عليه وصف الانحراف، لكنه في الحقيقة نوعٌ من التحريف الذي تسمح به حرفية هيكل العتيقة.

إنّ هذا «الحضور المقنَّع» بصورة انصراف ليس هو المشكلة. ولا المشكلة أنّ ذلك يمكن أن ينتقص من الاحترام الذي اكتسبه من كتاب الاستئذان، بل إنها تكمن في أنّ ما قدمه خلال السنوات العشر التالية بعد الاستئذان لم يحمل أي ومضة جديدة تضيء على المستقبل، ولا حتى أي موقف نقدي حقيقي من الماضي الذي كان فيه فاعلاً على المسرح الإعلامي والسياسي في مصر الناصرية.

حتى الحلقات التلفزيونية التي قدمها بنفسه على شاشة «الجزيرة» القطرية التي تبنّت وقادت لاحقًا ما سُمِّيَ «الربيع العربي»، كانت مع الأسف مملّة وخالية من أي استشراف. وهذه هي الخطوة الثانية خارج السياق المألوف لهيكل الناصري، إلّا إذا كان قد انصرف أيضاً من الصف الناصري من غير استئذان. فالمرة الأولى التي

خطا فيها خارج السياق هي تدبيجه لمقدمة كتاب الشيخ عبد العزيز التويجري، نائب رئيس الحرس الوطني السعودي في زمانه، عن «ملحمة» الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، بعنوان: «لسراة الليل هتف الصباح: دراسة وثائقية» [2].

***

كان من العوامل الأساسية لظهور الماضي، الأبعد من الماضي الذي عرفناه وعشناه، على أنّه هو المستقبل الواعد أو الموعود، (أي قول القائلين بأنّ «الإسلام هو الحل» على اختلاف تسمياتهم وممارساتهم)، أنّ القوميين أو العروبيين انجرفوا إلى الاستغراق في الماضي من دون تمحيص نقدي جدِّي يمهِّد الطريق إلى المستقبل من خلال بدايات جديدة، ولو تجريبية، بغير قواعد أو أطر نظرية مبتكرة من خلال الممارسة الواقعية على الأرض، وطوال حقبة طويلة امتدت أكثر من نصف قرن، مما شكّل رجعية أكثر تجذراً واندفاعاً من الرجعية التي قصدها البعثيون والناصريون في أدبياتهم ومنظورهم السياسي.

بل إنّ ذلك الماضي السحيق المتمثل بالدعوة الإسلامية، أو بالممارسات الميدانية في العمل السياسي والعسكري لمختلف التنظيمات الإسلامية كما ظهرت على المسرح السوري، والمسرح العراقي، والمسرح المصري، وفي بلدان عربية وإسلامية أخرى، ما كان له أن يخرج من تراثيته ليقدم نفسه بديلاً عن البعثية، وعن الناصرية، وعن الشيوعية وعن الاشتراكية، وعن كل شيء جديد آخر من خارج ادعائه بأنّه يملك حقيقة أزلية مطلقة وأبدية لا تحول ولا تزول، لولا أنّ الأفكار البعثية والناصرية، من البدايات الأولى، كانت ملتبسة وخائفة من طرح الإشكالية الإسلامية على بساط البحث النقدي.

وهذا ما جعل المنتسبين إلى الحركات القومية يعتبرون التوجّه الإسلامي من صلب العقيدة السياسية التي ينادون بها باعتبارها نسيجاً صالحاً لبناء المستقبل لا مجرد دليل للاسترشاد، كما فعلت وتفعل أنظمة عربية عديدة أخرى ذات توجهات غامضة، أو حالة نفسية وثقافية تشكّل تراثاً يساعد في ترسيخ المفاهيم الجديدة في نفوس الذين يضعون ذلك التوجّه فوق كل الاعتبارات[3].

وهكذا ظهر البعث إسلامياً بامتياز منذ أن ألقى ميشال عفلق أطروحته الإسلامية «في ذكرى الرسول العربي» من على مدرج جامعة دمشق أوائل

الأربعينات من القرن الماضي، وبقي الأمر ملتبساً إلى أن أعلن صدام حسين اعتناق عفلق للإسلام بعد وفاته في أواخر الثمانينات!

ذلك أنّ أطروحة ميشال عفلق تلك لم تُفهم على حقيقتها إلى اليوم، بل يمكن القول إن إبقاءها مشكولة وملتبسة حتى الآن كان فعلاً سياسياً متعمداً ومقصوداً إما للتضليل عبر إظهار حركة البعث كحركة إسلامية في جوهرها، وإما لتسهيل مقبوليتها بين جماهير لا تستطيع مغادرة مواقعها الآمنة في المناخات الدينية التي تتصوّر أنّ الماضي الإسلامي بإمكانه أن يشكِّل مستقبلاً واعداً.

ويمكن القول بأنّ إعلان صدام حسين اعتناق ميشال عفلق الإسلام فور وفاته عام 1989 ما هو إلّا تكرار متعمد لذلك الالتباس، كفعل سياسي مقصود، لأن نظام صدام حسين البعثي إسمياً تصوَّر بأنّه لا يستطيع تحمُّل اسم غير إسلامي لأمينه العام في وقت كان خارجاً فيه لتوِّه من حرب ضروس ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني الذي أطلق حركة إسلامية نشطة في الاتجاه الآخر وقابلة للتوسع والانتشار في محيطها، ومنه الجوار العربي، وأوّله العراق.

ويبدو أنّ ذلك لم يرق لبعض قدامى البعثيين العراقيين الموالين لصدام حسين والناشئين أصلاً في بيئة إسلامية. فقد تردَّد أنّ أحدهم أسرَّ لرفيق له عند إعلان اعتناق عفلق للإسلام باسم «أحمد ميشال» بقوله له:

«دخلنا في الحزب وكان اسمه ميشال، وناضلنا ودخلنا السجون وكان اسمه ميشال، ووصلنا إلى الحكم أول مرة عام 1963 وكان اسمه ميشال، وسقطنا من الحكم بعد أشهر وكان اسمه ميشال، وعدنا إلى الحكم عام 1968 وكان اسمه ميشال، وبقينا في الحكم عشرين سنة حتى وفاته وكان اسمه ميشال، فماذا عدا مما بدا ليصبح اسمه أحمد؟»![4]

بل إنّ صدام حسين خطا خطوات أبعد من ذلك ليس أقلها إعلان انتمائه بالنسب إلى الإمام علي بن أبي طالب ظناً منه أنّ ذلك يُكسبه ولاء الفئات الشيعية من شعبه، لكون حكمه كان في نظر هؤلاء حكماً طائفياً سنِّياً.

في عزِّ صراعه مع الرئيس السوري حافظ الأسد، قال صدام حسين مرة إنّ التاريخ سوف يُظهر يوماً من هو «علي» ومن هو «معاوية»، مشبِّهاً نفسه بعلي بن أبي طالب، ومشبِّهاً خصمه الرئيس السوري بمعاوية بن أبي سفيان.

وبصرف النظر عن جدوى هذا الاستخدام التاريخي الفظّ للمسائل الدينية في الحروب السياسية حول قضايا معاصرة، فإن هذا يدلُّ على أنّ الرئيس العراقي الراحل كان مقيماً إقامة دائمة في الماضي على الرغم من محاولاته الحثيثة للظهور

بأنّه «مجدِّد» ويمثِّل أملاً مستقبلياً. بل إنّه فوق ذلك كتب بدمه وبخط يده عبارة «الله أكبر» على العلم الرسمي العراقي كإعلان صريح عن إسلامية دولته المتهمة يومها بأنها «علمانية»، فلم يستطع أحد إلى اليوم، بمن فيهم الأميركيون وجيوشهم الجرارة التي احتلت العراق من أقصاه الكردي في الشمال إلى أقصاه الشيعي في الجنوب، أن يمحو تلك العبارة عن العلم العراقي، أو أن يقترح علماً آخر لعراق ما بعد صدام، وكأن نظامه ما زال مستمراً كما كان، أو كأنّه مستمرٌّ إلى الأبد تحت مسمّيات مختلفة[5].

بذلك أراد صدام حسين أن يعلن العراق «جمهورية إسلامية»، ولو من قبيل الانتهاز السياسي أو ركوب الموجة لتعويم نظامه بأي ثمن، وبالتالي التأكيد للعراقيين أنهم، به ومن دونه، لن يكون لهم مستقبل إلّا في الماضي، فسدَّ آخر المسارب التي ذكرها مهيار الديلمي في شعره المثبت في مطلع هذا الفصل.

لكن الأمر يبقى أعمق من ذلك، لأن المسألة الدينية في هذه الحالة، وفي غيرها من الحالات العربية القائمة، هي في الواقع الراهن مسألة سياسية، بمعنى استخدام الدين كسلعة سياسية لمعرفة مستخدميه بمدى قابليته للاستخدام السياسي أو الاقتصادي والمالي أو الثقافي والاجتماعي. وهذه القابلية للاستخدام تنبيء بمدى تجذُّره في العقل العام أو لدى عموم الناس.

والحقيقة أنّ هذا النوع من التعاطي مع الدين هو احتقارٌ للشعوب المعنية من خلال ثقة مستخدمي تلك السلعة بتقبُّل تلك الشعوب، لأسباب تاريخية، لأي كلام أو دعايات أو تصرفات تهيِّج مكامن مشاعرها الموروثة، أو أمنها الجماعي. وبالتالي فإن ما تتقبَّله تلك الشعوب في هذا السياق ليس أقلّ من قيود استبداد توضع بيديها، ليصبح الدين في هذه الحالة الأداة الأولى للاستبداد في يد الطغاة، وهذه ظاهرة ملحوظة في كافة المجتمعات العربية والإسلامية على مرِّ القرون. بل إنّ لها نظيراً في المسيحية الغربية في مراحل سابقة، ولو بأشكال مختلفة، يمكن اختصارها بقول للبابا ليو العاشر: «كم كانت مربحة لنا أسطورة المسيح هذه»[6]!

لقد شهدت الحالة الإسلامية في الماضي، وتشهد الآن، استغلالاً أشد من هذا. فالمسلمون في غالبيتهم، تعرضوا ويتعرضون لخديعة كبرى باسم الإسلام من قبل حكامهم، وقادتهم، وحركاتهم، أو حتى من قبل مثقفيهم، بلغت حد تجيير ولائهم باسم الدين لمصلحة أعدائهم. فالحالة الإسلامية الراهنة، فوق أنها نافرة ومنفِّرة، باتت شبه مستعصية على أي إصلاح ديني، أو سياسي، أو مجتمعي، لأنّ عنوان الإسلام قد تم اغتصابه أو مصادرته من قبل القوى المستبدة والمستأثرة لغير

مصلحة جموع المؤمنين بالدين الحنيف، كما تمّ طرحه على أنّه هو الحل لأوضاعهم المتردية، ليجري باسمه تقديم الاستبداد والعنف والإرهاب بشتى أشكاله على أنّه هو الحل الفاتح للمسارب المغلقة.

فالنتيجة الحاصلة، كما نشاهدها بأم العين في معظم الدول العربية والإسلامية، تقدِّم تعريفاً، أو تحريفاً، للإسلام على أنّه دين ينافي الحريَّة، ولا يحترم حقوق الإنسان أو أتباع أي دين آخر، والأخطر من ذلك أنّه دين قائم على العنف ويجيز الإرهاب للوصول إلى أهداف منتسبيه.

إنّها إشكالية رهيبة هذه التي يعيشها المسلمون في جميع أقطارهم. فهم لم يلحظوا، في حمأة الحماس لقادتهم الذين ليست لهم يد في اختيارهم، أو للحركات التي فرضت نفسها عليهم بالقوَّة أو بالدفع الخارجي، أنّ هؤلاء جميعاً خدعوهم وضللوهم عن قصد، أو عن ضعف، باستخدام الإسلام وسيلة للاستقواء، بمن فيهم جمال عبد الناصر، وأنور السادات، وحسني مبارك، وصولًا إلى صدام حسين، وضياء الحق، ونواز شريف، وانتهاء بقادة الحركات المتطرفة من أسامة بن لادن وأيمن الظواهري ونازلاً، وبقية القادة العرب والمسلمين مشرقاً ومغرباً.

ذلك أنّ استخدام الدين كوسيلة سياسية، أو كوسيلة للتكسُّب والاستقواء، بسبب تجذُّره في نفوس العامة، يقدِّم صورة مجسَّمة عن «نظرية انسداد المسارب»، بمعنى أنّ المسارب المسدودة التي تمنع العتمة والظلام من الخروج، كتعبير عن احتباس التخلُّف والتردي، هي ذاتها التي تمنع دخول النور تعبيراً عن انفتاح آفاق التقدُّم والإشعاع. لكن القول بذلك قد يُساء فهمه على أنّ الدين بحد ذاته هو حالة ظلامية في حين أنّه كان في منطلقاته حالة إشعاعية نورانية، من الناحية الروحية على الأقل، حتى في حال تجريده من إطاره الغيبي المتمثل بفكرة الإله غير المنظور الكلي القدرة. فقد نجح الاستبداد إلى حد كبير في خداع المسلمين باسم الإسلام، من خلال إحلال الطقوس الجامدة محل العقل المتفتح، والأحكام القاسية باسم الشريعة محل مفاهيم الرحمة والغفران باسم الله أو باسم الإنسانية. وهكذا خسر المسلمون معركتهم مع التقدم، بل دمَّروا مجتمعاتهم وبلدانهم بأيديهم وهم يُكبِّرون!

والمعضلة الحقيقية اليوم هي أنّ كلمة «إسلام» باتت مصادرة، من جهة أو أخرى، للاستخدام السياسي والانتفاع المالي، بحيث غاب عنها معناها الأصلي والتاريخي النهضوي، فوصل الأمر إلى طريق مسدود، لأن الإسلام الشائع اليوم ليس له أفق مستقبلي، لتعذّر إصلاحه بحكم مصادرته، وفي الوقت ذاته بات من غير

الممكن أن يتحرك المسلمون نحو التقدُّم الحقيقي تحت اسم آخر أو راية أخرى، كما ثبت من تجربة حزب البعث على مدى نصف قرن.

عندما ألقى ميشال عفلق مطالعته من على مدرج جامعة دمشق في ذكرى الرسول العربي مطلع الأربعينات من القرن الماضي، استخدم كلمة «الإسلام» بمعنى مختلف عمّا هو شائع أو متداول أو متعارف عليه، لأنّه كان متيقناً أنّ المسلمين الذين يخاطبهم لا يمكن أن يتخلّوا عن الإسم، ولن يقبلوا فكرة أن يكون البعث هو «الإسلام الجديد»، بمعنى نهوض الأمة وتوحُدها والإفصاح عن نفسها وهويتها وأفكارها تجاه الإنسانية وبقية الأمم في عصر مختلف عن العصر الذي نشأ فيه الإسلام الأول بقيادة الرسول العربي.

إنّ إمكانية التجدُّد في الإطار الإسلامي الراهن، كما طرح غير مفكِّر في تسعينات القرن الماضي، باتت متعذِّرة، لكون الإسم مصادراً ومستولى عليه، والأحوال التي جعلته قابلاً للمصادرة ليست ظرفية طارئة بل هي ظروف مستدامة، كما ثبت من جميع التجارب التجديدية السياسية والفكرية من أيام المعتزلة والقرامطة إلى محمد عبده وجمال الدين الأفغاني، وصولاً إلى مصطفى كمال أتاتورك، وكان السؤال المطروح، وما زال:

«لماذا تخلَّف المسلمون وتقدَّم غيرهم؟».

الجواب عن هذا السؤال، يكمن في مصادرة الإسلام نفسه من قِبَل حركات ودعوات شتى على مرّ الزمان، ما شكّل تراكمًا ثقيلًا من القيود الصارمة على حرية التفكير في المجتمعات الإسلامية.

إن المسألة لا تتعلق بالإسلام الذي قرأناه في الكتب، أو في المفهوم الفكري أو الثقافي أو الروحي الذي عبَّر عنه كبار الفقهاء والمفسرين والعلماء عبر الأزمنة، بل هي تتعلق بما يراه العالم اليوم من صور ومقولات وفتاوى وأحكام تكفيرية تمرُّ أمام ناظريه في كل لحظة، بحيث يشتبه الناظر المحب للإسلام والمسلمين من الخارج بأنّ ما يجري هو في الواقع «إسلام مضاد»، فيلتبس عليه صحيح الإسلام، أو من هي الجهة التي تمثله، وربما خطر له أنّ ما يجري من ملابسات هو عمل يقوده أعداء الإسلام بأيدي مسلمين. وهذا ما أشار إليه الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش بقوله في أحد أشعاره:

احتلَّ مئذنةً،
وأعلن في القبائل:

إن يثربَ أجَّرت قرآنها ليهود خيبر،
الله أكبر.

***

من أوجه الالتباس بين ما هو صحيح الإسلام وبين الإسلام الإفتائي أو التكفيري الداعي إلى العنف والإرهاب، أنّ التنظيم السياسي الإسلامي الأكبر والأهم، الذي على حواشيه تشكّلت معظم الحركات العنفية التي نشاهدها الآن وتلك التي شاهدناها منذ عقود منذ أن تشكّلت فرق المجاهدين برعاية أميركية-سعودية لمحاربة الجيوش السوفياتية في أفغانستان مطلع ثمانينات القرن الماضي، والمتمثل بحركة الإخوان المسلمين، كان وما زال ملتبساً وبوجه مزدوج. وجه يُظهر صورة مدنية سلمية ومعتدلة ومحترمة، ووجه يخفي نزعة عنفية ليس لها برنامج سوى «غزو العالم»، على قول الكاتب المصري والإخواني السابق ثروت الخرباوي، الذي يقول إنّه من أجل هذا قام مؤسس حركة الإخوان المسلمين، الشيخ حسن البنا، بإنشاء جهازه الخاص ليقوم بأعمال العنف والإرهاب[7].

ويذكر الإخواني السابق أنّ اثنين من قادة هذا الجهاز الخاص، هما عادل كمال، ومحمود الصبّاغ، كتبا في مذكراتهما يقولان: «إن قتل أعداء الله هو من شرائع الإسلام». بل يقول إنّ حسن البنا في كتابه «مذكرات الدعوة والداعية» أنشأ إسلاماً جديداً وجعل نفسه نبي هذا الإسلام باسم الإسلام الأصلي. ففي حين أنّ الإسلام الأصلي يقول بأنّه «لا إكراه في الدين»، فإن حسن البنا، حسب الخرباوي، يقول بأنّ «الإسلام يجب أن يُفرض فرضاً لا أن يُختار».

أما بالنسبة إلى الحقيقة الإرهابية، فقد نقل الخرباوي خطبة لمصطفى مشهور، وهو مرشد سابق لحركة الإخوان المسلمين قال فيها: «إن لفظ الإرهاب هو من ألفاظ القرآن الكريم، وهو عقيدة إسلامية خالصة، ليس هو فقط، ولكن أيضاً لفظ الرعب. فنحن لا ننتصر إلّا بالإرهاب والرعب. ويجب ألّا نُهزمَ نفسياً من اتهامنا بالإرهاب. نعم نحن إرهابيون»[8].

وفوق ذلك، ليس للحركات الإسلامية المعاصرة، وأهمها حركة الإخوان المسلمين، أي برنامج واضح يحدد آفاق المستقبل سوى القول بأنّ مستقبل الأمة يكمن في ماضيها. وقد لامس هذه النقطة لوي آراغون، الشاعر والكاتب الشيوعي والسوريالي الفرنسي المشهور، في زيارة له إلى بيروت عام 1974 بقوله: «العرب لا يعرفون المستقبل. غرناطة كانت تعيش في الحاضر... والحاضر فقط»[9].

حول مسألة انعدام البرنامج لدى الإسلاميين يقول الكاتب المصري حلمي النمنم في كتابه «سيد قطب وثورة 23 يوليو»:

«لم تكن أفكاره (أفكار سيد قطب) خلف هؤلاء الإرهابيين والقتلة فحسب، بل كانت في ذهن هؤلاء الذين قالوا لنا عن أنفسهم إنهم معتدلون، وإنهم لا يرفعون السلاح على المجتمع. فالذين دخلوا انتخابات مجلس الشعب، وكلما سألهم سائل عن برنامجهم للتعامل مع قضايا المجتمع ومشكلاته، ردُّوا بتلك العبارة الفضفاضة: الإسلام هو الحل. وكان سيد قطب هو صاحب تلك النظرية، لا برنامج، لا خطط، بل الحكم أولاً ثم يأتي كل شيء بعد ذلك وعلى مهل... ففي كتابه «في ظلال القرآن» يقول سيد قطب (الصفحة 1015): إنّ الجاهلية التي حولنا، كما أنّها تضغط على أعصاب بعض المخلصين من أصحاب الدعوة الإسلامية فتجعلهم يستعجلون خطوات النهج الإسلامي، كذلك هي تتعمد أن تحرجهم فتسألهم: أين تفضيلات نظامكم الذي تدعون إليه؟ وماذا أعددتم لتنفيذه من بحوث ومن مشروعات؟ وهي في هذا تتعمد أن تعجِّلهم عن منهجهم، وتجعلهم يتجاوزون مرحلة بناء العقيدة، وأن يحوِّلوا منهجهم الربَّاني عن طبيعته، التي تتبلور فيها النظرية من خلال الحركة، ويتحدد فيها النظام من خلال الممارسة»[10].

***

إن السمعة العلمانية للناصرية والبعث على حد سواء لمَّا تزل ملتبسة، وإن كانت بقيت شائعة على مدى عقود طويلة، لأن استخدامهما للغطاء الديني لم يكن استخداماً مباشراً، بل بقي عائماً في الإطار الثقافي أو التراثي. فالناصرية والبعث ما كانا بحاجة إلى التدرُّع بالدين في النزاعات السياسية، وهي نزاعات سلطوية ادّعى محمد حسنين هيكل في مقاله «عبد الناصر وحزب البعث العراقي» بأنها نزاعات على «قيادة النضال العربي»!

فالدعاية الناصرية في حمأة الصراع البعثي-الناصري عزفت، بالتورية والتبطين، على وتر مسيحية ميشال عفلق مؤسس البعث، وهو ما أعرب عنه الرئيس الناصري للجمهورية اليمنية عبد الله السلّال بقوله في خطاب له: «ميشال... ما لنا ولهذا الإسم».

في تظهير القادة والحركات «العلمانية» لمفاهيمها بأنها مستمدَّة من الإسلام، نزوع إلى الانتهاز السياسي الذي يمنع، بطبيعته، ولادة أي مستقبل خارج مفاهيم الماضي. أما الرئيس جمال عبد الناصر، فقد حاول إلباس الثورة المصرية لبوساً

عقائدياً بلون إسلامي، مؤكداً هذا التوجه في كتابه «فلسفة الثورة» حيث أشار إلى الدوائر العربية، والإفريقية، والإسلامية[11].

ففي حديثه عن الدائرة الثالثة (الإسلامية) أكد عبد الناصر أنّ الروابط مع العالم الإسلامي قوامها «العقيدة الدينية وروابط التاريخ». بل إنه جاهر، ربما لأول مرة منذ الحركة القرمطية[12]، بإمكانية تحوير أحد أركان الإسلام الأساسية عندما اقترح على العاهل السعودي الملك سعود بن عبد العزيز «تسييس الحج»، بجعله مناسبة لتلاقي المسلمين وزعمائهم في مكة المكرمة مرة في السنة بشكل «برلمان إسلامي» غايته التداول في شؤون الأمة الإسلامية وصولاً إلى الوحدة الإسلامية. وادعّى عبد الناصر أنّ اقتراحه هذا لقي استحساناً لدى العاهل السعودي!

لكن هذه اللفتة مرت مرور الكرام ولم يتابعها أحد، حتى عبد الناصر نفسه. ومن ذلك يمكن الاستنتاج بأنها لم تكن جديَّة، أو أنّ الرئيس المصري لم يكن واثقاً من أنها يمكن، لو تمت، أن تقدِّم أو تؤخِّر. ذلك أنّ المسألة ليست مجرد اجتماع المسلمين وقادتهم في مكان واحد خارج أوطانهم الفعلية، بل هي في حياتهم وأوضاعهم داخل تلك الأوطان. فلو تم ذلك، على سبيل الافتراض، فإنّه سوف يخلق مجالاً جديداً لقادة العالم الإسلامي لخداع شعوبهم، والحصول على صكوك براءة مزيَّفة لتشديد استغلالهم لها باسم الإسلام.

ومن المشكوك فيه أن يكون العاهل السعودي الملك سعود بن عبد العزيز قد استحسن فكرة عبد الناصر بتسييس موسم الحج. فالحكم السعودي قاوم ويقاوم بشدَّة لا هوادة فيها أي نوع من أنواع التسييس لهذه الفريضة. وإذا كان عبد الناصر قد طرح مجرد فكرة بهذا الخصوص، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة الخمينية حاولت مراراً «تسييس» الحج بالممارسة لكنها باءت بالفشل، وفي السنوات الأخيرة تخلت عن الفكرة بصورة ملحوظة لاصطدامها بتصميم الحكم السعودي على مواجهة أي نشاط إيراني في أي مكان.

***

إن تقصير المفكرين العرب في الاضطلاع بأفكار نقديَّة جديَّة لأوضاع شعوبهم، بما فيها المفاهيم والممارسات الدينية، أو ذات الطابع الديني، جعلت الحركات، والأحـزاب، والنُظُم، والحكومات، التي قادت العرب، تُعرض عن النقد الذاتي، والخروج بخلاصات واضحة تكون منائر على طريق المستقبل. وقد أظهر الدكتور لويس عوض في كتابه «أقنعة الناصرية السبعة» ذلك بشيء من النقد الناعم لعبد

الناصر ومحمد حسنين هيكل، منحياً باللائمة على هيكل لأنّه لم يقدِّم أي مطالعة نقديَّة للتجربة الناصرية التي كان من أركانها. فقد وصفه عوض بأنّه «أكبر دعاة الناصرية الشرفاء»، كما وصفه، في المعرض ذاته، بأنّه «مفكر الناصرية الأول في مصر والعالم العربي»[13].

ويشرح لويس عوض موقفه النقدي هذا بقوله:

«كنت أنتظر من هيكل أن يراجع موقفه من بعض مقومات الناصرية لسبب بسيط، وهو أنّ كلّ ما يجري الآن في المجتمع المصري داخلياً وخارجياً على غير ما يرضى به الأستاذ هيكل، بدليل تنحيته، ليس إلّا نتيجة مباشرة للناصرية، دعوةً ومواقف، إما نتيجة لفشلها لضحالة جذورها في المجتمع المصري، وإما لأنها كانت في حقيقتها يميناً مقنَّعاً بقناع اليسار، فلمّا مضى صاحبها خَلَعَ اليمين قناعه وخرج سافراً بغير حياء. وقد كان هذا كافياً لأن يقف هيكل موقف المتأمل، ليس مما يجري الآن فحسب، ولكن مما جرى في عهد عبد الناصر، فالحاضر هو ابن الماضي»[14].

لكن ما العمل والماضي لا يمضي، وهو أشبه ما يكون بإعلان هيكل أنّه استأذن بالانصراف، لكنه في الحقيقة لم ينصرف إلى اليوم وهو في التسعين من العمر؟!

***

بين القضايا الداخلية والخارجية الكثيرة التي تستوجب النقد الحاد، هناك ثلاث قضايا أسفرت عن كوارث قومية ما زالت مفاعيلها سارية بزخم متزايد: قضية انفصال سوريا عن مصر وإسقاط دولة الوحدة؛ قضية حرب اليمن فور الانفصال السوري التي لم تنته فصولها بعد؛ قضية حرب حزيران/يونيو 1967 التي أدت إلى هزيمة عربية طاحنة لا يلوح في الأفق، بعد نحو نصف قرن، أي تفسير حقيقي لها، ناهيك عن لملمة نتائجها الكارثية التي ما زالت تقوِّض أركان الدول والمجتمعات العربية.

في هذه الكوارث الثلاث، التي جرت تحت الراية الناصرية، تأتي مسؤولية حزب البعث العربي الاشتراكي في الدرجة الثانية، لكنها مع ذلك تبقى مسؤولية جسيمة، خصوصاً أنّ البعثيين لم يقدِّموا إلى اليوم أيّ نقد ذاتي حقيقي يهدف إلى وضع الأمور في نصابها الصحيح، فغلب عليهم، كما فعل هيكل والناصريون، استسهال إلقاء اللوم على آخرين أو على قوى خارجية. يضاف إلى ذلك أنّ الحروب العبثية التي شنَّها الفريقان الناصري والبعثي، سواء ضدّ أطراف أخرى، أو ضدّ

بعضهما البعض، هي من الأسباب الأساسية التي أدّت ليس فقط إلى تردّي أحوال الأمة العربية وتفككها، بل إلى اضمحلال الفريقين كليهما بحسناتهما وسيئاتهما، وبشعاراتهما ودعواتهما، فلم يبقَ منهما سوى النتائج الكارثية المتفاقمة والمتوالدة توالداً بكتيرياً، كما شاهدنا في العراق وسوريا ومصر واليمن وليبيا وغيرها من البلدان التي مسَّتها تلك العواصف الهوجاء.

لم يقدِّم أيّ من الفريقين تفسيراً مقنعاً لما آلت إليه الأمور سوى إلقاء كلّ منهما الملامة على الآخر، أو التذرع بمؤمرات خارجية غامضة، فلم يُحمِّل أحدٌ منهما نفسه أيّ مسؤولية محدَّدة، أو يُجري تشريحاً مخبرياً دقيقاً للحالة التي أقامها، أو وصل أو انتهى إليها. وهذا يعني، في التحليل الأخير، أنّ كلاً منهما خدع جمهوره وشعبه، وأدخل كل منهما نفسه والآخر في حروب غير مفهومة الأسباب وغير واضحة الأهداف، وليس ظاهراً من حقائقها سوى نتائجها وتداعياتها المتمادية باتجاه شيء مجهول لا يمكن وصفه حتى بأنّه «مستقبلٌ مظلم»، حسب تعبير الرئيس السوري حافظ الأسد أمام القمة العربية السابعة في الرباط أواخر عام 1974.

بدأت بوادر الحرب الناصرية-البعثية عندما أخفق السوريون عموماً، وليس حزب البعث فقط، في استبيان الملامح الديكتاتورية للنظام الناصري القائم في مصر والآتي إلى سوريا الديموقراطية، إلّا بعد فوات الأوان. على أنّ مسؤولية حزب البعث في ذلك تبقى أساسية ومضاعفة، لأنه فضَّل تقديم التنازل إلى عبد الناصر بدلاً من التنازل إلى قوى سورية أخرى من أجل الحفاظ على سوريا دولة ديموقراطية جاذبة لنظائرها وغير مجذوبة لنقائضها، بمعنى استقطاب الدول الديموقراطية،على قلّتها، بدل الانجرار وراء دول ديكتاتورية مهما كانت قوية وعالية الصوت والنبرة مثل مصر الناصرية، أو العراق الهاشمي، أو المملكة السعودية الوهَّابية. بل إنّ من قدامى البعثيين من يرى أنّ ما قام به الحزب في ذلك الوقت كشف، فيما كشف، ضعفاً عضوياً خطيراً في حيثيته الديموقراطية حتى في داخله، كما ثبت لاحقاً بالدليل القاطع والدامي إلى درجة الهمجية يوم اتخذ صدام حسين قراراً اعتباطياً بإعدام قيادات حزبية لها تاريخ نضالي حافل من غير أن يعترضه أو يسائله أحد.

وعندما قرّر الوزراء السوريون البعثيون في حكومة عبد الناصر المركزية في القاهرة تقديم استقالاتهم من تلك الحكومة، أو تم دفعهم إليها لإخراجهم، فإن الأسباب الموجبة لتلك الخطوة بقيت غامضة لتباين الرأي بين أن تكون استقالة صامتة، وبين تعليلها. ومع أنّ التعليل المنتظر ظهر تالياً في وثيقة من نحو مائة صفحة، إلّا أنه بقي في جوهره تعليلاً تبريرياً أكثر منه وقفة نقدية صريحة

وحاسمة[15]. فقد استندت تلك الوثيقة إلى التحفظات البعثية على حكم الأجهزة في دولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة)، لكنها أغفلت مسؤولية حزب البعث عما آلت إليه الأمور في ذلك الوقت، كما أغفلت أيّ نقد ذاتي جدِّي للطريقة التي تمّ فيها إعلان الوحدة بين سوريا ومصر، من حيث قبول الحزب بذلك الإعلان الذي عاد فتحفظ عليه تحفظاً سياسياً من دون المساس بجوهر المشكلة من البداية الخاطئة إلى النهاية الأشد خطأً.

إن الاستقالة الصامتة للوزراء البعثيين من حكومة عبد الناصر سوف تبقى إلى أمد طويل في المستقبل محيِّرة للمؤرخين والمفسِّرين والمراقبين، لأنها كانت مفصلية من حيث التأسيس للتطورات الدرامية التي تلتها وما زالت تتدحرج إلى اليوم، وربما إلى أمد طويل في المستقبل. وليس صعباً على أحد أن يبرر ذلك الانسحاب البعثي الصامت من الفضاء الناصري، لكن كثيرين من بعثيين وغير بعثيين كانوا يطالبون ويتوقعون أن تأتي الاستقالة مدوِّية وصاخبة وتعنيفية للحالة الناصرية التي أملتها.

ومما لا شك فيه أنّ ذلك شكَّل معضلة لقيادة الحزب في ذلك الوقت، لأنّ أيّ انتقاد للنظام الناصري، أو تعليل جدّي لأسباب الاستقالة، كان سيؤلب جهات عديدة من الشامتين خارج الحزب وفي داخله أيضاً بسبب الحماس المتهوّر الذي اندفع به البعث في اتجاه الوحدة مع عبد الناصر، غير آبه بدعوات التريث والتروي قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة المصيرية الحاسمة. فلو قال البعثيون شيئاً في حينه لقام في وجههم كثيرون ينددون بهم بالقول: «ألستم أنتم الذين أدخلتمونا في هذا النفق، فبأي حق تعترضون؟».

والمفارقة في الأمر أنّ ما واجهه حزب البعث تالياً من مضايقات لم يأت من الشامتين به، بل من الأجهزة الناصرية التي كان يقودها عبد الحميد السرّاج في دمشق. والحقيقة أنّ الوزراء البعثيين باتوا في القاهرة حالة شكلية لا كلمة لهم على الإطلاق، ممّا جعلهم يعتقدون، وهم مصيبون في ذلك، بأنّ عبد الناصر يريد أن يبقيهم في الواجهة مجرّد دمى تتلقى الضربات والملامات بسبب عقم النظام وأخطائه وكأن عبد الناصر أراد بذلك زيادة النقمة الشعبية على البعثيين، وتبرئة نفسه من الأخطاء بإلباسها لهم. لكن خروجهم الصامت من الحكومة المركزية لم ينفعهم لا مع عبد الناصر الذي كانوا يظنون أنّهم سايروه بصمتهم عما يجري في الدولة، ولا مع بقية السوريين الناقمين عليه من قبل الوحدة ومن بعدها. ولا غرو أن تكون بذور الانفصال السوري قد بدأت تتكوَّن منذ استقالة الوزراء البعثيين من

حكومة عبد الناصر، لأن التعاقد الأساس لقيام دولة الوحدة كان بين عبد الناصر والبعث، وبالتالي فإن انسحاب أحد طرفي العقد من التزاماته يعني، بأية لغة صيغ، انفراط العقد. والمفارقة في الأمر أنّ ذلك لا يعني أنّ البعثيين شاركوا في الانقلاب الانفصالي الذي قاده الضابط عبد الكريم النحلاوي[16]، بل ربما كانوا ضده وإن لم يقاوموه. وهناك من يزعم بأنّ البعثيين أرادوا الانفصال لكنهم أرادوا أن يأتي على يد غيرهم، ويستند هؤلاء إلى إعلان كل من أكرم الحوراني وصلاح البيطار تأييده للحركة الانفصالية في وقت لاحق.

***

على وجه العموم، قدَّم حزب البعث بشكل متناثر ومتباعد قراءات نقديَّة أو شبه نقديَّة للطريقة التي قامت عليها دولة الوحدة، باعتبار أنّ تلك الطريقة حملت في داخلها بذور الانفصال، لكنه لم يقدِّم حتى الساعة أية مطالعة نقدِّية جديَّة لمواقفه وسياساته ومساهماته في كل ما جرى في ذلك الوقت، وتداعيات ذلك وانعكاساته على الوضع الراهن في سوريا وفي العراق وفي بقية العالم العربي. وهذا بحد ذاته تقصير، بل قصور فكري فادح سوف يكون من الكوابح أو الموانع الأساسية لتجدد الفكر البعثي ولبقاء الحزب كحركة سياسية ولو بأسماء مختلفة. فالبعث المصادَر من هذه الناحية هو صورة مصغَّرة عن «الإسلام المصَادر»، كما تقدَّم ذكره. وهكذا تكون صورة التماثل بين البعث والإسلام التي عرضها ميشال عفلق على مدرج جامعة دمشق قد تظهَّرت أو تجسَّدت، لكن بوجهها السلبي مع الأسف.

أمّا ممثّل الناصرية، محمد حسنين هيكل، «أكبر دعاة الناصرية الشرفاء»، و«مفكر الناصرية الأول في مصر والعالم العربي»، كما مرَّ في توصيف الدكتور لويس عوض له، فإنّه لا يجد أي شيء يستلزم النقد في التجربة الناصرية التي كان من أبرز شخوصها، سوى تحميل مسؤولية الكوارث القومية الكبرى، الانفصال، وحرب اليمن، والهزيمة أمام إسرائيل التي وصفها عوض بأنها «مصرع مصر والناصرية»، إلى المشير عبد الحكيم عامر بصفته المسؤول العسكري الأول في الدولة، وبحكم ارتباط الكوارث المشار إليها بمسؤولياته العسكرية، وكل ما عدا ذلك تفسيرات وتبريرات.

ومن الملفت أنّ لويس عوض وضع تلك التفسيرات والتبريرات، كما وردت في حوارات الزميل فؤاد مطر مع هيكل في كتابه «بصراحة عن عبد الناصر»، في إطار ديني أيضاً، حيث قال:

«هذا نمط من الفكر والشعور مأثور عن المصريين والعرب في تاريخهم القريب، أن يلقوا المسؤولية على الغير وكأنهم مجردون من الإرادة ومن القدرة على الاختيار، وهو ليس إلّا امتداداً للقدرية الدينية التي تعلِّق كل شيء على مشيئة الله، أو على عبث الشيطان، وتجعلنا نهرب من مواجهة النفس ومحاكمة النفس شأن الرجال الراشدين»[17].

وعدا عن كون هيكل قصَّر في تقديم أية مطالعة نقدِّية حقيقية للناصرية التي انخرط في صفوفها وظهر بمظهر المفكِّر الأول فيها، أو الداعية الأعلى صوتاً بين أبواقها، فقد تجلّت في نقده لحزب البعث في العراق نبرة عنصرية شديدة الخطورة دحضتها التطورات العربية اللاحقة التي كان هيكل نفسه من المتضررين منها. فقد قال في هذا السياق:

«إن حزب البعث العراقي، لأكثر من سبب، في الطبيعة وفي الطبع أيضاً، لا يستطيع أن يقود النضال العربي».

يُستخلص من هذا الكلام اعتبار هيكل أنّ العراق ليس من بلدان «القلب»، كما مصر، بل هو في الطبيعة من بلدان التخوم الهامشية، وأنّ العراقيين بطبعهم غلاظ القلوب يميلون إلى العنف والقسوة ويستسهلون القتل خلافاً للمصريين الودعاء أصحاب القلوب الرقيقة والألسن العذبة والتقاليد المخملية.

فماذا يسمي هيكل اليوم ما حدث من مجازر في مصر بعد الثورة الثانية التي جرت في حزيران/يونيو 2013 والتي شملت معظم أنحاء البلاد، ومن ذلك قتل المسيحيين الأقباط وحرق وتدمير ما يزيد على 60 كنيسة من كنائسهم، ومنه أيضاً حرق مزرعة هيكل نفسه في «برقاش»[18]، بما في ذلك الزرع والضرع والمنزل الفاره ومحتوياته من كتب وأوراق ووثائق ومخطوطات نادرة نقلها هيكل إلى مزرعته ظناً منه أنّها هناك في مأمن من أيّ اضطراب قد يصيب القاهرة؟

ماذا يسمي هيكل إلقاء الناس من على سطوح المباني إلى حتفهم في قلب القاهرة، كما جرى في بعض الأنحاء السورية في بدايات حوادثها الدامية؟

أي صفة يمكن أن يعطيها هيكل لهذا «الطبع» وتميّزه عن الطبع العراقي، أو الطبع السوري، أو حتى الطبع اللبناني أو الفلسطيني أو التونسي أو الليبي أو الجزائري ؟

لقد تذوَّق هيكل في برقاش جرعة من الكأس التي تَكوَّن عصيرها على مر العقود، ومنها العقود الناصرية، وليس العقود البعثية فقط. وأي جردة حساب

فعليّة توضح بما لا يقبل الشك كيف تكوّن ذلك العصيرُ المرُّ، وتذوَّقه هيكل أخيراً، وهو من عاصري «ذلك الذلك» ومعاصريه.

***

عندما استقال الوزراء البعثيون من حكومة الوحدة بقيادة جمال عبد الناصر في الأسبوع الأخير من عام 1959، قيل إنّ تلك الاستقالة كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة لهم للاحتجاج على ما اعتبروه انحرافات في السلطة لا سبيل إلى تقويمها، وقال آخرون، ومنهم محمد حسنين هيكل، إنّ البعثيين كانوا يتوخون الانفراد بحكم سوريا، ولمّا لم يكن لهم ذلك انقلبوا على عبد الناصر. لكن هيكل لم يقل أي كلمة عن تمكين عبد الناصر لعبد الحميد السرّاج بالانفراد في حكم سوريا، بعد وصفه له بأنّه «رجل غامض»، وإعلانه أنّه أحبّه. إلّا أنّ هيكل، في الوقت ذاته، دعا إلى ضرورة النقد والنقد الذاتي فكتب في مقال له بعد الانفصال السوري:

«إن عملية النقد والنقد الذاتي لم تكن في يوم من الأيام حيوية في نضال الأمة العربية بمثل ما هي اليوم. ولا ينبغي لأحد منا أن يتردد في النقد وفي النقد الذاتي مخافة أن يُستغل ما يقوله في المعركة النفسية»[19].

أما المواقف النقدِّية الجديَّة والمجدية من الارتكابات الكبرى التي حدثت تحت حكم السرّاج في سوريا، وبغطاء من عبد الناصر نفسه، فليس لها مكان أو وجود في الحوليات الناصرية التي تولّى هيكل تدوينها[20].

فما سمع أحد كلمة عن قيام أجهزة السرّاج في دمشق بتذويب القائد الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو بالأسيد في أقبية التعذيب الشامية. وما سمع أحد كلمة عن قيام أجهزة السرّاج باغتيال الصحافي اللبناني نسيب المتني صاحب جريدة «التلغراف» في بيروت بغية إشعال فتيل حرب أهلية ضد الرئيس كميل شمعون، ثم تزويد المعارضين للرئيس شمعون بالسلاح لإذكاء تلك الحرب عام 1958، بحجة منعه من تجديد ولايته، مع أنّه لم يصرِّح يوماً برغبته في التجديد، وإن كان ربما راغباً في ذلك أسوة بمن سبقه ومن تلاه من الرؤساء[21].

لم نسمع من هيكل نقداً أو نقداً ذاتياً أو حتى خبراً صحافياً عن قيام عبد الناصر وعبد الحميد السرّاج بمساندة التمرد الكردي في شمال العراق بقيادة الملا مصطفى البارزاني ضد نظام عبد الكريم قاسم، وهو أمر يتعلق بوحدة بلد عربي كبير كالعراق، وكان من الممكن أن يبقى طي الكتمان لولا الوثائق الروسية التي أصبحت ميسورة بعد تفكُّك الاتحاد السوفياتي.

لم يقل أحد كلمة واحدة عن ذلك التدخل الناصري إلى جانب التمرد الكردي، وبالتالي فإنّه من غير المعروف كيف تم ذلك التدخل ولماذا[22]. وهذا يلقي بعض الضوء على الحساسية التي أظهرها عبد الناصر تجاه اللواء في الجيش السوري فهد الشاعر، وأطلق عليه بين التهكم والممازحة صفة «الأخ فهد»، ربما لكونه قاد القوات السورية المتدخلة ضد التمرد الكردي المتجدد في شمال العراق بعد وصول حزب البعث إلى الحكم في بغداد عام 1963.

إنّ ما جرى من تدخّل قام به عبد الحميد السرّاج بتوجيه من عبد الناصر في العراق، بدعم وإذكاء الحركة الانقلابية التي قادها الضابط العراقي عبد الوهاب الشوّاف من كركوك والموصل ضد حكم عبد الكريم قاسم، قد أسفر عن «حمّامات دم» حقيقية، لا يمكن مقارنتها بحمّامات الدم التي تحدَّث عنها عبد الناصر بعد فشل محاولة جاسم علوان في دمشق.

لم يكن نقداً ولا نقداً ذاتياً ما سمعناه في تلك المرحلة، سواء من البعثيين أو من عبد الناصر والناصريين. فما قيل بعد الانفصال، وخلال وبعد تجدّد محادثات الوحدة التي شملت البعث العراقي أيضاً في 1963، يدخل في باب المهاترات، والمناورات، والمؤامرات، والتبريرات، ومحاولات ليِّ الأذرع. وكان واضحاً لمن تابعوا تلك الحقبة أنّ الفريقين، البعثي والناصري على السواء، لم يكونا جادَّين في تلك المساعي الوحدوية، التي تولدَّت منها حوادث مأساوية. وإلى الآن لم يصدر أي نقد له صدقية موثوقة من الناصريين، أو الناطقين بلسانهم، عن دور عبد الناصر والضباط السوريين الناصريين الذين تسبَّبوا بتلك الحوادث.

لم نسمع شيئاً بعد ذلك عن دور عبد الناصر في إسقاط الحكم البعثي في العراق على يد عبد السلام عارف بعد ثلاثة أشهر فقط من فشل محاولة جاسم علوان[23] الانقلابية في دمشق، لأنّه كان ينوي إعادة الكرة في سوريا انطلاقاً من العراق هذه المرة. فقد تكشَّف تالياً أنّ عبد الناصر كلَّف جادو عز الدين، الضابط السوريّ اللاجىء يومها في القاهرة، في 27 تموز/يوليو من عام 1964 بالاستعداد للقيام بحملة عسكرية لاحتلال سوريا انطلاقاً من الأراضي العراقية بدءاً من المنطقة الشرقية في سوريا وصولاً إلى دير الزور، ومنها إلى دمشق، ثم إلى المناطق الوسطى. هذه المحاولة لم يكشف الستار عنها أي مصدر ناصري، ولا تحدث عنها محمد حسنين هيكل، بل كشفها بعد ثلاثة عقود تقريباً الضابط عز الدين نفسه، الذي أعلن في ذكرياته أنّ عبد الناصر عاد فطلب منه صرف النظر عن الأمر[24]. وهذا أيضاً ليس له أثر في الحوليات الناصرية لا في باب النقد، ولا في باب النقد الذاتي، ولا

حتى من باب الإعلام، لكن جادو عز الدين نفسه هو الذي كشف السر متأخراً ربع قرن، وكشف معه أسباب عدول عبد الناصر عن خطته المذكورة[25].

***

يمكن لأيّ شخص فجعته الهزيمة الكبرى في حزيران/يونيو 1967 – التي ما زالت قائمة ومتفاقمة، وكان من نتائجها احتلال القوات الإسرائيلية شبه جزيرة سيناء وإغلاق قناة السويس، واحتلال الجولان السوري بكامله، والأهم من ذلك احتلال ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية التي كانت وقتها تحت الإدارة الأردنية، وقطاع غزة الذي كان تحت الإدارة المصرية) بما في ذلك مدينة القدس التي كانت مقسَّمة إلى شرقية تحت الحكم الأردني الهاشمي، وغربية تحت الحكم الإسرائيلي – أن يتفهم جنوح نظام عبد الناصر المستمر بعد تلك الهزيمة إلى «حلّ سلمي» مع العدو الإسرائيلي، مما حتَّم وقف القتال بموجب ما سمي «مبادرة رودجرز» التي قبلها عبد الناصر فور إطلاقها من قبل وليام رودجـرز، وزير الخارجية الأميركي آنذاك. ذلك أنّ الزعيم المصري المثقل بأعباء نتائج مغامرته، أو مناورته الفاشلة، التي أدت إلى حرب الأيام الستة، فجعته صدمة الهزيمة إلى درجة أنّه لم يعد له مطمح إلّا لما سمَّاه «إزالة آثار العدوان» عن طريق القوى الدولية التي شجعت على ذلك العدوان ودعمته.

وقد عبَّر عبد الناصر نفسه عن شعوره بهول ما حلَّ ببلاده والبلاد العربية بتقديم استقالته بصورة دراماتيكية تعطي انطباعاً أولياً بأنها إشهار لتحمُّله مسؤولية ما جرى، بشكل أغناه عن تقديم نقد ذاتي حقيقي، لأنّ ردة الفعل الشعبية على إعلان استقالته أغنته عن تلك المهمة النقدية الصعبة، خصوصاً بعد تقديم كبش فداء دسم، هو المشير عبد الحكيم عامر، الذي اعتاد على تحميله مسؤولية الكوارث الكبرى مثل الانفصال السوري، وحرب اليمن، والفساد المستشري في المؤسسة العسكرية التي كانت هي الحزب الحاكم الفعلي لمصر من قبلُ ومن بعدُ، على الرغم من وجود تركيبة شكلية متمثلة بالاتحاد الاشتراكي. كذلك، عبَّر عبد الناصر عن إحساسه بالفجيعة بطرحه شعارات واقعية أهمها في ذلك الحين شعار «إزالة آثار العدوان»، أي محاولة العودة إلى أمر واقع سابق عن طريق مزيج نظري من الضغط العسكري بمعاونة الاتحاد السوفياتي، والعمل الديبلوماسي السلمي بمعاونة الولايات المتحدة.

وبصرف النظر عن طمس الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ما أدت إليه، في غياب نقد ذاتي صارم وحقيقي، من الانفصال السوري إلى حرب اليمن ثم إلى هزيمة حزيران... وبصرف النظر عن مسؤولية دول عربية معينة في المحطات الثلاث المذكورة، وهي مسؤولية تاريخية ما زالت مطموسة بالعمق إلى اليوم باستثناء بعض الإشارات السياسية السطحية التي لا تلقي ضوءاً كاشفاً عليها، فإنّه يجب الاعتراف لعبد الناصر أنّه استطاع في وقت قصير نسبياً (بين هزيمة 1967 ووفاته في عام 1970) أن يعيد تأسيس الجيش المصري وتنظيمه من الصفر بمعاونة جيل جديد من القادة العسكريين المحترفين الشرفاء، وهدفه النهائي والواقعي في ذلك الوقت أن يعيد مصر إلى المصريين كما تسلّمها كاملة غير منقوصة، وهو ما تحقق تالياً في الشكل وبقي مثلوماً وناقصاً في الواقع، كنتيجة للإنجاز العظيم الذي حققه جيش مصر الجديد في حرب تشرين/أكتوبر عام1973[26].

بالنظر إلى هذا الهدف الواقعي المتمثل بشعار «إزالة آثار العدوان» من الزاوية السياسية المصرية الداخلية، فإنّه يمكن القول بأنّ عبد الناصر هو الذي اختار خليفته لإنجاز تلك المهمة التي شعر بأنّه لن يعيش ليراها.

ولعلّ محمد حسنين هيكل يعرف قبل غيره أنّ مجيء أنور السادات إلى الحكم هو اختيار شخصي من عبد الناصر، لأنّه في الأشهر القليلة السابقة لوفاته نَفَضَ الغبار عن السادات وأعاد تأهيله بعد إبعاد طويل، بتعيينه من جديد نائباً للرئيس. ومن الواقعية الافتراض بأنّ عبد الناصر، تبعاً لإعادة التأهيل هذه، حمَّل كلمة سرِّه إلى أنور السادات. ولا أحد يعرف، بمن فيهم هيكل، ما إذا كان السادات قد تقيَّد تالياً بالوصية أو أنّه تجاوزها، لأن تلك النقلة الدراماتيكية التي نقل فيها السادات مصر من تحت المظلة السوفياتية إلى تحت المظلة الأميركية تثير تساؤلات بهذا الخصوص، فعبد الناصر نفسه ما كان بإمكانه أن يقوم بها لو بقي على قيد الحياة، مع العلم بأنّه كان راغباً في أيامه الأخيرة بالتواصل مع الأميركيين، ربّما بوساطة أو نصيحة الرئيس اليوغوسلافي الماريشال جوزيب بروز تيتو.

لكن تفهُّم هذه الظروف والضرورات والمآزق المستعصية، وما تمليه من تصرفات واقعية وفق المستطاع، وهي تصرفات دافع عنها هيكل في مقالاته وفي مقابلاته وفي كتبه أحسن دفاع ممكن، فبقي أميناً لما اؤتمن عليه، لا يغني ولا يمكن أن يغني عن قراءات نقديَّة حقيقية للثورة المصرية ولحكم جمال عبد الناصر من البداية المبشِّرة والواعدة إلى النهاية المفجعة والمحبطة.

وهذا لم يحدث من جانب أصحاب الشأن، وما قيل من خصومهم يدخل في باب الغرضية والمهاترة ولا يُعتدُّ به كقراءة نقديَّة.

***

يمكن في المقابل أن يكون هناك تفهُّم لوجهة النظر البعثية، وهي وجهة نظر مركَّبة بين الإطار القومي للحزب، والإطار القطري للحكم القائم باسمه في العراق، وهما لمن يدقِّق في الأمر غير متطابقتين، وهذا أمر يبدو طبيعياً لأنّ وجهة النظر القومية مسألة نظريَّة مجرَّدة، بينما وجهة نظر السلطة الحاكمة باسم الحزب «القومي» قائمة على المصالح التي تقتضي بطبيعتها نوعاً من الازدواجية بين المعلن والمستور.

ولفكفكة هذا التناقض، وتبيان جانبه الانتهازي من جانبه المبدئي، لا بد من عرض وجهة نظر السلطة الحاكمة في العراق أولاً، وهو موضوع استدعى أن يكتب هيكل ما كتب في 1970، واستدعى الرد عليه ومناقشته في حينه.

تقوم مطالعة السلطة البعثية الحاكمة في العراق على أساس أنّ حزب البعث العراقي لم يكن طرفاً في الحرب التي أدت إلى الهزيمة، وبالتالي فإنّه غير ملزم بأن يُسهم في تبعاتها من حيث استخدام قدرات الجيش العراقي على الجبهة الشرقية، كما طالبت القيادة العسكرية المصرية ممثلة بالفريق محمد فوزي، حسبما عرض هيكل في مقاله عن الجبهة الشرقية حيث نشر نص رسالة الفريق فوزي بهذا الخصوص إلى نظيره العراقي في ذلك الوقت الفريق حمَّاد شهاب[27]، من أجل تسوية أو مساومة سلمية لا ناقة له فيها ولا جمل.

ولتفهُّم هذا الموقف، يمكن تبسيطه بعناوين تُظهر وجهيه الانتهازي والمنطقي، مثل القول: إنّ حزب البعث في العراق غير مسؤول عن الهزيمة، فلا يجوز أن يتحمَّل تبعاتها؛

وإنّه قام بانقلابه وجاء إلى الحكم غير مثقل بتبعات الهزيمة، وبالتالي تصوير الأمر وكأنّه جاء رداً على تلك الهزيمة.

إنّ اتخاذ موقف المتحرر من تبعات الهزيمة يتيح للعراق أن يستقطب جميع القوى العربية المفجوعة بالهزيمة والمعارضة للحل السلمي وما يقتضيه من مساومات وتسويات، أو حسب المصطلحات السائدة وقتئذ، «قيادة جبهة الرفض»، كمنطلق لقيادة الوضع العربي باسم حزب وحدوي تاريخي له شرعية راسخة.

فلا عجب، بعد ذلك، أن يصف الفريق محمد فوزي هذا الموقف العراقي بأنّه قائم على اعتبارات حزبية وليس على اعتبارات عسكرية مهنية تقتضيها تلك

المرحلة من الصمود كما سمّاها الناصريون، أو مرحلة المساومة والتفريط، ومحاولة استخدام القدرات العراقية لتحسين الشروط ليس إلاَّ، كما كان يراها البعثيون العراقيون[28].

غير أنّ الموقف المبدئي الذي عبَّر عنه حزب البعث القومي، بلسان أمينه العام ميشال عفلق، فإنّه لا يقوم على الرفض الذي يمكن أن يتحوَّل إلى قبول مع تغيُّر الظروف، بل يقوم على فكرة «المقاومة المستدامة» بصرف النظر عن مصالح الأنظمة الحاكمة. وبهذا المعنى قال عفلق يومها:

«إن الذين قبلوا بالحل السلمي قد قبلوا به في الواقع قبل قرار مجلس الأمن، منذ أن قبلوا بوقف إطلاق النار في حرب حزيران. ولقد كان بإمكان هؤلاء الاستمرار في الحرب والاعتماد على الامكانيات اللامتناهية للأمة العربية. إلّا أنَّ هذا الطريق ينطوي على مخاطرة ومجازفة بأنظمتهم، فضحُّوا بمصلحة الأمة العربية في سبيل المحافظة على أنظمتهم وأشخاصهم. ولتبرير هذا التخاذل فقد قيل إنّ العدوان كان هدفه إسقاط الأنظمة العربية لا التوسع، فظهر بعد ثلاث سنوات أنَّ هدف إسرائيل والاستعمار كان التوسع والمحافظة على النظام، لأنّه ليست هناك غير هذه الأنظمة تستطيع أن تضمن لإسرائيل تحقيق أهدافها التي هي الصلح أولاً، والتوسع ثانياً، وتثبيت التجزئة العربية بصورة نهائية ثالثاً»[29].

لم يجانب محمد حسنين هيكل الحقيقة بأنّه «حائر» بين «مبدئية» البعث من جهة وبين «انتهازيته السياسية» من جهة ثانية حيث قال في أحد مقالاته: «كان التناقض بين فكر البعث وسياسة البعث يحيرني. كان فكر البعث يضيء أحياناً بومضات عن الوحدة وعن الاشتراكية وعن الحرية. ولكن سياسة البعث كانت دائماً غارقة فى الظلام، في المناورات وفي الدسائس، وفي المؤامرات في كثير من الأحيان»[30].

عسى أن نكون في هذا العرض قد أسهمنا، ولو جزئياً، في إخراج هيكل من حيرته تلك.

أو على الأقل أن نكون قد فتحنا الباب لقراءات نقدية جديدة لمهتمين آخرين بالشأن القومي.

غاب عبد الناصر في أواخر شهر أيلول/سبتمبر من عام 1970 من غير أن يحقق هدفه المعلن والمتواضع في «إزالة آثار العدوان»، بديلاً عن هدف سابق أكثر طموحاً مؤداه «ما أُخذ بالقوَّة لا يُسترد إلّا بالقوَّة»، فحزن عليه مؤيدوه وحزن

عليه كثيرون من خصومه، وبينهم بعثيون كان هيكل قد اتهمهم بالسعي إلى وراثة دوره ودور مصر.

فالمحزونية على عبد الناصر هي جزء من مسلسل عربي حزين عبر عدة قرون، فكأنَّ الذين بكوه في مصر وفي أنحاء العالم العربي، مشرقاً ومغرباً، كانوا يبكون على حالهم وعلى انسداد آفاق مستقبلهم، إذ أيقنوا أنّ فجر المستقبل لن يبزغ لأنّه مصبوغ بسواد يزداد يوماً بعد يوم.

***

عندما كنت أعمل مدرِّساً في جنوب العراق (1961-1963) زمن عبد الكريم قاسم وبعد سقوطه الدامي لفترة وجيزة، لاحظت على العراقيين كامل مواصفات الحزن المزمن الذي وصفته بأنّه «الحزن المعتَّق» المتمثل في الغناء البكائي المستدام، الصادح من شدة الألم وعمق الأحزان، وفي اللطم العاشورائي اليائس، وفي الشعور الحاضر دوماً بالمقهورية الدافعة إلى شفا العبودية، وبالمظلومية المستعصية على الشفاء حتى عن طريق الانتقام.

وأظن أنّ الكتَّاب العرب لم يعالجوا في كتاباتهم مسألة الحزن في مجتمعاتهم معالجات معمَّقة من حيث ديمومتها تعبيراً عن انسداد أفق المستقبل البسَّام الشافي، ولا تطرّقوا للأسباب الحقيقية والجوهرية لذلك الانسداد التاريخي، باستثناء بعض الشعراء الذين لامسوا الموضوع ملامسات عابرة ووجدانية لا مجال هنا للحديث عنها وعن أصحابها.

لكنّ مسألة الحزن هذه تتعدى العالم العربي إلى جواره التركي، وريث العثمانيين، وقد كانت في صلب ذكريات الكاتب التركي أورهان باموك الحائز على جائزة نوبل، في مذكراته بعنوان «استانبول»، التي مزج فيها بين ذكرياته وذاكرة مدينته، وعبَّر من خلالها بالعمق عن حالة «السوداوية الجماعية» للمجتمع التركي، وكأن الحزن هو القاسم المشترك الجمعي بين ذلك العالم الذي تمثله استانبول عاصمة الخلافة الإسلامية ومهد نقيضها. فالحزن الذي عبَّر عنه باموك هو «روح المجتمع التركي»[31].

وكم هو مدهش ذلك التشابه بين الذاكرة التركية، حسب توصيف باموك لها، وبين الذاكرة المصرية التي نحن بصددها، بحيث يمكن القول بأنّ النكتة المصرية المضحكة، الناعم منها والجارح، هي تعبير عن الاستسلام للقدر نتيجة للحزن

المزمن منذ زمن الفراعنة إلى اليوم، بما يعني أنّ الاستسلام للقدر هو تعبير مجازي عن استحالة أي مستقبل آخر يلغي ذلك القدر أو يضعه جانباً.

وماذا عسانا نقول عن الأحزان السورية والعراقية واللبنانية والليبية وغيرها من مسلسلات الأحزان التي لا تنقطع؟!

شواهد وأسانيد

١ «الاستئذان في الانصراف: رجاء ودعاء... وتقرير إخباري» – دار الشروق – القاهرة – الطبعة الأولى 2003.

٢ كان الشيخ عبد العزيز بن عبد المحسن التويجري من المتطوعين الأوائل في المجموعة الإخوانية للملك عبد العزيز الذي أسند إليه وظائف إدارية مهمة بعد توليه السلطة، منها وظائف مالية. وبعد إنشاء الحرس الوطني السعودي بقرار من وريثه الملك سعود بن عبد العزيز في خمسينات القرن العشرين، أصبح التويجري مساعداً لرئيس الحرس الوطني المعيّن في هذا المنصب الأمير عبد الله بن عبد العزيز (الملك الراحل)، ومع تعاظم مسؤوليات الأمير عبد الله في السنوات التالية تم تعيين التويجري نائباً لرئيس الحرس برتبة ممتازة. وكانت للتويجري ميول أدبية وكتابية عبّر عنها في مجموعة من الكتب أصدرها تباعاً، وكان من أبرزها كتابه الذي وضع له هيكل مقدمته عن الملك عبد العزيز مؤسس المملكة. وقد قام بنشر هذا الكتاب الفخم عام 1997 الزميل رياض نجيب الريس الذي يقال إنه هو الذي قام بالوساطة بين التويجري وهيكل لهذه الغاية. ومن كتب التويجري أيضاً: «في أثر المتنبي بين اليمامة والدهناء» (1982)، و«أبا العلاء.. ضجر الركب من عناء الطريق» (1990)، وكتب أخرى أصدرها بين 1987 و2006 قبل وفاته بقليل.

٣ معظم دساتير الدول العربية، باستثناء لبنان وسوريا، تنص على أنّ «دين الدولة الإسلام». لكنّ الدستور السوري لم يورد هذا النص بحرفيته، بل بدلاً من ذلك أكد أنّ «دين رئيس الدولة هو الإسلام» وليس دين الدولة. وهناك دول أخرى تنادي صراحة بأنّ دستورها هو الإسلام والشريعة الإسلامية، ومنها من نصَّ على أنّ «الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع الأول للدولة، أو من مصادر التشريع».

٤ كنت في خاتمة كتابي «علامات الدرب» أوردت تعليقاً لي على إشهار إسلام ميشال عفلق بعد وفاته قلت فيه: «إن إعلان نظام صدام حسين المتأخر عن اعتناق عفلق الإسلام، هو إعلان عن أن الإسلام هو كلّ العروبة، وهذا يعني أن حزب البعث هو حزب ديني وليس حزباً علمانياً، وأنه حزب إسلامي وليس حزباً عربياً، وأن الإنسان العربي هو الإنسان المسلم فقط، وأن الخيارات المتاحة للعرب غير المسلمين هي أن يعتنقوا الإسلام، أو أن يرحلوا عن البلاد، أو أن يبقوا ذميين ومواطنين من الدرجة الثانية عرضة لشتى أنواع المضايقة والاضطهاد، فلا مكان في العالم العربي لغير المسلمين». «علامات الدرب»، سليمان الفرزلي، اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر، 31 كانون الثاني/يناير 2013، الصفحة 743.

٥ حاول الحاكم الأميركي للعراق، بول بريمر الثالث، بعد احتلال الجيوش الأميركية للبلاد في عام 2003، تغيير العلم العراقي فلقي معارضة شديدة جعلته يصرف النظر عن ذلك، لأن المعترضين اعتبروا أن ألوان العلم الذي اقترحه عليهم بريمر شبيهة باللون الأزرق للعلم الإسرائيلي، ورسا الأمر في النتيجة على تغيير شكل الحرف الذي خُطَّت فيه على العلم عبارة «الله أكبر» لإزالة آثار صدام حسين عنه ليس إلاّ.

٦ تولّى ليو العاشر الكرسي البابوي خلفاً للبابا يوليوس الثاني من عام 1513 الى وفاته في عام 1521. وقد توفي وهو في السابعة والثلاثين من العمر فقط بسبب ممارسته حياة خليعة وكان يجاهر بطريقة حياته تلك. فقد قال مرة: «لقد أعطانا الله البابوية فلنستمتع بها». وهذا ما حمل مارتن لوثر، الذي

قاد حركة إصلاح الكنيسة في القرن السادس عشر، الى توجيه رسالة توبيخية إليه وصف فيها حالة الكنيسة في عهد ليو العاشر بأنها «أفسد من بابل وسدوم». ومما قاله مارتن لوثر في رسالته الى البابا المذكور: «ليس لي نزاع مع أي إنسان بخصوص أخلاقه الشخصية، إنّما أنازعه فقط من أجل كلمة الحق». ومن كلمات التوبيخ الواردة في تلك الرسالة قول لوثر: «يقزّزني أن أتباع المسيح خُدعوا تحت اسمك واسم كنيسة روما».

7 في مقال له نشره في جريدة «المصري اليوم» بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 تحت عنوان: «حسن البنا الإرهابي الأول».

8 مصطفى مشهور هو المرشد الخامس لحركة الإخوان المسلمين. وقد تولى المرشدية العامة للحركة منذ تأسيسها قبل 86 عاماً ثمانية مرشدين، هم بالتسلسل: حسن البنا المرشد الأول ومؤسس الحركة (1928-1949) – حسن الهضيبي (1951-1973) – عمر التلمساني (1973-1986) – محمد حامد أبو النصر (1986-1996) – مصطفى مشهور (1996-2002) – محمد مأمون الهضيبي (2002-2004) – محمد مهدي عاكف (2004-2010) – محمد بديع، المرشد الحالي الذي قاد الحركة الى السلطة والى انهيارها بعد إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك في مطلع عام 2011.

9 لوي آراغون من أشهر شعراء وكتاب فرنسا في القرن العشرين، ومن أشهر الشيوعيين في العالم. من قصائده الأولى المعروفة «الحركة الدائمة» (Le Mouvement perpétuel) لعام 1925، ثم في العام التالي كتب رواية «فلاّح باريس» (Le Paysan de Paris) التي ترجمت الى الإنكليزية بعنوان «المروبص» أي الرجل الذي يمشي في نومه (The Sleepwalker). ثم كتب شعراً وطنياً خلال الحرب العالمية الثانية والاحتلال الألماني النازي لبلاده بالإضافة الى رواية طويلة من أربعة أجزاء بعنوان «العالم الحقيقي» (Le Monde reél، 1933-1944). وبعد الحرب العالمية وضع رواية طويلة أخرى من ستة أجزاء عن تجربته الشيوعية بعنوان «الشيوعيون» (Les Communistes). ومن قصائده الوطنية المشهورة في تلك الحقبة «دايان الفرنسية» (La Diane française) والقصيدتان التوأمان «عينا إلسا» و«مجنون إلسا» (Les Yeux d'Elsa/Le Fou d'Elsa، 1933-1944). ثم في الحقبة الأخيرة من حياته تفرغ للصحافة فترأس تحرير مجلة أدبية للحزب الشيوعي هي مجلة «الآداب الفرنسية» (Les Lettres Françaises).

10 «سيد قطب وثورة 23 يوليو»، حلمي النمنم، الطبعة الثانية 2013، مكتبة مدبولي، الصفحة 27.

11 «فلسفة الثورة» هو كتيب من نحو مائة صفحة يضم خواطر شبه فلسفية للرئيس جمال عبد الناصر، لم يشأ أن يسمّيها كتاباً بل اعتبرها بمثابة «دورية استكشاف» للذات وللمحيط. وقد صدرت تلك الخطرات مع بروز جمال عبد الناصر عام 1954 بصفة القائد الأول للثورة المصرية لتشكل نوعاً من البرنامج السياسي لحكمه المقبل وتصوراته لمسيرة الثورة المصرية. ويقال إنّ محمد حسنين هيكل هو الذي قام بمساعدة عبد الناصر على تقديم تلك الخطرات بالشكل الذي ظهرت فيه، فكان ذلك فاتحة اقتران اسم هيكل باسم جمال عبد الناصر.

12 الحركة القرمطية تعدُّ أول حركة اشتراكية ديموقراطية في التاريخ الإسلامي تقوم على قواعد تحررية منها مساواة المرأة بالرجل، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وتحرير العبيد وتمليكهم الأرض ليزرعوها. وقد قامت هذه الحركة ضد الدولة العباسية في أواخر القرن التاسع ومطالع القرن العاشر للميلاد، وسيطرت على أنحاء شاسعة في شرق الجزيرة العربية والعراق. وقد كان لها موقف ثوري من الطقوس الإسلامية، فألغت فريضة الحج وقامت بنقل الحجر الأسود من الكعبة المشرَّفة في مكة الى غياهب الصحراء، ويصنِّفها بعض المؤرخين المسلمين بأنها فرقة باطنية، بل أول حركة هدّامة

في الإسلام، قامت عليها تالياً الشيعة الإسماعيلية. وقال عنها ابن الجوزي: «إنها دعوة ظاهرها الإيمان وباطنها الكفر والإلحاد».

١٣ يعلّق الدكتور لويس عوض في كتابه المشار إليه، الصادر عن دار «القضايا» في بيروت كما سلف ذكره، على حوار أجراه الزميل فؤاد مطر مع هيكل، وأصدره في كتاب عنوانه «بصراحة عن عبد الناصر»، عن «دار القضايا» التي كان يملكها في بيروت. وقال لويس عوض عن ذلك الكتاب: «وقد وجدت هذا الكتاب كتاباً مربكاً لأني توقعت أن أجد فيه أشياء كثيرة لكني لم أجدها. فالمعروف للخاص والعام أن الأستاذ محمد حسنين هيكل هو مفكر الناصرية الأول في مصر والعالم العربي، وقد كنت أنتظر أن أجد في الكتاب بعض المراجعة للناصرية، دعوة ومواقف، ولا سيما أن سياسة الدولة قد تغيّرت».

١٤ «أقنعة الناصرية السبعة: مناقشة توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل»، الدكتور لويس عوض، دار القضايا، بيروت، الصفحة 122.

١٥ قدم الوزراء البعثيون استقالاتهم بعد رحلة قام بها أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية وصلاح البيطار وزير الثقافة المركزي مع الرئيس عبد الناصر فى قطار الى مدينة بورسعيد يوم 23 كانون الأول/ديسمبر 1959 لإحياء ذكرى خروج قوات العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، وتناولا الغداء معه، وعادا في القطار نفسه، وفي اليوم التالي، تلقى استقالتيهما، ثم تلاهما الوزيران مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت. وفي أجهزة مخابرات عبد الناصر، وعلى رأسهم عبد المحسن أبو النور، الذي كان قوة الدفع المصرية وراء عبد الحميد السرّاج، من ادعى بأن الاستقالة كانت مدبّرة مع ميشال عفلق وقيادة حزب البعث. وتدعي الأجهزة المصرية أيضاً أنه في ذلك الوقت (عام 1959) تكوّنت في مصر لجنة من الضباط البعثيين السوريين باسم «اللجنة العسكرية» أعادت التنظيم البعثي العسكري، وكانت لها قيادة خماسية، ضمّت: المقدم محمد عمران (جرى اغتياله في مدينة طرابلس اللبنانية مطلع آذار/مـارس 1972)، والرائد صلاح جديد (توفي في السجن عام 1994)، والرائد أحمد المير ملحم (قائد جبهة الجولان في حرب حزيران/يونيو 1967)، والنقيب حافظ الأسد، والنقيب عبد الكريم الجندي (انتحر في مكتبه بدمشق مطلع آذار/مارس 1969، تاركاً رسالة ندد فيها بزميله وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد ونشرتها جريدة «الأنوار» البيروتية عبر المحرر فيها آنذاك علي بلوط الذي كان آخر صحافي لبناني قابله الجندي قبل انتحاره). والحقيقة أن هذه اللجنة العسكرية لم يكتب تاريخها أحد حتى اليوم بصورة وافية، لأن تشكيلها في مصر بسريّة تامة بحيث لم تكشفها أجهزة الاستخبارات المصرية الساهرة، هو الذي أسس لكافة التطورات التي شهدتها سوريا والمنطقة، وما زالت تشهدها حتى الآن. وكان عبد الناصر اعتماداً على أجهزة الحاكم باسمه في دمشق عبد الحميد السراج قد نقل الى مصر مجموعة كبيرة من الضباط السوريين المشتبه بولائهم، خشية أن يقوموا بتحركات معادية من مواقعهم في الجيش السوري. وهذه اللجنة لم تكن خماسية في الأصل، كما ورد أعلاه، أو كما رست عليه، بل ضمت في البداية محمد عمران، وصلاح جديد، وحافظ الأسد، وضمت تالياً الضابط الطيار عبد الغني عيّاش (المحسوب على أكرم الحوراني) الذي تم نقله الى السلك الخارجي ليحل محله في اللجنة زميله الضابط الطيار منير الجيرودي. وفي مرحلة لاحقة، وفي مصر أيضاً، أضيف إليها الضباط عثمان كنعان، وأحمد المير، وسليم حاطوم، وعبد الكريم الجندي، وموسى الزعبي، ومحمد رباح الطويل.

١٦ تردّد في حينه أن الضابط عبد الكريم النحلاوي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، أو أنه متعاطف معهم، ما يفسّر الدعم السعودي للانفصال، حيث كانت المملكة السعودية في ذلك الوقت الملاذ الآمن لجماعة الإخوان. لكن العارفين من السوريين يستبعدون وجود مثل هذه العلاقة للنحلاوي

مع الجماعة، وإن كانوا يقرُّون بالدعم السعودي، وبأن قرار عبد الناصر الدخول في حرب اليمن كان قراراً انفعالياً للانتقام من السعودية بسبب موقفها منه في سوريا.

17 «أقنعة الناصرية السبعة»، الدكتور لويس عوض، «دار القضايا»، بيروت، الصفحة 123.

18 تقع مزرعة هيكل المشهورة في بلدة برقاش الريفية بمحافظة الجيزة القريبة من القاهرة، وتزيد مساحتها على 20 فدّاناً أقام في وسطها فيللا أنيقة، وأقام الى جانبها ملحقاً شيِّد عليه مكتبة مهمة ضمّت آلاف الكتب، وعشرات الآلاف من الأوراق والوثائق الرسمية والمخطوطات الأصلية والمستنسخة، وكان هيكل يستقبل في تلك المزرعة ويستضيف الوافدين الى مصر من زعماء وكتّاب ومفكرين وشخصيات سياسية وغير سياسية. وقد قامت أياد وصفها هيكل بأنها «شيطانية» بحرق المزرعة وكتبها وأوراقها يوم قيام قوى الأمن المصرية بفض اعتصامات «جماعة الإخوان المسلمين» في ساحة «رابعة العدوية» وساحة «النهضة» في القاهرة يوم 13 آب/أغسطس 2013. والرأي السائد أن مؤيدين للإخوان المسلمين قاموا بذلك الفعل الآثم الذي شبهه بعضهم بحرق مكتبة الاسكندرية في العصر الإسلامي الأول بعد الفتح الإسلامي لمصر (على يد عمرو بن العاص عام 642م)، وحرق مكتبة بغداد (بيت الحكمة) على يد هولاكو المغولي الذي احتل العراق في عام 1258م وكتب نهاية الدولة العباسية. ويستفاد من رسالة بعث بها هيكل الى الكاتب فهمي هويدي الذي كتب تحقيقاً عن حريق برقاش، الى أنه يضع أي كلام عن الموضوع في خانة «الشماتة» المنكرة. فقد قال في رسالته المذكورة الى هويدي: «وظني أنك عندما تطل على الموقع، سوف ترى أن هناك «شيطانا ما» لعب دوراً ما فيما جرى،كلّ ذلك مع تقديري أن ما وقع في «برقاش» وقع مثله في أجواء التحولات والاضطرابات الكبرى – وأنه حتى إذا كان قد حدث لي – فليست تلك آخرة الدنيا ولا نهاية التاريخ». ومع استنكارنا الشديد لتلك الفعلة البشعة، فإنّنا لا نقبل تصنيف أي كتابة تاريخية تضع الحادث المذكور في السياق النقدي لمراحل سابقة على أنها من قبيل «الشماتة». اللهم لا شماتة.

19 «الأهرام» العدد 27355، بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1961، الحلقة الخامسة من مسلسل بعنوان «ما الذي جرى في سوريا: نقاط الضعف في تجربة الوحدة». بصورة عامة، مارس هيكل الكثير من نقد الآخرين، والقليل القليل من النقد الذاتي المغلّف بالتبرير. أما الذين مارسوا شيئاً من النقد الحقيقي فقد تم اعتقالهم وسجنهم كما حدث للطفي واكد الذي حمّل جمال عبد الناصر شخصياً مسؤولية ما جرى في سوريا.

20 في الحلقة الثامنة من مسلسله «ماذا جرى في سوريا»، وهي بعنوان «حكاية عبد الحميد السرّاج»، العدد 27375، بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1961، لم يذكر هيكل شيئاً، ناهيك بالنقد، عما قام به السرّاج وأجهزته المرتبطة مباشرة بالقاهرة في سوريا ولبنان والعراق خلال تلك الفترة، وهي عمليات سرّية مازالت مفاعيلها سارية الى اليوم في بلدان المشرق الثلاثة، وربما في الأردن أيضاً.

21 قصة التجديد والتمديد لرؤساء الجمهورية في لبنان هي قصة العبث والتلاعب بالدستور الذي يمنع بوضوح إجراء تعديل فيه لتجديد أو تمديد ولاية أي رئيس. لكنّ هذه القاعدة الدستورية تمّ خرقها في العهد الاستقلالي الأول عندما جرى التعديل لتجديد ولاية الرئيس بشارة الخوري في عام 1949، فكان ذلك من الأسباب الرئيسية لتعاظم المعارضة السياسية والشعبية التي نجحت في إسقاط الشيخ بشارة عام 1951 في السنة الثانية من ولايته المجددة. وتكررت حكاية المطالبة بالتجديد مع خلفه كميل شمعون، ثم مع فؤاد شهاب، مع أن أياً منهما لم يعلن ذلك، بل جاءت المطالبة بذلك على ألسنة محازبيهما من النواب. أما في عهد الوصاية السورية بعد دستور الطائف (1990-2005) فقد

استمر العبث بالدستور من هذه الناحية لتمديد ثلاث سنوات لكل من الرئيسين الياس الهراوي (1989-1998) وإميل لحود (1998-2007)، بفرض مباشر من القيادة السورية.

22 تناولت هذا الموضوع مليّاً في «علامات الدرب»، اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر، لندن، 2013، في الفصل الخامس (بعنوان «في عرين كاكا مصطفى») من القسم الثالث (بعنوان «حبر على ورق») الصفحة 340. ومما جاء عن الموضوع في الكتاب المذكور: «وعلى الرغم من الموقف السوفياتي السلبي من الجمهورية العربية المتحدة، والموقف الرافض للوحدة من قبل الحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش (وهو كردي)، والتنكيل الناصري بالشيوعيين في مصر، فإنّ الاستخبارات السوفياتية أقنعت عبد الناصر بدعم تمرد مصطفى البارزاني في شمال العراق لقاء وعدين خطيرين في تلك المرحلة: الأول يقضي برفع مستوى تسليح الجيش (المصري والسوري)، والثاني والأهم هو ضم العراق العربي غير الكردي الى الجمهورية العربية المتحدة. وبناءً على ذلك تورط عبد الناصر في الحرب الى جانب الأكراد البارزانيين ضد نظام عبد الكريم قاسم، لكنّ مدى هذا التورط وحجمه وكيفية ممارسته أمور ليست معروفة إلى اليوم. أما الموقف السوفياتي الذي بقي سراً الى فترة طويلة، فهو من هندسة مدير الاستخبارات (كي جي بي) آنذاك ألكسندر شيليبين الذي قدم مطالعة حول الموضوع الى الزعيم السوفياتي آنذاك نيكيتا خروشوف تتضمن الأسباب الموجبة للتدخل السوفياتي في العراق بغطاء ناصري، وفي مقدمها الضغط على المصالح النفطية الغربية في العراق وإيران، والضغط على تركيا بسبب القواعد العسكرية الأميركية القريبة من الحدود العراقية. وقد جرت الاتصالات السوفياتية مع عبد الناصر بصورة غيررسمية أيضاً على غرار ما حدث تالياً مع الحكومة العراقية البعثية عن طريق الصحافي بريماكوف إياه».

23 جرت تلك المحاولة في 18 تموز/يوليو عام 1963، قبل خمسة أيام من ذكرى الثورة المصرية، وقد وافق عبد الناصر شخصياً عليها على الرغم من أن العقيد جاسم علوان نفسه أكد له أن حظوظ نجاحها قليلة لا تتجاوز 30٪. وكان العقيد علوان قد تسلّل من سوريا سرّاً إلى لبنان، ومن لبنان قام بزيارة سرية لمصر قابل خلالها جمال عبد الناصر واضعاً بين يديه خطة القيام بانقلاب عسكري في سوريا. ومع أن علوان أكد له ضآلة حظوظها من النجاح فقد طلب جمال عبد الناصر منه تنفيذها، لأنه كان ينوي، كما قيل في حينه، إعلان إعادة وحدة مصر وسوريا من جديد في خطاب عيد الثورة يوم 23 تموز (يوليو) عام 1963، في حالة نجاحها. لكن فشل تلك المحاولة، وما رافقها من تصفيات وتسريحات للضباط الناصريين في الجيش السوري، هو الذي طبع خطاب عبد الناصر يومها والتعليقات اللاحقة، ومنها تعليقات هيكل، بطابع المرارة والحدة والمهاترة. ومن قبل ردة الفعل الغاضبة أعلن عبد الناصر انسحابه من اتفاقية الوحدة الثلاثية التي كان قد وقعها مع كلّ من العراق وسوريا، لأنه أيقن أن حزب البعث في كل من سوريا والعراق يحاول كسب مزيد من الوقت لإقصاء الناصريين في كلا البلدين من أية مناصب قيادية، وهو اعتقاد صحيح، وقد خلا الخطاب البعثي حول الموضوع من أي نقد أو نقد ذاتي، سوى التبرير والدفاع عن الموقف بالمهاترة الإعلامية، شأن ما فعل هيكل والناصريون في خطابهم.

24 محاولة جادو عز الدين المحبطة هي المحاولة الثالثة لعبد الناصر للعودة الى سوريا، بعد محاولة إنزال قامت بها قوات مظلية مصرية يوم الانفصال في 28 أيلول/سبتمبر 1961، وتوقفت بطلب من الاتحاد السوفياتي لاعتبارات تتعلق بالسياسة الدولية في ذلك الوقت، وتمهيداً لاعتراف موسكو بحكومة الانفصال، وبعد محاولة جاسم علوان الفاشلة في 18 تموز/يوليو عام 1963. أما محاولة جادو عز الدين، وقد بقيت محفوفة بالأسرار طيلة ربع قرن، فإنّها تكشف عن الطبيعة الخادعة للسياسات الدولية في ذلك الوقت. فقد أوقف عبد الناصر تلك المحاولة قبل المباشرة بها لأن الرئيس اللبناني

فؤاد شهاب أبلغه أن الأميركيين على علم بالمحاولة ويعدّون كمينا للقوات المصرية شبيهاً بما حدث للقوات المصرية في اليمن. أما كيف علم الأميركيون بما يخطط له عبد الناصر فإنّني أرجح شخصياً أن يكون الرئيس العراقي عبد السلام عارف الحليف الظاهري لعبد الناصر في ذلك الوقت هو من سرَّب الخبر إليهم. فقد أبلغني صديق عراقي قديم معاصر لتلك الحقبة بأن عبد السلام عارف كان يمالىء عبد الناصر ظاهرياً لكنه كان ضدّه باطنياً، وقطعاً كان ضد استخدام الأراضي العراقية بهدف غزو سوريا من الخارج. أما السؤال فهو: كيف عرف الرئيس اللبناني فؤاد شهاب بالأمر، وبالنوايا الأميركية، وكيف عرف جادو عز الدين أن الرئيس اللبناني هو الذي أبلغ الأمر الى الرئيس عبد الناصر المتحالف معه في ذلك الوقت؟ في تقديري الشخصي أن الأميركيين هم الذين أبلغوا الرئيس شهاب، كرسالة أرادوا نقلها الى عبد الناصر.

25 راجع «علامات الدرب»، سليمان الفرزلي، اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر، لندن، 2013، الفصل التاسع بعنوان «على خط بارليف»، من القسم الثالث، الصفحات 413-432.

26 المصدر ذاته، الصفحة 429.

27 قُتل حمّاد شهاب في ظروف غامضة خلال «مؤامرة» نُسبت الى مدير الأمن العام آنذاك ناظم كزار، الذي قيل إنه خطط لتنفيذها لحظة الاستقبال الرسمي للرئيس أحمد حسن البكر من زيارة الى بلغاريا، وفي مقدّم المستقبلين، كما ذكر، نائبه صدام حسين. لكن طائرة البكر تأخرت عن الوصول، أو جرى تأخيرها، قرابة الساعة مما أربك المتآمرين فانكشف أمرهم وجرت مطاردتهم وتصفيتهم. وقد تردد لاحقاً أن صدام حسين نفسه كان وراء تلك المحاولة الركيكة والغامضة بهدف إحكام سيطرته على مقاليد السلطة وتحجيم سلطة الرئيس البكر نفسه.

28 على الرغم من ظهور الحكم البعثي العراقي بمظهر الرافض للحل السلمي، وقيادة ما أسموه «جبهة الرفض»، صرح صدام حسين نائب الرئيس العراقي وقتذاك في مقابلة معه أجراها الصحافي اللبناني طلال سلمان لمجلة «الصياد» بقوله: «نحن لسنا ضد الحل السلمي بشكل مطلق».

29 من حديث لميشال عفلق الى عدد من البعثيين اللبنانيين في شهر تموز/يوليو من عام 1970، نشر ضمن كتاب «في سبيل البعث» تحت عنوان«مؤامرة الحل السلمي تكريس للهزيمة».

30 الأهرام، «بصراحة»، بقلم محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا (الحلقة 7)، العدد 27369، بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر، 1961.

31 «استانبول: الذكريات والمدينة»، ترجمته الى الإنكليزية مورين فريلي، منشورات فابر أند فابر، لندن 2005، وهو مزيج من السيرة الذاتية والذكريات، ويتناول أيضاً الكتّاب والفنانين الذين كان لهم أثر في تصوير روح تلك المدينة، سواء الذين أقاموا فيها أو مروا فيها عابرين. وقد أقام باموك في منزل بحي اليونانيين القديم في قلب المدينة متحفاً أطلق عليه اسم «متحف البراءة» أشرف عليه شخصياً ليكون سجلاً للذاكرة الاجتماعية والثقافية للمدينة، إلّا أنّه تم تهجير سكان ذلك الحي قسراً بإطلاق مظاهرات غوغائية نسّقتها حكومة عدنان مندريس يومي السادس والسابع من أيلول/سبتمبر من عام 1955. وقد نقل المؤرخ البريطاني سايمون شيما عن باموك في مقابلة معه للمجلة الأسبوعية الصادرة عن جريدة «فاينانشال تايمز» البريطانية (العدد الصادر في 18/17 آب/أغسطس 2013)، بأن المدينة فقدت تعدديتها الضامنة للحرية بطردها للمسيحيين اليونانيين والأرمن واليهود.

الفصل الثالث

أتباع لا شركاء

لو كان لي، أو لغيري، قيدَ أنملةٍ   من البسيطةِ كان الأمرُ مشتركا

أبو العلاء المعرّي

حدثني المصرفي العراقي الراحل صبيح محمود شكري، حين التقيته ذات يوم في لندن، أنّه في إحدى المظاهرات الشعبية الحاشدة في العاصمة العراقية بغداد، بعد إطاحة النظام الملكي في ثورة 14 تموز/يوليو 1958، شاهد الضابط طاهر يحيى الذي أصبح تالياً رئيساً للحكومة[1] يحاول بسيارة «الجيب» العسكرية التي كان يستقلها المرور في الشارع لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب كثافة الحشد الجماهيري. وكانت جموع المتظاهرين وقتها تهتف بأعلى صوتها «يحيى الشعب»، فخرج من سيارته وقال لهم بصوت عال: «ليس هكذا تهتفون، قولوا يحيى الجيش»، فراح المتظاهرون يهتفون «يحيى الجيش»، ونسوا هتافهم السابق للشعب الذي قال لي صبيح شكري إنّ طاهر يحيى وصفه أمامه بأنّه «عشب»!

***

من غير الممكن فهم النزعة الديكتاتورية التي طبعت نظام جمال عبد الناصر، وكذلك نظام حزب البعث بعد توليه السلطة في كلّ من العراق وسوريا، إلّا من خلال البحث عن مكامن قوتهما، وكشف الغطاء عن التباين بين المعلن والمستور في دعوى كلّ منهما، لأن ما قيل في الدعايات السياسية والحزبية هو في الواقع غير ما كان يجري فعلياً على الأرض.

إن الحلّة «العلمانية» التي ظهر بها النظامان الناصري والبعثي، لم تكن حقيقية. وكذلك اللبوس «المدني» الذي يخفي الطبيعة العسكرية والاستخباراتية لركائز حكم كلّ منهما. والنظامان، في التقائهما وافتراقهما، شكّلا إطاراً غامضاً استدعى المزيد من البحث والتدقيق بالأرضية الدينية والطائفية التي يرتكز عليها حكمهما، حتى وهما يحاربان قوى إسلامية معارضة مثل حركة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا، أو مثل حزب الدعوة في العراق. بل هناك ما يدلّ على أنّ الأصول الفكرية الأولى لجمال عبد الناصر كانت أصولاً إخوانية، والشاهد على ذلك قصة التلاقي والافتراق مع سيد قطب[2] الذي عاد عبد الناصر وأنزل به عقوبة الإعدام عام 1966.

فالفريقان الناصري والبعثي هما، كما يُستدل من التجربة، فريقان يقومان على قاعدة دينية وطائفية مستترة ومغلّفة بأغلفة برّاقة وخدّاعة. والقاعدة الدينية أو الطائفية لا تقوم على الوحدة، كما يُفهَم من الشعارات البرّاقة، بل تقوم على «التوحيد الغيبي» كما أسماه الكاتب الأميركي غور فيدال في معرض حديثه عن همجية الإمبراطورية الأميركية التي غادرها للعيش في بلدة إيطالية حالمة على كتف البحر، واصفاً إياه، بأنّه «أكبر كارثة حلّت بالجنس البشري» لأنّه أصل الديكتاتورية. والصراع بين النظامين الناصري والبعثي، في هذا الإطار، شبيه بالصراعات الدينية والطائفية المتمادية، أو هو جزء منها، وقد جرى مثلها وأسوأ منها في كلّ زمان ومكان قبل ظهور مبادىء حقوق الإنسان والمساواة، التي ما زالت إلى الآن مجرد مبادىء أحدثت تحسيناً في بعض الأماكن لكنها لم تصنع في الواقع الإنساني تغييراً يليق بوعودها.

***

كان جمال عبد الناصر أحد أبطال سيد قطب الذي وصف مجموعة الضباط الأحرار، المنقلبة على الملك فاروق وعلى الأحزاب الوطنية وعلى الحياة السياسية القائمة، وخصوصاً على حزب الوفد، بأنهم «مجموعة من الأبطال».

فقد كان سيد قطب يكتب ويفكّر كأنّه واحد من ضباط مجلس قيادة الثورة[3]. ففي مقال له في جريدة «الأخبار» يوم 15 آب/أغسطس من عام 1952، بعد يومين من الحوادث العمّالية في منطقة كفر الدوار، قال سيد قطب:

«لقد كسبنا المعركة من غير شك وكان أمر الله مفعولا»[4]. وكان سيد قطب نشر مقاله هذا تحت عنوان ملفت: «حركات لا تخيفنا»، وهو ما علّق عليه مؤلف كتاب «سيد قطب وثورة يوليو»، حلمي النمنم، بقوله:

«أهم ما في هذا المقال الضمير الذي ورد في العنوان – «لا تخيفنا» – ويتكرر ضمير الجمع طوال المقال، والمفروض أنّه يعود على ضباط القيادة، وهذا يدلُّ على مدى توحُّد الكاتب بهم، وأنّه صار يتحدَّث باسمهم من فرط حماسته لهم وإيمانه بهم»[5].

وكان سيد قطب أول من أطلق كلمة «ثورة» على حركة الضباط الأحرار، وكان أكثر المثقفين المصريين راديكالية في موقفه ضد الأحزاب السياسية، والنظام البرلماني، وضد الإقطاع الزراعي: فدعا من اليوم الأول إلى تصفية الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين... بحيث يمكن القول بأنّ كتابات سيد قطب ومواقفه في تلك المرحلة الابتدائية من حركة الضباط الأحرار كانت بمثابة خارطة طريق لـ«ثورة 23 يوليو». بل هو أعطى لحركة الضباط الأحرار وللجيش المصري من الأوصاف ما هو كفيل الآن بإعطاء مبررات وافية للانقلاب على حكم الرئيس المخلوع محمد مرسي والإخوان المسلمين، الذين آلت إليهم السلطة بالانتخاب العام بعد سقوط نظام الرئيس حسني مبارك.

لم تكن مقالات سيد قطب في «الأخبار» و«روز اليوسف» و«الرسالة» مجرد توصيات نظرية من الخارج، إنّما كانت خارطة طريق توجيهية من الداخل إلى درجة أنّه في معرض تنديده بالشيوعيين على أثر حوادث كفر الدوار كتب: «كنت أحسب أنّ طهارة الحركة القومية الجديدة ونقاءها إلى هذا الحد النادر في تاريخ البشرية كفيل بأن يجعل المجرمين أنفسهم يتحرجون من الوقوف في طريقها»[6].

وهناك من يقول بأنّه اتخذ لنفسه مكتباً للعمل داخل مبنى مجلس قيادة الثورة بعلم وموافقة ضباط معروفين في مجلس القيادة[7].

وسوف نرى في السياق كيف وأين تتقاطع خارطة الطريق التي تصورها سيد قطب لثورة 23 يوليو مع الحالة الناصرية، ومع الحالة البعثية، ومع الحالة الإخوانية، وهو ما يندرج أيضاً في سياق التطورات العربية في السنوات الأخيرة كامتداد أو نتيجة لتلك الحالات الثلاث.

لخَّص حلمي النمنم «خارطة الطريق القطبية» بثماني خطوات هي:

أولاً، لا اعتبار للأحزاب ولا مكان لها في الدولة، بل الحكم هو حكم الهيئة الواحدة أو الحزب الواحد؛

ثانياً، الأولوية ليست للدستور ولا للقوانين، والحاكم لا يجب أن يعبأ بها. دستوره هو الواقع ومقتضياته السياسية؛

ثالثاً، حرية الكاتب والمفكر مرفوضة تماماً إذا ما جاءت كتاباته بعيدة عن الخط السياسي العام الذي يحكم الدولة أو الثورة أو الحركة والجماعة؛

رابعاً، ينطبق الشيء ذاته على الفن. فليس للفنان أن يغني أو يؤدي إلّا ما يراه أولو الأمر، ويجب أن يُمنع الفنان و«يخرس» إذا رأت الحركة أنّ صوته أو فنَّه به ميوعة أو دنس أو خلاعة وغير ذلك، ويصبح الفن والإبداع في النهاية موجهاً؛

خامساً، على الدولة أن تتدخل لتحد من غنى وثراء أصحاب الملكيات الخاصة بانتزاع تلك الملكيات أو مصادرتها أو تأميمها، أو أية وسيلة أخرى. وليس للأغنياء أن يعترضوا، وإلّا فإن حياتهم ذاتها سوف تكون موضع خطر؛

سادساً، تتراجع الحريات العامة والخاصة في هذه الدولة، ولا مكان لما يسمَّى «حقوق الإنسان». فواجب الدولة أن تتدخَّل وتحدد للمواطن ما ينبغي أن يسمعه أو أن يقرأه. كذلك فإن صيانة حقوق المواطن السياسية ليست موضع اعتبار، فالعبرة ليست في مكانة الفرد وحقوقه، بل في أن تتحقق الأهداف العامة للثورة، حتى لو أدَّى ذلك إلى ظلم عشرات الأفراد وربما المئات، أي أنّ ظلم الفرد مباح ما دام ذلك يحقق الأهداف العامة التي تراها الثورة أو الدولة؛

سابعاً، لا دور حقيقياً للجماهير. هم مجرد «قطيع» يجب أن يقاد أو أن ينصاع للقائد ويستجيب لرغبات القائد وما يحدده. الحق الوحيد للجماهير هو الطعام والشراب ثم التصفيق والتهليل لمن يقودها؛

ثامناً، مصر ليست كياناً مستقلاً بذاته، ولا وطناً خاصاً بنا نحن معنيون به، بل هي جزء من «الجبهة الإسلامية»، وبالتالي لا مكان لمعنى «الوطنية» التي ناضل المفكرون المصريون لإرسائها منذ رفاعة الطهطاوي وحتى طه حسين، ولا اعتبار للقومية، بل للقطاع الإسلامي كلّه.

إن الناظر إلى تلك الأجندة التي وضعها سيد قطب في مستهل «ثورة 23 يوليو»، يجد أنّ النقاط الثمان هذه تشكِّل، في معظمها، قاسماً مشتركاً بين الحركات القومية العربية والحركات الإسلامية، وعلى وجه التحديد بين الناصرية والبعث وجماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من التباينات النظرية والفكرية الواسعة بين تلك الحركات، وعلى الرغم من انقضاض جمال عبد الناصر عندما آلت إليه السلطة الكاملة على سيد قطب وسجنه ثم إعدامه، وعلى حركة الإخوان المسلمين عموماً.

ولذلك، فإن الحروب العقائدية والسياسية وحتى الأمنية بين تلك القوى المتعاكسة لا تحجب حقيقة اعتمادها لما يمكن تسميته «الأجندة القطبية» من حيث حكم الحزب الواحد والاستئثار بالسلطة، وهيمنة الدولة على النشاط

الفني والثقافي، وتقييد الحريات الاقتصادية والأسواق الحرة، والاستهتار بالدساتير والقوانين، وتجاوز الحالة الوطنية إلى ما هو أبعد منها ولو نظرياً.

ومن هذا المنطلق يبرز الخيط المشترك الذي جعل من الحركات القومية العربية حركات إسلامية، إن لم يكن في أدبياتها ففي ممارساتها، الانتهازية منها والعقائدية.

فالتعارض بين البعث والإخوان المسلمين، وكذلك التعارض بين الناصرية والإخوان المسلمين، وهو تعارض عبَّر عن نفسه تعبيراً عنفياً لا هوادة فيه، لا يحجب، على الرغم من ذلك، القواسم المشتركة المتضمنة في النقاط الثمان. هو «لحاف» واحد حاول كلّ فريق منهم أن يشدَّه إلى جهته عن طريق الوصول إلى السلطة بأي سبيل كان، ثم الانفراد بتلك السلطة ومحاولة الاحتفاظ بها أطول مدة ممكنة وعن أي طريق كان أيضاً، من التحالف مع قوى خارجية إلى تصفية الخصوم والمنافسين المحتملين.

إن النظر إلى الأمر من هذه الزاوية يُظهر التلازم بين الاستئثار بالسلطة وبين اعتماد العنف بجميع أشكاله الظاهرة والمستترة، وبالتالي يُظهر مدى تجذُّر رفض المشاركة مع الآخرين، أي آخرين. فهذا النمط لا يقبل معه سوى أتباع من النمطيين يشكّلون قاعدة واسعة تضم جميع الذين يقبلون بأي وضع قائم، وفي أغلب الظن يقبلون أيضاً بديله أو نقيضه متى جاء، على قول المثل الشائع: «من أخذ أمي صار عمي». ومنهم الانتهازيون الذين يركبون الموجة لتحقيق مآرب خاصة، أغلبها غايته الانتفاع المادي أو المنصبي. وهناك أيضاً «المرْهَبون» الذين يتبعون الحاكم المرهوب بوازع من الخوف. وهذه الفئة تقدِّم شاهداً حيَّاً على الطبيعة العنفية أو حتى الإرهابية لحكم الاستئثار، وعلى الطبيعة العنفية أو حتى الإرهابية لخصوم هذا الحاكم الذين ليس لهم هدف سوى إزاحته للحلول محله وتحويل الآخرين إلى أتباع من جديد.

***

ما من شك في أنّ الأنظمة الاستئثارية، قومية كانت أو إسلامية، تدرك مخاطر الشراكة الوطنية عليها فلا تقبل بها سوى على مضض في أوقات الأزمات الكبرى، لكنها تفعل ذلك بصيغ شكلية لا تمس جوهر وقواعد حكم الاستئثار، سواء باسم «الجبهة الوطنية التقدمية»، أو تحت اسم «الميثاق الوطني» أو «تحالف قوى

الشعب العامل» وما إلى ذلك من أغلفة يراد بها تغطية التفرُّد الفعلي بغشاء من التعدد الوهمي.

إنّ عدم القبول بالشراكة هو من خصائص الإرهاب. وقد قال لي الزميل المصري محمود السعدني مرة في لندن إنّ أسباباً كثيرة قيلت في قرار الرئيس أنور السادات قبل نحو شهر من مصرعه فرض الإقامة الجبرية على بابا الاسكندرية شنودة الثالث للأقباط الأرثوذكس، لكن السبب الجوهري في تقديره هو أنّ البابا شنودة قال للسادات في خطاب علني: «نحن معك، إنّما نحن نشاركك». فإذا صح ذلك، فإن مطالبة شنودة بالمشاركة هي التي دفعت السادات إلى التحفظ عليه. وربما كان السادات ينوي سجنه كما سجن مئات من الشخصيات المصرية الذين عُرفوا باسم «سجناء سبتمبر»[8]، لكنه لم يفعل واكتفى بوضع شنودة في الإقامة الجبرية، خوفاً من ردة فعل قبطية تُحدث ضجة عالمية كتلك التي حدثت ضده في الولايات المتحدة احتجاجاً على الحوادث الدامية التي أطلقها الإسلاميون في مصر، بتشجيع منه كما شاع في حينه، وأبرزها «مجزرة الزاوية الحمراء» في القاهرة، التي سقط فيها أكثر من ثمانين قتيلاً من الأقباط[9].

***

كان لثورة 23 تموز/يوليو 1952 المصرية «هيكلان» لا «هيكل» واحد: هيكل الأول هو سيد قطب، الذي خاب فأله في الثورة التي بشَّر بها فأبعدته تلك الثورة وسجنته وأعدمته بعد اعتلاء جمال عبد الناصر مركز القيادة خلفاً لمحمد نجيب.

وهيكل الثاني (محمد حسنين) الذي أصبح ناطقاً بلسان «الحالة الناصرية» ومدافعاً عن توجهاتها وتصرفاتها حتى النهاية من خلال منبرها الأول والأهم جريدة «الأهرام» التي ظل على رأس جهاز تحريرها إلى أن أبعده الرئيس أنور السادات بعد فترة من وفاة جمال عبد الناصر.

أما سيد قطب فقد كانت أفكاره الإسلامية، والمبادىء التي وضعها، تدلُّ على أنّه أراد أن يكون في موقع قيادي مقرِّر في مسيرة الثورة التي كان داعيتها الأول، بل إنّ ما كتبه في السنة الأولى من الثورة (1952-1953) بقي بمثابة «دستور إيمان» للثورة المصرية، حتى بعد زواله وزوالها، كما يُستدل من النقاط الثمان في «خارطة الطريق القطبية». وهناك ما يشير إلى أنّ سيد قطب تصوَّر نفسه وكأنّه «مرشد ثورة 23 يوليو» قبل أن يكتشف أنّه كان «يشرب من جداول وهمه» على حدّ قول الشاعر اللبناني إيليا أبو ماضي في قصيدته «العنقاء»، فابتعد أو أُبعد، وكان ما كان.

وربما كان سيد قطب يعرف أنّ هناك مجموعة من الضباط داخل مجلس قيادة الثورة لهم علاقة ما، ربما تنظيمية، بجماعة الإخوان المسلمين، من بينهم أنور السادات، وجمال عبد الناصر، وخالد محيي الدين، وكمال الدين حسين، وحسين الشافعي، وعبد اللطيف البغدادي، وربما آخرون، يمكنه من خلالهم تطبيق تصوراته التي بقي جزء كبير، أو الجزء الأكبر منها، سارياً بعد زواله مثل التفرد بالسلطة واستبعاد الشراكة مع قوى أخرى، وتسيير الجماهير في أي اتجاه مطلوب، والتحكم بالحياة الثقافية والفنية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المصري بحسب مقتضيات «الثورة»[10].

ولم يكن سيد قطب يخفي حماسه للعمل مع الضباط الأحرار، بل أكد ذلك في مقالات له نُشرت في الصحف قبل سجنه من قبل عبد الناصر، وبعد سجنه أيضاً[11]. وقد أخذ سيد قطب يبتعد عن رجال الثورة عندما شاهد بعينه ما يدور في مطبخهم السياسي، محدداً فترة عمله معهم من 23 تموز/يوليو 1952 إلى شباط/فبراير 1953، أي مدة سبعة أشهر فقط. كما حدد نقاط الخلاف التي أدت إلى الافتراق بقوله إنّ ذلك حدث «عندما بدأ تفكيري وتفكيرهم يفترق حول هيئة التحرير ومنهج تفكيرها، وحول مسائل أخرى جارية في ذلك الحين»[12].

أما «هيكل الثاني» للثورة المصرية، محمد حسنين هيكل، فإن أمره يختلف شكلًا ومضموناً. لم يكن مثل سيد قطب طمَّاحاً إلى موقع قيادي في الثورة، أو حتى التأثير في مسارها. كان مرآة لقائد الثورة الذي اعتمده لينقل إلى الرأي العام المحلي والعربي وإلى الدول... رسائل أو تصورات لغايات شتَّى، منها الدعائي، ومنها التضليلي، ومنها جس النبض، ومنها أيضاً وبشكل أساسي التعبير عن بعض ما يجول في خاطر عبد الناصر من أفكار حول الأزمات والحلول، وحول الخيارات والمواقف. وهذا كلّه، على أهميته في حينه، لا يصنع شراكة. فالقيادة التي لم تقبل الشراكة مع أهل الثورة أنفسهم، لا يمكن أن تقبل الشراكة مع غيرهم. والثورة التي لم تقبل الشراكة مع داعية مثل سيد قطب لا يمكن أن تقبلها مع آخرين مهما بلغت قدراتهم ومهاراتهم.

هناك بين الحاكم الفرد ومرآته شراكة واحدة ممكنة، هي الشراكة الإعلامية أو الدعائية، وقد قامت بين عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل شبه شراكة من هذا النوع. لكن هذه الصورة تفترض أنّ الحاكم هو «حالة إعلامية» فقط، أو «ظاهرة صوتية»، حسب تعبير الكاتب النجدي عبد الله القصيمي: واحد من وراء المذياع يخاطب الجماهير بما تحلم، أو «يخدِّرها» سماعاً بما أوتي به من مواهب خطابية،

والآخر من وراء المطابع والحبر والمقالات الطويلة والمطّاطة الحمّالة للأوجه، والكتب العديدة المطبوخة بالوثائق الانتقائية، يوم كانت الناس لا تزال تقرأ الكلمة المطبوعة.

وعلى كلّ حال فإن هذه لا تشكّل شراكة بالمعنى السياسي الحقيقي، ولا بالمعنى الفكري، من حيث تكوين إيديولوجية لها أطر واضحة وثابتة تختلف جذرياً عن «الحالة التجريبية» التي اعتمدها النظام الناصري حسب الظروف، أو عن المسيرة التجريبية لنظام الحبيب بورقيبة وحزبه الدستوري في تونس.

وغني القول إنّ المبشِّر الأول بهذه «التجريبية» هو سيد قطب نفسه.

ولكي يتحقق شيء من تلك الشراكة الحقيقية، لا بدَّ من أن يكون الإطار المطلوب لهذه الغاية إطاراً نقدياً شرطه حرية التفكير وحرية النقاش، وهو ما لم يكن متوفراً مع الأسف لا في التجربة الناصرية، ولا في التجربة البعثية، ولا في التجربة المشتركة بينهما، سواء في الوئام أو في الخصام.

هيكل الثاني، خلافاً لهيكل الأول، لا يصنع شيئاً من ذاته، بل يصنع مشيئة من اعتمده للدعاية والتبرير والهجوم والدفاع حسب مقتضى الحال. وهو في كتاباته يعطي انطباعاً بأنّه يقول شيئاً مما يعرف ويخفي شيئاً، ربما لمناسبة أخرى، وربما لأن البوح الكامل غير مستحسن مرحلياً. وقد قلت هذه الملاحظة للمناضل الفلسطيني الناصري الهوى يوسف البندك في بيروت في أواخر الستينات من القرن الماضي، فقال: «ليس بالضرورة أن يكون عبد الناصر قد أطلع هيكل لسبب من الأسباب، على كامل ما يدور في ذهنه خلال تلك اللحظة». والمعروف أنّ يوسف البندك كان من سُعاة الخير بين عبد الناصر وحزب البعث، وهو الذي وصف الصراع بينهما بأنّه «صراع الحق مع الحق».

إنّ هذا المنحى الأسلوبي في إظهار شيء مناسب للحظته وإخفاء شيء لمناسبة أخرى، ربما في إطار الربح والخسارة، يشكِّل في المفاهيم الصحافية مهارة مهنية غير قليلة الشأن، ومن دواعيها ربما شد القرّاء واستنفار ترقُّبهم. إلّا أنّ هناك محظوراً معرفياً مقلقاً عندما يوحي أي كاتب بأنّه يعرف أكثر مما هو يعرف حقيقةً، لأن ذلك يخفي ضعفاً عضوياً في الأساس الثقافي لذلك الكاتب، خصوصاً في المسائل النظرية والفكرية المرتكزة بطبيعتها على مفاهيم فلسفية ليست في متناول الكثير من الكتّاب.

إن المسائل التي يتداخل فيها مفهوما «النخبوية» و«الطليعية» لدى الحركات الأساسية في العالم العربي ذات القاعدة الإسلامية هي من أهم المسائل التي ما

زالت ملتبسة إلى الآن، حتى في السياسة الواقعية. وتلك الحركات، أي الناصرية والبعث وحركة الإخوان المسلمين، هي الحركات التي ما زالت تحرِّك، أو تكتب، التاريخ العربي المعاصر، بقلم له في النتيجة لون واحد هو اللون الإسلامي الممثل للمرتكز المشترك لجميع شعوب المنطقة العربية.

وبالتالي كانت تلك الحركات الثلاث، وما زالت إلى حد بعيد، تدَّعي قيادة ما تسمِّيه «الشعب» أو «الجماهير» إلى أهداف تفترض أنّ من شأنها تحسين أحوالها. لكن المشكلة الحقيقية هي أنّ الصورة النخبوية التي ظهرت بها الحركات المذكورة جعلتها تنظر إلى «الشعب» أو «الجماهير»، بمثل نظرتها إلى الدين والعقيدة الدينية، على أنّها مجرد أداة سياسية تخدم مصالح النخب الحاكمة، وأبرز تلك المصالح الاستئثار بالسلطة إلى أطول أمد ممكن.

الأدهى من ذلك هو أنّ استخدام العقيدة، الحزبية أو الدينية أو السياسية، لتحريك «الجماهير» باتجاه شيء ثم باتجاه نقيضه – لا فرق – يرمي في الدرجة الأولى إلى تعزيز الاستئثار ومنع المشاركة مع أي قوى أخرى إلّا بالشكل أحياناً، من منطلق التبعية، على أساس أنّ تفويض «الجماهير»، لجهة ما أو لقائد ما، يعني استبعاده لكلّ من يخالفه الرأي أو الموقف، أو حتى كلّ ما عداه ولو كان من جنسه. فالنهج «الشعبوي» أو «الجماهيري»، حسب تعبير الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، لا يعني بالضرورة، في المنحى الديكتاتوري، الشعب أو الجماهير، أو مجاميع البشر من السكّان، بل يعني أيّ شعار أو طرح قادر على الحشد أو الاستقطاب الكثيف للناس. وربما خير مثال على المقصود من هذا المفهوم ما جرى في بغداد بعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958 التي قام بها الجيش العراقي لإطاحة النظام الملكي الهاشمي وحكم الإقطاع الزراعي.

وفي النتيجة، لا يمكن فصل الحالة الجماهيرية عن المسألة الدينية، لأن تلك الحالة لا تتحقق إلّا من خلال الحشد، والدعوة الدينية المتطرفة هي أسهل طرق الحشد لأنها متجذرة في عقول بسطاء الناس الذين يشكّلون الغالبية العظمى من البشر في العالمين العربي والإسلامي. وهذه الغالبية من البسطاء الذين يمكن حشدهم بالدعوة الدينية، يسميهم سيد قطب الداعية الإسلامي الأول في القرن الماضي «القطعان البشرية»، أي أنّهم غرائزيون مثل قطعان الماشية[13].

وهذا يمكن وصفه بتساقي الوهم بين القائد أو الحركة وبين الجماهير.

الأول يسقي الجماهير من الأوهام ما يجعلها تتصور أو تعتقد بأنّه موصلها إلى الجنة، وتكون نتيجته المرجَّحة إحباطاً مدوِّياً يصعب النهوض منه. وفي المقابل،

تعطي الجماهير، باحتشادها، القائد نوعاً من الزهو أو الانتصار الخادع ينتقل معه إلى قمة ليس من بعدها سوى السقوط المدوِّي.

والحشد وانفضاض الحشد وجهان لعملة واحدة، خصوصاً إذا كان النفاق أو المصالح هما محركا الاحتشاد الجماهيري، بحيث أنّ الذين كانوا «مع» يصيرون «ضد». وقد شاهدنا هذه الحالة مراراً وتكراراً في أكثر من بلد عربي قبل عبد الناصر والبعث وبعدهما، من الملك فيصل الهاشمي في دمشق إلى حكم الإخوان المسلمين في مصر أخيراً بعد إسقاط نظام حسني مبارك بالحشد الجماهيري[14].

***

في أواخر شهر آب/أغسطس من عام 1961، أي قبل شهر تماماً من الانقلاب الانفصالي في سوريا الذي كتب نهاية دولة الوحدة السورية-المصرية باسم «الجمهورية العربية المتحدة» يوم 28 أيلول/سبتمبر من عام 1961، وصلت إلى بغداد للعمل في التدريس الثانوي لدى وزارة المعارف العراقية.

وعندما شاعت أخبار الانفصال السوري لاحظت نوعاً من الارتياح العام لدى العراقيين، لأنّ العراق لم يكن قد شفي تماماً من الجراح العميقة التي أحدثها تدخل أجهزة دولة الوحدة من سوريا في الشمال، من خلال دعم حركة الضابط عبد الوهاب الشواف في كركوك والموصل ضد نظام عبد الكريم قاسم.

كان الضيق العراقي من التبعية السورية لمصر واضحاً، لأن قطاعاً مهماً من الفاعليات العراقية الاقتصادية والسياسية كان يميل إلى التلاقي والتعاون أو حتى الاتحاد مع سوريا، وهو اتجاه كان له نظير في أوساط البورجوازية السورية المتضررة من الوحدة مع مصر.

ومما لا شك فيه أنّ نجاح عبد الكريم قاسم في إبعاد عبد السلام عارف، زميله في ثورة 14 تموز/يوليو، من القيادة، أثار حفيظة ومخاوف جمال عبد الناصر، وخصوصاً بالنسبة إلى وضعه في سوريا. ويمكن القول إن إقدام عبد الناصر على التدخل الكثيف عبر أجهزة عبد الحميد السرّاج، سواء في لبنان ضد الرئيس كميل شمعون بإذكاء نار الثورة المسلحة، أو في العراق بدعم تمرد الشواف أو ربما تحريكه مباشرة، كان بمثابة فعل استباقي لمنع التأثير الإقليمي للدول المجاورة في الوضع السوري بما ينعكس سلباً على مصر.

يقول الدكتور سامي عصاصة في كتابه «أسرار الانفصال» إنّ السرّاج والأجهزة المصرية قاموا بتدخلات مماثلة في الأردن «مما لم يؤدِ إلى تقارب إنّما إلى تباعد وتباغض وإلى حرب إعلامية أبعدت العرب عن هدف الوحدة»[15].

أما بالنسبة إلى العراق فيقول عصاصة:

«اعتبر سقوط عبد السلام عارف ونجاح عبد الكريم قاسم بمثابة ناقوس خطر يهدد كيان الجمهورية العربية المتحدة. فعراق مستقل ذو حكم تقدمي عربي سيكون قادراً على أن يستقطب بسهولة فئات لها وزنها في المجتمع السوري. فشعار الوحدة مع العراق طرح في سوريا قبل التفكير بالوحدة مع مصر بسنوات كثيرة. ولم ينحصر مؤيدو الوحدة مع العراق في فئات البرجوازية والإقطاعية، وإنما أيد مثل هذه الوحدة حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1950 حين أعلن الأستاذ ميشال عفلق قبول الحزب لمثل هذه الوحدة مع العراق»[16].

صحيح أنّ ميشال عفلق دعا في وقت مبكر إلى وحدة سوريا مع العراق، إنّما وضع شروطًا صعبة كان من غير الممكن تلبيتها في تلك الظروف التي لم يكن فيها العراق في وضع استقلالي تام. وما قاله عفلق عن الموضوع بعد نحو سبع سنوات من ذلك، هو بمثابة حديث عمومي عن موضوع الوحدة، حيث قال: «الاتحاد بين قطرين أو ثلاثة هو مرحلة يجب أن تنصبَّ عليها كلّ جهودنا حتى تثمر»، مؤكداً في الوقت ذاته أنّ موافقة حزبه على اتحاد سوريا مع العراق تخضع لشروط.

إنّ تجاهل أي نقد أو نقد ذاتي لمسار الأمور في الجمهورية العربية المتحدة في حينه، خصوصاً لجهة إدانة تصرفات الأجهزة الأمنية في لبنان، والعراق، والأردن، يبقى في المضمون أقل ضرراً من مسألة الرفض شبه التام لأي مشاركة مع الآخرين، سواء في مصر أو في سوريا، وسواء من قبل عبد الناصر أو من قبل حزب البعث الذي طالب بالشراكة في زمن الوحدة مع عبد الناصر، ولم يشارك أحداً بعد وصوله إلى الحكم، بل إنّه لم يسمح للوزراء السوريين في حكومة الوحدة بمشاركته موقف الاستقالة من تلك الحكومة بحجة أنّه إذا استقال جميع الوزراء السوريين من الحكومة فإن الأمر يظهر بمظهر «سوريا كلّها ضد مصر أو عبد الناصر أو حكومة الوحدة»، بينما استقالة الوزراء البعثيين وحدهم لا يعطي مثل هذا الانطباع. لكن الوزراء الآخرين ما لبثوا أن استقالوا لكي لا ينفرد البعثيون بالتعبير عن المزاج السوري العام الرافض في ذلك الوقت لطريقة الحكم والتعامل المصري مع الإقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة. وتلك كانت تهمة مبكِّرة لحزب البعث بمحاولة الاستئثار، تلت تهمة عبد الناصر للوزراء البعثيين بأنهم أرادوا أن يفرضوا

إرادتهم عليه، وبأنهم أجروا اتصالات مع وزراء وضباط مصريين لتأليبهم ضد حكمه[17]. وقد أشار عبد الناصر في هذا السياق، خلال جلسة موسَّعة للحكومة إلى توفيق عبد الفتاح وزير العمل المصري – إلّا أنّ ميشال عفلق في محادثات تجديد الوحدة، بعد الثورة البعثية الأولى في العراق، ذكر أسماء أخرى في معرض تأكيده الاتصال بعسكريين مصريين، من بينها وحيد رمضان، ووفاء حجازي، وداوود عويس الذي عرفت فيما بعد طبيعة علاقته بعفلق منذ أن تعرَّف عليه عام 1959 بعد بضعة أشهر على قيام الوحدة السورية – المصرية.

إلّا أنّ رواية ميشال عفلق عن تلك الاتصالات تختلف شكلاً ومضموناً عما أراد أن يوحي به عبد الناصر، وعن روايات الذين أرَّخوا لتلك المرحلة من مصريين وسوريين سواء من وجهة نظره أو من عكسها.

لكنّ الروايات المصرية التي حاولت أن تصوِّر الأمر في إطار مؤامرة كان يحيكها المشير عبد الحكيم عامر لتحجيم دور عبد الناصر، ركَّزت على علاقة المشير مع داوود عويس، ثم على علاقة هذا الأخير مع ميشال عفلق، وكذلك على علاقة عويس مع وفاء حجازي الذي زعمت تلك الروايات بأنّه هو من وشى بالأمر إلى عبد الناصر عندما فاتحه عويس بالموضوع. غير أنّ هذا كلّه غير قابل للتصديق لأن القواعد التي قامت عليها «نظرية المؤامرة» لا تستقيم مع الواقع.

وقبل أستعراض ما قاله ميشال عفلق في الموضوع، أود أن أعرض «النظرية» المشار إليها. فهي تفترض:

أن ميشال عفلق، مؤسس حزب البعث، لم يكن راضياً عن سير الأمور في دولة الوحدة، وأن حكم عبد الحميد السرّاج في دمشق، باسم جمال عبد الناصر، يستهدف البعثيين ويقيم في سوريا حكماً بوليسياً من شأنه أن يؤدي إلى كارثة. وهذا صحيح.

وأن ميشال عفلق اتصل بداوود عويس الذي كان يدير شؤون مكتب المشير عامر وأبلغه اعتراضاته وهواجسه هذه، وذلك صحيح نسبياً، لكن ليس بالمطلق.

كذلك تفترض «نظرية المؤامرة» أنّ ميشال عفلق أسرّ إلى عويس بإمكان تعاطي السوريين والبعثيين مع المشير عامر بشكل أفضل مما هو عليه مع عبد الناصر، وهذا غير صحيح على الإطلاق.

وتلك النظرية تفترض أيضاً أنّ المشير عامر كان طمّاحاً للقيادة محل عبد الناصر، وأن داوود عويس كان على معرفة يقينية بتوجه رئيسه المشير في هذا

الاتجاه إلى درجة أنّه فاتح به بعض زملائه الضباط، وأبرزهم وفاء حجازي، الذي هاله الأمر فأبلغ عبد الناصر به، وهذا غير قابل للتصديق.

الصحيح هو أنّه نشأت صداقة بين ميشال عفلق وداوود عويس، الذي كان يتردد عليه، شأن كثيرين من غير البعثيين. وكان من الطبيعي جداً أن يدور الحديث في لقاءات من هذا النوع حول الشؤون السياسية والفكرية والتاريخية وما إلى ذلك.

وبالفعل شكا عفلق أمام عويس طريقة الحكم في الجمهورية العربية المتحدة، وانعدام الشراكة، وتفرُّد الرئيس عبد الناصر بالقرارات، وأعرب عن خشيته من أن يتخذ الخلاف صفة انشقاق بين السوريين والمصريين، ليصل إلى الاستنتاج بأنّه من الأفضل أن تقوم معارضة موحَّدة في دولة الوحدة تضم سوريين ومصريين من أجل تقويم المسار، لأن ذلك وحده كفيل بإنقاذ الوحدة السورية-المصرية كما أنّه يسهِّل اتساعها بانضمام أقطار أخرى إليها[18].

وتبعاً لذلك، فإنّه من المستبعد أن تكون هناك علاقة مباشرة بين عفلق والمشير عامر على أي نحو كان. واتهام البعثيين لعبد الناصر بالتفرد والاستئثار هو، بالتالي، السبب الموجب لمطالبتهم بالشراكة، بمعنى أن تكون لهم كلمة تقريرية في مجريات الأمور.

ومن هذا القبيل اقترحوا على عبد الناصر تشكيل مجلس أعلى من ستة أعضاء، لتقرير سياسات «الجمهورية العربية المتحدة»، مناصفةً بين سوريا ومصر. وعندما اقترح البعثيون أن يكون الأعضاء السوريون الثلاثة في المجلس ميشال عفلق وأكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار، اتهمهم عبد الناصر وأجهزته الإعلامية بأنهم يريدون التفرد بحكم سوريا، وبأنهم يؤثرون المصلحة الحزبية على المصلحة العامة[19].

ويمكن الاستنتاج من ذلك أنّ المقصود الحقيقي بما سمِّي «الشراكة»، في الظروف السائدة آنذاك، وكما تكشفت عنه التطورات اللاحقة في ظل تفرُّد حزب البعث بالحكم في سوريا والعراق، هو في أحسن الأحوال «اقتسام» للسلطة، بل مجرد اقتسام شكلي لتمويه أو إخفاء الاستفراد. ولذلك فإنّه من المتعذر، بل من المستحيل، قيام شراكات فعلية بين قوى مختلفة ومتفاوتة في القوة والحجم، ملتقية على أهداف أو تصورات معينة، لكنها متباعدة في منطلقاتها النظرية وحيثياتها السياسية، وفي ممارساتها التطبيقية، إلّا في إطار وضع ديموقراطي تام لا يسود فيه فريق فائز ولا ينتهي فيه فريق خاسر، من ضمن مبدأ التداول السلمي

للسلطة. مثل هذا الوضع الديموقراطي هو الكفيل بتحويل سير مجرى الأمور من حالة الخسارة المزدوجة إلى حالة الربح المزدوج سواء بالنسبة إلى الأطراف السياسية أو بالنسبة إلى عموم البلاد.

ولهذا فإن ما كانوا يسمونه «الشراكة»، في إطار النظام الديكتاتوري السائد، هو مجرد اصطلاح مفتعل لغايات سياسية غير قابلة للتحقق في ظل وجود المشاركين كواجهة شكلية أو كمجرَّد «ديكور»، كما كان الوزراء السوريون من بعثيين وغير بعثيين في حكومة عبد الناصر، أو كما كان عليه حال الوزراء غير البعثيين في حكومات بعثية يوم كان هناك وزراء من هذا النوع. فأن تعمل مع «الرئيس» أو «القائد» أو «الزعيم» أو «الديكتاتور»، وبأي صفة كانت، يعني أن تعمل بشروطه وبشروطه فقط، وهذا ما قاله عبد الناصر بلسانه لجميع الوزراء في حكومته، كما ورد سابقاً، ومن لا يعجبه ذلك فليذهب إلى بيته، أو ربما إلى السجن. طبعاً هناك ناس لا يعجبهم ذلك لكنهم يقبلون بالشروط المطلوبة!

وفي هذا الإطار، قال لي أحد الزملاء المصريين: «إنني لا أشفق إلّا على الدكتور عبد المنعم القيسوني الذي قضى حياته يدرِّس الاقتصاد الحر في الجامعات، فجاء به عبد الناصر ليطبِّق الاشتراكية»!

***

في محاضر محادثات الوحدة الثلاثية بين عبد الناصر وممثلي حزب البعث في سوريا والعراق، ملامح من نقد لتجربة الوحدة الثنائية السابقة بين مصر وسوريا، ومن تلك الملامح بوجه خاص ما يتعلق بمفاهيم الشراكة و التبعية.

وقد عبَّر عبد الناصر في تلك المحادثات عن استيائه من الشعار البعثي القائل «شركاء لا أُجَراء». كرَّر ذلك مرتين. كان بادي الانزعاج والاستياء من كلمة «أجراء» ودلَّت لهجته في قولها بأنّه اعتبرها نوعاً من الإهانة، كما قال في حينه بعض المشاركين في تلك المحادثات. إلّا أنّ ميشال عفلق شرح له أنّ الشكوى السورية من التجربة الوحدوية السابقة هي تلك التي عبَّر عنها صلاح البيطار مراراً قبل استقالته من حكومة عبد الناصر في زمن الوحدة، بعبارة «انعدام الشراكة» في الحكم.

عاد عبد الناصر فأقرّ إقراراً خجولًا بما قاله عفلق من أنّ الحزب نبَّهه إلى وجود أخطاء في الدولة، وإلى مطالبة البعثيين بالمشاركة في الحكم، فقال: «أنا غير متفق إن الموضوع كان فيه تنبيه. يمكن كان الأخ صلاح تكلم معايا مرّة أو مرتين في حاجة واحدة اللي هي المشاركة»[20].

وكان صلاح البيطار في تلك المحادثات قد عبّر عن مفهومه للشراكة في تلك الظروف بقوله إنّ وجود الوزراء البعثيين في حكومة عبد الناصر بات شكلياً، وإن القضايا السورية تُعالج بعيداً عنهم. فقال مخاطباً عبد الناصر:

«نحن هنا لنساعدك في شؤون سوريا، لكن شؤون سوريا لا تُطرح علينا هنا، فما معنى وجودنا؟». وبحسب البيطار، إنّ استقالة الوزراء البعثيين حصلت لأنهم كانوا قد أقيلوا بالفعل قبلها بعام، وهو ما حاول عبد الناصر نفيه بقوله للبيطار: «هذا تقديرك»، ليردّ عليه البيطار بأنّ عدم المشاركة «جعلنا نعتبر أنفسنا مقالين».

أما بعض الأوساط السورية، ومنها الأوساط العسكرية في الجيش، فترى أنّ مطالبة البعثيين بالمشاركة ما كانت إلّا ذريعة متأخرة للتنصل من المسؤولية الأصلية، بمعنى أنّهم «أكلوا مما طبخوا». وفي هذا يقول أحمد عبد الكريم، الوزير المستقيل تالياً من حكومة عبد الناصر:

«كان حزب البعث العربي الاشتراكي أشد القوى حماساً (في سوريا) لفكرة الوحدة غير المشروطة مع مصر، وانعكس ذلك على موقف أعضاء مجلس القيادة (العسكرية) من الضباط الحزبيين. وقد تجلّى ذلك بوضوح عندما ناقش المجلس فكرة المذكرة التي تقرّر إرسالها إلى الحكومة السورية وإلى الرئيس عبد الناصر لإبداء وجهة نظر القوات المسلحة حول شكل الوحدة المطلوبة»[21].

فكأنّ أحمد عبد الكريم يقول، وأنا أوافقه القول في هذه النقطة تحديداً، إنّ من يقبل السير في مسار مصيري من هذا النوع بغير خارطة طريق واضحة، ومن دون أي شروط، لا يستطيع أن يضمن الوصول إلى الهدف، أو أن يتقدم بشروط متأخرة، وربما بعد فوات الأوان. والمعضلة الأخرى التي كان عبد الناصر محقاً فيها في الشكل هي أنّه تصرَّف على أساس أنّ الوزراء الذين يسمُّون أنفسهم «بعثيين» ليسوا في نظره بعثيين، لأنّ حزب البعث وافق على حلّ نفسه في سوريا ولم يعد له وجود قانوني. ومن هذه الناحية تعامل معهم عبد الناصر كما تعامل مع غيرهم من الوزراء في حكومته، سوريين ومصريين، أي أنّهم يعملون معه بشروطه أأعجبهم ذلك أم لم يعجبهم[22].

هذا في الشكل، أما في المضمون فإن عبد الناصر والبعثيين تصرفوا ضمناً على غير القاعدة القانونية المنبثقة من واقع حلّ الأحزاب السورية وقبول حزب البعث حلَّ نفسه. عبد الناصر اعتبر «الوزراء البعثيين» غير بعثيين، لكنه تعامل معهم بصفتهم الحزبية السابقة، والبعثيون قبلوا أن يحلّوا حزبهم، لكنهم تصرَّفوا كحزبيين

في داخل حكومة الوحدة، بما يُشبه «العصبة» أو «البوند»، كما شخصَّها لينين قائد الثورة البلشفية في زمانه!

ولم يكن أحمد عبد الكريم مخطئاً بقوله إنّ كلّ ما كُتب أو قيل حتى الآن في الموضوع، سواء في الصحف ووسائل الإعلام، أو في الكتب والندوات السياسية، لم يقدِّم تحليلات موضوعية ومبررات نزيهة مبرَّأة من الأغراض الذاتية، ولا قدَّم الجواب الصحيح عن أسباب قيام الوحدة وأسباب سقوطها. فهو نفسه اعترف بأنّه عاجز عن القيام بمثل هذه المهمة الشاقة، مع أنّه عايش التجربة من داخلها، وبكلّ تفاصيلها.

ويبدو لي أنّ أحمد عبد الكريم اعتبر أنّ تحليل القيادة القومية لحزب البعث، في نشرتها الصادرة في آذار/مارس من عام 1960، أي بعد ثلاثة أشهر من استقالة الوزراء البعثيين من حكومة عبد الناصر، هو التحليل الأقرب إلى المعقولية، ولو أنّه لا يفي بالغرض المنشود، فضلاً عن كونه حزبياً في النتيجة، ومنحازاً بالضرورة إلى اتجاه معين.

والدليل على استنتاجي هذا أنّ أحمد عبد الكريم نشر البيان البعثي المذكور كوثيقة في نهاية كتابه «حصاد: سنين خصبة وثمار مُرَّة»، ضمن قسم «الوثائق» من الكتاب المذكور[23].

***

تبقى هناك مسألتان مهمتان تتعلقان بالمواقف الخارجية التي أرخت بظلالها، وما زالت ترخي بها على الواقع العربي، وهما المواقف الأميركية، والتحالف الموضوعي بين إسرائيل وبعض الدول العربية منذ زمن طويل.

ليس دقيقاً القول بأنّ الولايات المتحدة كانت تقف ضد الوحدة العربية بشكل مطلق، وإن كانت تفضل نوعاً من «الوحدة المحدودة»، بمعنى أن لا تكون معادية لإسرائيل، وأن تكون قابلة للاحتواء، فلا تخرج عن الحدود المقبولة الكفيلة بعدم إحداث اهتزازات كبرى وارتدادات بعيدة في منطقة حساسة مثل منطقة الشرق الأوسط.

كان ذلك في صلب «مبدأ أيزنهاور» في أواسط الخمسينات، تحسباً لمضاعفات الموجة الوحدوية العارمة التي انطلقت في سوريا باتجاه مصر[24]. وليس هناك ما يدل على أنّ واشنطن كانت معادية للوحدة السورية-المصرية طالما بقيت قابلة للاحتواء، بل إنّ معظم التجارب الوحدوية المحدودة والقابلة للاحتواء كانت

تحظى بدعم الولايات المتحدة، ومنها ما كانت تشجعه وتدفع باتجاهه، مثل وحدة ليبيا التي كانت مجزأة إلى ثلاثة أقاليم (بنغازي، طرابلس، فزان)، ولو أنّ دافعها إلى ذلك كان المصالح النفطية. ومن ذلك أيضاً دعمها لوحدة «الساحل المتصالح» في الخليج باسم «دولة الإمارات العربية المتحدة»، ثم أخيراً دعمها لوحدة اليمن بين صنعاء وعدن، وعدم تجاوبها مع الحركات الانفصالية التالية في الجنوب اليمني.

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة خلال الحرب الباردة التي كانت تخوضها في حينه مع الاتحاد السوفياتي لأن تلبّي مطالبة العرب لها بدعمهم في صراعهم ضد الصهيونية والاستعمار الأوروبي القديم، في ظل استمرار ارتباطهم بالكتلة الشيوعية. وكان جون فوستر داللس، وزير الخارجية الأميركي التاريخي، يعطي المسألة نوعاً من البعد الأخلاقي، بمعنى أنّه كان يرفض رفضاً قاطعاً أن يتعاطى أصدقاء أميركا أو طالبو صداقتها مع الفريقين الدوليين بمنطق المساومة. وهذا ما قاله بوضوح للسفير المصري في واشنطن آنذاك، عندما حذَّره بالقول:

«إذا جاء بلد وأبلغنا أنّه في وضع مساومة جيد، وإن لم نعطه ما يريد فسوف يحصل عليه من خصومنا، لا يهمنا مثل هذه العلاقة».

ذلك أنّ داللس وقتها (1957) لم يكن يقبل أصلاً بمبدأ «الحياد الإيجابي» ويصنِّف القائلين به بأنهم أعداء لأميركا. وهناك دارسون للمسألة يعتبرون أنّ هذا هو السبب الموجب الأساس لما سمي «مبدأ أيزنهاور». لكن هذا الالتباس بين ما هو مبدئي أو أخلاقي وبين ما هو جيوبوليتيكي في السياسة الأميركية بقيادة الثنائي أيزنهاور-داللس، أربك دولاً كثيرة في العالم آنذاك وفي مقدَّمها الدول العربية.

بل كان جون فوستر داللس شديد القسوة على السفير المصري في واشنطن عندما ألمح هذا الأخير إلى أنّ الرئيس عبد الناصر يحرص على صداقة أميركا لكنه لا يستطيع أن يجاهر بذلك كما تريد واشنطن لأنّه يخسر شعبياً في بلاده، إذ قال للسفير: «إذا كان عبد الناصر يعلِّق أهمية على الصداقة مع أميركا، فإنّه يجب أن يكون مستعداً ليدفع ثمناً محلياً لقاء هذه الصداقة».

وفيما كان داللس يقول ذلك بالنسبة إلى العلاقة المصرية-الأميركية، كان يقول عكسه بالنسبة إلى المساعدة الأميركية «السرية والهادئة» للثورة الجزائرية ضد فرنسا، ردّاً على مطالبة الجامعة العربية لواشنطن بدعم الموقف العربي حيال القضية الجزائرية، بدفع من عبد الناصر. وفي ذلك قال داللس كلمته المأثورة:

«إن الموقف العلني لا يعبّر بالضرورة عن موقفنا الخاص الحقيقي. إنّنا نستطيع أن نقوم بعمل هادىء وأكثر فاعلية من النقاش العلني بصوت عال».

وبذلك افتتح وزير الخارجية الأميركي التاريخي عصراً جديداً من الديبلوماسية شخَّصه بقوله:

«هناك زمان ومكان للوضوح الأخلاقي، وهناك زمان ومكان للغموض الخلاّق»[25].

وما «الفوضى الخلَّاقة» التي أطلقتها نظيرته كوندوليزا رايس بعد نصف قرن بهدف تشكيل شرق أوسط جديد، إلّا بنت ذلك «الغموض الخلاَّق» الذي مات توأمه، «الوضوح الأخلاقي»، منذ زمن طويل.

ويبدو أنّ العلاقة التي تصوّرها جمال عبد الناصر مع أميركا كانت ملتبسة عليه فكرياً وعملياً، حسب تشخيص مدير استخباراته صلاح نصر الذي يقول في كتابه «عبد الناصر وتجربة الوحدة»:

«حقيقة الأمر كان هناك عنصر من التفاهم الإيديولوجي قائم بين عبد الناصر والأميركيين والبريطانيين في بداية الثورة، أساسه تصميم مشترك على سدِّ الطرق في وجه أي ثورة اجتماعية حقيقية. ولكن هذا التعاون المأمول لم يُكتب له التوفيق، لا لأن عبد الناصر لم يقتنع به، ولكن لأن عبد الناصر لم يجد أي عون للفكرة بين الرأي العام المصري»[26].

بل إنّ صلاح نصر يؤكد بأنّ عبد الناصر أخفق في تصوّره لأميركا، بمعنى أنّ صورة أميركا في ذهنه لم تكن واقعية. فهو كان يتصور أنّها ما زالت تعيش بمبادىء الماضي، حسب مواصفات الصورة «الويلسونية» (نسبة إلى الرئيس الأميركي الثامن والعشرين وودرو ويلسون) التي شاعت بعد الحرب العالمية الأولى.

كان عبد الناصر يتصوّر، حسب تشخيص مدير استخباراته، أنّ أميركا دولة تقدمية قوية، بلا أطماع استعمارية، بعيدة عن مكائد السياسة الأوروبية، فاعتبرها ملجأً لآمال الشعوب الصغيرة. لكن عبد الناصر عاد فاكتشف بالتجربة أنّ الأمر ليس كذلك عندما تضاربت سياسته مع مصالحها[27].

شواهد وأسانيد

1 الفريق طاهر يحيى التكريتي هو من الضباط الذين شاركوا في ثورة 14 تموز/يوليو 1958، لكنه أحيل على التقاعد بعد حركة الضابط عبد الوهاب الشوّاف في كركوك ضد حكم عبد الكريم قاسم، والتي كانت بدعم من أجهزة عبد الناصر في زمن الوحدة المصرية-السورية عام 1959. وكان الفريق يحيى صديقاً لعبد السلام عارف فساهم معه ومع البعثيين في الانقلاب على قاسم يوم 8 شباط/فبراير 1963، ثم شارك مع عارف في الانقلاب ضد حزب البعث في 18 تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة، فكافأه عارف بتعيينه رئيساً للحكومة مرتين بين 1963 و1965، ثم تولى رئاسة الحكومة مرة ثالثة في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف الذي تولى الحكم بعد مقتل شقيقه في حادث سقوط طائرة هليكوبتر كان يستقلها. ومن أشهر قراراته التي اتخذها أثناء رئاسته للحكومة في عهد عارف الأول قرار تأميم البنوك والمصارف التجارية العراقية وغيرها من المرافق الصناعية والاقتصادية الكبرى. وعندما عاد البعثيون الى الحكم في عام 1968 اعتقلوه وسجنوه لسنوات ثم أفرجوا عنه لاعتلال صحته ومنعوه من السفر، فلزم منزله بما يشبه الإقامة الجبرية حتى وفاته في عام 1986 عن 73 عاماً. ويقول عارفوه إنه لم يترك وراءه عند وفاته سوى البيت الذي كان يسكنه وراتبه التقاعدي فقط. وبعد الاحتلال الأميركي للعراق قام مسلحون باغتيال نجله غسان أمام ذلك البيت، ويقال إن عملية الاغتيال تمت بأمر من أحمد الجلبي، الذي عاد الى العراق على ظهر دبابات الاحتلال الأميركي، لأن والد المغدور غسان يحيى عندما كان رئيساً للحكومة قام، في إطار جملة التأميمات التي أقرّها في ذلك الوقت، بتأميم المصالح الكبرى التي كان يملكها عبد الهادي الجلبي والد أحمد الجلبي. وما زال موضوع طاهر يحيى مثيراً للجدل، خصوصاً لجهة علاقته بعبد الناصر قبل حرب 1967 وبعدها، وهو موضوع جدير بالمزيد من التقصي.

2 راجع كتاب «سيد قطب وثورة يوليو» لكاتبه حلمي النمنم، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة 2013.

3 المصدر ذاته الصفحة 100.

4 وقعت الاضطرابات العمالية المشار إليها في كفر الدوار يومي 12 و13 آب/أغسطس من عام 1952 وذهب ضحيتها ثلاثة من العمال و28 جريحاً، مقابل مقتل اثنين من جنود الجيش ونفر واحد من الشرطة، وهو ما اعتبره سيد قطب تشويشاً مفتعلاً على ثورة 23 يوليو بهدف إسقاطها من قبل الرجعيين وما أسماه «الشيوعية المريضة»!

5 «سيد قطب وثورة 23 يوليو»، حلمي النمنم، الطبعة الثانية، الصفحة 101.

6 «حركات لا تخيفنا»، جريدة «الأخبار»، 15 آب/أغسطس 1952.

7 «سيد قطب وثورة 23 يوليو»، حلمي النمنم، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية 2013، الصفحة 162، حيث قال المؤلف: «عندما قامت ثورة 23 يوليو، بدأ سيد قطب يتردّد على مجلس قيادة الثورة وكانت علاقته قوية بهؤلاء الضباط». وأكد ذلك صديق لسيد قطب هو عباس خضر في كتابه «هؤلاء عرفتهم» بقوله: «رأيت سيد قطب في حالة نشاط غير عادي، تحمس للثورة كوسيلة للتغيير وأمل في الأحسن، وكان يتردد على مجلس الثورة وتردد اسمه في الصحف ضمن أنباء الاجتماعات واللقاءات» (الصفحة 58). وفي كتابه «سيد قطب من القرية الى المشنقة» قال عادل حمودة إن علاقات قطب مع مجلس الثورة كانت قوية إلى درجة أن أوكل إليه الضباط مهمة تغيير مناهج

التعليم، هو وسعيد العريان. لكن حلمي النمنم يقول في كتابه المشار إليه بالاستناد الى محضر مكالمة هاتفية مع سامي شرف، سكرتير جمال عبد الناصر الشخصي للمعلومات، إن شرف نفى تماماً أنه كان لسيد قطب مكتب في مجلس القيادة.

8 «سجناء سبتمبر» هم الذين أمر الرئيس السادات بسجنهم في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1981، قبل نحو شهر من اغتياله، لمعارضتهم معاهدة السلام التي عقدها مع إسرائيل وعرفت باتفاقيات كامب دايفيد. وقد أصدر أمر الحبس بحقهم في اليوم ذاته الذي أمر فيه بتحديد إقامة البابا شنودة في دير وادي النطرون. وكان الصحافي محمد حسنين هيكل من جملة الذين أمر السادات باعتقالهم وسجنهم، ثم أفرج عنهم الرئيس حسني مبارك بعد تسلمه مقاليد السلطة من السادات بصفته نائبه.

9 بعد حوادث «الزاوية الحمراء» انتشرت في الأوساط القبطية داخل مصر وخارجها اتهامات صريحة للنظام المصري باضطهاد الأقباط، لكن البابا شنودة ظل متمسكاً بالتواصل مع النظام ومع الهيئات الإسلامية الرسمية. ولذلك كلفه الرئيس السادات بالاتصال مع القيادات القبطية خارج مصر لوقف حملاتها التحريضية ضده، وقد قبل شنودة بهذه المهمة. ويبدو أن تلك المهمة تباطأت ولم تظهر مفاعيلها سريعاً مما أثار حنق السادات على شنودة فأمر بالتحفظ عليه في دير وادي النطرون. وقد بدأت أحداث «الزاوية الحمراء» في 12 حزيران/يونيو من عام 1981 واستمرت ذيولها حتى اغتيال الرئيس السادات يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته على منصة العرض العسكري في ذكرى حرب تشرين/أكتوبر لعام 1973، لكنها ما لبثت أن تجددت في السنوات اللاحقة، وهي مستمرة الى اليوم بفعل الاضطرابات السياسية، وفي كثير من الأحيان بفعل متعمد من أجهزة السلطة الحاكمة بما يتناسب مع مصالحها في تحريف أو تحويل مجرى الصراعات القائمة مع خصومها.

10 كشف عضو مجلس قيادة الثورة السابق خالد محيي الدين في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه فضائية «الجزيرة» يوم 2 آذار/مارس من عام 2011 أنه انتسب هو وجمال عبد الناصر الى «التنظيم السري» الخاص لـ«الإخوان المسلمين» في عام 1943، وحلفا اليمين على القرآن والمسدس أمام رئيس التنظيم أو الجهاز الخاص واسمه عبد الرحمن السند وذلك في شقة إخواني يدعى صلاح خليفة تقع في الطابق الأول من مبنى في «شارع الصليبة» بالقاهرة. وهناك من يقول بأن انتساب عبد الناصر الى جماعة «الإخوان المسلمين» سابق لهذا التاريخ ويعود الى عام 1940، والتاريخ الذي حدده خالد محيي الدين في المقابلة المذكورة هو تاريخ حلف اليمين للانتساب الى الجهاز الخاص المكلف مباشرة من المرشد العام بالقيام بعمليات عسكرية وإرهابية محددة. وقال خالد محيي الدين إن مشروع الإنقلاب العسكري ضد الحكم الملكي هو في الأصل مشروع المرشد الأول للجماعة حسن البنا بالتفاهم مع الفريق عزيز المصري (والمعروف أن عزيز المصري كان على علاقة وثيقة مع أنور السادات)، وإن جمال عبد الناصر اجتمع بالمرشد الأول حسن البنا أكثر من مرة.

11 بعد نحو عشرين سنة على إعدام سيد قطب نشرت مجلة «المسلمون» في عددها الثاني مجموعة من المقالات كتبها قبل إعدامه بعنوان «لماذا أعدموني؟»، وهو ما اعتبره حلمي النمنم في كتابه «سيد قطب وثورة 23 يوليو» (الصفحة 162)، بمثابة «مذكراته الأخيرة قبل الإعدام مباشرة» جاء فيه: «أعمل أكثر من اثنتي عشرة ساعة يومياً تقريباً من رجال الثورة ومعهم ومع من يحيط بهم». ويستطرد النمنم قائلاً: «الى هذا الحد كان مقرباً منهم، وهو ما تشهد به وتؤكده مقالاته وآراؤه في تلك الفترة، والتي نشرها في الصحف».

12 المرجع ذاته. وفي الوقت الذي كانت فيه مجلة «المسلمون» تنشر مذكرات سيد قطب هذه بين 1985 و1986، نشرت مجلة «الهلال» في عددها الصادر لشهر أيلول/سبتمبر 1986 مقالاً للكاتب سليمان فيّاض حدد فيه السبب الأساس لابتعاده عن الضباط الأحرار وهو علاقتهم بالولايات المتحدة، وذلك استناداً الى ما قاله له سيد قطب شخصياً عندما زاره في منزله بمنطقة حلوان للتعرف عليه بعد افتراقه عن رجال الثورة. فقد سأله سيد قطب عن رأيه في الثورة فرد عليه السؤال ذاته ليجيبه سيد قطب، حسب فيّاض في «الهلال»: «لا أجد في تطور أمورها ما يريح، فهؤلاء الأمريكان يحاولون احتواءها بدلاً من الإنكليز». ومن الدلائل على خيبة سيد قطب بالنسبة الى ثورة 23 يوليو أنه امتنع عن إصدار مقالاته الصحافية خلال مشواره القصير مع الضباط الأحرار في كتاب، خلافاً لما اعتاد عليه من إعادة نشر مقالاته المنشورة في الصحف في كتب.

13 ورد تعبير «القطعان البشرية» على لسان سيد قطب في حديث أجراه معه صديقه عباس خضر ونقله في كتابه بعنوان «هؤلاء عرفتهم» وفيه يورد ما قاله له سيد قطب خلال مناقشة دارت بينهما، وحرفيته: «إن الدين ضروري لقيادة القطعان البشرية ولا يمكن أن يُسْلَسَ قيادها بغيره». راجع أيضاً كتاب حلمي النمنم «سيد قطب وثورة 23 يوليو» الصفحة 64.

14 في المشابهة بين الحشد السوري لقدوم الملك فيصل الهاشمي الى دمشق والحشد السوري ذاته لقدوم جمال عبد الناصر إليها، كتب الصحافي الفلسطيني الراحل ناصر الدين النشاشيبي في كتابه «اليمن ذلك المعلوم» (الصفحتان 249 و250): (...) مشيت وراء خطى عبد الناصر لمدة عشرين سنة كاملة آملاً في أن يعيد لي نصف وطني الذي ضاع في عام 1948، فاذا به يُضيّعُ النصف الذي كان عربياً في حرب عام 1967! وكنت معه في قصر الضيافة في دمشق عام 1958 وهو يخطب أمام مليون سوري من شرفة القصر ليلة مولد الوحدة بين سوريا ومصر، وكنت أعرف ان العرب – بعض العرب – يُحبُّون الوحدة ولكن على شروطهم، ويطالبون بها أو يحلمون بمجيئها، ولكن سعياً وراء منافعهم! وكنتُ قرأتُ في كتاب «أعمدة الحكمة السبعة»، للجاسوس البريطاني الأشهر، لورانس، أنّ أهل دمشق استقبلوا الملك الهاشمي فيصل بن الحسين، الذي أصبح، فيما بعد، ملكاً على العراق في عام 1918، استقبال الخلفاء والفاتحين والأبطال، ولكنه عندما خسر معركة «ميسلون»، أمام القوات الفرنسية، وأُرغم على الرحيل، لم يجد في وداعه عند محطة سكة الحديد «درعا» بجوار دمشق سوى مطران الروم الأرثوذكس. (يقصد النشاشيبي البطريرك غريغوريوس حداد، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، الذي خلع عليه فيصل عباءته على باب القطار تقديراً وامتناناً)! وعندما سألني عبد الناصر، في ليلة الوحدة، عن الانطباع الذي أراه في مشهد مليون سوري يجتمعون في ساحة واحدة ويهتفون باسم جمال عبد الناصر، والوحدة، والثورة، أجبته بصراحة:« ولكن لورانس لم يعط مثل هذه المظاهرات كبير أهمية واحترام، وخاصة هنا في دمشق»! ثم سردت له ما سبق وكتب لورانس عن الملك فيصل الهاشمي في كتاب «أعمدة الحكمة السبعة» فقاطعني عبد الناصر بنبرة غضب: «يا أخي... ملعون أبو... لورانس».

وبعد أقل من ثلاث سنوات، كان عبدالنصر يتذكَّر كلامي القديم عن المظاهرات الخيالية التي استقبلته في ساحات دمشق ليلة الوحدة بين دمشق والقاهرة، وكيف انقلب كل ذلك الى الضد، والى العداء، الى الشتائم، والى الاتهامات، والى الردح والتشليق، بعد وقوع الانفصال وضياع الوحدة (...).

والنشاشيبي من أهالي مدينة القدس الفلسطينية وكان متزوجاً من عليًا الصلح كبرى كريمات الزعيم اللبناني الراحل رياض الصلح أبرز رجالات الاستقلال في لبنان. وقد عاش فترة من الزمن في مصر كان خلالها مقرَّباً من جمال عبد الناصر بحكم توليه منصب رئاسة تحرير جريدة «الجمهورية»

المصرية التي أسستها قيادة الثورة عام 1954 لتكون ناطقة باسمها بعد وصول عبد الناصر الى المركز الأول فيها، وكانت في البداية بإشراف أنور السادات.

15 «أسرار الانفصال»، الدكتور سامي عصاصة، الطبعة الأولى، مؤسسة مطابع دار الشعب، القاهرة 1989، الصفحة 148. لكن الكاتب لم يذكر تدبير عبد الحميد السرّاج اغتيال رئيس الحكومة الأردنية هزّاع المجالي بانفجار ضخم في مكتبه يوم 25 آب/أغسطس من عام 1960.

16 المصدر ذاته. ويستشهد عصاصة في هذا السياق بالبروفسور فانيكيوتس، وهو مستشرق عمل في جامعة أوكسفورد البريطانية، الذي كتب في الموضوع قائلاً: «وقد شجّع قرب سوريا من العراق أحاسيس انفصالية. وكان الوضع في العراق يزداد سوءاً بسرعة (في غير صالح عبد السلام عارف) مما جعل القاهرة تخشى العواقب المحتملة على سوريا».

17 قال عبد الناصر ذلك في الكلمة المتشنجة التي ألقاها في مجلس الوزراء بعد استقالة الوزراء البعثيين، وقبل استقالة الوزراء السوريين الآخرين، وكان الوزير السوري أحمد عبد الكريم حاضراً تلك الجلسة التي ساق فيها عبد الناصر اتهاماته للبعثيين بلهجة قاسية. وفي كتابه عن «الانفصال» يقول الدكتور سامي عصاصة (الصفحة 228): «وحدد الرئيس (عبد الناصر) سبب الاستقالة برغبة قادة حزب البعث في فرض رأيهم عليه، ثم أكّد أنه لن يرضخ لمثل هذه الأساليب، ولن يقبل بمشاركة أحد في المسؤوليات والحقوق التي خوّلها له الشعب عند الاستفتاء على الدستور والرئاسة... وليكن معلوماً لدى الجميع بأنه لا يمكن تغيير أسلوبه في العمل، ولا يسمح لأحد بالتجاوز على الحدود التي رُسمت له، ومن لا يعجبه العمل على هذا الأساس فليستقل».

18 يُذكَر في المحاضر (الصفحة 60) كما عرضها سامي عصاصة في كتاب «الانفصال» أنّ داوود عويس هو الذي قال لميشال عفلق، بعدما عرض له المسار الخاطىء الذي تسير عليه الأمور في الجمهورية المتحدة: «ليه البعثيين باقيين في الحكم؟ ما يستقيلوا؟». وقد أجابه عفلق: «فيه تفكير بالاستقالة، لكن يعزُّ عليَّ جداً أن تأخذ شكل سوريين ومصريين، وأتمنى لو يكون فيه مصريين يتضامنون معهم. فعلاً أنا تمنيت أن تتمثل المعارضة في شعب الجمهورية بشقيه، مش شعب الإقليم الشمالي بس».

19 ورد ذلك في كلمة عبد الناصر أمام مجلس الوزراء بعد استقالة الوزراء البعثيين من حكومة الوحدة. راجع كتاب «أسرار الانفصال» للدكتور سامي عصاصة، الصفحة 228.

20 محاضر محادثات الوحدة الثلاثية في القاهرة 1963. حول هذه النقطة يعلّق الدكتور سامي عصاصة في كتابه «أسرار الانفصال» (الصفحة 335) بقوله: «إذن الرئيس (عبد الناصر) يعترف في نهاية كلامه بما نفاه في أول الكلام، من أن التنبيه الى أخطاء الحكم حصل، وأن المطالبة بالمشاركة في الحكم حصلت أيضاً».

21 «حصاد: سنين خصبة وثمار مرّة»، أحمد عبد الكريم، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، الصفحة 387.

22 بعد أسبوع من استقالة الوزراء البعثيين في حكومة عبد الناصر، وقعت مشادة حادة بين أحمد عبد الكريم، الوزير المركزي للشؤون البلدية والقروية والإسكان، وبين الرئيس جمال عبد الناصر، داخل جلسة رسمية لمجلس الوزراء امتدت حتى الساعة الثانية من صباح اليوم التالي، بسبب سماح عبد الناصر للوزير التنفيذي بتجاوز الوزير المركزي، مما دفع عبد الناصر الى قطع الجلسة غاضباً وهو يقول، حسب رواية أحمد عبد الكريم نفسه: «أنا لست في مدرسة... وكل التقارير متشابهة» (إشارة الى التقارير المتداولة في تلك الجلسة حول الخطة الخمسية). ثم قدّم الوزير السوري استقالته،

لكن عبد الناصر استدعاه يوم 4 كانون الثاني/يناير 1960 لاستيضاحه أسباب استقالته، وعقد معه جلسة استمرت أربع ساعات، قدم فيها أحمد عبد الكريم مطالعة مطولة من خمس نقاط حول الخلل القائم في دولة الوحدة وأرجأ على إثرها استقالته أربعة أشهر. وفي كتابه «حصاد» نشر أحمد عبد الكريم نص استقالته من الحكومة المركزية بتاريخ الأول من أيار/مايو عام 1960. أما النقاط الخمس التي أثارها أحمد عبد الكريم في لقائه مع عبد الناصر فهي باختصار: شعور الوزراء السوريين بأنهم مبعدون، وبأنهم تحولوا الى رهائن في القاهرة، تأييد الأسباب التي أبداها الوزراء البعثيون في استقالاتهم مع الاعتراض على شكل الاستقالة الذي يتسم بالحزبية، استغراب الأسلوب المتبع في التفريق بين السوريين على جميع المستويات، استغراب أسلوب الحكم البوليسي السائد في سوريا، إبعاد وتسريح الضباط السوريين من الجيش بهدف السيطرة المصرية على القوات المسلحة (يمكن الإطلاع على تلك النقاط موسّعة في كتاب سامي عصاصة «أسرار الانفصال» الصفحتان 232-233).

٢١ الوثيقة رقم 9، «تحليل نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة أثناء الوحدة: أسباب الخلاف العقائدي بين حزب البعث وهذا النظام». ويمكن تلخيص التحليل المذكور بالفقرة الثانية من مقدمته التي تقول: «لقد عمد الحكم القائم الى تمديد منطق ونظام الحكم اللذين كانا يسيِّران القطر المصري قبل الوحدة على الإقليم السوري بكثير من القسر والجهل، وبإصرار متزايد جمَّد وهدَّد بالتقلص والضياع منجزات شعبية وأساليب في التنظيم والحكم والنضال حققها نضال القطر السوري قبل الوحدة ورفع بها مستوى النضال العربي كله».

٢٤ أطلق الرئيس الأميركي نداءه المسمّى «مبدأ أيزنهاور» في خطاب الى الكونغرس يوم الخامس من كانون الثاني/يناير من عام 1957 في إطار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، خشية أن تقع دول عربية رئيسية في الفلك السوفياتي. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الموافقة الأميركية الضمنية على الوحدة السورية-المصرية على أنها كانت في إطار «احتواء» سوريا ثم محاولة احتواء عبد الناصر ودولة الوحدة.

٢٩ كتاب «احتواء القومية العربية: مبدأ أيزنهاور والشرق الأوسط»، لمؤلفه سالم يعقوب بالإنكليزية، والصادر في شهر آذار/مارس 2004 عن مطبعة جامعة نورث كارولينا. وقد صنَّفته مجلة «شؤون خارجية» التي تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية الأميركي بأنه أفضل كتاب صدر عن الشرق الأوسط لعام 2004. والمؤلف يعقوب متخصص بالتاريخ الأميركي، فحاز على الدكتوراه من جامعة «يايل»، وقام بالتدريس في جامعة كاليفورنيا-سانتا بربارا. ويتركز اهتمامه على التعاطي الأميركي في الشرق الأوسط، وعلى دمج دراسة العلاقات الخارجية مع ما يسميه هو «الديناميكيات المجتمعية الأوسع».

٢٨ «عبد الناصر وتجربة الوحدة»، صلاح نصر، القاهرة، منشورات الوطن العربي، كانون الثاني/يناير 1976. الفصل الأول بعنوان «عبد الناصر والولايات المتحدة»، الصفحة 14.

١١ المصدر ذاته.

الفصل الرابع

الانتظار والانهيار

«ووقفت في باريس أنتظر القطار
عمري انتظار...»

كمال ناصر

يتفق دعاة الوحدة العربية، على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم الفكرية وعقائدهم السياسية، على القول بأنّ الوحدة السورية-المصرية كانت من المحطّات المفصلية في التاريخ العربي المعاصر، وبأنها أحدثت تحوُّلاً جذرياً في الواقع الجيو-استراتيجي للمنطقة، وبأن هذا التحول شكّل، نظرياً على الأقل، أول تحدٍّ تاريخي للمخطط الاستعماري القديم الذي عبَّر عنه وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون في أربعينات القرن التاسع عشر، والذي أدَّى بالتالي إلى قيام دولة يهودية في فلسطين المحتلة، وهو يتلخص بنظرية «دق الإسفين» بين سوريا ومصر، لكي لا تتكرر تجربة محمد علي وابنه ابراهيم باشا. وفي رأي البعض منهم أنّ الوحدة السورية-المصرية عام 1958 كانت مرتجلة، وقامت تحت ضغوط متسارعة داخلياً وخارجياً، وأنّ انفصالها بعد نحو ثلاث سنوات كان كارثة قومية بمفاعيل سياسية متسارعة، ومتفرعة، وبعيدة المدى، وفصولها ما زالت متعاقبة ومتتالية على المسرح العربي كلّه، وفي سوريا ومصر بنوع خاص.

ومع ذلك، فقد أخبرنا المنظِّر الناصري الأول محمد حسنين هيكل في مقال له بجريدة «الأهرام» بأنّ «الانفصال ليس شرّاً كلَّه، بل لعل اعتبارات الخير فيه أكثر من اعتبارات الشر»[1].

فكيف لا يكون «شرًا كله» وأحوال العرب تتردّى اليوم ومنذ نصف قرن إلى هاوية ليس لها قعر أو قرار من جرّاء تداعيات تلك المرحلة التي شهدت حروباً شتى بين الناصرية والبعث وفي داخل كلّ منهما، وبينهما وبين دول أخرى عربية وغير عربية، وما نتج عن ذلك من صراعات أهلية متمادية ومدمِّرة للبلدان والدول والمجتمعات؟

ولم يكتف هيكل باعتباره أنّ الانفصال لم يكن شرًا كلّه، بل اعتبر أيضًا، في المقال المذكور ذاته، أنّ ذلك الانفصال «سيثبت نفعه للحركة الثورية العربية في طورها الاجتماعي (...)».

استخدم الكاتب صيغة المستقبل بقوله «سيثبت»، وبعد أكثر من نصف قرن لم يثبت سوى العكس، بل أدهى مما كان مرتقباً من أحد. فعلى ماذا يدلُّ ذلك؟

يدلُّ على التبريرية كإطار فكري ظاهره إيجابي وتفاؤلي ومضمونه تخديري بانتظار مستقبل واعد لن يأتي، أو لا يفي بوعده متى أتى. وعلى تحريفية فظّة لوضع مسؤولية ما حدث، وما قد يحدث، في غير محلها. وهذا المنحى الفكري فيه قدر كبير من الانتهازية المبطنة بالمبدئية البريئة من العيب. إضافة إلى أنّ التفسير المخرجي للحوادث على أنّها «تخريجات» وافدة لا مردَّ لها، وليس لأصحاب الشأن فيها يد، بل «يد الأجنبي» أو «يد الطبيعة أو القدر» هي التي تقرر، مما أسماه هيكل «الاختلاف بين القدرة والقدر» بعد مرور ثلاث سنوات على الانفصال.

فها هو هيكل في المقال ذاته يعطي الوحدة السورية-المصرية التي زعزعت، بمجرد قيامها، الأمر الواقع الإقليمي برمَّته، التفسير المخرجي الذي ليست فيه يدٌ لمن حقَّقها بمن فيهم عبد الناصر والبعث والشعبان السوري والمصري، فيقول في الأمر:

«في ظني أنّ الوحدة التي قامت في فبراير 1958 بين مصر وسوريا لم تكن نتيجة تيار وحدوي شق طريقه وأعلن إرادته. وإنما كانت الوحدة مخرجاً سياسياً أمام الضغط الاستعماري المتزايد على القوى الوطنية في العالم العربي، خصوصاً بعد معركة السويس»[2].

لن نتناول هذا النص ونقارنه بنصوص أخرى سابقة للكاتب ومتعارضة معه تماماً، بل سنتناوله بمضمونه بحد ذاته. فالنتيجة التي يخلص إليها قارىء هذا النص، فضلاً عن أنها تجرِّد القوى الوحدوية العربية، وفي مقدَّمها حزب البعث، من أي فضل في قيام الوحدة، تفيد بأنّ مصر لم تنتصر في معركة السويس بل «هي

أفلتت بمخرج سياسي»، وبأن الفضل في قيام الوحدة السورية-المصرية يعود إلى الاستعمار وضغوطه على القوى الوطنية العربية!

ولا يختلف هذا التفسير بشيء عن التبسيطية التي كان الفلاّحون والقرويون في بلادنا يفسّرون بها كلّ ما يجري في العالم على أنّه «من دسائس الإنكليز»، أو بعد صعود الولايات المتحدة على المسرح العالمي، نتيجة الحرب العالمية الثانية، بأنّه «من النزوات المزاجية للكاوبوي الأميركي». وبالتالي، كانت حرب السويس آخر دسائس لندن، وفاتحة مخارج واشنطن التي منها ولدت الوحدة السورية-المصرية عام 1958.

وأياً كان الأمر، فإن هناك كثيراً من الصحة في قول القائلين بأنّ الوحدة كانت مرتجلة، وأن عبد الناصر كما أبلغنا هيكل أكثر من مرة، كان في لقاءاته مع القادة السوريين يدعو إلى التريث والتأني، فلمَ العجلة؟

ومن سياق الحوادث تُطلُّ خلاصة مفادها أنّ «التريُّث» الناصري نمط، وأن «التعجُّل» البعثي نهج، وكلاهما إلى إخفاق ذريع، لأن الدافع إلى التريُّث وإلى الاستعجال، سواءٌ بسواء، هو الخوف، وتحديداً الخوف على السلطة.

بعض السوريين الذين كتبوا لاحقاً عن الوحدة والانفصال، وضعوا مطالبة عبد الناصر للقادة السوريين بالتريُّث في إطار «الابتزاز»، بمعنى أنّه «تدلّع» عليهم ليأخذ منهم صكّاً بإطلاق اليد، ويفرض عليهم حل أحزابهم الوطنية وفي طليعتها الحزب الوحدوي الأول، حزب البعث العربي الاشتراكي. كذلك، وضع هؤلاء استعجال البعثيين للوحدة مع مصر في إطار «الانتهاز» لأن الانتخابات البلدية والنيابية التي اقترب استحقاقها في ذلك الوقت كانت تنذر بسقوط ذريع للبعثيين فاندفعوا مزايدين في مسألة الوحدة لإتمامها قبل تلك الاستحقاقات الداخلية.

إلّا أنّه، بعيداً عن منحى التفسيرالمخرجي الذي يعتمده هيكل، قد يكون مفيداً وحقيقياً افتراض حسن النيَّة بالقول بأنّ القصد كان بريئاً في الفريقين. بمعنى أنّ التريُّث الناصري كان مردُّه إلى الخوف من الفشل والارتداد كما حصل بالفعل، وأن دافع الاستعجال البعثي كان الخوف من ضياع الفرصة إلى الأبد، كما أثبتت الطروحات الآتية: من محاولات تجديد الوحدة وضم العراق إليها إبان الحكم البعثي مع عبد السلام عارف في بغداد، ثم الطروحات الوحدوية الوهمية للعقيد معمر القذافي، إلى استحالة قيام أي فضاء وحدوي بين دولتين متجاورتين مثل سوريا والعراق في ظل نظامين لهما مشارب واحدة ودعوات متماثلة في ظل حزب حاكم يحمل الإسم ذاته، في البلدين.

ومن الطبيعي في حالة تشرذمية كالحالة العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية كإطار توحيدي، أن يقوم قانون السياق العام للوضع العربي على معادلة أنّه: إذا لم تتم وحدة ما بين البلدان العربية، فإن الأمور سوف تسير حتماً باتجاه المزيد من التفتت والانقسام والحروب الداخلية.

وهذه المعادلة اكتشفها العرب قبل الأوروبيين، حيث قامت جامعة الدول العربية، كإطار توحيدي جامع للدول العربية، قبل سنوات عديدة من الوعي الأوروبي لضرورة قيام أطر توحيدية للدول الأوروبية المتخاصمة والمتحاربة فيما بينها لقرون طويلة تخللتها حروب عالمية مدمِّرة. وتكفي نظرة عابرة إلى حال جامعة الدول العربية اليوم، في إزاء الاتحاد الأوروبي، للعبرة والتيقُّن.

***

إن حروب الناصرية والبعث ما زالت جارية، وربما بقيت جارية إلى أمد طويل. وفي التشخيص النظري والعملي أيضاً، أصاب محمد حسنين هيكل كبد الحقيقة عندما قال إن الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة، وحرب اليمن، والهزيمة العربية (التي يسميها «نكسة») في حرب حزيران/يونيو 1967، هي معارك في حرب واحدة متّصلة[3].

ويمكن أن نضيف إلى هذا القول الآن، أنّ ما شهدته سوريا من حرب مدمِّرة ومتمادية، والاضطرابات الأهلية في كلّ من مصر واليمن، هي أيضاً معارك ناشئة من تلك الحرب الواحدة المتّصلة. بل يمكن القول بأنّ تدمير لبنان، وتدمير العراق، وتصفية الثورة الفلسطينية، ونشوء الحركات الإسلامية التكفيرية والإرهابية، وعودة الروح إلى حركة الإخوان المسلمين على امتداد العالمين العربي والإسلامي، هي أيضاً من ارتدادات تلك الحرب الواحدة المتصلة.

بالنسبة إلى مصر، يتحمل المشير عبد الحكيم عامر، أو بالأحرى تحمَّل، بانتحاره أو تصفيته، المسؤولية عن العوامل التنفيذية أو التطبيقية التي أخطأت هدفها في الحالات الثلاث (الانفصال السوري، وحرب اليمن، وهزيمة 1967). صحيح أنّ المشير عامر، في تلك الحالات، كان مسؤولاً عن الانهيارات المتعاقبة في غضون سنوات خمس لا أكثر، لأنها وقعت تحت نظره وإشرافه، لكنه لم يكن صاحب القرار في خوضها. ففي مسألة القرار، يتحمَّل جمال عبد الناصر وحده المسؤولية، كما أعلن هو بنفسه في خطاب استقالته يوم التاسع من حزيران/يونيو 1967، وهو الخطاب المشهور الذي قال فيه إنّه انتظر العدو من الشرق فجاء من الغرب!

عندما انطلقت التظاهرات الشعبية الحاشدة في القاهرة وبقية المدن المصرية تطالبه بالعودة عن استقالته والاستمرار على رأس الدولة والقيادة، خضع عبد الناصر نزولاً عند الرغبة الشعبية، على أمل تجديد شباب الثورة والعمل على ما أسماه «إزالة آثار العدوان» كهدف للمرحلة التي لم يسعفه العمر في بلوغ مبتغاها. لكنّ هذا الشعار، وإن كان واقعياً وممكن المنال في المدى المنظور بكلفة عالية وربما مفتوحة، فإنّه يبدو متضائلاً بالنظر إليه من زاوية الكلفة الحقيقية التي دفعتها وتدفعها مصر لقاء معاهدة كامب دايفيد التي أفقدتها سيادتها، وآثار العدوان القائمة والمتمادية بالنسبة إلى سوريا التي جرت الحرب من أجلها بسبب تهديدات إسرائيلية مزعومة، والفلسطينيون الذين فقدوا أي أمل بالحصول على أقل من الحد الأدنى من حقوقهم الوطنية المشروعة.

فإسرائيل ما زالت توغل، حتى اليوم، في تفكيك العالم العربي وزعزعة استقراره بكلّ الوسائل المباشرة وغيرالمباشرة، وعن طريق أطراف خارجية عديدة بما فيها أطراف عربية تتقاطع مصالحها معها.

من الناحية الشكلية يمكن القول بأنّ الرئيس أنور السادات، الذي استخلفه عبد الناصر وأودعه الأمانة قبل رحيله، قد «أزال» آثار العدوان على مصر، بفضل الإنجازات العسكرية الباهرة التي حققها الجيش المصري بعد ثلاث سنوات من وفاة سلفه في «حرب العبور» في تشرين الأول/أكتوبر 1973. ومن هذه الناحية يقضي الإنصاف بالقول إنّه كانت لعبد الناصر يدٌ في الإنجاز العسكري الباهر ذاك من خلال جهوده لإعادة بناء القوات المسلحة في السنوات الثلاث الأخيرة من حياته. وإذا أخذنا بما قاله محمد حسنين هيكل في ذكرى أربعين جمال عبد الناصر، نستنتج أنّ شراكة عبد الناصر مع السادات لا تقتصر على الشأن العسكري بل تتعدى ذلك إلى النتائج السياسية التي ترتبت على مصر بعد ذلك.

فقد قال هيكل إنّ الرئيس السادات أبلغه حرفياً في تلك المناسبة قوله: «أملي في الدنيا شيء واحد هو أن أصل بالأمانة إلى حيث كان يريد (أي عبد الناصر) للأمانة أن تصل»[4].

على قول الشاعر:

أودعـتـنـا أشـيـاء، واستـودعـتـنـا   أشـيـاء، لـيـس يُـضـيـعُـهُـنَّ مُـضِـيـعُ

***

من المستبعد أن يكون المعنيون في العالم العربي، من أنظمة وحركات وأحزاب ومنظمات شعبية، قد درسوا جدياً مضمون الكلمة التي ألقاها جمال عبد الناصر يوم 26 حزيران/يونيو من عام 1962 أمام أعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة، الذي كان يومها تحت الإدارة المصرية، وفيها أعلن بصراحة أنّه ليس لديه خطة لتحرير فلسطين، وأنّه لا أحد عنده مثل هذه الخطة[5].

وفي تلك الكلمة شنَّ عبد الناصر هجوماً كاسحاً على نائبه السوري السابق أكرم الحوراني اتهمه فيه بأنّه انتهازي ووصولي ومزايد في موضوع تحرير فلسطين، لأن الحوراني كان يتهمه، كما جاء في كلمته تلك، «بالتحكم والتسلط».

ولا حاجة إلى تكرار شكاوى السوريين عموماً، والبعثيين خصوصاً، من إطلاق عبد الناصر يد عبد الحميد السرّاج في حكم سوريا حكماً بوليسياً موصوفاً، لفهم ما كان يقوله أكرم الحوراني، وأيضاً فهم ما ذهب إليه عبد الناصر في كلمته المشار إليها[6].

الملفت أنّ محمد حسنين هيكل قال بخصوص المقاومة الفلسطينية بمثل قول عبد الناصر هذا قبل أقل من شهرين على وفاة الزعيم المصري في الوقت الذي كانت فيه تلك المقاومة تنادي بالتحرير الكامل لفلسطين من النهر إلى البحر، وتنادي فوق ذلك بالدولة الديموقراطية على كامل التراب الفلسطيني. وهذا يعني، تطبيقاً لتصريح عبد الناصر أمام أعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة، أنّ المقاومة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات كانت هي الأخرى تضحك على الفلسطينيين. فقد قال هيكل في حينه:

– أن يطلب أحد من المقاومة تحقيق هدف التحرير، فذلك ظلم لها لا يحق لأي أحد تحميلها به، لأنّه فوق طاقتها.

– أن تتصور المقاومة لنفسها ذلك الهدف، فإنها تظلم نفسها ظلماً فادحاً[7].

وهـذا الكلام باللغة الناصرية في ذلك الوقت يعني أنَّ تنطُّح المقاومة الفلسطينية لمهمة تحرير بلادها وأرضها من الاحتلال هو ضرب من ضروب الوهم وخداع النفس، أو على قول هيكل:

«نظلمها إذا صدَّقَت ذلك، وتظلم نفسها إذا توهَّمت ذلك».

بالنسبة إلى مصر وبقية الدول العربية فإن هذه المهمة ليست في قاموسها أو في أولوياتها لأنها ليس لديها مثل هذه الخطة كما أعلن الزعيم العربي الأول بصراحة أمام هيئة فلسطينية مكتملة الشرعية. وتبعاً لذلك، فإن الأنظمة العربية كبيرها وصغيرها، قويّها وضعيفها، مجتمعة ومتفرقة، وخلافاً للمقاومة الفلسطينية، أو بالأحرى لشعاراتها المرحلية المشار إليها، لا تُصدِّق من يطالبها بتحرير فلسطين،

ولا تتوهم للحظة أنّ ذلك في مقدورها. فإذا كان التحرير مستحيلاً على الدول العربية، ومستحيلاً على الفلسطينيين أنفسهم، فلماذا، إذن، جرى ما جرى؟

أو كيف حدث ما حدث وهو في قسم كبير منه معروف وموصوف مسبقاً في أدبيات الناصرية كما نطق بها محمد حسنين هيكل، ناهيك بتشخيصات قوى عربية أخرى بعيدة وقريبة من خط المواجهة، ولو أنّ بعضها، وربما أغلبها، كان في إطار المزايدة والتشفي أو الشماتة؟

إن التشخيص الصحيح لمعضلة من المعضلات، كالمعضلة المصرية والعربية بعد هزيمة 1967 لا يعني بالضرورة أنّ القائلين به يصدقونه حتى وإن كانوا يريدون أن يصدِّقه باقي الناس، لأن حجم التزوير السابق للهزيمة كان كبيراً إلى درجة جعلت من غير الممكن إخفاؤه أو تبريره أو حتى الاعتبار به.

وبعيداً عن بعض التفاصيل الشكلية، فإن المشهد العربي العام بعد الهزيمة لم يختلف كثيراً عنه قبلها، بل ظهرت فيه عيوب ملفتة بدت وكأنها مفارقات، وجرى طرحها والتأشير عليها بأنها كذلك، كما سنرى في المفصل الأول بعد الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة، والمقصود به حرب اليمن واستنزاف الجيش المصري في مسالكها الوعرة. ومن الملاحظات الملفتة عند هذا المفصل ما يلي:

– كانت القيادة المصرية تعرف، أو على الأقل الرئيس جمال عبد الناصر يعرف، أنّ المملكة العربية السعودية هي المحرّك الأساسي لتنفيذ انقلاب الانفصال في سوريا. لكن الدعاوى البعثية التي أدت إلى انفصال البعث عن عبد الناصر، قبل انفصال سوريا عن مصر، ساهمت في إخفاء ذلك، كما ساهم فيه صراخ الانفصاليين ضد دولة الوحدة وضد مصر. وبالقدر ذاته، وربما بدرجة أكبر، ساهم بذلك الموقف الناصري الحاد ضد حزب البعث، الذي تجاوز بحدّته الانفصاليين الظاهريين، وتغاضى عن المدبرين الحقيقيين للانفصال.

– إنّ الدليل الأوضح على أنّ المهاترات الانفصالية التي بلغت ذروتها في مؤتمر شتورا للجامعة العربية[8] كانت تخفي المدبرين الحقيقيين للانفصال، هو قرار جمال عبد الناصر بالتدخل العسكري في اليمن إلى جانب الإنقلاب الجمهوري ضد حكم الإمامة المتوكلية، ممثلاً بالإمام البدر بن أحمد حميد الدين. ويبقى السؤال مطروحاً:

هل دخل جيش عبد الناصر إلى اليمن لمؤازرة الثورة اليمنية، أم دخل لمضايقة المملكة السعودية والضغط عليها، بما يشبه حملة ابراهيم باشا ضد الوهابيين في الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر؟

إنّ فحوى هذا السؤال مؤداها أنّ عبد الناصر قرّر الدخول العسكري إلى اليمن للانتقام من الدعم السعودي لمؤامرة الانفصال في سوريا، عبر مناطحة الحكم السعودي رأساً لرأس. والقطبة المخفيَّة في الأمر أنّ قرار التدخل المصري في اليمن كانت له تغطية أميركية من قبل الرئيس جون كنيدي الذي كان في ذلك الوقت يتراسل مع عبد الناصر بهدف إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية. وهذا أمر في غاية الأهمية لأنّه يؤشر على تقاطع في المصالح آنذاك بين المملكة السعودية، وإسرائيل، وبريطانيا المتواجدة في جنوب اليمن منذ أكثر من قرن لتجد نفسها في حينه في مواجهة ثورة استقلالية مسلَّحة ومدعومة من مصر الناصرية.

إن الإضاءة على هذا الموضوع تتطلَّب النظر في ظروف تلك المرحلة، لأن الحسم الحقيقي للتدخل المصري في اليمن تمّ بعد خمس سنوات في حرب حزيران/يونيو 1967، عبر عدوان كاسح على مصر وسوريا والأردن، أدَّى إلى الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء، وهضبة الجولان السورية، والضفة الغربية الفلسطينية التي كانت تحت الحكم الهاشمي الأردني.

إن استبيان السبب الموجب للتدخل المصري في اليمن يُظهر أنّ تدخُّل عبد الناصر إلى جانب الثورة اليمنية (الانقلاب العسكري بقيادة الضابط عبد الله السلَّال) كان مستغرباً بالنظر إلى العلاقة الوثيقة التي كانت تربط حكم الإمامة المتوكلية بقيادة الإمام أحمد حميد الدين، ومن بعده ابنه الإمام سيف الإسلام البدر بن أحمد حميد الدين، مع مصر الناصرية، إذ كانت تربطهما معاهدة حلف دفاعي تعود إلى شهر نيسان/أبريل من عام 1956، قبل ستة أشهر من «العدوان الثلاثي» الذي شنته على مصر قوات بريطانية وفرنسية وإسرائيلية. وعندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا في عام 1958، طلبت المملكة المتوكلية اليمنية الانضمام إلى دولة الوحدة، فتم بناءً على ذلك تشكيل ما سمِّي «الدول العربية المتحدة»، وكان هذا التشكيل أقرب إلى الاتحاد الكونفيدرالي منه إلى الوحدة أو الاتحاد الفديرالي[9].

ولقد كان حكم الإمامة في اليمن يشعر بالمرارة والغبن من المملكة السعودية منذ حربها ضد اليمن في ثلاثينات القرن الماضي، وما فرضته عليه على إثرها، بموجب اتفاقية الطائف عام 1934، من تنازلات عن أراض يمنية شاسعة ومهمة. ويمكن القول بأنّ دوافع المملكة المتوكلية اليمنية إلى الاتحاد مع مصر بشكل من الأشكال لا تقل في عمقها عن دوافع عبد الناصر من إرسال قواته إلى اليمن لدعم الجمهوريين الذين انقلبوا على حليفه التاريخي، وهو نوع من المفارقة يحتمل اجتهادات شتى، خصوصاً أنّ اليمن الجمهوري المدعوم بغير تحفظ من

القوات المصرية، لم يصل في علاقاته مع مصر إلى الدرجة الوحدوية التي بلغها مع حكم الإمامة. بل إنّ «المماحكات الجمهورية اليمنية» مع عبد الناصر فاقت في مضمونها وفي نطاقها ما واجهه من مماحكات مع شركائه السوريين السابقين، الوحدويين منهم والانفصاليين. وكثيراً ما جرى تشبيه القادة اليمنيين الثلاثة، القاضي عبد الرحمن الأرياني، ومحمد محمود الزبيري، وأحمد محمد نعمان، الذين مثلوا في البداية روح الثورة الجمهورية، من حيث رفض حكم الإمامة، في مقابل الإنقلابيين العسكريين، بالقادة البعثيين السوريين الثلاثة، ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني، من نواح سياسية وفكرية عدَّة، لا سيما لجهة المشادة الدائمة مع جمال عبد الناصر.

إلّا أنّ هناك قطاعات واسعة من العرب، تضم مثقفين وغير مثقفين، لا يأخذون في اعتبارهم التدخل الإسرائيلي في الشؤون الداخلية للدول العربية، سواء بصورة مباشرة وسرِّية، أو بصورة علنية عن طريق أطراف خارجية متعددة. وهذا أمر ما زال قائماً ومتفاقماً، كما يُستدل من الاضطرابات السورية، وكما حدث بالنسبة إلى العراق، سواء من خلال قرار الاحتلال الأميركي له، أو من خلال اللعب على تناقضاته الداخلية. بل كان للإسرائيليين منذ زمن بعيد ضلع في حركات التمرد الكردية على الأقل. وكان ذلك يجري في كلّ مرة من خلال تقاطع المصالح الإسرائيلية مع مصالح بعض الدول العربية والأجنبية. وفي الحالة اليمنية التي واجهها عبد الناصر كان هناك تقاطع للمصالح الإسرائيلية مع المصالح البريطانية في اليمن الجنوبي والخليج، ومع المصالح السعودية.

ويمكن لأي مراقب أن يلحظ من خلال تلك التقاطعات بعض المفارقات، أولها ما ذكرناه آنفاً عن دعم عبد الناصر للثورة اليمنية الجمهورية وهو متحالف مع حكم الإمامة في صنعاء، وثانيها احتضان السعودية للإماميين الذين كانوا أعداءها التاريخيين، وثالثهما التناقض الأميركي-البريطاني، وهو التناقض الذي جعل بريطانيا بالتنسيق مع الإسرائيليين والسعوديين تعمل على تحويل حرب اليمن إلى حرب أهلية وقبلية لاستنزاف القوات المصرية من جهة، والإفادة القصوى من المساعدة السرية الإسرائيلية، وهو موضوع نُشرت عنه لاحقاً في الغرب دراسات وكتب عديدة[10].

ويبدو أنّ الرئيس عبد الناصر كان مطمئناً إلى الموقف الأميركي في قضية اليمن، بناءً على رسائل تلقاها من الرئيس جون كنيدي، كما يُستدلّ على ذلك من تضايق السعوديين من الموقف الأميركي ولجوئهم إلى بريطانيا طلباً للدعم

الدولي. وقد أخذ الرئيس كنيدي المخاوف السعودية بعين الاعتبار، ما دفعه إلى توجيه رسالة مباشرة إلى الحكومة السعودية يؤكد فيها حرصه على سلامة الأراضي السعودية، ما يعني أنّه متفاهم مع عبد الناصر على عدم تجاوز القوات المصرية حدود اليمن باتجاه السعودية[11].

لم يكن من قبيل المصادفة أنّ المحطات المفصلية الثلاث التي واجهها عبد الناصر، وهي الانفصال السوري، وحرب اليمن، وهزيمة حزيران/يونيو 1967، شكَّلت سلَّم إنزال الرئيس المصري من عليائه على يد الدول الغربية، وهو الطريق ذاته الذي استخدمته تلك الدول في احتواء وتحجيم دولة محمد علي وحصره داخل مصر ضعيفاً مهزوماً. وليس مصادفة أيضاً أنّ الحالتين، حالة محمد علي وحالة عبد الناصر، كانت لهما علاقة مباشرة بدولة إسرائيل: فمن خلال ضرب محمد علي وإبعاده من سوريا نشأت فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين تكون حاجزاً فاصلاً بين مصر وسوريا. وكذلك من خلال ضرب عبد الناصر وإبعاد تأثيره في الجوار، ترسَّخت دولة إسرائيل وتوسعت في كلّ الاتجاهات.

وما يجري التستر عليه في مراكز البحوث والدراسات الغربية، وفي العالم العربي أيضاً، هو التوسع في التمييز بين تقاطع المصالح الظرفية لبعض الدول العربية مع إسرائيل والغرب، وبين التواطؤ المباشر ضمن أطر معدَّة مسبقاً. ذلك أنّ تقدير تلك الدوائر للأمر يقوم على فكرة أنّ تجريع العرب كأس التقاطع في المصالح الظرفية أسهل من كشف تواطؤ بعض دولهم مع أعدائهم على المدى الطويل، وهو تقدير صحيح من الناحيتين الإعلامية والنفسانية.

لقد أحدثت حرب اليمن تحولاً استراتيجياً خطيراً في التخطيط الغربي ضد فكرة الوحدة العربية والقومية العربية، يقوم على افتعال مواجهة بين الإسلام والقومية العربية، وتعميق تلك المواجهة. وقوام فكرة هذه المواجهة، التي تأخذ الآن أوجهاً متعددة وأسماء مختلفة لمفهوم واحد، هو أنّ العرب تحركهم العصبية الدينية أكثر مما تحركهم العاطفة القومية، خصوصاً إذا كانت مدنية أو علمانية، على غرار الدعوة الناصرية أو الدعوة البعثية، وفي الوقت ذاته تقضي على الأفكار الشيوعية والاشتراكية واليسارية عموماً. فالتحالف الحقيقي بين أميركا والغرب وبين التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، الذي تفرعت منه وتفرَّخت جميع التنظيمات الإسلامية والجهادية الراهنة، لم يبدأ مع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، بحربهم في أفغانستان والعراق خلال العقود الثلاثة الماضية، بل هو بدأ من خلال

حرب اليمن، ومن خلال تبني العاهل السعودي فيصل بن عبد العزيز له قبل وصوله إلى العرش، بل يمكن القول بأنّ وصوله إلى العرش كان نتيجة له[12].

ليس موضع خلاف أنّ فكرة الحلف الإسلامي للوقوف في وجه المد القومي العربي الوحدوي قد خرجت من المطابخ الأميركية، وعمل بجد على تطبيقها الملك سعود بن عبد العزيز، وشاه إيران محمد رضا بهلوي، والملك حسين ملك الأردن، بهدف غير معلن هو عزل مصر وتضييق الخناق عليها. لكن باكستان أحبطت هذا المشروع الأولي، كما جاء في رسالة من شاه إيران إلى الملك حسين، نشرها هيكل في مقال له تحت عنوان «هذه المعركة وما تقتضيه منا: رسالة سرية من شاه إيران إلى الملك حسين تكشف خطة الملك سعود».

في تلك الرسالة، يقترح الشاه أن يبذل الملك سعود المزيد من الجهود للضغط على باكستان لكي يؤيدوا الحلف الإسلامي. لكن الملك سعود خُلع، وكان خليفته الملك فيصل أوفر حظاً في دفع عجلة ذلك الحلف الموعود الذي هو المنبت الحقيقي لنشوء الحركات الإسلامية المتطرفة في زمن لاحق[13].

***

إن ما يثير الدهشة هو أنّ جمال عبد الناصر بعد هزيمة حزيران/يونيو1967، وانسحاب الجيش المصري من اليمن، أخذ «المصالحة» مع الملك فيصل آل سعود مأخذاً جدياً، لأنّه أراد أن يلملم الوضع العربي المنهار بأي شكل كان. بل إنّ محمد حسنين هيكل، المعبِّر الأول عن أفكاره، استغرب في مقال له كيف أنّ فيصل آل سعود مدَّ يد العون إلى الجيش المصري بعد حرب حزيران/يونيو، وهو الذي لم يترك سبيلاً إلى استنزاف ذلك الجيش في اليمن إلّا وسلكه، مفسِّراً ذلك بأنّه «مفارقة غريبة»[14].

والحقيقة أنّه ليس في الأمر مفارقة. فالدعم السعودي لمصر بعد الزلزال الذي أصاب نظامها وجيشها وقائدها في هزيمة حزيران/يونيو1967 هو «مكرمة» بالمفهوم السعودي للمكرمات، تعود على الحكم السعودي بالسمعة العطرة بعدما تحقق له ما كان يبتغيه، فأصبح «البعبع» الذي أقضَّ مهاجعه على حدوده نمراً بلا أنياب، أو «نمراً من ورق»، حسب لغة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ في تلك الأيام.

إنها مثل «المصافحة الذهبية» التي تعطى عادة بعد نهاية الخدمة والانصراف منها. وإذا كان هناك من مفارقة فهي في «مناقشة» هيكل للملك فيصل بعد شهر تقريباً من الهزيمة، لأن العاهل السعودي أراد إعادة ضخ البترول إلى كلّ من

الولايات المتحدة وبريطانيا بحجة أنّه لم يثبت اشتراكهما المباشر في الحرب إلى جانب إسرائيل[15]!

إن هناك أمثلة لا حصر لها في التعبيرات الناصرية، كما نطق بها هيكل، عن حرب اليمن. ومن ذلك، مثلاً، أنّه اعتبر ثورة اليمن «حتمية تاريخية». فقد قال في مقال له عنوانه «حتمية التاريخ»: «إن ثورة اليمن تحمل معها عبقاً جديداً لعبارة كنا نرددها دائماً، في ثقة أحياناً، وفي تردد بعض الأحيان، وهي عبارة حتمية التاريخ»[16].

فما هي، إذن، تلك الحتمية التي أملت على مصر الناصرية الدخول مع اليمن الإمامية في مشاريع اتحادية قبل فترة وجيزة تعدُّ بالأشهر والأسابيع والأيام من تلك الحتمية التاريخية؟

بل إنّ الذريعة التي سيقت في معرض تبرير التدخل العسكري المصري في اليمن بعد الثورة بقيادة عبد الله السلّال، تشكّل وحدها مفارقة ما بعدها مفارقة. فقد تم ذلك التدخل بحجة تطبيق ما كان يُسمَّى «ميثاق جدة»، وهو ميثاق عسكري ثلاثي بين مصر والمملكة السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية. أي أنّ الثورة اليمنية استعانت بميثاق وقَّعه الإمام البدر (نيابة عن والده الإمام أحمد حميد الدين) مع عبد الناصر والملك سعود بن عبد العزيز[17]. أو بكلام آخر، نظام أمني أقيم لحماية الأوضاع القائمة في الجزيرة العربية، تم استخدامه تالياً في محاولة لزعزعة تلك الأوضاع. واستطراداً يمكن القول بأنّ السعوديين تدخلوا في اليمن إلى جانب الإماميين ضد الجمهوريين وضد التدخل المصري تنفيذاً لميثاق جدة أيضاً، لإن الإمام البدر هو الأولى به لكونه يحمل توقيعه لا توقيع عبد الله السلّال قائد الانقلاب الجمهوري الذي قيل إنّه هو الذي طلب النجدة المصرية.

ومن ذلك أيضاً إظهار التدخل المصري في اليمن وكأنّه «عرض عضلات»، أو استعراض مسلَّح يثبت جاهزية عبد الناصر لخوض أي حرب في أي مكان. فقد كتب هيكل، وعلَّم تحت كلماته بخطوط عريضة: «لم يعد سراً أنّه في ذلك الوقت كانت قوة مصرية ضاربة، فعَّالة ومؤثِّرة، في طريقها إلى اليمن. كانت المدمرات المصرية تشق طول البحر الأحمر إلى الحديدة، وكانت الطائرات المصرية تعبر البحر الأحمر إلى صنعاء»[18].

في هذا الكلام تصوير للأمر كأنّه مناورة بالذخيرة الحيَّة لتحرير فلسطين. بل هو قال ذلك بالفم الملآن معلناً: «كان انتصار الثورة في اليمن خطوة في الطريق إلى فلسطين»[19].

وهـذا بالضبط ما قاله صـدام حسين في تبرير حربه الطويلة ضد إيران عـام 1980. والواقع أنّ هيكل كان أكثر وضوحاً من أي جهة أخرى تحاول تبرير خوض معارك وحروب خارج المسرح القومي الحقيقي، أو لتبرير الابتعاد عن ذلك المسرح من أجل أغراض أخرى مختلفة.

وقد سمعنا مثله في لبنان خلال الحرب الأهلية الطويلة التي انفجرت بفعل الوجود الفلسطيني المسلح على أراضيه بعد اتفاقية القاهرة التي تمت برعاية الرئيس جمال عبد الناصر عام 1969، على لسان القائد الفلسطيني صلاح خلف (أبو أياد) الذي قال خلال استعدادات تحالف القوى الوطنية والفلسطينية لاقتحام جبل لبنان: «إن طريق فلسطين تمر في جونيه»!

حرب اليمن في الستينات، ثم حرب لبنان في السبعينات، ثم الحرب العراقية ضد إيران في الثمانينات، هي أمثلة واقعية حدثت على الأرض أمام أعين العالم، وكلّها تنبىء بأنّ طريق فلسطين تمر في كلّ مكان عدا فلسطين!

***

بعد انفصال سوريا عن مصر، برزت في التصرفات الناصرية، ربما بفعل التوتر والإحباط، أعراض توسعية، بمعنى توسعة دائرة التعاطي المصري مع العالم العربي تعويضاً عن الخسارة السورية.

المؤسف أنّ هذا التوسع ترافق مع مبالغات في عرض العضلات توحي بفائض من القوة، وكأن مصر قد تحولت بين ليلة وضحاها إلى قوة عالمية. وهذه صورة مختلفة تماماً عن التدخلات الناصرية السابقة في صراعات إقليمية مهمة، منها على سبيل المثال لا الحصر دعم ثورة الجزائر وثورة ظفار، أو حتى دعم التمرد الكردي في شمال العراق، ودعم انتفاضة عبد الوهاب الشواف في شمال العراق أيضاً، ودعم الانتفاضة اللبنانية ضد الرئيس كميل شمعون في إطار مقاومة حلف بغداد.

وهاتان الصورتان مختلفتان تماماً: صـورة واقعية متحفظة قابلة للاعتراف والنكران في وقت واحـد، وفعَّالة في مكانها وزمانها، وصـورة متبجحة ومنتفخة وليس لها سوى أفق واحد هو الاندحار.

ومن مظاهر الانتفاخ هذه، استعراض عبور الجيش المصري البحر الأحمر إلى اليمن بعد الثورة اليمنية عام 1962، إلى الحديدة بحراً وإلى صنعاء جواً، على النحو الذي وصفه محمد حسنين هيكل كما تقدَّم، واستعراض القوات المصرية الذاهبة إلى سيناء قبيل حرب الأيام الستة في حزيران/يونيو من عام 1967، ومرور هذا

الاستعراض من أمام السفارة الأميركية في القاهرة، وكأن في ذلك رسالة تشبه رسائل القبضايات ومؤداها «سيبوني عليه، أو ردوني عنه». ولهذا كان الاستنتاج بأنّ حرب الأيام الستة هي تتمة لحرب اليمن في إطار تواطؤ دولي وإقليمي لم يكلّف نفسه حتى عناء التستر على هويته، يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل وبعض الدول العربية، وهو تحالف ما زال قائماً إلى اليوم، وفعل فعله خلال العقدين الماضيين في تدمير العراق وسوريا، الدولتين البعثيتين الشريكتين لعبد الناصر بشكل من الأشكال، أو حتى تدمير مصر ذاتها حتى لا تفرِّخ تلك الحالة من جديد. وهذا يؤكد لكلّ من له مبصرتان أنّ تصفية الناصرية ما كانت لتكتمل من غير تصفية البعث. فإذا كان الناصريون والبعثيون قد اختلفوا على التوجهات والوسائل وقامت بينهم وفي داخل كلّ منهم نزاعات لا طائل منها سوى الاستئثار بالسلطة، كما أثبتت التطورات، فإنهم في نظر ذلك التواطؤ المستمر حالة واحدة مطلوب اجتثاثها بأي شكل، ولو تدمَّر العالم العربي كلّه.

وليس أدل على الاستعراضية الناصرية للقوة من تلك المبالغات في تطوير سلاح الصواريخ التي أعلن المصريون عن اثنين منها هما «الظافر» و«القاهر»، للإيحاء بأنهما قادران على تدمير إسرائيل متى حان وقته. وقد التقط الإعلام العالمي هذا الموضوع وراح ينفخ فيه إلى درجة تصويره بأنّه امتداد للحرب العالمية الثانية، بزعم أنّ العلماء الذين يقومون بتطوير تلك الصواريخ لحساب عبد الناصر هم من بقايا الألمان النازيين، الذين ليس لهم هدف سوى استئصال اليهود من على وجه الأرض. لكن تلك الصواريخ لم يظهر لها أثر في أي ميدان، حتى بعد انقلاب السادات على الناصرية وفتح باب النشاط أمام الإخوان المسلمين من جديد. لم تظهر سوى مرة واحدة في صورة ليلية غير واضحة في كادر ضمن مقال لهيكل في جريدة «الأهرام»، جاء التعليق المكتوب تحتها على النحو الآتي:

«إن مشهد الصاروخ الجبَّار «الظافر»، وهو ينطلق وسط ظلام الليل، مهيب ورائع. ما أشبه «الظافر» في انطلاقته هذه وسط الظلام بانطلاقة ثائر وسط بقايا الماضي، كلاهما واصل إلى هدفه بقوة دفع هائلة»[20].

ثم انتهت الحكاية بغير «ظافر» أو «قاهر» أو... ناصر.

أما صواريخ البعث، وأشهرها صاروخ «الحسين» الذي أرسله صدام حسين متأخراً إلى بورة في إحدى ضواحي تل أبيب، وفي غير زمانه ومكانه، بشكل استعراض للتسلية أشبه بالألعاب النارية في حفلة تهريج، فقد جاء العالم كلّه لتدميرها بموافقة أصحابها الذين لم يكن يهمهم شيء سوى الاحتفاظ بالسلطة

البوليسية، وكانوا مستعدين أن يعطوا كلّ ما عندهم من أجلها. إنّها مثل القناع الديني سلعة للمقايضة. هم يعرفون بأنها غير مسموحة للعرب من قبل المتواطئين إياهم، حتى كألعاب نارية في حفلات التهريج!

***

كان عبد الناصر يعرف، وقد قال ذلك متأخراً عندما نادى بالحركة العربية الواحدة، بأنّه من غير الممكن أن يقيم وحدة عربية، أو نظاماً اشتراكياً، من غير حركة قومية اشتراكية. فقد أيقن بالتجربة أنّ ما كان ينادي به ويطمح إليه من غير الممكن أن يتحقق من خلال الدولة البوليسية التي لم يكن له سواها من أدوات تطبيقية رغم تناقضها مع الحالة الشعبية المناصرة لنياتّه المعلنة، ولشخصه كقائد لها ثقة بنيّاته. والمفارقة أنّ البعثيين الذين كانوا في البداية يطرحون أنفسهم بأنهم يمثلون تلك الحركة القومية التي يفتقدها عبد الناصر، لم تسعفهم تلك الحركة كأداة تطبيقية لنيّاتهم إلّا في إطار الدولة البوليسية. فهم أيضاً اعتبروا أنّ الحفاظ على السلطة بأي شكل هو فوق كلّ اعتبار، والباقي شعارات تُطرَح بحسب المقتضيات.

وهذا لا يعني أنّ عبد الناصر والبعثيين، كممثلين لتصوّرات قومية واشتراكية، ولو متناقضة في بعض مناحيها، لم يكونوا صادقين في توجهاتهم وفي نيّاتهم الهادفة إلى تحسين أحوال الشعب والأمة. حتى أنّ عبد الناصر كان في التطبيق العملي، من خلال السلطة وأجهزة الدولة البوليسية، أسلم طويّة من الناحية الشخصية من منافسيه البعثيين من حيث الترفع عن الانتفاع الشخصي أو العائلي أو العشائري أو الشللي أو الفئوي أو الجهوي، لكنه من جهة ثانية لم يكن يقل عنهم سلطوية واتكاءً على الدولة البوليسية.

الملفت أنّ حركة الإخوان المسلمين التي هي تنظيم «فوق قومي»، بمعنى أنّها تنظيم تاريخي عالمي الأفق، وقعت في حبائل الدولة البوليسية عندما أتيحت لها الفرصة أن تصل إلى السلطة، فسقطت في الامتحان، لأن هناك من هو أجدر منها في إدارة الدولة البوليسية ولغايات أوضح وأسلم، وعن طريق صناديق الاقتراع أيضاً، ومن غير حاجة إلى التزوير، أو النتائج المقررة مسبقاً بنسب شبه إجماعية.

فالدولة البوليسية هي القاسم المشترك بين عبد الناصر والبعث والإخوان المسلمين، وكذلك مع الدولة الأردوغانية في تركيا ذات القاعدة الإخوانية. فهم كلّهم في واقع الأمر حزب واحد أو جماعة واحدة لا تختلف عن بعضها البعض إلّا بالإسم والشخصية المعنوية.

والدليل على ذلك أنّ عبد الناصر، الذي لم يكن يستسيغ القيادة التاريخية أو القومية لحزب البعث، أقبل على أعلى درجات التعاون والتنسيق مع خصومها من البعثيين. وليس سراً نفور عبد الناصر من ميشال عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني. فهو نفور موثّق على أوسع نطاق في محاضر الاجتماعات وفي مقالات محمد حسنين هيكل على مدى سنوات. وعندما أسقط الضباط البعثيون، ومعهم ناصريون ومستقلون، حكم الانفصال في سوريا عام 1963، خاصمهم عبد الناصر خصومة علنية شديدة اللهجة بحجة تصفيتهم للضباط الناصريين العاملين والسابقين في الجيش السوري. وظهرت تلك الخصومة أيضاً من خلال محادثات تجديد الوحدة ومحاولة جعلها ثلاثية بضم العراق «البعثي-العارفي» إليها، مع أنّ الجناح العارفي يومذاك كان ظاهرياً يجاهر بناصريته، ومن خلال خطاب «حمّامات الدم في دمشق» الذي ألقاه عبد الناصر، بمناسبة الذكرى الحادية عشرة للثورة المصرية، يوم أحبط الضباط البعثيون محاولة انقلابية ناصرية ضدهم في شهر تموز/يوليو من عام 1963، بعد أقل من خمسة أشهر على إطاحة حكم الانفصال[21].

ثم نشأ جوٌّ تصالحي بين الفريقين بعد دعوة عبد الناصر في العام التالي 1964 إلى القمة العربية الأولى لمناقشة موضوع المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه نهر الأردن ووضع الخطط الكفيلة بمقاومته.

وقد مثَّل الحكم البعثي في سوريا يومها رئيس الدولة الفريق أمين الحافظ ورئيس الحكومة صلاح البيطار. وفي ذلك المؤتمر تقرر إقامة قيادة عسكرية عربية موحدة تتولى مهمة الدفاع عن المشروع العربي المضاد القاضي بتحويل الروافد العربية لمنع تغذية المشروع الإسرائيلي بالمياه. وبالفعل بدأ تنفيذ الخطة، وتولت تنفيذ المشروع العربي في سوريا «شركة بن لادن السعودية للمقاولات». وعندما بدأ المشروع يتقدم قامت إسرائيل بتوجيه ضربة جوِّية استهدفت المنشآت والمعدات الخاصة بالمشروع من غير أن تحرك القيادة العربية الموحدة، التي كان على رأسها الفريق المصري علي علي عامر، ساكناً، ما كتب نهاية ذلك المشروع الجبَّار الذي أجمع عليه ملوك ورؤساء وأمراء وشيوخ الدول العربية على اختلافهم.

ولسبب ليس له تفسير سوى المزاج الشخصي، دعم عبد الناصر الانقلاب البعثي الثاني الذي قاده اللواء صلاح جديد ضد الانقلاب البعثي الأول المحسوب على القيادة القومية التاريخية للحزب التي فرَّ قادتها وعلى رأسهم عفلق والبيطار إلى خارج سوريا. بل إنّ الزعيم المصري دخل في مغامرة الحرب مع إسرائيل التي أدت إلى هزيمته وسقوطه عملياً في حزيران/يونيو عام 1967 بحجة قيام إسرائيل

بحشد عسكري غايته الهجوم على سوريا، مع أنّ إشكالية صدقية هذه النظرية ما زالت قابلة للبحث والنقاش، إلّا إذا كانت في حقيقتها فخّاً نُصب لعبد الناصر ووقع فيه، تتمة للفخّ اليمني واستكمالاً له.

فما هو الدافع الذي جعل عبد الناصر يناصب العداء لحكم بعثي في دمشق، ليخوض بعد أربع سنوات فقط حِرباً قوّضت نظامه دفاعاً عن حكم بعثي آخر؟

ما يزيد من الحيرة في هذا السياق هو أنّ الحكم البعثي الذي ناصره عبد الناصر إلى درجة خوض حرب مع إسرائيل بحجة الدفاع عنه، ربما كان أشد خصومة للناصرية من سابقه. ومن هؤلاء من كان يعيب على القيادة القومية السابقة (العفلقية) أنّها مستميتة للتفاهم مع عبد الناصر وإقامة الوحدة معه، والبعض يقول بأنّ هذا كان من أسباب الانقلاب عليها!

فالحرب التي أدت إلى هزيمة عبد الناصر واحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء، أدت أيضاً إلى هزيمة حكم صلاح جديد واحتلال الجولان. ولم يكد يمضي شهر على وفاة عبد الناصر حتى سقط حكم صلاح جديد من داخله في ما سمي «الحركة التصحيحية» بقيادة حافظ الأسد وزير الدفاع آنذاك. ومع أنور السادات تكرر الشيء ذاته، عندما توافق مع الرئيس السوري حافظ الأسد على خوض حرب تشرين/أكتوبر 1973، في محاولة عسكرية ناجحة نسبياً لاسترداد الأراضي المصرية المحتلة في سيناء، والأراضي السورية المحتلة في الجولان، لكن هذه المحاولة تعثّرت وسار كلّ منهما في طريق[22].

***

مع الفارق في منسوب القوة وآفاق التدخل الخارجي، كان وضع مصر عشيّة حرب 1967، من حيث التوسع والتمدد بعد الانفصال السوري، أشبه بالتوسع والتمدد الأميركي في مطلع الألفية الثالثة بين احتلال أفغانستان واحتلال العراق. والسبب الموجب للحالتين متشابه أيضاً. فبالنسبة للولايات المتحدة هو التعويض عن نكسة فيتنام، وبالنسبة إلى مصر الناصرية كان التعويض عن نكسة الانفصال.

ذلك أنّ التدخل المصري في اليمن، وما رافقه من استعراض إعلامي للقوة، تحوّل مع مرور الوقت وتزايد التدخلات الخارجية إلى حرب استنزاف قبيحة، قبل تتويجها بحرب كاسحة شنتها إسرائيل على كافة الجبهات العربية المحيطة زعزعت أركان القوات المسلحة المصرية وضربت النظام الناصري ضربة صمّاء لم يعد له من بعدها قيام.

لكن التدخل المصري في ذلك الوقت لم يقتصر على اليمن، بل امتد إلى العراق بعد مقتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف بتحطم طائرة هليكوبتر كان يستقلها، وتنصيب شقيقه عبد الرحمن عارف في الرئاسة العراقية خلفاً له بوصاية ناصرية. وقد أرسل عبد الناصر إلى بغداد قوة عسكرية تضم لواءً مدرَّعاً مهمته حراسة وحماية الرئيس عارف الثاني. إلّا أنّ القيادة المصرية عادت وسحبت هذا اللواء المدرَّع من بغداد اضطرارياً بعد هزيمة حزيران/يونيو في الحرب مع إسرائيل[23].

وترافق هذا التمدد مع موجة إعلامية من التبجح بمستوى القوة والتخطيط عسكرياً ولوجستياً عشية حرب 1967 وعلى مشارفها، بحيث أنّ العرب المتفرجين على هذا الاستعراض، أنظمة وشعوباً، انبهروا وصدَّقوا ما رأوه وسمعوه، مما أحدث بعد الهزيمة إحباطاً قَلَب الآمال الفوَّارة إلى عكسها، فكان ذلك بمثابة جرس انصراف للعرب من القضية الفلسطينية، بحجة ترك تلك القضية لأهلها ولأقدارها، وبات أقصى طموح الأنظمة أن تعمل من أجل إزالة آثار العدوان، وهو ما لم يتحقق إلى الآن.

كلّ ما قيل على مشارف حرب حزيران/يونيو 1967 كان، مع الأسف، مجرد بالونات منفوخة بهواء ساخن. ويكفي أن يعيد المرء قراءة مقال واحد من مقالات محمد حسنين هيكل قبل أيام معدودة من تلك الحرب، ليعرف مدى التضليل المهول الذي ساد تلك الحقبة، وظل مستمرًّا بعد الهزيمة وبعد تنفيس البالونات.

فبحسب الأدبيات الناصرية من تلك الفترة، تحركت مصر دفاعاً عن سوريا فحقق الحشد المصري في هذا الاتجاه نتيجتين[24]:

الأولى، «انهيار الخطة المدبرة ضد سوريا فلم يعد غزوها ممكناً، لأن قوات العدو تدفقت كلّها إلى الجنوب في مواجهة الحشد المصري المستعد».

والثانية، زوال ذيول العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، بمعنى أنّها حققت هدفاً آخر «عزيزاً وغالياً بعودة القوات المسلَّحة المصرية إلى المواجهة المباشرة مع إسرائيل، وإغلاق خليج العقبة في وجهها»[25].

في هذا الكلام يجب أن نشدد ونضع خطين سميكين تحت عبارة «الحشد المصري المستعد»، قبل التعرف على مقومات هذا الحشد المستعد حسبما حدَّده أصحابه. فما هي تلك المقومات؟:

- كان هناك إعداد وحشد للقوة العسكرية القادرة؛
- كان هناك الضمير القومي والتزامات مبادئه؛
- كانت هناك القيادة المبدعة؛

وهذا أيضاً يعني في المقابل أشياء ثلاثة:

– أنّ مصر الناصرية كانت مستعدة تماماً للحرب وأعدت لها عدَّتها؛
– أنّها كانت تتوقع الحرب، ومقتنعة بأنها واقعة لا محالة؛
– أنّها كانت تتوقع أن تأتي الضربة الأولى من إسرائيل التي لم يعد أمامها من خيار سوى اللجوء إلى السلاح.

بل إنّ هيكل أضاف إلى ذلك تفسيراً تأكيدياً مفاده أنّ مصر الناصرية لم تكن مستعدة لهذا الموقف بالذات فحسب، وإنّما كانت مستعدة لكلّ المواقف.

وبعد التأكيد على أنّه لا مفر من المواجهة مع إسرائيل، وتوقع أن تأتي الضربة الأولى منها، جرى التأكيد على أنّ مصر مستعدة لتلقي الضربة الأولى واستيعابها، ثم تسديد الضربة الثانية القادرة على تغيير الأمر الواقع الراهن (آنذاك)، وهو ما جرى في النتيجة، لكن... لصالح العدو!

حول هذه النقطة يقول هيكل: «هذه أول مرة يتقدم فيها التحدي العربي لإسرائيل إلى محاولة تغيير أمر واقع مفروض بالقوة. ولذلك، لا بد لإسرائيل من أن تلجأ إلى السلاح، وبالتالي لا مفر من صدام مسلح بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل».

ويضيف استكمالاً للتوقعات: «ولا بد أن نقولها من الآن وهي أنّه لا بد لنا أن نتوقع أن يوجه العدو الينا الضربة الأولى في المعركة، لكنه يتعين علينا ونحن نتلقى الضربة الأولى من العدو أن نقلل إلى أقصى حد مستطاع من تأثيرها، ثم تكون الضربة الثانية في المعركة، وهي ضربتنا الموجهة إليه رداً وردعاً، ضربة مؤثرة إلى أبعد حد مستطاع»[26].

وهذا يعني أنّ مصر الناصرية كانت على أتم استعداد وتأهب ضمن خطة مبرمجة وموثوقة ومحددة النتائج مع بدائلها وحسب تلك البدائل، وهو ما لم يتحقق على أرض الواقع، مما يعني أنّ كلّ تلك الخطط المزعومة هي مجرد خطط إعلامية نتيجتها هباءٌ في الهواء.

***

وماذا بعد ذلك؟

بعد تلك التبجحات الإعلامية، كان الجواب الأول من أحمد سعيد في إذاعة «صوت العرب»، قبل أي تنظير آخر، فنطق بكلمة حق مؤلمة ومحبطة، فور اتضاح حقيقة ما جرى، بقوله: «لك الله يا شعبنا».

فالرد الأول على الهزيمة كان رداً قدرياً، باستدعاء الله للنصرة أو للانتشال من العثرة البائسة. شيء يشبه صلاة الاستسقاء في الصحراء العربية المجدبة.

لكن بعد هدوء العاصفة باستقالة عبد الناصر والعودة عنها، أي بعد تبرئة القائد من المسؤولية وإلقائها على غيره، وتحديداً على المشير المنتحر عبد الحكيم عامر، بدأ التنظير الملفلف والملفّق الذي يشبه فتاوى مشايخ الدين في زمن الزعامة الخليجية للعالم العربي، قبل تدمير العراق وسوريا ومصر وليبيا أيضاً... وبعده، في خلال مجزرة ممنهجة دارت باسم الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل التي اخترعتها الدول الغربية ووزعتها على دول العالم الثالث، وباسم كلّ ما ابتدعته الترسانة الأميركية-الإسرائيلية من هذه الأسلحة الفتاكة، التي تُضخُّ إلى الشعوب الفاقدة الوعي بفعل الهزائم المتتالية وما تفرزه من أضاليل، لكي تقتل نفسها بها. حتى دين الرحمة والمغفرة والعدل والحق والسلام أصبح سلاحاً فتاكاً للقتل والتدمير، فصارت الشعوب العربية تقتل نفسها وبعضها البعض بعكس ما آمنت به، وهي تنادي بأنها خير أمة أُخرجت للناس. ومع الأسف الشديد والألم المرير، نجح التحالف الجهنمي بين الغرب وإسرائيل وبعض الدول العربية والإسلامية في ضم سلاح الدين إلى ترسانة أسلحة الدمار الشامل. صوَّروا لهم، وتصوَّروا، أنّ التمسك بأهداب الدين سوف ينتشلهم من الهزيمة، ولما صار المدُّ عارماً أبدلوا لهم ما ظنوا أنّه نفحات أمل من خلال استرجاع الماضي المشرق، بالفتاوى التضليلية التي لا يعرف أحد في أي مطابخ طُبخت، ولا في أي بوق نُفخت.

تنظير واحد ظهر في بيروت وسط كم هائل من الأضاليل، نشرته مجلة «الحوادث» بعد هزيمة 1967 مباشرة، اختصر الحكاية بعنوان فريد من أربع كلمات فقط لا غير هو: «الأمة المهزومة والقائد المنتصر»، قبل أن تُغرق التنظيرات الملغومة صفحات صحف كثيرة جرى إصدارها بالجملة والمفرَّق لهذه الغاية. هذا قبل أن تمطر دنيا العرب سيلاً من سيول الفضاء، بفعل صلاة الاستسقاء التي وُضعت كلماتها في معاهدة كامب دايفيد ومُهرت بتوقيع «الرئيس المؤمن»... بل بتوقيع ثلاثة رؤساء مؤمنين!

***

إن تنظيرات محمد حسنين هيكل، الذي بشَّر قبل الهزيمة بالاستعداد والتأهب، وبالضربتين الأولى والثانية، تبقى هي الأكثر جديَّة لأنها منفوخة ببوق القائد

المنتصر. بعدها، ابتكر رئيس تحرير «الأهرام» نظرية «الصبر الثوري»، أو «الانتظار الإيجابي».

ويبدو أنّ نظرية «الانتظار» هي وصفة لكلّ الهزائم، لأنّه قبل أن يفلسفها على هزيمة 1967، أطلقها بعد الانفصال السوري وانهيار الجمهورية العربية المتحدة، وهو الإسم الرسمي للوحدة السورية-المصرية الذي تشبَّث به عبد الناصر إلى النهاية، وطواه أنور السادات بوقار كما تُطوى الأعلام الوطنية في جنائز الكبار. فقد قال هيكل في الانتظار يومها:

«كان صوت الثورة في القاهرة قوياً هادراً، وكان صداه في دمشق هامساً وادعاً... ولو أنّي سئلت الآن: ماذا يكون رأيك لو قامت في دمشق حكومة تطالب بالوحدة؟ أقول على الفور سوف يكون ردي هذه المرة يجب أن ننتظر... هذه المرة يجب أن يكون الجسر الذي نقيمه مستنداً إلى دعائم ضاربة في بطن الصخر عند قاع البحر»[27].

فالمجابهة الأولية للهزيمة، أو على الأصح لكلّ الهزائم، تتمثل في الانتظار، أو في «الصبر الثوري». والسؤال هو انتظار ماذا؟ أو الصبر على ماذا؟ ومتى ينتهي الصبر أو تنتفي الحاجة إليه وما هي شروطه؟

فلنأخذ، على سبيل المثال، المناقشة الأميركية حول موضوع الأزمة الكورية القديمة والمتجددة، وهي ناشئة من أول حرب دولية ساخنة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حضر جانباً منها المراسل الصحافي محمد حسنين هيكل، كمراسل حربي.

لكن قبل ذلك لا بد من تحديد المعنى القاموسي لمفاهيم «الصبر» و«الانتظار».

فقاموس «وبستر» الإنكليزي (الأميركي) يصف «الصبر» بأنّه القدرة على تحمُّل المصائب والنكبات بهدوء. ويصف «الصابر» بأنّه الشخص الذي يتحمَّل الألم أو المحن بهدوء ومن دون شكوى، بمعنى أنّه يُظهر التحمُّل في وجه الاستفزاز والضغط، ويمتنع عن الاستعجال أو التسرُّع، ويُظهر الثبات في وجه الصعوبات والاعتراضات والظروف المعاكسة. والقاموس يفسِّر «الانتظار» بعبارة «الترقب»، بمعنى أنّه يتوقع قدوم شيء أفضل في المستقبل.

أما في «لسان العرب» فيصف ابن منظور «الصبر» أيضاً بأنّه «ثبات»، ويقول إنّ شهر رمضان سمِّي «شهر الصبر»، وأن أصل الصبر هو «الحبس»، وسُمِّي الصبر صبراً لما فيه من حبس النفس عن الطعام والشراب والنكاح. واستشهد ابن منظور بحديث شريف يقول: «صابروا أعداءكم في الجهاد».

أما الأصل في الانتظار في «لسان العرب» فهو «الإنظار»، بمعنى التأخير والإمهال. واستشهد بآية من القرآن الكريم جاء فيها: «قال أنظرني إلى يوم يبعثون». فالانتظار حسب مفهوم ابن منظور هو ارتقاب الحضور. فعندما تصبر فإنك تصبر لغاية، وعندما تنتظر فإنك ترتقب قدوم شيء أو حضور شيء. ويقرُّ القاموسيون أو المعجميون، بأنّ الكلام عن الصبر سهل، لكن ممارسته بالغة الصعوبة. وهذا ما أقرَّ به هيكل الناصري في عبارات مختلفة بمضمون واحد، منها على سبيل المثال: «عذاب الانتظار»، و«الانتظار ثقيل، خصوصاً مع الإحساس بالمرارة»، و«إطالة وقت الانتظار يطيل فترة القلق»، وما إلى ذلك[28].

أما في معرض البحث حول مأزق الأزمة الكورية، فكان هناك رأي يقول بأنّ سياسة «الصبر الاستراتيجي» لها ثلاثة مفاعيل، هي:

أولاً، الصبر الاستراتيجي يقلِّل قيمة الاستفزازات بالنار.

ثانياً، الصبر الاستراتيجي يتيح للطرف الصابر وضع شروط إيجابية للاشتباك والتعاطي مع الأزمة.

ثالثاً، لعبة الانتظار تكون منتجة وناجعة إذا اتبعت نهجاً دؤوباً وحذراً لتدعيم التوجهات الطويلة الأجل التي تزعزع قوة العدو[29].

وبعد ظهور هذا التشخيص بثلاثة أشهر فقط، ردت عليه بحوث أخرى وصفت نظرية «الصبر الاستراتيجي» بأنها «تخبُّط وارتباك استراتيجي»[30]. وهذا هو الأصح بالنسبة إلى موضوعنا كما سيتبين من التناقضات التي عبَّر عنها محمد حسنين هيكل في تبرير الجنوح إلى السلام مقابل التشخيص الصحيح للحالة السائدة بعد الهزيمة[31].

فلننظر في مسألة «الانتظار»، كما عرضها محمد حسنين هيكل من خلال عرضه لنظرية الجنرال الإسرائيلي المتقاعد هاركابي، الذي شغل منصب مدير الاستخبارات الإسرائيلية، ثم تابع دروسه في أميركا وأصبح استاذاً وباحثاً وخبيراً في علم النفس السياسي، وذلك في مقال له في «الأهرام» بعنوان: «جنرال اسمه الملل».

وخلاصة هذه النظرية، أنّ الشعب المصري صبور على الفقر، وصبور على الظلم، لكنه لا يصبر على القلق. وبالتالي فإن إطالة أمد الانتظار من شأنه أن يزيد القلق في نفس الشعب المصري بحيث يصبح قوة ضاغطة على نظامه السياسي فيحمله على التخلص من هذا القلق بإحدى وسيلتين أسماهما هيكل: «الانقضاض أو الانفضاض». بمعنى خوض حرب قبل أوانها ستكون خاسرة بطبيعة الحال، أو

الدخول في حل سلمي بأي شكل كان فيساعد على إزالة حالة القلق، وإن لم يساعد تماماً على إزالة آثار العدوان حسب الهدف الناصري المعلن، أو حسب تعبير هيكل في مقالة «الجنرال الملل»: «إطالة وقت الانتظار لإطالة حالة القلق في صفوف الشعب المصري»، وتكون النتيجة صرخة عارمة: «انقضُّوا أو انفضُّوا، ولتكن النتيجة ما تكون، وليكن الثمن ما يكون». نذهب إلى حرب مهما تكن نتائجها، أو نذهب إلى سلام مهما يكن ثمنه!

وهذه الدعوة إلى «الانقضاض أو الانفضاض»، ظهرت لأول مرة في بيروت، في الصحافة اللبنانية، في أواسط خمسينيات القرن العشرين، قبل عشرين سنة من ظهور اسم الجنرال هاركابي في إسرائيل. وكان عنوان الدعوة في بعض الصحف اللبنانية يومها: «حاربوها أو صالحوها».

وقد صوَّر هيكل الأمر على أنّه «مباراة في الصبر» بقوله:

«إن ما بيننا وبين العدو مباراة في الصبر. لا أعني الصبر السلبي، ولكن أعني الصبر الإيجابي».

وهذا الصبر الإيجابي أطلق عليه عبارة «الصبر الثوري» من غير أن يلتفت إلى التناقض المتضمن في الكلمتين اللتين يتشكّل منهما هذا التعبير، بمعنى أنّ الصبر يتضمن فيما يتضمن ضرورة التمهُّل والتأنِّي والانتظار، بينما «الثوري» يتضمن فيما يتضمن ضرورة الاستعجال وحرق المراحل والتغيير السريع إلى الأحسن طبعاً.

لكن توقُّع الجنرال الإسرائيلي المتقاعد غلب توقُّع الأستاذ هيكل الذي ختم مقالة «الجنرال الملل» بقوله: «إنّ انتظار الأستاذ الجنرال الإسرائيلي سوف يطول كثيراً بغير أن يجيء جنراله المنتظر، الجنرال الذي اسمه الملل».

فالذي جاء هو جنرال مصري اسمه أنور السادات زار إسرائيل وسط اندهاش العالم، وانصدام العرب. أما الإسرائيليون فإن بعض قادتهم، مثل الجنرال موشى دايان، كانوا يتوقعون أن يأتي إليهم العرب مباشرة بعدما عزَّ الوسيط المحايد.

***

على وجه العموم، كانت لهيكل وسط تناقضات عديدة، ومضات مضيئة تفيد في تشخيص المشكلة، كما تشكّل مادة قوية للتبرير في الوقت ذاته، منها قوله إنّ العرب هزموا أنفسهم ولم تهزمهم إسرائيل، وهذا قول صحيح ماضياً وحاضراً. ولكون هذه الملاحظة صحيحة وواضحة فإنها لم تعد بحاجة إلى شرح وتدقيق. وهي

حقيقة معلّلة في كتب ومقالات وبحوث وقصائد شعرية لا تعدُّ ولا تحصى في طول العالم العربي وعرضه.

وكون مصر هي نقطة الارتكاز في العالم العربي، وأن هدف إسرائيل هو إبعادها عن الصراع العربي-الإسرائيلي، فقد نجحت في ذلك حتى الآن. فالعدو، كما قال هيكل:

«يُشغل نفسه بمصر ولا يُشغل نفسه بغيرها، وإذا استطاع هزيمتها هزم الأمة العربية كلّها، والباقي تفاصيل»[32].

والملاحظ أنّ الذين لا يحاربون إسرائيل في العالم العربي، يريدون حرباً أهلية بين العرب، وهذا ما حدث. فالحروب الأهلية تتنقَّل بين العرب نتيجة لانحراف الصراع العربي ضد أعداء افتراضيين بدلاً من التركيز على العدو الاستراتيجي الحقيقي والواقعي[33].

لكن الالتباسات المرافقة لهذا الفهم تدور بالضرورة حول عدم الرغبة في إنزال هزيمة تامة بالعدو، لأن الظروف العالمية القائمة لا تسمح بذلك، وبالتالي جعل التراجع في المعركة مسألة أساسية لاجتناب حتمية الصدام الكامل. وفي هذا يقول هيكل:

«يجب دائماً أن نترك للعدو باباً للتراجع. ومن الخطر وضع الطرف الآخر في أي صراع في وضع لا يمكن التراجع منه، إذ معنى ذلك أنّ الصدام الكامل محتوم»[34].

وهذا يعني باختصار، أنّ الحل السلمي هو المنشود. والحل السلمي، سواء من موقع الهزيمة المروّعة مثل هزيمة 1967، أو من موقع النصر النسبي مثل الانتصار في حرب العبور عام 1973، يحمل التنازل عن جانب كبير من الحق المطلق الذي به بدأ النزاع، ودُفعت الأثمان، وتمزقت الأوطان، وتنافرت الشعوب العربية، وتاهت القوى الحيَّة في الرمال المتحركة، أو تحنَّطت في كهوف الماضي. والذين يقولون بذلك، من حركات وحكومات وأنظمة، ومنهم أيضاً عبد الناصر وهيكل وأنور السادات، أخفقوا في هذا المسعى حتى الآن، لأن القضية الأم، أي القضية الفلسطينية، لا تقبل القسمة. فهي ليست صراعاً بين حقَّين، كالصراع بين الناصرية والبعث مثلاً، بل هي ناشئة من عدوان خارجي اغتصابي لا تتسع مساحته لطرفين. ولذلك أطلق عليه القوميون العرب الأوائل صفة «صراع الوجود»، فلا هو صراع حدود، ولا هو مسألة عقارية يمكن حلها بالبيع والشراء، عبر وسيط أو وكيل عقاري.

أما قبول جمال عبد الناصر بما سمِّي «خطة رودجرز للسلام»، فقد شخصَّه هيكل تشخيصاً جيداً وواضحاً، قبل إسدال ستار من الضباب عليه تحت وطأة ضرورة تبريره. فخطة رودجرز هذه، كما وصفها هيكل بحق، هي دعوة مصر إلى

الاستسلام. فإذا كانت دعوة إلى الاستسلام، وهي كذلك، فلماذا، إذن، قبل عبد الناصر أن يتجرّع كأسها المرّة؟

الجواب عن هذا السؤال يعيدنا إلى مسألة «الانتظار»، أو «الصبر الثوري»، أو «كسب الوقت»، أو «التقاط الأنفاس»، سمها ما شئت لتخفيف أو تغطية عبارة... «الاستسلام».

***

في المشترك والمفترق بين عبد الناصر وحزب البعث، تبدو حروبهما متشابهة. مع البعث السوري، خاض عبد الناصر حرب «أم الهزائم»، في عهد صلاح جديد. ومع حافظ الأسد، خاض أنور السادات حرب العبور التي انتهت بتسوية منفردة مع إسرائيل حول سيناء، وبقيت سوريا معلّقة بحبال الهواء إلى الآن وقد تقطعت بها الحبال. وفي العراق البعثي، انسحب الجيش العراقي من الأردن في اللحظة الحرجة تاركاً الجبهة الشرقية خاوية، ولم يسلم حزب البعث العراقي من اتهام ناصري كيل له بقلم هيكل، بأنّه يطمح إلى أخذ مكان عبد الناصر وسرقة دور مصر.

لكن هناك وجه شبه بين حرب عبد الناصر في اليمن وحرب صدام حسين ضد إيران، باعتبار أنّ كلاً من الحربين كانت حرباً في غير مكانها الطبيعي، أي فلسطين؛ وكذلك فعل ياسر عرفات. فالثورة الفلسطينية قالت إنّ طريق فلسطين تمرُّ في جونيه، وقال محمد حسنين هيكل، سواء نطق باسم زعيمه أم لا، بأنّ طريق فلسطين تمرُّ في صنعاء، وقال نظام صدام حسين بأنّ طريق فلسطين تمرُّ في طهران.

الموضوع هنا يتعلق بتغيير الأولويات القومية الحقيقية من خلال اهتمامات أخرى لها أبعاد مختلفة. ياسر عرفات غرق في زواريب عمان وبيروت، وعبد الناصر تمرمر في جبال اليمن الجرداء، وصدام حسين عاد من الحرب مدّعياً النصر، إلى بلد من الأرامل والثكالى. والسؤال الذي يطرح نفسه، بنظرة إلى الوراء، أو بنظرة راهنة إلى الأوضاع العربية:

هل كانت مصر أو سوريا أو العراق، لتخسر في حرب كاملة مع إسرائيل ما خسرته في حروبها الجانبية التي أدت بطبيعة الحال إلى حروب داخلية؟

هل ما لحق بالعراق من الخراب والدمار والانقسام من جراء حروب صدام حسين الجانبية في إيران والكويت، سيكون أعظم من الخسائر المحتملة في حرب مباشرة مع العدو الحقيقي للأمة العربية؟

تكفي مشاهد الدمار في سوريا، وقوافل ومخيمات مئات الآلاف من المهجَّرين السوريين في أنحاء الدول القريبة والبعيدة، لتطرح التساؤل ذاته. هي أصلاً خسائر في الحرب مع العدو إذا أخذنا على محمل الجد أنّ طريق فلسطين تمر في جونيه، وفي صنعاء، وفي طهران.

ولهذا الأمر قانون لا يجهله القادة المعنيّون. وأول مادة فيه هي: إنّك إذا لم تقاتل العدو الحقيقي في عقر داره، حاربك في عقر دارك. هذا القانون صاغه هيكل بقلمه، لكن، كالعادة، بعد فوات الأوان:

«الذين لا يحاربون العدو، يريدون حرباً أهلية بين العرب».

هذا الكلام قيل في نهاية مسيرة عبد الناصر. لكن في حرب اليمن كان الكلام مختلفاً. ألم يخطر لأحد بأنّ حرب اليمن هي حرب أهلية بين العرب. لماذا لا تقال الأشياء الصحيحة في أوانها، أو حتى قبل أوانها؟ لماذا دائماً بعد فوات الأوان؟

فكيف تمرُّ الطريق إلى فلسطين في غير فلسطين، بل في أماكن بعيدة كثيراً عنها، دونها البحار والجبال والبوادي؟

هذا يعني أنّ إسرائيل هي الأخرى أصبحت خارج فلسطين. هي موجودة في لبنان، وسوريا، والأردن، ومصر، والعراق، واليمن، والجزيرة العربية، وفي طول المغرب وعرضه. أصبحت إسرائيل بحجم العرب جميعاً وهزمتهم وتفوَّقت عليهم، وحاربت العرب بالعرب وعلى كلّ الجبهات. أليس هذا هو المشهد العربي السائد؟

أما حرب صدام حسين ضد إيران فإنّ لها أفقاً تاريخياً أوسع. صوَّرها النظام البعثي في العراق بأنها القادسية الثانية: حرب قومية بين العرب والفرس. لكن القادسية الأولى تدحض القادسية الثانية، قادسية صدام.

في القادسية الأولى، في مطالع القرن السابع الميلادي، كانت الدولة الساسانية في بلاد فارس قد خسرت سوريا في حرب ضارية مع البيزنطيين بقيادة الإمبراطور هيراكليوس (هرقل)، انتصر فيها البيزنطيون وتركوا بلاد فارس أشلاء ممزقة. كان الصراع يومها بين الفرس والبيزنطيين، كما هو اليوم، على سوريا. عندما تقدم البيزنطيون بجيشهم باتجاه سوريا، كانت بلاد فارس ضعيفة عسكرياً على نحوٍ يشبه ما كانت عليه بعد الثورة الخمينية، فاعتبر صدام حسين أنّ اللحظة مناسبة ليهزم إيران، بدعم من «البيزنطيين الجدد».

هنا تنتهي المقارنة. ذلك أنّ جيش المسلمين بقيادة سعد بن أبي وقَّاص لم يهزم الدولة الساسانية الفارسية بقوة السلاح، ولا بقوة التناقض العنصري بين العرب والفرس، بل بقوة الدعوة الإسلامية المحمدية المتجاوزة للعنصرية. وهذا

لم يكن متاحاً لصدام حسين، حتى في الأحواز، الجزء العربي من إيران، التي احتلها في البداية ولم يجد أي نصير له بين أهلها. عندئذ صار «إسلامياً»، وكتب بدمه وبخط يده عبارة «الله أكبر» على العلم الوطني العراقي. ثم قيل إنّ إيران لم تكن قط إسلامية، بل هي اعتنقت الإسلام من أجل تدمير الإسلام من الداخل. وقيل أيضاً إنّ اليهود كانوا حزب إيران الساسانية في سوريا، وأنّ التاريخ يعيد نفسه، لإنّ إسرائيل زوّدت إيران الخمينية بالسلاح بطرق ملتوية أثناء الحرب مع العراق. وهذا دليل آخر على وجود إسرائيل في كلّ الساحات التي تجري فيها الحرب بعيداً عن فلسطين بحجة أنّ كلّ الدروب تؤدي إليها!

فكرة إطلاق اسم «القادسية» على حرب صدام حسين ضد إيران، لم تكن في النتيجة فكرة موفَّقة، لأنّ صدام حسين نفسه لم يصدِّقها. لم يصدِّقها عندما لم يجد غير إيران ملجأً لسلاحه الجوي بعدما انقلب عليه حلفاؤه السابقون ومعهم إسرائيل التي دمَّرت له مفاعل تموز النووي في إبان الحرب مع إيران، بالتواطؤ مع بعض الدول العربية، ومنها دول كانت تدعمه في حربه ضد إيران. ولم يصدِّقه عندما أيقن أنّ عرب الخليج الذين موَّلوا حربه ضد إيران أرادوا التخلص منه والانقلاب عليه، فخاض معهم حرباً جمعت ضده تحالفاً توراتياً غير مسبوق ضم في صفوفه دولة عربية بعثية أيضاً أسبغت عليه الشرعية. والأسوأ من ذلك أنّ التحالف بقيادة الرئيس الأميركي جورج بوش الأب طلب من إسرائيل ورجاها أن تبقى خارج المعمعة لحفظ ماء وجه الدول العربية، وكأنّ إسرائيل كانت غائبة عن ذلك التحالف، سواء في الصفوف الأجنبية أو في الصفوف العربية.

وفيما إسرائيل الآن تسرح وتمرح في طول البلاد العربية وعرضها، لم يعد أحد تقريباً يذكر كلمة «فلسطين» على لسانه. كلّهم مشغولون بالوصول إليها مسالمين عبر طرق بعيدة ووعرة، فتحوَّلت إلى كرة نار حارقة في قلب جميع الدول العربية من غير استثناء.

إنّ العرب اليوم، وبفعل ذلك، غير معنيين بمحاربة إسرائيل لأنهم مشغولون بالحرب من أجلها، أو بتدمير بلدانهم وتشريد بعضهم البعض في سبيلها، أليست هي النتيجة الحاصلة الآن ونراها بأم أعيننا في «قلب العروبة النابض»؟!

فماذا كانت نتيجة الانتظار... غير الانهيار!

شواهد وأسانيد

1 مقال هيكل في «الأهرام»، العدد 27474 بتاريخ 2 آذار/مارس 1962، بعنوان «تيار التاريخ لم يتوقف: هل نجحت الرجعية في دمشق وهل هي قادرة على النجاح؟ ماذا نقول لو قامت الآن في سوريا حكومة تطالب بالوحدة».

2 المصدر ذاته.

3 مقال هيكل الأسبوعي في «الأهرام» بعنوان «آفاق السبعينات» بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1969، وفيه توقف مندهشاً من المفارقة التي جعلت المملكة السعودية التي أرادت استنزاف مصر في حرب اليمن، تقوم بعد خمس سنوات بمد يد العون الاقتصادي لها في حربها مع العدو الإسرائيلي (حرب إزالة آثار العدوان).

4 مقال بعنوان «عبد الناصر ليس أسطورة..»، «الأهرام»، العدد 30646، بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1970.

5 ألقى عبد الناصر كلمته المشار إليها باللهجة العامية المصرية، وفيها قال حول موضوع تحرير فلسطين:

«أنا باقول لكم أصعب قضية في العالم النهارده هي قضيتكم... اللي بيجي ويقول ان أنا وضعت خطط علشان أحلها، والله بيضحك عليكم، ما باقولكوش أنا عندي خطط، عندي قوة من ربنا وإيمان بحقنا، وأنا باعتبر دا أكبر شيء وأمل فى المستقبل وأمل فيكم، ما اقدرش أقول إن أنا عندي خطة لتحرير فلسطين، لو باقول لكم دلوقت أنا عندي خطة لتحرير فلسطين أبقى بضحك عليكم وبقيت سياسي ما أناش وطني بتاجر في السياسة. أي واحد النهارده بيقول عنده خطة لتحرير فلسطين يبقى بيضحك عليكم، أنا باقول لكم قدامنا قضية صعبة، قدامنا قضية معقدة، عايزة نستعد لها بكل القوى المعنوية والمادية؛ القوى المعنوية أساسها الأخلاق وأساسها الوحدة؛ وحدة الكلمة ووحدة الصف، القوى المادية ربنا بيقدرنا، واحنا بنعمل كل ما يمكن عمله فى هذا السبيل علشان لا نصاب كما أصبنا فى سنة 48».

6 في موضوع أكرم الحوراني قال عبد الناصر في كلمته أمام أعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة: «أنا أقول هذا الكلام يمكن تعليقاً على بيان أذاعه أحد السياسيين في سوريا وهو أكرم الحورانى، وقال فيه: إن جمال عبد الناصر بيساوم على قضية فلسطين، أكرم الحوراني طالع من أجل أن يدافع عن نفسه، أو أن يقوي نفسه، بيعمل بيانات كل يوم بيحط فيها الاتهامات. الناس كلها عارفة مين هو أكرم الحورانى ومين هو جمال عبد الناصر، كل واحد طبعاً بيقدر يعرف من هو المرتد ومن هو المنحرف؛ أكرم الحورانى نادى بالوحدة ونادى بالقومية العربية ونادى بالاشتراكية، واشترك معانا فى حكومة الجمهورية العربية المتحدة، كما اشترك معانا عدد من إخوانا السوريين، ولكن الواحد من أول يوم كان بيعرف الناحية الأخلاقية فى كل فرد منهم، كان بيبان بالنسبة لأكرم الحورانى من أول يوم، وأنا ماكنتش أعرفه قبل كدا أبداً، كان بيظهر وكان بيكشف نفسه لما كان بيسب في زملائه في حزب البعث، ميشيل عفلق وصلاح البيطار، ماكانش دا أبداً يدعو إلى الاحترام؛ ولكن كان يدل على أن هناك نقص فى النواحي الأخلاقية الخاصة بأكرم الحورانى المرتد. أكرم الحورانى محترف سياسة... بيتاجر بالسياسة، بده يوصل إلى رياسة الجمهورية السورية ولو على جماجم الشعب السوري كله والشعب العربي كله، وهو بده يحقق لنفسه أمنيته، دا الفرق بين الناحية

الأخلاقية والتجرد من الأخلاق. التجرد من الأخلاق بيبيح للإنسان انه يفعل أي شيء لإنه بقى تاجر سياسة، بقى تاجر سياسة بيساوم، ما عندوش مانع انه يبيع شعبه برئاسة جمهورية سنتين أو رئاسة جمهورية خمس سنين.

7 «الأهرام»، العدد 30555، تاريخ 7 آب/أغسطس 1970، مقال بعنوان «قضايا أساسية للمناقشة».

8 انعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في بلدة شتورا اللبنانية في شهر آب/أغسطس من عام 1962 للنظر في شكوى تقدمت بها حكومة الانفصال في دمشق ضد مصر الناصرية التي بقيت تحمل اسم «الجمهورية العربية المتحدة» المعتمد منذ الوحدة. وقد احتدم الخلاف واشتدت المهاترات في المؤتمر عندما اتهم الوفد السوري الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون بلاده الداخلية، وقدم مستندات في هذا الخصوص أنكرها وفد الجمهورية العربية المتحدة متهمًا سوريا بمحاولة تحويل الاهتمام عن الاضطرابات الداخلية فيها. ومع احتدام الجدل بعد ذلك بين الوفدين أعلن رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة، (وهو الوزير السوري الناصري أكرم ديري) أنه «إذا لم يقم مجلس الجامعة في دورته الحالية بالنظر صراحة وبالكامل في أمر الأكاذيب والإهانات التي سُمعت في أرجائه فإنّ الجمهورية العربية المتحدة سوف تقرر الانسحاب من جامعة الدول العربية». وبالفعل انسحب وفدها من المجلس، ولكي لا يتم الانسحاب المصري من الجامعة جملة وتفصيلاً تم الاتفاق على مخرج يقضي بإبقاء الدورة معلّقة الى أجل غير مسمًى. لكن الشكوى السورية المذكورة تم سحبها بعد ستة أشهر في أعقاب الانقلاب العسكري ضد حكم الانفصال في 8 آذار/مارس 1963.

9 نصّت اتفاقية اتحاد الجمهورية العربية المتحدة مع اليمن على ما يلي:
– إنشاء اتحاد يسمى «الدول العربية المتحدة» ليترك المجال أمام الدول الراغبة في الانضمام إليه على أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها.
– يكون مواطنو الاتحاد متساوين في الحقوق والواجبات العامة، كما أن لكل مواطن فيه حق العمل وتولي الوظائف العامة في البلاد المتحدة دون تفرقة.
– تباح حرية التنقل بين دول الإتحاد – ضمن حدود القانون – وعلى أن تتبع الدول الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التي يضعها الاتحاد ويتولى التمثيل السياسي والقنصلي له هيئة واحدة في الأحوال التي يقرر فيها الاتحاد ذلك.
– يكون للاتحاد قوات مسلحة واحدة، وتنظم الشؤون الاقتصادية وفقاً لخطط مرسومة تهدف إلى تنمية الإنتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط الاقتصادي، على أن ينظم القانون فيما بعد شؤون النقد وكيفية الاتحاد الجمركي ومراحل ووسائل تنسيق التعليم والثقافة في الاتحاد.
– يشرف مجلس أعلى مؤلف من رؤساء الدول الأعضاء على شؤون الاتحاد، ويعاون المجلس الأعلى في مباشرة سلطاته مجلس يسمى «مجلس الاتحاد» يشكل من عدد متساو من ممثلي الدول الأعضاء ويترك للقانون أمر تحديد عدد أعضاء المجلس ومدة عضويتهم والأحكام الخاصة بهم.
– تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب بين الدول الأعضاء، وعلى الدولة التي تحل نوبتها أن ترشح من يتولى الرئاسة على أن يكون للرئيس نائب أو نواب من الدولة أو الدول الأعضاء في الاتحاد.
– يختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وإصدار القوانين اللازمة في هذا الشأن، وتكون قراراته بالإجماع... ويعود للمجلس حق تعيين القائد العام للقوات المسلحة في الاتحاد.
– تتبع مجلس الاتحاد ثلاث هيئات هي: مجلس الدفاع، والمجلس الاقتصادي، والمجلس الثقافي، وتكون للقوانين الاتحادية قوة إلزامية في البلاد المتحدة، ويعين رئيس كل دولة وزيراً لدى الدول

العربية المتحدة يختص بالإشراف على تنفيذ قرارات الاتحاد في الإقليم الذي يتبعه، كما يعين رئيس كل دولة وزيراً نائباً عنه لدى رئيس أو رؤساء الدول الأخرى ويكون له صفة الوزراء المحليين.
– إلغاء التمثيل السياسي بين الدول الأعضاء، وتسري القواعد الجمركية المعمول بها في الدول أعضاء الاتحاد الى أن يجري تنظيم الاتحاد الجمركي بينها.

10 «اللاشعب: الانتهاكات البريطانية السرية لحقوق الإنسان»، مارك كيرتيس، «فينتيج»، لندن، 2004. يسلِّط الكتاب الضوء على الدور الفاعل للعاهل الأردني الملك حسين في حرب اليمن، مؤكداً أن البريطانيين هم الذين دفعوه الى التفاهم مع السعوديين حول الموضوع. إذ فور إعلان نبأ الثورة اليمنية زار الملك حسين لندن وتحادث مع وزير الطيران البريطاني، النائب المحافظ الشديد الولاء لإسرائيل جوليان آميري، رئيس المجموعة المعروفة باسم «أصدقاء عدن»، وهي امتداد لـ«مجموعة السويس» في الخمسينات. وكانت غاية الوزير البريطاني المذكور، ومعه زميله دنكان سانديز الشديد العداء لعبد الناصر، إقامة صلة مباشرة للأمير فيصل بن عبد العزيز، وزير الخارجية السعودي، مع الإسرائيليين. وكان ديك وايت مدير المخابرات البريطانية آنذاك هو الذي قدَّم فيصل الى آميري المعروف باهتمامه بأوضاع اليمن والجزيرة العربية (وله كتاب حول الصراع على اليمن). وفي الاجتماع بين فيصل والوزير البريطاني الذي حضر جانباً منه مدير المخابرات وايت أبلغ الوزير البريطاني الوزير السعودي أنه يجب عدم السماح لعبد الناصر بأن يكون له موطىء قدم في الجزيرة العربية، لكونها مركز أكبر الاحتياطات النفطية في العالم، وأنه ينبغي على جميع الأطراف المتأثرة مصالحها مقاومته. وقد أخبر الوزير آميري الأمير فيصل أن أية محاولة لمواجهة عبد الناصر عسكريا لن يكتب لها النجاح، وأن الحل هو إقحام اليمن في حرب أهلية يكون لإسرائيل فيها دور أساسي ومباشر، مما يقتضي ايجاد تحالف قوي بين النظامين السعودي والأردني وإنهاء حالة التوتر الموجودة بينهما. كما وعده بأن تعمل بريطانيا رسمياً على تغيير الموقف الأميركي إزاء عبد الناصر والثورة اليمنية. ثم اتفق آميري مع الملك حسين على تكليف صديقه البريطاني نيل ماكلين بإدارة العمليات السرية بالتفاهم مع دان حيرام الملحق العسكري الإسرائيلي في لندن. ووافق رئيس الحكومة البريطانية هارولد مكميلان على خطة آميري السرية، وبدأ على الفور تجنيد جماعات من المرتزقة جلُّهم من الفرنسيين، وجرى التمويل السعودي بسبائك ذهبية كان يقدِّمها الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي لإبقاء مصدر التمويل مجهولاً. وآميري هو الذي قدَّم ماكلين الى كل من الأميرين فيصل وسلطان.

11 أوصت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية الرئيس جون كنيدي بأن يبلِّغ وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز الذي كان من المقرر أن يزوره في البيت الأبيض يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر من عام 1962 بأن واشنطن لا تدعم عبد الناصر بل تحاول أن تحتويه خشية أن يتوغل كثيراً في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي، وأن تعاونها معه ليس موجهاً ضد السعودية. وفهم الإنكليز من هذا الكلام الأميركي في الشأن اليمني، بأن واشنطن ترغب في تصفية الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، كما حصل فعلاً بعد سنوات قليلة من الدخول المصري الى اليمن.

12 كانت الدوائر الأميركية والإسرائيلية السرِّية في ذلك الوقت تبحث في وضع خطة طويلة الأجل لإقامة تحالف إسلامي يمكن استخدامه ضد عبد الناصر ويكون فيه للسعودية موقع قيادي متقدم. وتضمنت مسوَّدة الخطة ثلاث نقاط أساسية:

1- إطلاق موجة باسم الإسلام في العالمين العربي والإسلامي تكون في ظاهرها معادية للإلحاد الشيوعي لتغطية تعاطفها مع الغرب، وغايتها الفعلية إضعاف تأثيرحركة القومية العربية ضد

إسرائيل والغرب. أو بمعنى آخر وضع الإسلام في وجه القومية العربية، وهو ما ظهر جلياً بعد خلع الملك سعود بن عبد العزيز ووصول الأمير فيصل الى العرش.
2- احتواء عبد الناصر وتحجيمه وإحباط مساعيه.
3- التمهيد لقبول فكرة التحالف العربي-الغربي تحت قيادة أميركا وإظهار هذا التحالف بأنه سبيل الخلاص الوحيد للدول العربية.

13 «الأهرام»، العدد 27664 بتاريخ 7 أيلول/سبتمبر 1962.

14 «الأهرام»، العدد 30310 بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر، مقال بعنوان «آفاق السبعينات» وفيه يقول هيكل: «من المفارقات الغريبة أن السعودية التي أرادت استنزاف مصر في حرب اليمن سنة 1962، هي التي بدأت بعد خمس سنوات تشارك في دعم اقتصادي لمصر لمساعدتها في المعركة مع العدو عام 1967».

15 «الأهرام»، العدد 29435 بتاريخ 14 تموز/يوليو 1967، مقال بعنوان «مؤتمر... أو لا مؤتمر» وفيه يقول هيكل: «هذه المواقف كلها للملك فيصل، مثلاً، هل تركت أملاً، وهل أبقت رجاءً في أي محاولة. ولقد يكون من واجبنا أن نناقش الملك فيصل في مواقفه، ولكنه ليس من حقنا أن نترك موقف الملك فيصل يحدِّد مصير أمة بأسرها».

16 «الأهرام»، العدد 27692 بتاريخ الخامس من تشرين الأول/أكتوبر 1962.

17 سمِّي «ميثاق جدة» لأنه جرى توقيعه في مدينة جدة السعودية يوم 21 نيسان/أبريل من عام 1956 بين الرئيس جمال عبد الناصر، والملك سعود بن عبد العزيز بحضور ولي عهده الأمير فيصل وزير الخارجية، ووقعه عن المملكة المتوكلية اليمنية ولي العهد سيف الإسلام البدر. وكانت غاية الميثاق المذكور إقامة نظام أمني مشترك في البحر الأحمر.

18 «الأهرام»، العدد 27706، بتاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1962، مقال بعنوان«الشعار الذي رفعته الحوادث الى مرتبة القانون: وحدة الهدف قبل وحدة الصف».

19 «الأهرام»، العدد 27734، بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1962، مقال بعنوان«أسئلة عن المعركة في اليمن: لماذا الحرب في اليمن... وأما كانت الحرب في فلسطين أولى؟»

20 «الأهرام»، العدد 27650، تاريخ 24 آب/أغسطس 1962، وسط مقال لهيكل عنوانه: «هل يمكن أن تصل مناقشات الجامعة الى نتيجة؟: من الذي يهاجم ومن الذي يدافع في الصراع العنيف الدائر الآن على الأرض العربية».

21 لخَّص الكاتب السوري غسَّان الإمام الصراع الناصري-البعثي في سوريا خلال تلك المرحلة في مقال له في جريدة «الشرق الأوسط» السعودية بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 2000، كما يلي:
«(...) وهكذا، انتهى الصراع مع الانفصاليين، ليبدأ صراع آخر اصطبغ بالدماء لأول مرة في تاريخ سورية المستقلة. وكان هذا الصراع بين «القبائل» القومية، اقصد بين البعث والقوى الناصرية. ولا بد من الاعتراف هنا بأن البعثيين لعبوا أوراقهم بمهارة ضد قوى عسكرية ومدنية تفوقهم قوة وعدداً، وتمكنوا في النهاية من التغلب عليها والانفراد بالسلطة. ولم يكن الفضل في ذلك لعفلق الذي لم تكن له قدرة استيعاب تفاصيل العمل اليومي، وإنما الفضل للجنة العسكرية الحزبية، فقد اتبعت «تكتيكاً» مدهشاً، فضربت الناصريين في الجيش بالضباط المستقلين.
وأدَّى اللواء الحريري الذي اصبح رئيسا للأركان، دوره بغباء، فبعدما تمكن من كسر شوكة الضباط الناصريين كان من السهل على البعثيين تصفية ضباطه وتعبئته هو شخصيا في طائرة حملته الى

المنفى. وتابع البعثيون عمليات التصفية الى أن انفردوا تماما بالمؤسسة العسكرية. ولم يكن اللواء الحريري الغبي الوحيد، فقد كان الضباط الناصريون أكثر غباء، فلم تكن تجمعهم على كثرتهم وتفوقهم رابطة تنظيمية، ثم تركوا قطعاتهم العسكرية وتسابقوا الى رئاسة الأركان ليحتلوا المكاتب الادارية غير الفاعلة.

لكن الناصريين بعد طردهم من الجيش لم يستسلموا. فقد قامت عناصر مدنية وعسكرية منهم بمحاولة انقلابية فاشلة في صيف عام 1963، ودار قتال مرير في شوارع دمشق وحول مبنى الأركان اهرقت فيه دماء غزيرة. وتم إعدام قوافل بعد قوافل من الناصريين في محاكمات ميدانية صورية. وقاد المحاولة الانقلابية ضابط ناصري شجاع هو العقيد جاسم علوان، لكنه كان اكثر غباء من اللواء الحريري. فقد كان يعلم سلفاً أن حركته مخترقة ومكشوفة، وكان يعلم أنها سوف تؤدي الى سفك دماء وحظها ضعيف في النجاح».

وخلص الإمام الى القول: «انتهى الصراع الدامي بين «القبائل» القومية بالفراق، فلم تستطع ان تتعايش وتتحاور بسلام لفقدانها الإيمان بالديمقراطية. وقد تمحور الصراع السياسي بينها حول الوحدة مع عبد الناصر. كانت الفصائل الناصرية تطالب بوحدة فورية اندماجية مع مصر. وكان البعث مع وحدة «مدروسة» اتحادية. وكان الاعلام الناصري يغذي من القاهرة بلا مسؤولية لهيب الصراع بين القبائل القومية المتناحرة، تماماً كما فعل في تغذيته بينها كلها و«قبائل» الانفصال.

التقييم التاريخي المنصف لهذا الصراع لا بد من أن يُحمِّل الفصائل القومية الناصرية مسؤولية التسرُّع في نشدان الوحدة مع مصر عبد الناصر دون دراسة للجوانب السلبية التي أدت الى فشل الوحدة السابقة (...)».

22 تتابع صدور كتب وبحوث ومقالات إسرائيلية حول الموضوع بالتركيز على دور أشرف مروان، صهر الرئيس جمال عبد الناصر ومستشار الرئيس السادات للمعلومات، في تنبيه الإسرائيليين وتحذيرهم مسبقاً بأن كشف لهم، حسب تلك الإصدارات الإسرائيلية، الخطة السورية للحرب في الجولان كما اتفق عليها المصريون والسوريون. وحسب المصادر الإسرائيلية كان صهر عبد الناصر، زوج ابنته الصغرى منى، يعمل لحساب الاستخبارات الإسرائيلية تحت الإسم السرِّي «الملاك». ومن الذين كتبوا في الموضوع أهارون ليبران، نائب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، في مقال نشرته أولى الجرائد الإسرائيلية اليومية «إسرائيل ها يوم»، («إسرائيل اليوم») قال فيه إن أشرف مروان قدَّم لإسرائيل معلومات استخبارية «نوعية» أسهمت في الحفاظ على هضبة الجولان تحت السيطرة الإسرائيلية.

23 ادعى محمد حسنين هيكل في مقال له بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 1970 بعنوان «مصر: الالتزام والقدر» («الأهرام» العدد 30583) بأن البعثيين انتهزوا فرصة انسحاب القوة المصرية من بغداد فقاموا بانقلابهم ضد عبد الرحمن عارف، كما ادعى أن ذلك تم بالتواطؤ مع بريطانيا.

24 حدد هيكل الحشد المصري بست خطوات: القرار بتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا ووضعها موضع التنفيذ. سحب قوات الطوارىء الدولية من خط الحدود مع إسرائيل. خطاب الفريق محمد فوزي الى قائد قوات الطوارىء بسحب قواته، وخطاب وزيرالخارجية محمود رياض الى يو ثانت الأمين العام للأمم المتحدة يتضمن الطلب ذاته.

التقدم الى شرم الشيخ على مدخل خليج العقبة. الأمر بإغلاق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية. رفض كل المحاولات الأميركية رفضاً صارماً. «الأهرام»، العدد 29386، بتاريخ 26 أيار/مايو 1967، أي قبل اندلاع الحرب بعشرة أيام فقط، في مقال بعنوان «الصدام بالسلاح مع إسرائيل محتم... لماذا».

[25] المصدر ذاته.

[26] المصدر ذاته.

[27] مقال هيكل في «الأهرام»، العدد 27474 بتاريخ 2 آذار/مارس 1962، بعنوان «تيار التاريخ لم يتوقف: هل نجحت الرجعية في دمشق وهل هي قادرة على النجاح؟ ماذا نقول لو قامت الآن في سوريا حكومة تطالب بالوحدة».

[28] «الأهرام»، مقال بعنوان «جنرال اسمه الملل» بتاريخ 23 أيار/مايو 1969، العدد 30114.

[29] إيان راينهارت، «إنترناشينال أفيرز ريفيو»، 28 آذار/مارس 2011.

[30] مجلة «فورين بوليسي»، 18 حزيران/يونيو 2011.

[31] أما بالنسبة الى فلاسفة الاستعمار، وأبرزهم في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، الكاتب والشاعر البريطاني روديارد كيبلينغ، الذي وصفه الكاتب البريطاني المعروف جورج أورويل، بأنه «نبي الإمبريالية البريطانية»، فإنّ شرطه الأساس للصبر والانتظار هو «عدم الكذب». وفوق أن كيبلينغ هو «نبي الاستعمار»، كما وصفه أورويل، فإنّه «داعية العنصرية البيضاء». وقصيدته المعروفة شرقاً وغرباً يقول فيها: «الشرق شرق، والغرب غرب... عبء الرجل الأبيض». وفي قصيدة أخرى له مشهورة يقول: «أيتها الأيادي البيض تشبثي بالزمام».
ففي قصيدته عن «الانتظار» يقول كيبلينغ:
«إن قدرت على الانتظار،
ومن الانتظار لم يُصِبْكَ التعب
فإنّ جاء من يكذب عليك،
فلا تتعاطى بالكذب».
(من مقالة بحثية عن كيبلينغ كتبها جورج أورويل قديماً وتم العثور عليها في 30 أيلول/سبتمبر 2008). لكن الأهم من ذلك كله، أن كيبلينغ عرَّف الصبر بأنه «ليس حالة زمنية»، بل هو «تحيُّنٌ للفرص». ولعل هذا ينطبق على سياسة «التمكن والتمكين» لـ«الإخوان المسلمين» أكثر مما ينطبق على الصبر الثوري الناصري.

[32] «الأهرام»، العدد 30359، بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 1970، في مقال بعنوان: «نوع الحرب الدائرة الان».

[33] «الأهرام»، العدد 30583، بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 1970، في مقال بعنوان «الالتزام والقدر».

[34] «الأهرام»، العدد 30023، بتاريخ 21 شباط/فبراير عام 1969، مقال بعنوان «ماذا نفعل؟... إزاء صفقة أسلحة بريطانيا لإسرائيل».

الفصل الخامس

قوميتان عربيتان

«الحقيقة أنّ مصر وسوريا لا تتكلمان لغة واحدة.»

محمود رياض

يروي المعمِّرون من أهل «البقاع» أنّ ابراهيم باشا المصري، ابن محمد علي، عندما قدم في حملته العسكرية إلى سوريا، في مطلع ثلاثينات القرن التاسع عشر، مرَّ بعسكره في سهل البقاع، وكان ذلك في عزِّ الشتاء حيث درجة الحرارة تحت الصفر. فنصب خيم عسكره في سهل «رياق» على مقربة من مدينة «بعلبك». وفي فجر اليوم التالي أمر الباشا ياوره بأن ينفخ في البوق،لاستنهاض الجنود والاستعداد لاستئناف المسير.

فعل الياور ما أمر به قائده، إلّا أنّ أحداً من الجنود لم يتحرك من مهجعه، فقد كان الصقيع يجمِّد الدم في العروق، ولم يكن المصريون معتادين عليه. فما كان من ابراهيم باشا إلّا أنّ أمر الياور أن يعيد الكرَّة.

في المرة الثانية أيضاً لم يتحرك أحد. عندها خرج الباشا من خيمته حانقاً. وقف وسط المعسكر وصرخ بأعلى صوته:

«يا رجالة...».

ثم كرَّر صرخته، فخرج واحد من الجنود يصطكُّ من شدة البرد، وقال للباشا:

«هات شمس وخود رجالة!»

وذهبت مثلاً...

في ذلك الزمان لم يكن استقبال السوريين واللبنانيين والفلسطينيين لإبراهيم باشا أقل حفاوة من استقبالهم لجمال عبد الناصر يوم مجيئه إلى دمشق رئيساً لدولة الوحدة بين مصر وسوريا. كذلك فإنّ انقلابهم على الوجود المصري في بلاد الشام أيام ابراهيم باشا لم يكن أقل قسوة وفُجُوراً من الانقلاب على «الوحدة» الذي أطاح بها وأمعن في التشهير بمصر وقيادتها.

والتجربتان في بلاد الشام، تجدر دراستهما دراسة مقارَنة تتناول أدق التفاصيل. وأغلب الظن، والشواهد عديدة، أنّ جمال عبد الناصر أو مستشاريه، لم يدققوا في تجربة ابراهيم باشا، إلّا ربما من الناحية العسكرية، كدرس أكاديمي في الأهداف والتكتيات العسكرية التي تُدرَّس للضباط في المدارس والكليات الحربية. لكنه من المشكوك فيه أن تكون قد جرت دراسات سوسيولوجية واقتصادية حول أوجه التلاقي والافتراق بين التجربتين، أو حول الأسباب الحقيقية التي أحدثت ذلك التناقض العميق في غضون سنوات قليلة بين الاستقبال الحافل للمصريين في البداية، ثم الضيق الشديد بوجودهم، والانقلاب الكيدي المرير ضدهم، إلى ما يشبه الطرد المهين. مع العلم أنّ في التجربتين نقاطاً مشرقة ومشرِّفة، وربما حاسمة في التحليل الأخير، وخصوصاً تجربة ابراهيم باشا التي أحدثت فرقاً نوعياً بالنسبة إلى منطقة تضم أقليات كثيرة ومتعددة كانت قبله مستعبدة ودونية في الزمن العثماني، حيث كان التمييز واضحاً وقاسياً ضد المسيحيين خصوصاً، قبل الإصلاحات التي قامت بها السلطنة العثمانية خلال العقود الأخيرة من وجودها، وإقرار مبدأ المساواة بين المواطنين في الدولة بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي. لكن الملفت في الآونة الأخيرة أن مثل هذا التمييز بات قابلاً للاستعادة والتطبيق على يد فئات في المجتمع الإسلامي، كما حدث في مدينة الرقَّة السورية على يد ما يسمى «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، عندما أعيد إحياء «النظام الذمي»، وفرض الجزية على المسيحيين الذين يصرُّون على انتمائهم الديني.

بل إنّ الموضوع عاد أخيراً إلى الواجهة الفكرية. ومن ذلك على سبيل المثال كتابات الدكتور مراد وهبة في جريدة «الأهرام» القاهرية، بعنوان «رؤية المسلمين للغرب»، التي ناقش فيها أفكار الباحث اليهودي الأميركي برنارد لويس، وجاء فيها:

«إنّ الدين يكمن في صلب هوية المسلم، وإنّ منطق الشريعة الإسلامية يستلزم عدم الاعتراف بأية شريعة أخرى»[1].

وفي هذا يقول شاهين مكاريوس، الصحافي والمؤرخ اللبناني-المصري، في معرض حديثه عن حملة ابراهيم باشا في سوريا:

«(...) ولمّا استتبّ له الأمر شرع في تنظيم البلاد وإقامة العدل فيها، وجعل فاتحة أعماله تحرير النصارى من رِقّ العبودية التي قيّدهم بها الأتراك مدة السنين الطوال، وأبطل الامتياز الذي كان للمسلمين في ملابسهم ومعيشتهم، وصيّر الناس سواءً أمام المحاكم التي أقامها للفصل في دعاوى الناس. وأدخل العدد الكبير من أهل الذمة في عداد الموظفين والمأمورين، فعيّن منهم الكتّاب والضباط في الجيش والجندرمة والحكام والمعاونين من كلّ الأصناف»[2].

هناك أمران مهمّان تتشابه فيهما ظروف حملة ابراهيم باشا في سوريا مع «حملة» جمال عبد الناصر، إذا صح التعبير، بعد قرن وربع القرن. وهذان الأمران هما:

طبيعة الحكم العسكري، وطبيعة التدخل الأجنبي.

ومن ذلك بوجه خاص المسألة الإسرائيلية، التي نشأت فكرتها بفعل حملة ابراهيم باشا، وظهرت نتيجتها الفعلية في عهد جمال عبد الناصر.

لقد تعاطى القائمون على ثورة 23 تموز/يوليو 1952، والمتعاطون بمسألة الوحدة مع سوريا، وعلى وجه الخصوص من جهة الرئيس جمال عبد الناصر ومعاونيه، باستخفاف مع هذين الأمرين. فقد كُتب الانفصال على جبين الوحدة السورية-المصرية منذ يومها الأول عند ظهور الضابط عبد الحميد السرّاج إلى جانب عبد الناصر وهو يحيي الجماهير المحتشدة أمام «قصر الضيافة» في دمشق، كما كُتب على حملة ابراهيم باشا التراجع والانهيار من اليوم الأول، على قول المؤرخ اللبناني يوسف ابراهيم يزبك، على الرغم من نجاحاتها المدوّية في سنواتها الأولى. فهو يقول في هذا الأمر:

«فإذا قدَّرنا خطورة الصراع الفرنسي – الإنكليزي الذي كان عُمَّاله يُحرِّكون المستائين والموتورين والمصابين بالأذى من حكم ابراهيم العسكري – والحكم العسكري لا تحتمله الجماهير إلّا مكرهة، وإلى أجل – وإذا ألقينا نظرة على الصحيح مما قيل عن ذلك الحكم في بلاد برِّ الشام، رأينا أنّ مصير الحملة العسكرية الإبراهيمية قد تقرر منذ يومها الأول»[3].

***

إنّ النظرة المقارنة إلى تجربة ابراهيم باشا في سوريا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وإلى تجربة جمال عبد الناصر في الوحدة مع سوريا في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، تعطي صورة عن المفاهيم «القومية» المحركة للتجربتين، كلٍّ في زمانها، أدق من الصورة المقارنة للتجربتين في الجزيرة العربية: تجربة ابراهيم باشا في الحجاز ونجد ضد الحركة الوهابية والدولة السعودية الأولى راعيتها، وتجربة عبد الناصر في اليمن ضد الحكم السعودي الوهابي الراهن.

ففي مسألة التعاطي المصري في سوريا وفي الجزيرة العربية، هناك تقاطعات ومسوِّغات ما زالت غير مفهومة بسبب التباين في المفاهيم من جهة، وبسبب الغموض والالتباس في المواقف الدولية السائدة في زمن كلٍّ من التجربتين. فلا بدَّ، إذن، من إبداء الرأي والملاحظات في إطار المقارنة، وليس من خلال تناول كلّ تجربة بمفردها، وذلك لسبب جوهري، آني ومستقبلي، هو أنّ دور مصر القومي والإقليمي ما زال غير محسوم حتى اليوم، بل هو ما زال من أهم مواضيع الصراع القائم في مصر، وفي المنطقة، وفي العالم.

وقد نظر كثيرون من الدارسين للوضع المصري، التاريخي والمعاصر، بمنظار صورة أو «شخصية البطل»، كما عبَّر عنها محمد حسنين هيكل (وكما ورد في هذا الكتاب) بالنسبة إلى عبد الناصر قبل أربعة عقود. لكن يبدو أنّ بطل «نظرية البطل»، على غرار ما ذهب إليه طوماس كارليل[4]، الكاتب الإنكليزي المشهور في القرن التاسع عشر، الذي أدخل فيها، ضمن ما أدخل من أبطال، شخصية الرسول العربي محمد بن عبد الله، عاد فغيَّر رأيه أخيراً... وأيضاً من غير نقد ذاتي لمذهبه السابق. ففي حديث له نشرته جريدة «الأهرام» القاهرية أخيراً قال هيكل:

«الشعب المصري لا يبحث عن بطل، إنّه يبحث عن أمل».

وهذا تقدُّمٌ فقهي في السياسة، يختلف عن المفهوم السابق القائم على المطابقة بين «البطل» و«الأمل»، بمعنى أنّه لا أمل من دون البطل[5]. وهو ينطبق أيضاً على ابراهيم باشا في زمانه، يوم صوَّره كثيرون من معارضي السلطنة العثمانية ودولة الخلافة الإسلامية بصورة البطل باعث الأمل.

ومن اعتبروا ابراهيم باشا بطلاً منقذاً في سوريا ولبنان وفلسطين، أسبغوا على حملته في برِّ الشام صفة التحرك بدافع القومية العربية. ويتناقل السوريون عن معاصري تلك الحقبة بأنّ المستشار العسكري الفرنسي المرافق للجيش المصري، من خشيته أن يواصل الجيش المصري زحفه باتجاه أوروبا، بعد انتصاره الساحق على الجيش العثماني في معركة «نصيبين»، سأل ابراهيم باشا:

والآن، إلى أين من هنا؟

فقال له القائد المصري، حسب تلك الروايات:

«إلى حيث آخر رجل يتكلم اللغة العربية!»[6]

لكن يوسف ابراهيم يزبك يدحض القول بأنّ القومية العربية هي الدافع وراء حملة ابراهيم باشا، معتبراً إيّاه «حديث خرافة»، فيقول في هذا الموضوع:

«وثَّق محمد علي باشا عرى الصداقة مع الأمير بشير الشهابي، ودافع عنه، وقوَّى نفوذه لدى وزير صيدا. وأحسن إلى أفراد من اللبنانيين، وبخاصة إلى الجالية اللبنانية عامة والمارونية خاصة بمصر، فصار اسمه محبباً. ومن أغرب أقدار الدهر أنّ كثيرين من سكان برّ الشام (فلسطين ولبنان وسوريا) توقعوا أن يحرّرهم محمد علي من ربقة الظلم العثماني وعماله الطغاة، في حين أنّ الفلاح المصري كان يهرب من وطأة حكمه لاجئاً إلى هذه البلدان. وسيطرت على محمد علي أمنيته فصارت همَّه. إن ضم بر الشام، المنطقة العربية الشاسعة، إلى حكمه يبعد عاصمته القاهرة عن الحدود العثمانية، ويجعله بمأمن من السيف التركي. وأما الزعم بأنّ فكرة عربية حثَّته على تحقيق هذا الحلم فحديث خرافة. وأنَّى لألباني أن يحس بنزعة قومية عربية وهو يجهل اللغة العربية، ولا يعرف أرضها، ولا اطلع على تاريخ حضارتها ودولها، وقد ولد ونشأ بعيداً عنها، ولم تربطه بأي عربي رابطة، ولا عرف وادي النيل إلّا يوم جاءها جندياً في خدمة السلطان؟»[7].

وقد قيل عن التصرف المصري في سوريا خلال عهد الوحدة بقيادة جمال عبد الناصر كلام مثل كلام يوسف يزبك ولو بعبارات مختلفة. فعندما كان صلاح البيطار، من كبار قادة حزب البعث في سوريا، وزيراً لخارجية بلاده قبل الوحدة مع مصر، أرسل عبد الناصر الفريق حافظ اسماعيل، مساعد القائد العام للقوات المسلحة المصرية آنذاك إلى دمشق، ليشرح للقادة السوريين تحفظات رئيسه ومخاوفه من قيام وحدة فورية بين البلدين. وما نقله حافظ اسماعيل إلى دمشق أثار حفيظة البيطار الذي استدعى محمود رياض سفير مصر في دمشق وقتها ليستفسر منه عن فحوى أو مضمون الكلام الذي سمعه من المبعوث المصري، فسأل البيطار السفير محمود رياض عن المخاوف المصرية بقوله له:

«ما الذي تخشونه؟»

فأجابه محمود رياض:

«الحقيقة أنّ مصر وسوريا لا تتكلمان لغة واحدة!»

إذن، من البداية كانت هناك لغتان عربيتان تعبِّران عن مفهومين مختلفين للقومية العربية[8].

وكان هناك في سوريا من يصف دولة الوحدة بقيادة عبد الناصر بأنها «استعمار مصري»، وهو نعت أطلق أيضاً في بلاد الشام خلال حكم ابراهيم باشا. وهذا ما أكده صلاح نصر مدير استخبارات عبد الناصر أيضاً في كتابه «عبد الناصر وتجربة الوحدة» ضمن نقله لوقائع حفلة عشاء حضرها في بغداد بعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958 ضد النظام الملكي الهاشمي، وكان الوزير السوري الزائر أمين النفوري بين الحاضرين أيضاً. ويروي صلاح نصر أنّ عبد السلام عارف، الرجل الثاني في قيادة الثورة العراقية يومها، انتحى به جانباً وقال له:

«يا أخ صلاح، أريد أن أقول لك شيئاً... ما قصة النفوري هذا؟ إنّه يكِنُّ كراهية شديدة لمصر وعبد الناصر، وهو يحاول أن يبث سموماً بيننا، ويصف الوحدة بين مصر وسوريا بأنها استعمار مصري»[9].

ويقول صلاح نصر إنّه على الرغم من التقارب الأولي بين عبد الناصر والبعث، فقد كانت هناك مشكلة بينهما تكمن في أنّ فلسفة البعث إزاء الوحدة العربية الشاملة «كانت تتضمن تكويناً حزبياً يتعارض مع أطماح عبد الناصر»[10].

على أنّ فكرة «الاستعمار المصري»، كمرادف للوحدة القومية، لم تكن ظاهرة في التعبيرات اللغوية للأدبيات الناصرية، سواء بالنسبة إلى مفهوم العروبة والقومية العربية، أو بالنسبة إلى الوحدة بشتى أشكالها وأنواعها، بقدر ما كانت مستبطنة في المصالح الحقيقية. ففيما كانت القيادة السياسية المصرية ممثلة بجمال عبد الناصر تُظهر تردداً في قبول العرض السوري الملحّ لإقامة وحدة إندماجية فورية وكاملة بين البلدين، كانت الرأسمالية المصرية تبدو مبتهجة ومرحّبة بالوحدة، لأنها رأت، من زاويتها، أو على الأصح من زاوية مصالحها، أنّ سوريا سوف تصبح إقليماً تابعاً لمصر، بمنطق توسيع مجالات السوق. وليس هناك كبير فرق بين «الفكرة الاستعمارية»، وبين «الفكرة التوسعية».

سواء صح ذلك أم كان زعماً وافتراءً، فإن الشيء المؤكد تاريخياً هو أنّ مسألة الأمن القومي المصري تبقى هي الأساس في ذهن القادة المصريين، أياً كانت مشاربهم أو طبيعة حكمهم، وسواء أعلنوا ذلك أو كتموه. فهم يعتبرون سوريا الحافظ لهذا الأمن القومي، لأنّ معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر عبر التاريخ جاءت من الشرق. وقد لا يكون من قبيل المصادفة أنّ الانقلاب الذي وقع في القاهرة ضد حكم الإخوان المسلمين برئاسة محمد مرسي يوم 30 حزيران/يونيو 2013 جاء في

اللحظة التي أعلنت فيها الحكومة الإخوانية قطع علاقات مصر مع سوريا. وحتماً ليس مصادفة أيضاً أنّ مصر خاضت حربين كبيرتين مع إسرائيل بالاتفاق مع سوريا في عهد جمال عبد الناصر عام 1967، وفي عهد أنور السادات عام 1973.

وقد روى الصحافي المصري الراحل أحمد بهاء الدين أنّ محمد علي باشا، عرف من الضباط الفرنسيين العاملين في جيشه عن استعدادات فرنسية لاحتلال الجزائر عام 1830 بموجب خطط قديمة أعدها الجيش الفرنسي من أيام نابليون بونابرت، فأرسل مبعوثاً يُخطر الداي حسين، حاكم الجزائر العثماني آنذاك، بأنّ الفرنسيين ينوون احتلال بلاده، فطلب منه الداي أن يسبق الفرنسيين بجيش مصري يحفظ الجزائر من الاحتلال الأجنبي. لكن محمد علي اعتذر عن هذه المهمة بإبلاغ الداي حسين أنّ أمن مصر هو في الشرق وليس في الغرب[11]!

وبالفعل قام ابراهيم باشا بحملته في بلاد الشام بعد أشهر قليلة من الاحتلال الفرنسي للجزائر. والقاسم المشترك بين الاحتلالين، أنّهما اغتنما فرصة وهن الإمبراطورية العثمانية في تلك المرحلة، ومن أبرز أسبابه تحطُّم الأسطول البحري المصري في «العدوان الثلاثي» الذي ضم بريطانيا وفرنسا وروسيا واستهدف تدمير ذلك الأسطول في ميناء «نافارينو» اليوناني، عندما أوفده محمد علي بقيادة ابنه ابراهيم باشا لقمع التمرد اليوناني ضد الحكم التركي، بتكليف من السلطان العثماني محمود الثاني ابن السلطان عبد الحميد الأول[12].

***

لقد أغرق المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك بحثه عن الأهمية المطلقة لسوريا في الأمن القومي لمصر، في مستنقع إنكار «مصرية» ابراهيم باشا الألباني الأصل، لنفي «عروبته». وهنا أخالفه الرأي. فما قاله هو صنو قول غلاة الناصريين بأنّ جمال عبد الناصر هو أول حاكم «مصري» لمصر منذ زمن الفراعنة، بمعنى أنّ مصر ظلت ترزح تحت الحكم الأجنبي من آلاف السنين حتى جاءها أول حاكم وطني من صلب مصري، فتكون النتيجة المنبثقة من هذا المنحى أنّ عبد الناصر هو من أدخل مصر في «العروبة» لأنّه أول مصري حكم مصر، بينما ابراهيم باشا لا يمكن أن يكون عروبياً لأنّه غير مصري.

فماذا عن عروبة المصريين قبل عبد الناصر، وهم تحت حكام «غير مصريين» منذ الفراعنة؟

إن القول بأنّ مصر ما عرفت العروبة قبل ثورة تموز/يوليو لأن معظم قادتها كانوا غير عروبيين بالمعنى القومي للكلمة، (وليس بالمعنى الثقافي أو الديني) هو قول باطل. والقول أيضاً بأنّ عروبة مصر جاءت مع عبد الناصر ليس صحيحاً فضلاً عن كونه تعبيراً شوفينياً. فقد يكون عبد الناصر أول « مصري عربي» حكم مصر، لكنه قطعاً ليس أول عروبي في مصر.

ومن هذه الزاوية تحديداً سنتبيَّن أهمية الدراسة المقارنة بين محمد علي باشا وجمال عبد الناصر بما يتعدى مسألة الأمن القومي المصري في سوريا.

علماً أنّه حتى في مسألة الأمن القومي المصري في سوريا، يبدو الطريقان متعاكسين. وتظهير صورة هذا التعاكس في المسارين يأخذ شكله الأوضح في الجزيرة العربية. ذلك أنّ ابراهيم باشا قبل حملته الناجحة والحاسمة في سوريا، استطاع أن يهزم ويدمِّر الدولة السعودية الوهابية الأولى في عقر دارها، في عاصمتها «الدرعية»، بينما ذهب عبد الناصر لمقاتلة الدولة السعودية الوهابية الثانية على حدودها بعدما هزمته هي في دمشق ذاتها من خلال دعمها للانفصاليين، قبل أن تهزمه في اليمن، ليتلقى الضربة القاضية في حرب حزيران/يونيو 1967 كنتيجة حتمية لهذا الصراع، وهناك من يقول بالضلوع أو التواطؤ السعودي مع الأميركيين والإسرائيليين.

واحد هزم الوهابية السعودية في عقر دارها فربح في سوريا، وآخر خسر في سوريا لأن حربه مع الوهابية السعودية جاءت متأخرة وعلى هوامشها.

ليس هذا التعاكس الوحيد في النظرة الاستراتيجية بين محمد علي وعبد الناصر. وربما كان بأهميته رفض محمد علي نجدة الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي، في الوقت الذي ذهب فيه لنجدة العثمانيين في اليونان، بينما هرع عبد الناصر إلى دعم الثورة الجزائرية فدفع ثمناً غالياً في العدوان الثلاثي. فقد كان محمد علي في حروبه الخارجية هذه إلى جانب السلطنة العثمانية، التي نشأ في كنفها، يهدف إلى تحقيق غاية واحدة هي أن يأخذ سوريا، بالحسنى أو بالحرب، لقاء خدماته للسلطنة. ثم أعلن صراحة عن هذا الهدف الذي تم الاعتراف الرسمي المتأخر به في «معاهدة كوتاهية»، فكانت حملة ابراهيم باشا في سوريا نتيجة لرفض وتهرُّب الدولة العثمانية من تسليم بلاد الشام إلى حاكم مصر ثمناً لخدماته السابقة لها[13].

كذلك يتبيَّن التعاكس في المسار الخارجي بين الحالة الابراهيمية والحالة الناصرية، من خلال التصوُّر الهندسي للخريطة السياسية. فقد بَانَ على عبد الناصر في كتابه «فلسفة الثورة»، أو على الذين صاغوه له، قصورٌ في فهم علم الهندسة

والرياضيات، من خلال تصميم الدوائر الثلاث، العربية والإفريقية والإسلامية، كما مرَّ ذكرها. فقد فاته في هذا التصوُّر أنّ الدوائر لا تتواصل، بل هي تتماس أو تتلامس، وإذا تجاوزت التماس فإنها تتداخل لتشكّل مساحات مشتركة، من فوق الصفر بقليل إلى التطابق الكامل في دائرة واحدة. ولذلك، يمكن القول بأنّ عبد الناصر ظلَّ يتحرَّك في دائرة مفرغة حتى الدوار والسقوط.

وقد بان ذلك بوضوح من خلال تقلُّبه في التوجهات العربية، مرة في الدعوة إلى وحدة الهدف، ومرة بالدعوة إلى وحدة الصف. ففي الحالة الأولى، تراه يسعى إلى تطابق الدوائر، وفي الحالة الثانية تراه ينسحب من التطابق إلى مجرد التماس الشكلي بين الدوائر، وفي الحالتين، لمن ينظرون إلى المسألة بمنظار هندسي، استبعد عبد الناصر من حسابه المساحات المشتركة الناتجة من تداخل الدوائر وليس من تطابقها أو تماسِّها.

وفي المقابل، فقد قام تصوُّر محمد علي وابنه ابراهيم على هندسة المثلَّث، ربما قياساً على هندسة الأهرامات الفرعونية. فهو اعتبر مصر قاعدة ذاك المثلث وسوريا قمته وفلسطين ولبنان ضلعاه، أمّا الباقي فتفاصيل لا علاقة لها بالجوهر الاستراتيجي للمنطقة. والفارق الهندسي الآخر هو أنّ الدوائر متساوية في الشكل، بينما المثلثات تتفاوت في شكلها، وليس بالضرورة أن تكون متساوية الأضلاع، مما يحلُّ معضلة الأحجام والأوزان التي اتخذها محمد حسنين هيكل حجة لمهاجمة حزب البعث في العراق، بدعوى أنّه يريد وراثة عبد الناصر وسرقة دور مصر، ليؤكد أنّه لن يستطيع ذلك، «لا بالطبيعة ولا بالطبع».

***

غنيٌّ عن القول إنّ الجيش المصري الذي حمل جمال عبد الناصر إلى السلطة من خلال ثورته على بقايا نظام محمد علي، وقد استمر نحو قرن ونصف القرن، إنّما هو جيش محمد علي. إنّه الجيش الذي أقامه محمد علي ليس لحماية أمن مصر القومي فقط، وإنما لتتمحور حوله الحالة التقدمية للشعب المصري. وإلى الآن تبدو إنجازات محمد علي الداخلية راسخة وغير قابلة للإزاحة، من النهضة التعليمية، إلى الصناعة الناشئة من الصناعات الحربية والمكملة لها، ومن تشكُّل الطبقة العاملة لهذه الغاية، إلى استحداث زراعة القطن الطويل التيلة الذي أصبح ذات يوم سلعة استراتيجية عندما احتاجت إليه الولايات المتحدة خلال حربها

الأهلية في أواسط ستينات القرن التاسع عشر، فكان من أسباب إعادة تنشيط قوة «المارينز»، أو مشاة البحرية، لحماية المصالح الأميركية عبر البحار[14].

وفي زمانه، كان مشروع «القناطر الخيرية» الذي أقامه محمد علي بأهمية مشروع «السد العالي» الذي أقامه جمال عبد الناصر بعد قرن وربع القرن[15]. لكن البعد الصناعي في ذهن محمد علي كان حاسماً في تحديد معالم النهضة المصرية، لأن فكرة إقامة صناعة حربية محلية بأيد وطنية تقوم على أساس أنّه من غير الممكن قيام حالة استقلالية حقيقية يبقى فيها سلاح الجيش لأي دولة مرهوناً لإرادة مصدِّري السلاح الأجانب. وقد كان ذلك من أسباب الانتصارات الهائلة التي حققها جيش محمد علي ليس في المنطقة العربية وحدها، بل على المسرحين الأوروبي والأميركي أيضاً. ولذلك تواطأت ضده الدول الكبرى في زمانه، بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، لتدمير أسطوله البحري الذي بناه بأيد مصرية، بعد النجاح الباهر لهذا الأسطول في احتلال الموانىء اليونانية جميعها خلال حرب «يونان عصياني»، أو حرب التحرير اليونانية.

ذلك أنّ استمرار سيطرة الأسطول المصري على منطقة أوروبية، كان من شأنه أن ينقل مصر إلى مرتبة الدولة الكبرى كشريك كامل الشراكة مع باقي الدول الأوروبية، وهذا من الممنوعات الدولية. بل إنّ صناعة السلاح المصرية في عهد محمد علي أخذت سمعة عالية في البلاد العربية من خلال البندقية التي أسماها أهل بلاد الشام «الإبراهيمية»، نسبة إلى القائد ابراهيم باشا، وراحوا يتسابقون على اقتنائها. ففي ذلك الوقت، كانت أسطورة «الإبراهيمية» أشبه بأسطورة بندقية «كلاشنيكوف» الروسية الرشاشة خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى اليوم.

نقطة القوة هذه بالنسبة إلى محمد علي، لم تكن متاحة لجمال عبد الناصر الذي بقي معتمداً على الأسلحة والذخائر المستوردة من الخارج. وبالتالي لا يمكن القول بأنّ مصر عبد الناصر كانت مستقلة بقدر ما كانت مصر محمد علي بصرف النظر عن حديث العروبة في الإطار الذي رسمه المؤرخ اللبناني يوسف ابراهيم يزبك.

هنا أيضاً أفترق عما ذهب إليه يوسف ابراهيم يزبك من حيث دحضه لأوهام السوريين والفلسطينيين واللبنانيين القائلين بأنّ ابراهيم باشا جاء يحمل إليهم الحرية، هو الذي يستعبد الفلاحين المصريين الهاربين من حكمه، كما قال، إلى برّ الشام. ذلك أنّ الاستقلالية العسكرية لمصر كانت لها الأولوية، وكان ذلك في صلب حرب ابراهيم باشا على عبد الله باشا والي عكا الذي منع عنه وصول الأخشاب

اللازمة لبناء الأسطول البحري من برّ الشام، فنجح في حربه هذه على والي عكا حيث أخفق نابليون بونابرت ضد الوالي السابق أحمد باشا الجزار.

أما المصريون الهاربون إلى الشام فلم يكونوا فلاّحين، كما قال يوسف ابراهيم يزبك، بالمعنى التقني للكلمة، بل كانوا إما فارين من الخدمة العسكرية، أو متهربين من دفع الضرائب، وهذا لا يمكن وضعه في خانة القهر والاستبداد. والدليل على ذلك ترحيب بلاد الشام بقدوم جيش ابراهيم باشا لتخليصهم من الحكم العثماني المستبد، ولا نظن أنّ الشوام قبلوا إبدال استبداد باستبداد آخر. ومن الدلائل على ذلك عمق التحولات الاجتماعية والثقافية التي رافقت الحملة الابراهيمية، خصوصاً بالنسبة إلى الأقليات الدينية التي تعجُّ بها سوريا ولبنان. أما انقلاب السوريين واللبنانيين والفلسطينيين ضده بالتالي، فليس مرده إلى الاستبداد، بل إلى تحريض الدول الأجنبية، وأبرزها في ذلك الوقت بريطانيا وفرنسا، لتلك الأقليات على الثورة ضد القائد المصري لتتحول فيما بعد إلى حرب أهلية بين هؤلاء.

فلو كان الأمر كما وصفه يوسف ابراهيم يزبك، في تلك النقطة بالتحديد (لأنّه يعترف بحجم وفاعلية التدخل الأجنبي ضد الحكم المصري)، فكيف يمكن تفسير انتقال العشرات من أهل الفكر والفن في بلاد الشام، ومن لبنان بالدرجة الأولى، إلى بلاد النيل طلباً للحرية في الدولة العلوية (نسبة إلى محمد علي)؟

بل كيف نفسِّر وصف يزبك نفسه لما جاء به ابراهيم باشا إلى سوريا بأنّه «تشريع ثوري عادل» و«إجراء إنساني عادل»؟

إلّا أنَّ يوسف ابراهيم يزبك لامس نقطة مهمة نراها تتكرر في هذه الأيام بفعل الاضطرابات السورية، وهي مواقف المتزمتين من المسلمين في بلاد الشام مما سمّاه «الإجراء الإنساني العادل» الذي اتخذه ابراهيم باشا برفع الحيف عن الأقليات والتمييز المقيت ضدها. فهو يقول في ذلك:

«ولكن ابتسام وجه الضعيف للدولة المصرية، وتشريعها الثوري العادل، قد واجهه عبوس بعض متزمتين من المواطنين المسلمين الذين عوَّدهم الحكم اللاعربي أن ينظروا بعين الاستصغار إلى مواطنهم الضعيف، فاشمأزوا من الإجراء الإنساني العادل واستكبروه، وحقدوا على صاحبه».

فها هو يضيف عامل التطرف الإسلامي إلى عامل التدخل الأجنبي كما لو أنهما متلازمان[16].

فكيف يصف حكم التمييز والاستبداد بأنّه «لا عربي»، ثم ينكر «عروبة» الرجل الذي أقام التشريع العادل واتخذ الإجراء الإنساني القائم على المساواة؟

في هذه المسألة، أي مسألة الانتماء إلى «العروبة»، يخطىء كثيرون في الخلط بين العروبة والعرب، كما كانوا يخلطون في زمن الدعوة المحمدية بين «العرب» و«الأعراب». ذلك أن العروبة بمعناها النهضوي تشمل كلّ مساهمة من أي شخص كان في النهضة العربية، حتى ولو لم يكن عربياً بالعرق. وهذا ينطبق في الدرجة الأولى على محمد علي وابنه القائد ابراهيم[17].

ثم إنّ الصناعات الحربية التي أقامها محمد علي لهدف استقلالي، كانت نواة نشوء مجتمع صناعي حقيقي قوامه الطبقة العاملة، والرأسمالية الوطنية، والدولة الراعية للشؤون الاجتماعية، من المشافي الطبية، إلى المدارس والكليات، إلى القناطر والترع الزراعية[18]. ومن الطبيعي أن يترافق نشوء طبقة عمالية صناعية مع تغييرات بنيوية وديموغرافية فورية، منها اتساع المدن على حساب الأرياف، ومنها الاستقرار الاقتصادي الذي أدى إلى زيادة مذهلة في عدد السكان في وقت قصير[19].

***

إن الجيش المصري الذي أنشأه محمد علي، وطوّره على أسس عصرية، سواء في عقيدته العسكرية، أو في قدراته الذاتية، ما كان ليبقى ويستمر، على الرغم من مرور الزمن والتبدلات الدولية والإقليمية والمحلية، لولا وعيه الدائم لمسألة الأمن القومي، وهو وعي ينم عن فهم عميق للقضية العربية المركزية المتجسدة في فكرة العروبة من حيث كونها فكرة تقدمية لا تماشي أو تقبل أي رجعية دينية أو سياسية أو فكرية. وكان آخر برهان على ذلك قيام الجيش المصري بإسقاط حكم «جماعة الإخوان المسلمين» الذي جاء في أعقاب سقوط حكم الرئيس حسني مبارك في عام 2011. وما كان حكم مبارك ليسقط لولا وقوف المجلس العسكري مجتمعاً في وجهه وتكفله إدارة البلاد إلى حين قيام شرعية جديدة.

إن الجيش المصري لم يعترف بحكم الإخوان المسلمين على أنّه شرعية جديدة، لأن الإخوان هدفوا إلى إعادة إحياء الخلافة الإسلامية، الأمر الذي يتعارض مع عقيدة الجيش القائمة منذ محاولة محمد علي إسقاط تلك الخلافة. يضاف إلى ذلك أنّ القضايا الإسلامية هي أولويات الإخوان المسلمين وليس القضايا القومية العربية أو الشؤون الوطنية المصرية فالجيش المصري، من أيام محمد علي، كان، وما زال، وسيبقى، عماد الدولة المصرية وعماد الأمن القومي لمصر الذي كانت سوريا، وما زالت وستبقى، حجر الزاوية فيه.

على أنّ المسألة الدولية تبقى من القضايا الملتبسة، خصوصاً بالمقارنة مع تجربة جمال عبد الناصر. ذلك أنّ الضباط الفرنسيين الذين أسهموا في إنشاء وتدريب الجيش المصري الحديث كقوة ضاربة حقيقية، على أساس فهم محمد علي للقدرة الذاتية، لم يأتوا إلى مصر بموجب اتفاق مع الحكومة الفرنسية، بل جاءوا كمتطوعين، أو حتى مرتزقة، بعد انفراط جيش نابليون بونابرت وتسريحهم من الخدمة. ولذلك وجدوا في مصر وطناً ثانياً ومنهم من تمصّر بالكامل، ومنهم من اعتنق الإسلام. بل إنّ بعضهم كان بمثابة «عيون» لمحمد علي في فرنسا ذاتها، ومنهم من علم عن الخطط الفرنسية لاحتلال الجزائر[20] في عام 1830.

ثم إنّ هناك الأثر الإيجابي، الثقافي والفكري والسياسي، الذي تركته حملة نابليون في مصر قبيل وصول محمد علي إليها. ولولا حملة نابليون لما كان من السهل على محمد علي أن يقضي على حكم المماليك ويحل محلهم. يضاف إلى ذلك نقطة أخرى هي استيعاب جيش محمد علي لدروس الحصار الفاشل الذي أقامه نابليون على مدينة عكا كمفتاح للطريق إلى سوريا ولبنان. والدليل على ذلك التحالفات المتضاربة للأمير بشير الشهابي. ففي الحملة النابليونية كان الأمير بشير متحالفاً مع والي عكا أحمد باشا الجزار، وفي الحملة الإبراهيمية كان متحالفاً مع ابراهيم باشا. ويبدو أنّ إغفال بونابرت للعامل السياسي الإقليمي، نتيجة ربما لغروره أو اعتداده بجيشه العظيم الذي هزم به تالياً كلّ الجيوش الأوروبية مجتمعة ومتفرقة، كان من الأسباب الوجيهة لفشل حملته في سوريا. وليس مفيداً بعد ثلاثة قرون التكهن بما كان سيحدث لو أنّ الأمير بشير الشهابي ألقى بثقله إلى جانب الحملة الفرنسية!

على أنّ العلاقات المصرية-الفرنسية، في أبعادها الثقافية والفكرية والسياسية أحياناً، لم تقتصر على الجانب العسكري. بل إنّ العنصر العسكري فيها هو أقلها شأناً. والواقع أنّ الفرنسيين كانوا شركاء في نهضة مصر العلمية والثقافية والفكرية والعمرانية، بحيث تبدو مساهمات بعض الفرنسيين في جيشها ضئيلة بالمقارنة. لكن العلاقة المصرية-الفرنسية أخذت منحى مختلفاً في عهد الخديوي سعيد ابن محمد علي الذي كان «فرنسياً» في ثقافته وتوجهاته، فظهرت علاقته مع فرنسا وكأنها علاقة تبعية، خصوصاً في المجال العسكري.

ومن علائم ذلك موافقته على طلب المهندس الفرنسي فرديناند دو ليسبس شق ترعة بين البحرين الأبيض والأحمر سمِّيت «قناة السويس». وكان الخديوي سعيد صديقاً شخصياً للمهندس الفرنسي منذ أن كان يدرس في باريس. ثم وافق

على إرسال قوة من الجيش المصري للمشاركة في حرب القرم إلى جانب الفرنسيين والإنكليز والعثمانيين ضد روسيا، على الرغم من العلاقات السلبية مع السلطنة العثمانية. فقد فعل ذلك قطعاً إرضاءً للفرنسيين. وقبل وفاته بتسعة أيام عام 1863، وافق على إرسال قوة مصرية-سودانية-نوبية بطلب من الإمبراطور نابليون الثالث للمحاربة إلى جانب الفرنسيين في المكسيك لقمع الثورة المكسيكية ضد الملك ماكسيميليان الذي فرضه الفرنسيون، بعد انسحاب الإنكليز والأسبان من المعركة هناك، لصعوبة المناخ وضخامة الخسائر النسبية في حرب مع عصابات غير نظامية.

وهذه الحملة العسكرية المصرية في المكسيك تستحق التوسع بها قليلاً لفهم نوعية الجيش الذي ورثه الخديوي سعيد عن والده محمد علي.

اختار نابليون الثالث الاستعانة بجيش إفريقي لاعتقاده بأنّ الأفارقة أقدر من الأوروبيين على تحمل المناخات الحارة، لتمتعهم بمناعة ضد الأمراض الاستوائية. ذلك أنّ الجيش الفرنسي-الأوروبي بقيادة الجنرال جوريان دو لا غرافيير Jurien de la Gravière خسر نحو نصف عديده في الحرب بسبب الأمراض الفتاكة المنتشرة في الأراضي الواطئة هناك، وهو السبب المعلن، أو الظاهري، لانسحاب الإنكليز والأسبان من تلك الحملة، وبالتالي الاستعانة بقوة مصرية-سودانية. وقد وافق الخديوي سعيد على إرسال فرقة، أو ما كانوا يسمونه في ذلك الوقت «أورطة» مؤلفة من 447 جندياً وضابطاً بينهم مترجم مدني واحد، ثم استقدم الفرنسيون فصائل جزائرية عملت بصفة مترجمين تسهيلاً للتفاهم بين القادة الفرنسيين والقوة المصرية-السودانية. وتم نقل الأورطة المصرية-السودانية من ميناء الإسكندرية ببارجة فرنسية اسمها «سين» Seine يوم 8 كانون الثاني/يناير من عام 1863 ووصلت إلى ميناء «فيراكروز» المكسيكي الموبوء بالحمى الصفراء يوم 23 شباط/فبراير من السنة ذاتها في منطقة تدعى Tierra Caliente.

هذه القوة أبلت بلاءً حسناً في الحرب على الرغم من فقدانها نحو 40 نفراً بسبب الحمى والأمراض والجروح، وكانت مهمتها حماية السكة الحديد التي تربط الداخل بالساحل، كما كان لها الفضل في اقتحام مدينة مكسيكو العاصمة والسيطرة عليها[21]. وقد امتدح قائد عسكري فرنسي المهارات القتالية والتنظيمية والروح المعنوية العالية للقوة المصرية-السودانية في رسالة إلى قادته وصفهم فيها بأنهم «ليسوا رجالاً مقاتلين فحسب، إنّهم أسود متوثبة».

لكن الخديوي سعيد انقلب على أهم إنجازات والده محمد علي، فأغلق الكثير من الكليات والمدارس، وله في ذلك كلمة مأثورة هي: «أمة جاهلة أسلس قياداً من أمة متعلمة»!

***

للجيش المصري التاريخي، سواء جيش محمد علي وابراهيم باشا، أو جيش ثورة 23 تموز/يوليو 1952 وجمال عبد الناصر، اقترابات وافتراقات في مراحل مختلفة. من ذلك مثلاً المسألة اليهودية التي بلغت ذروتها، من خيط خفي في زمن محمد علي وابراهيم باشا، إلى كيان هجومي وتوسعي استطاع أن يهزم جيش عبد الناصر في معركة عنوانها «الدفاع عن سوريا»، وهذه مفارقة سياسية وجهها العسكري غير مقنع تماماً.

وربما كان من أوجه التقارب بينهما الموقف من الراديكالية الإسلامية. فقد كافح الجيش المصري حركة الإخوان المسلمين في عام 2013 تمامًا كما فعل في زمن محمد علي وابنه ابراهيم باشا في الحرب ضد «الحركة الوهابية» والدولة السعودية المتحالفة معها في الجزيرة العربية، ثم بعد ذلك في الحرب ضد «الحركة المهدية» الإسلامية في السودان[22]. وهاتان الحركتان هما أول حركتين إسلاميتين متطرفتين في العصور الحديثة، وليس من قبيل المصادفة أن تكونا قد اصطدمتا بالجيش المصري. وهذا يؤكد أيضاً أنّ اصطدام حركة الإخوان المسلمين المعاصرة مع الجيش المصري ليس هو الآخر مجرَّد مصادفة، بقدر ما هو تعبير عن سياق تاريخي متواصل.

إنّ حملة ابراهيم باشا في سوريا هي الدافع الأساسي لإقامة دولة يهودية في فلسطين. فالغرب، الممثل ببريطانيا وقتذاك، أراد أن يمنع تكرار تجربة ابراهيم باشا في سوريا.

وربما إدراكاً من عبد الناصر لهذه النقطة تراجع عن الإقدام على حملة عسكرية مصرية لاسترداد سوريا إلى الوحدة بعد انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة. كما إنّ توجهه العسكري إلى اليمن، بدلاً من ذلك، ينبىء بإدراكه للدور السعودي، المركزي ربما، في تدبير الحركة الانفصالية.

والنقطة الملفتة أنّ عبد الناصر ظلَّ على اشتباهه بأنّ حزب البعث مؤيد للانفصال، لأنّه لم يقاوم الانفصاليين من البداية ليثبت تمسكه بالوحدة على الرغم من خلافاته مع رئيسها، متخذاً حجة أنّ اثنين من قادة البعث السابقين، هما أكرم

الحوراني وصلاح البيطار، وقَّعا عريضة الانفصال تالياً. ولذلك اعتبر عبد الناصر أنّ طلب البعثيين تجديد الوحدة بعد سقوط حكم الانفصال لم يكن صادقاً، أو ربما هو من قبيل المناورة. ومما زاد من اشتباهه هذا أنّ البعثيين في العراق كانوا يتربصُّون بحليفه عبد السلام عارف وهم شركاؤه في ثورة عام 1963 ضد عبد الكريم قاسم.

ذهب جمال عبد الناصر إلى اليمن متعمِّداً الابتعاد أطول مسافة ممكنة عن سوريا التي تذكِّره، بصرف النظر عن طبيعة حكامها، بالتزام مصر بمسؤوليتها التاريخية، من أجل أمنها القومي، وما يترتب على ذلك من معالجة جدية للعقبة التي غرسها الاستعمار بين مصر وسوريا. فهناك فقط يكمن العدو الحقيقي للأمة العربية. ولهذا، اضطر عبد الناصر أن يعلن للفلسطينيين أنّه ليس لديه خطة لتحرير بلادهم (كما ذكرنا آنفاً)، وأن من يقول لهم غير ذلك فإنّه يكذب عليهم!

لم ينطق عبد الناصر بذلك على سبيل كشف الحقائق، ولو أنّه كان صادقاً في قوله. هو قاله لإزالة الغشاوة أو الوهم بأنّ ثورة 23 يوليو قامت من أجل فلسطين، أو رداً على تخاذل وفساد النظام الملكي المصري في الحرب العربية ضد قيام دولة إسرائيل، لأن العرب، ومنهم الفلسطينيون بوجه خاص، فهموا الأمر على هذا النحو، أو تمنوا ذلك، من غير أن يوقظهم أحد من هذا الحلم الجميل الذي ليست له صلة بالواقع.

بعد الانفصال، فهم عبد الناصر أنّه وقع في معضلة، بصرف النظر عن الأسباب والمسببين. فقد أصبح وضعه في تلك المرحلة شبيهاً بوضع ابراهيم باشا بعد تعثُّر حملته السورية، ورده من قبل الدول الكبرى في زمانه إلى داخل حدود مصر والاعتراف بشرعية حكمه فيها فقط. والمعضلة هي أنّ التقوقع داخل مصر بباب واحد مفتوح فقط نحو الدول الكبرى، هو نوع من الموت البطيء، والرجاء الوحيد فيه أن يكون زبوناً في خدمة مصالح واحدة أو أكثر من تلك الدول لتبقيه عائماً فوق خط الغرق، لكن تحت خط الفقر.

والفارق بين حملة ابراهيم باشا في سوريا وبين تجربة عبد الناصر هناك، أنّ التجربة الأولى كانت مغامرة بحق وحقيق ضد بقية العالم، أما التجربة الناصرية فقد كانت نوعاً من المساومة مع السوريين ومع بقية العالم. والدليل على ذلك أنّ ابراهيم باشا عندما وجد فرصة لتجاوز الحدود تجاوزها من غير تردد، فاحتل الأناضول وانفتح الطريق أمامه إلى استانبول مقر السلطنة والخلافة، إلّا أنّ حسابات والده وتردده منعاه من قضم لقمة كبيرة خشي ألا يستطيع هضمها، وفي اعتقاده أنّ الدول الكبرى لن تستطيع تحمُّلَها. لكن عبد الناصر تردد بوضوح عندما لاحت له فرصة التمدد إلى العراق بعد ثورة 14 تموز 1958، فأحجم وانكفأ.

من الطبيعي أن تكون الحسابات المتعلقة بسوريا معقَّدة، لأنها تتعلق بوجود الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة. فإذا كان عبد الناصر قد قال بأنّه ليست لديه خطة لتحرير فلسطين، فلماذا، إذن، قبل بالمساومة مع السوريين على قيام الوحدة بين البلدين؟

ربما كان الجواب عن هذا السؤال يكمن، باعتقاده، في أنّه من الممكن احتواء إسرائيل بين فكي كماشة، إذا كان متعذراً اقتلاعها.

هو، إذن، يعرف أنّ مغامرة ابراهيم باشا في سوريا هي السبب المباشر الموجب لإقامة إسرائيل وإدامتها من قبل الدول الكبرى. ولذلك فإن الوحدة المصرية-السورية كانت مجرد قفزة في الهواء، طالما أنّ طريق البرّ بين أرض الكنانة وبلاد الشام مقطوعة بالإسفين الذي غرسه الاستعمار بينهما. وبالتالي، فإن الذين يعرفون ذلك يعرفون أنّ مشروع الوحدة السورية-المصرية كان مشروعاً مستحيلاً إلّا إذا باشر باقتلاع الإسفين قبل أي خيار آخر، وهو ما لم يحصل، وفي أغلب الظن إنّه لن يحصل حتى في المدى البعيد، تبعاً للأحوال الجارية والسائدة في المنطقة وفي العالم، وكلّها تصب في مستودع واحد.

***

هناك فارق مهم بين ابراهيم باشا وجمال عبد الناصر، ليس بالنسبة إلى سوريا فحسب. بل إلى الأهداف السياسية النهائية والمركزية التي يقرِّرها الميدان. وهذا الفارق مردُّه إلى أنّ القائد ابراهيم كان قائداً ميدانياً متميزاً، بينما جمال عبد الناصر كان زعيماً شعبياً لكنه لم يمارس القيادة في الميدان[23]. ولذلك يدخل اسم ابراهيم باشا إلى جانب أسماء القادة الميدانيين المرموقين في التاريخ القديم والحديث من الإسكندر المقدوني ويوليوس قيصر، إلى تيمورلنك ونابليون بونابرت.

وقد كان الرسول العربي محمد بن عبد الله من الناحية العسكرية في طليعة القادة الميدانيين، وهو الآن مدار درس وبحث في دوائر التاريخ العسكري في الغرب، خصوصاً في الولايات المتحدة. ففي كتاب صدر أخيراً في أميركا بعنوان: «محمد قائداً ميدانياً: معارك وحملات نبي الله»، تناول الكاتب روس رودجرز أستاذ التاريخ العسكري في كلية أركان الحرب الأميركية، والمؤرخ الرسمي للجيش الأميركي عن القيادات الميدانية، الحملات العسكرية للرسول، وتحليل فكره العسكري واستراتيجيته الثورية. وقد سبق لرودجرز أن وضع كتاباً آخر عن العسكرية الإسلامية بعنوان «أسس وقواعد الحرب الإسلامية غير المتناسقة»[24].

من هنا يبدو أنّ رؤية عبد الناصر وتطلعاته كزعيم وطني وقومي كانت دائماً عرضة للابتعاد عن الأهداف السياسية النهائية والمركزية.

ولا يختلف أساس هذه المقارنة مع حزب البعث عن هذا السياق. فالحروب البعثية، كالحروب الناصرية، كانت مفتعلة في جانب كبير منها، لأنها توَّخت الابتعاد عن المواجهة الأساسية بمواجهات فرعية. وهذا يفسِّر إلى حد بعيد ما يجري داخل البلدان العربية من انقسامات داخلية وحروب أهلية، كناتج منطقي للتخلي عن المواجهة المباشرة مع العدو الإسرائيلي، أو التنصل من تبعات القضية الفلسطينية بذرائع وأعذار شتَّى.

ومن غير المفيد الآن طرح أسئلة افتراضية لا معنى لها، مثل:

ماذا كان سيحدث لو أنّ عبد الناصر لم يرسل الجيش المصري إلى اليمن عام 1962؟

أو: ماذا كان سيحدث لو أنّ صدام حسين لم يرسل الجيش العراقي ليقاتل إيران عام 1980؟

فما حدث قد حدث، ونحن الآن نبحث في كيفية التعاطي مع الواقع لعلّ بالإمكان الخروج منه إلى واقع جديد أحسن حالاً. ذلك أنّ الواقع الراهن يعطي انطباعاً بأنّه أحسن الممكن، وبأن الخروج منه قد لا يكون بالضرورة إلى الأحسن!

في حربي اليمن وإيران، كانت الولايات المتحدة حاضرة بموقف متقلِّب، ومتدرِّج، من تأييد ابتدائي لجانب، ثم التمهيد للتراجع، ثم الوقوف في الجهة المقابلة. السياسة الأميركية في اليمن كانت إلى جانب الجمهوريين، بل ربما أنّها هي التي شجَّعت على هذا المسار لإبقاء المملكة السعودية تحت سيطرتها بخلق خطر داهم على حدودها، وربما كانت أيضاً هي من شجَّعت مصر على التدخل في اليمن، لتضرب عصفورين بحجر واحد.

وينطبق هذا المسار على الحرب العراقية-الإيرانية تحت عنوان «الاحتواء المزدوج» (وهي سياسة بدأت في عهد الرئيس بيل كلينتون واختطها أنطوني لايك مستشاره للأمن القومي). فالولايات المتحدة شجَّعت صدام حسين على محاربة إيران وأمدته بمعونات ومعلومات مهمة، وشجَّعت الدول الخليجية المتحالفة معها، وعلى رأسها المملكة السعودية، على فتح خزائنها له بعد تضخيم الخطر الإيراني عليها. وفي منتصف الطريق، بدأت تتراجع وتفتح خطوطاً سرِّية مع الإيرانيين، وبعد الحرب أخذت تحرِّض الخليجيين على العراق وتقنعهم بأنّ انتصار صدام في الحرب

الإيرانية سوف يكون وبالاً عليهم، فكان ما جرى للكويت، ومن بعد ذلك الحرب «الكونية» على العراق تمهيداً لاحتلاله وإسقاط نظامه.

وهنا أيضاً لا ينفع الافتراض ما إذا كان بالإمكان اجتناب هذا المسار، لأن ما حدث قد حدث.

وفي هاتين الحربين الكبيرتين في المنطقة ما كان جمال عبد الناصر قائداً ميدانياً، وما كان صدام حسين كذلك. ولا نعرف من هي القيادات الميدانية المصرية التي تجلَّت في حرب اليمن، وما كان مصيرها. لكنّنا نعرف أنّ صدام حسين لم يكن يسمح ببروز أي قائد ميداني في حرب إيران، لأن القائد الميداني المتميز يمكن أن يشكّل خطراً عليه. فقد دامت الحرب مع إيران ثماني سنوات ولم يبرز اسم واحد باستثناء الرئيس القائد الذي لم يكن قائداً ميدانياً. بل هناك من يقول بأنّ بعض الانتكاسات التي واجهتها القوات العراقية في حرب إيران نتج عن تدخل صدام حسين في تقديرات القيادات الميدانية.

وبالتالي، فإنّه كان من غير الممكن أن ينجح في حرب الكويت، وهي حرب شكَّلت كارثة بشرية ومادية ومعنوية على الجيش العراقي. على أنّ ذلك لا يعفي الولايات المتحدة في عهد جورج بوش الأب من مسؤولية إنسانية وقانونية عن الأمر بضرب الجيش العراقي المنسحب من الكويت بدم بارد ومن غير مبرِّرات أو ضرورات عسكرية. وقد شعر جورج بوش بفداحة تلك المسؤولية عندما أمر بمنع نشر صور وأخبار تلك الكارثة، وكأنها لم تحدث. لكنها سوف تبقى إلى الأبد في سجلات التاريخ في باب الجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، وخرق القوانين والأعراف العسكرية العالمية. وهذا أيضاً ما فعله الإسرائيليون، الشقيق التوأم للأميركيين، بالجيش المصري بقتلهم للأسرى من الجنود في سيناء عام 1967 بدم بارد وعن سابق تصوُّر وتصميم.

وتكفي نظرة عابرة على الخطط العراقية للدفاع عن الكويت في وجه التحالف الدولي بقيادة أميركا (باستثناء إسرائيل شكلياً مراعاةً للحساسيات العربية مع أنّها واقعياً لم تكن غائبة عما يجري)، وعلى الخطط التي نفَّذها الأميركيون في الحرب الفعلية، للتأكد من أنّه لم تكن لدى القيادة العراقية أي معلومات استخبارية حقيقية عن خطط مهاجميها. وهذه ليست ثغرة بسيطة في مجال الحرب العسكرية، أو أي نوع آخر من الحرب. قائد لا يعرف شيئاً عن أعدائه، بينما هم يعرفون عنه كلّ شيء وبأدق التفاصيل، هو الصورة المناقضة تماماً للقيادة المحمدية كما رسمها روس رودجرز في كتابه «محمد قائداً ميدانياً»، أو كما رسمها من قبله معروف الرصافي

في كتاب «الشخصية المحمدية». ومع ذلك فإنّه لم يتورع من أن يكتب بدمه على علم بلاده عبارة «الله أكبر»!

وفي الحالتين الناصرية والبعثية، في السلم وفي الحرب على السواء، كانت مهمة أجهزة الاستخبارات أن تحمي النظام من الداخل، خصوصاً لجهة التنكيل بالمعارضين، الحقيقيين أو المفترضين، بدلاً من العمل على اختراق العدو وكشف خططه وطرق تفكيره في الأمور الاستراتيجية والتكتيكية. ولذلك كان معيار النصر في أي مواجهة من أي نوع، أو في أي أزمة حقيقية، هو بقاء النظام الحاكم واستمراره في الحكم، لا مجريات الميدان.

جاء تدمير إسرائيل لمفاعل تموز النووي بالقرب من بغداد بعد أشهر قليلة من الهجوم العسكري العراقي على إيران، شاهداً على هشاشة التفكير الاستراتيجي للقيادة العراقية البعثية في ذلك الوقت. فالقيادة اعتبرت أنّ تحالفها مع واشنطن ضد إيران يومئذ كفيل بمنع إسرائيل من الإقدام على أي عمل من شأنه أن يربكها ويعيق حركتها. وربما لم يخطر لها أبداً أن يكون الهدف الإسرائيلي تدمير المفاعل النووي، باعتبار أنّ الغارات الجوية الإسرائيلية لهذه الغاية محكومة بالمرور في أجواء يُفترض أنّها صديقة وحليفة للعراق ومعادية لإسرائيل، وكأن تلك الدول قادرة على منع الطيران الإسرائيلي من التحليق في أجوائها، سواء بالتراضي أو عنوةً.

وتبيَّن فيما بعد أنّه لم تكن هناك دفاعات حقيقية أو موثوقة قادرة على ردّ عدوان من هذا النوع. وتلك الصواريخ القليلة التي أرسلها صدام باتجاه تل أبيب، كانت محاولة رمزية أو بالأحرى استعراضية، لأنها لم تُحدث أثراً يُذكر. وهي تدلُّ على ضحالة في التفكير الاستراتيجي إذا كانت غايتها، كما قيل في حينه، إقحام إسرائيل في حرب الخليج الثانية عام 1991، خلافاً للرغبة الأميركية، وكأن إسرائيل تستطيع مخالفة أي رغبة أميركية جدّيّة[25]. حتى لو كان إطلاق تلك الصواريخ استعراضًا للقوة، فإنّه يبقى في الواقع عملية دعائية أو إعلامية طالما أنّه من المتعذّر أن يكون محاولة استدراج لإسرائيل إلى الحرب بهدف تأليب الرأي العام العربي ضد أميركا وحلفائها. وحتى هذا فيه بمنظور اليوم شيء من السذاجة، ونحن نرى أكثر من جهة عربية تستنجد بإسرائيل لمساندتها في حروبها الداخلية، فلم تعد هناك حاجة لأي تكتيكات استدراجية كتلك التي اعتمدها صدام حسين بلغة الصواريخ.

ومن الأمثلة على وضع الاستعراضية الدعائية في موضع القوة الواقعية أو الحقيقية، المشروع الذي رعاه صدام حسين بكلفة باهظة، محاكياً بذلك مشروع صواريخ «القاهر» و«الظافر» وغيرها في مصر الناصرية، وكلّف علماء ألمان من بقايا

النازية بإنجازه، وهو «مشروع بابل للمدفع العملاق» الذي أنيط بمهندس كندي غامض يُدعى جيرالد فينسنت بُل[26]. وقيل إنّ هذا المدفع الوهمي العملاق يستطيع أن يطلق قذيفة تزن أكثر من نصف طن من المتفجرات إلى مسافة ألف كيلومتر. وقيل أيضاً إنّ مدفع صدام العملاق هذا يستطيع أن يطلق قذيفة إلى الفضاء الخارجي تحمل قمراً اصطناعياً وزنه نصف طن إلى مدار على ارتفاع 200 كيلومتر. وبقي هذا كلّه، كما الصواريخ الألمانية في مصر الناصرية، حبراً على ورق.

ربما كانت هذه الأحلام الكبرى لتجد طريقها كي تصبح واقعاً لو أنّ الجانب العربي، الناصري والبعثي على السواء، عكف عليها بالقدرات الذاتية، أو لو أنّها أعطيت الوقت الكافي في حال أنّ الأعداء كانوا غافلين عنها. وهذا دليل آخر على أنّ الأعداء يعرفون كلّ شيء عن العرب، بينما العرب لا يعرفون سوى القليل القليل عن أعدائهم. هكذا خاض عبد الناصر وحزب البعث حروبهم الفاشلة والمدمرة لهم ولأوطانهم.

***

كان الاختلاف حول مفاهيم القومية العربية، والوحدة العربية، والعروبة، وعلاقة كلّ ذلك بالإسلام، وما زال، من الأسباب التي أحبطت قيام مشروع عربي شامل عابر للكيانات والخصوصيات القائمة. وهناك تناقضات بنيوية في تلك المفاهيم بين المكونات الفاعلة التي انبرت لتجسيد أفكارها وطموحاتها من خلال الحركية والمنطلقات النظرية، ابتداءً من ساطع الحصري، وحزب البعث في سوريا والعراق وأقطار عربية أخرى، ثم قسطنطين زريق وحركة القوميين العرب بقيادة جورج حبش، ثم جمال عبد الناصر الذي أصيب مشروعه الوحدوي والاستقلالي بنكسات مروِّعة ما زالت تداعياتها متتالية، وربما ستستمر إلى أمد طويل. وما يهمنا هنا، هو انعكاس الاضطراب في المفاهيم القومية للناصرية والبعث على الانهيارات القومية الناتجة عن ذلك الاضطراب.

ففي كتابه «عبد الناصر وتجربة الوحدة»، يقول صلاح نصر مدير استخبارات عبد الناصر لعشر سنوات (1957-1967): «بالرغم من الاتفاق الشامل بين العرب على القومية، فلا يزال العرب يختلفون في التعبير عنها وتطبيق الأساليب»[27].

وقد يكون صلاح نصر في مرحلة من المراحل نطق بلسان عبد الناصر، أو عبَّر عن فكره، وقد لا يكون، لكنه أحد الناصريين القلائل في مصر الذين أمسكوا بمفاصل السلطة وحاولوا تجسيد الفكرة الناصرية من الناحية النظرية على الأقل.

ففي موضوع القومية العربية، يقول في كتابه: «إذا ما عَنَّ للمرء أن يتحدث عن القومية العربية، فإنّه لا يستطيع أن يفصل عنها الوحدة، أو الاستقلال، أو الإصلاح، أو البعث العربي. فالقومية هي القوة الدافعة لحياة العرب اليوم. إنّها إطار فكري، ووسيلة اقتراب إلى المسائل والمشكلات والتحديات التي تواجه العرب. كما أنَّ قيمتها تكمن في اتفاق العرب الشامل على أنّ هناك شيئاً اسمه الأمة العربية»[28].

وأهمية ما جاء في كتاب صلاح نصر أنّه يربط بين القومية العربية، وجمال عبد الناصر، وحزب البعث، والإسلام في توليفة حاول جاهداً أن يظهرها بمظهر نقدي مجرَّد. ويقول في الموضوع الإسلامي: «إنّه أقدم العوامل وأكثرها تأثيراً في وحدة العرب».

ويقول في حزب البعث: «استطاع حزب البعث السوري أن يجذب أتباعاً كثيرة، ونفوذاً سياسياً مناسباً في باقي الدول العربية، نتيجة أنّه أعطى محتوى سياسياً حقيقياً للمجتمع العربي بأنّ أنتج فلسفة سياسية وإيديولوجية ميَّزته عن باقي المجموعات السياسية في المنطقة. لكن النزاعات الدامية داخل البعث، وعدم قدرته على التطبيق، ومحاولته السيطرة على باقي المجموعات السياسية، أفقد فلسفة البعث نكهتها الجذَّابة، وتحوَّل الحزب إلى خط الصراع على السلطة».

أما عن قومية عبد الناصر العربية فيكتب صلاح نصر: «أخذ عبد الناصر القومية العربية وجعلها أداة سياسية لنفسه. وقد برهن على أنّه فنَّان لا يُبارى في ترجمة المنهج السياسي إلى سياسة عملية، بصرف النظر عن أخطاء التجربة. لقد مارس عبد الناصر الزعامة في العالم العربي لأنّه استطاع أن يفهم نفسية الجماهير العربية، فأخذ يلعب على الوتر الحسَّاس لآمال العرب ومخاوفهم التي اعتملت في نفوسهم. ولكن هناك زعماء عرب آخرين يستطيعون أن يلعبوا على نفس النهج لتحقيق أغراض أخرى».

ما يهمنا في تحليل صلاح نصر نزعته النقدية التي نوّه بأنّ غيابها عن الأدبيات العربية القومية الكثيرة، بما في ذلك الكتب، والمقالات الصحافية والإذاعية، وخطب الزعماء العرب، مَنَعَ قيام مذهب منهجي «لأن ما جاء في هذه المصادر يفتقر إلى المضمون الفكري، والتحليل الجاد، والنقد الذاتي الأمين الذي يجعل منها قيمة لدراسة جادة عن الموضوع»[29].

لكن تشخيص صلاح نصر للالتباس الناصري في هذه المسألة لم يُتح تشخيص العلاقة بين هذه النظرة الناصرية (نظرة جعل القومية العربية أداة سياسية للقائد القائل بها)، وبين وجود فئات غير إسلامية في المجتمع المصري، وخصوصاً الكرازة

المرقسية أو الكنيسة القبطية. وهناك ما يشير إلى أنّ عبد الناصر أخفى تحت غطاء القومية العربية انحيازاً لغير مصلحة الأقباط، وربما كان موقفه السلبي الإعلامي بوجه خاص ضد ميشال عفلق، ينسحب أيضاً على المسيحية المشرقية في سوريا، أو حتى على المسيحية العربية بكاملها، حسب مقتضيات سياسته، وليس لأنّه منحاز بطبيعته ضد المسيحيين.

وفي هذه المسألة هناك شاهدان على الأقل، أولهما موقفه من جماعة إخوان الصفا، وهي أول منتدى للحوار الإسلامي-المسيحي الجدِّي في الشرق، أقيم في إبان الحرب العالمية الثانية، لكن جمال عبد الناصر حلَّ الجماعة، ثم أعادها من بعده أنور السادات بصورة شكلية مخفّفة، وتغطيةً للإفراج عن الجماعات الإسلامية المعتقلين في عهد عبد الناصر[30].

أما الشاهد الثاني فهو اتفاق عبد الناصر مع الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي على فصل الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية عن الكنيسة القبطية المصرية، فتم نتيجة لذلك انتخاب أول بطريرك إثيوبي في أديس أبابا هو الأب باسيليوس الذي قام بتنصيبه البابا القبطي المصري كيريليوس السادس في عام 1959. ذلك أنّ الأرثوذكسية القبطية كانت هي الدين الرسمي للدولة في إثيوبيا في الزمن الإمبراطوري، وبقيت كذلك إلى أن ألغاها الحكم العسكري الإنقلابي في عهد الرئيس منغيستو هيلا مريم في مطلع سبعينات القرن العشرين. ومن الطبيعي أن تكون لانفصال الكنيستين الإثيوبية والمصرية تداعيات سياسية سلبية في كلّ من إثيوبيا ومصر، خصوصاً بعد اشتداد النزاع على مياه النيل بين البلدين، بينما الكنيستان الشقيقتان باتتا مهمشتين كلٌّ في بلادها.

ولعل الذريعة غير المعلنة هي أنّ الكنيسة الإثيوبية ليست «عربية»، مع أنّ لها مقاماً موقراً بين المسلمين من أيام الرسول العربي في عهد النجاشي الذي فتح بلاده كملجأ آمن للمضطهدين من أتباع الدعوة الإسلامية المحمدية في الجزيرة العربية في بداية انطلاقتها.

***

نشأت ممارسات سلطوية، وأفكار قومية عديدة، ورؤى إسلامية معادية للقومية، وأفكار توفيقية بين العروبة والإسلام، قبل بروز حزب البعث العربي الاشتراكي، وكذلك بعد انخراطه في الحياة السياسية للبلاد العربية. وليست غاية هذا الكتاب

عرضها أو درسها أو التعليق عليها، إلّا في حالات توافقها أو تعارضها مع مسألة الصراع الناصري-البعثي الذي هو الموضوع الأساس.

والممعن في الفكر البعثي لا يستطيع أن يعيه من زاوية واحدة، لأن حزب البعث، وإن بدا انفصامياً في مراحل الصراع الداخلي، خصوصاً بعد سعيه إلى السلطة ثم الاستئثار بها، له معايير مختلفة عن تلك التي تقاس بها الناصرية من حيث وجود أو عدم وجود إيديولوجية فكرية وسياسية تتميز بها، وهي معايير لا توجد أو لا يمكن العثور عليها إلّا من خلال أفكار ميشال عفلق السابقة لتأسيس الحزب، أو المراحل المتعاقبة التي مرَّ بها بعد ذلك.

وربَّ قائل، لماذا التفريق بين المنطلقات الابتدائية التي نادى بها عفلق في مطلع أربعينات القرن العشرين إبَّان الحرب العالمية الثانية، قبل استقلال سوريا وجلاء الجيوش الأجنبية عن أرضها، وبين المراحل اللاحقة لتأسيس الحزب في 1947؟

والجواب عن ذلك هو أنّ الفكرة القومية للحزب بعد تأسيسه أصبحت أداة سياسية غايتها المضمرة الوصول إلى السلطة أو الاستيلاء عليها، بما يشبه توصيف صلاح نصر لغاية عبد الناصر من المناداة بالقومية العربية.

لكن أفكار ميشال عفلق الأولى حول الموضوع كانت كلّها جديدة وقابلة للتطوير في أي اتجاه، حتى في الاتجاهات التي كانت تحاول تجاوز أفكار المؤسّس بعد تأسيس الحزب. بل يمكن القول بأنّ الفارق بين الثورة العربية الكبرى التي قادها الهاشميون، وبين البعث من حيث الأهداف القومية، أشبه بالفارق بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. وليس ذلك بمعنى الفارق الزمني بين مولد الدعوة الهاشمية خلال الحرب الأولى ونشأة فكرة البعث خلال الحرب الثانية، بل بالمعنى الحركي من حيث التخندق الدفاعي في الحالة الأولى، والاندفاع الهجومي المتعدد الأوجه في الحالة الثانية، مع ما رافق ذلك من تقدُّم علمي لم تشهد البشرية مثله طوال وجودها السابق، وما زال متواصلاً ومتصاعداً بوتيرة أسرع، وسوف يبقى كذلك في المستقبل. ولذلك فإن الأفكار البعثية الأولى التي نادى بها ميشال عفلق سوف تبقى متواصلة ومتصاعدة على الرغم مما انتهت إليه السلطة البعثية في سوريا والعراق، وما انتهت إليه التجربة الوحدوية القصيرة مع عبد الناصر.

في عام 1941 ميَّز عفلق بدقة متناهية بين الاهتمام بالمسألة القومية كحركة حاملة للأمل بمستقبل أفضل، وبين طريقة البحث الجارية حولها. وهذا يصحُّ اليوم أكثر مما كان صحيحاً في الماضي، وليس حول المسألة القومية فقط. فقد

قال بالحرف الواحد: «إذا كان في اهتمام الشباب ببحث القومية ما يدعو إلى الاستبشار، فان في طريقة بحثهم لها ما يدعو إلى كثير من الحذر والقلق».

وهذا ينبىء بشعوره أنّ البعثيين المقبلين على حزبه غير مؤهلين لفهم البعث على حقيقته كما هو في تصوُّره المبكر[31].

فلا عجب، والحالة هذه، أن يكون سوء الفهم أكبر مع الناصرية، إلى درجة القول بلغتين مختلفتين للتعبير عن مصطلحات متماثلة أو حتى متطابقة في اللفظ. فإذا كان ميشال عفلق قد خشي من الإقبال الكثيف على أفكاره، فإن دواعي مثل هذه الخشية من الإقبال المنقطع النظير على الوحدة السورية-المصرية بقيادة عبد الناصر كان يجب أن يعتبره الناصريون جرس إنذار ينبىء بكارثة كما حدث فعلياً بعد ثلاث سنوات فقط، بل منذ السنة الأولى. وهنا أيضاً كان ميشال عفلق دقيقاً في التشخيص حيث قال:

«إن إقبالا شديدا كالذي نراه على هذا الموضوع ليخيف أكثر مما يطمئن، لأنّه كثير الشبه بالإقبال على زيٍّ جديد من أزياء اللباس واللهو. والزي الجديد سرعان ما يصبح قديماً ويُهجر بمثل الشدَّة التي قُبل بها»[32].

لن نستفيض هنا باستعراض المفاهيم المختلفة للقومية العربية، وللصراعات الفكرية التي دارت حولها. لكن لا بد من تسليط الضوء على بعض المفاهيم الداحضة لها في الشرق وفي الغرب، خصوصاً تلك التي ردّدها الإسلاميون القائلون بأنّ القومية العربية نشأت في البلاد العربية كاستعارة أو تقليد من الغرب، أو الإسلاميون القائلون بأنها حركة معادية للإسلام، أو أنّ غايتها إسقاط الدولة العثمانية والخلافة الإسلامية، أو القائلون بأنها بدعة جاء بها المسيحيون العرب إما عن سوء قصد استهدافاً للإسلام، وإما لإيجاد صيغ تسهِّل عليهم التعايش مع المسلمين في بلادهم. وسوف نكتفي بعرض مختصر لمقولات في هذا الصدد للشيخين المصريين الجليلين محمد الغزالي ويوسف القرضاوي.

في هذا يقول القرضاوي في موقعه على شبكة الإنترنت:

«الوجدان القومي العربي بدأ يستيقظ في نفوس أفراد من العرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأول ما بدأ ذلك في ديار الشام حيث مهدوا بالقضاء على الحكم الأجنبي (التركي) يومئذ وعلى الإقليمية. وقد تزعّم هذه الحركة وقادها بعض الفضلاء المسيحيين الذين لم تكن تربطهم بالأتراك رابطة العقيدة والدين المتينة ورابطة الإخاء الإسلامي، وكانوا مثقفين بالثقافة الغربية

التي تقوم على تمجيد القومية، وكان من زعمائها الأولين الدكتور فارس نمر، والشيخ إبراهيم اليازجي، والأستاذ نجيب العازوري اللبناني».

وفي هذا الرأي يوافقه بعض الغربيين القائلين بأنّ الفكرة القومية العربية هي محاولة من المسيحيين، وتحديداً موارنة لبنان، للتغلب على انفصالهم عن المجموعات الإسلامية المحيطة. وعلى النقيض من ذلك يقول المؤرخ البريطاني اليهودي الماركسي إريك هوبسبوم:

«إن القومية العربية متطابقة مع الإسلام، مما يحيِّر أصدقاءها وأعداءها».

أما الشيخ محمد الغزالي فإنّه يرى أنّ العرب ليسوا شيئاً بدون الإسلام، وأنهم لم يكونوا شيئاً قبله، وأن الإسلام دين صالح لكلّ زمان ومكان، ويشمل في أحكامه وتنظيمه كلّ شؤون الحياة وما بعد الحياة. وهذا يشبه القاعدة النواسية (نسبة إلى أبي نواس) القائلة: «ليس الأعاريب عند الله من أحد». وفي كتابه «حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي» يكتب الغزالي: «تصدى كثير من مفكرينا وعلمائنا لدعاوى القومية والقوميين، وردوا عليها عبر العديد من المؤلفات والتصانيف، ونستطيع أن نوجز مجمل ردودهم في الآتي:

الأول: أنّ الدعوة إلى القومية العربية تفرِّق بين المسلمين، وتفصل المسلم العجمي عن أخيه العربي، وتفرِّق بين العرب أنفسهم ؛ لأنهم كلّهم ليسوا يرتضونها، وإنما يرضاها منهم قوم دون قوم.

الثاني: أنّ الإسلام نهى عن دعوى الجاهلية وحذَّر منها، وأبدى في ذلك وأعاد في نصوص كثيرة بل قد جاءت النصوص تنهى عن جميع أخلاق الجاهلية، وأعمالهم، إلّا ما أقره الإسلام من ذلك، ولا ريب أنّ الدعوة إلى القومية العربية من أمر الجاهلية، لأنها دعوة إلى غير الإسلام، ومناصرة لغير الحق.

الثالث: من الوجوه الدالة على بطلان الدعوة إلى القومية العربية هو أنّها سُلَّمٌ إلى موالاة كفار العرب وملاحدتهم من غير المسلمين، واتخاذهم بطانة، والاستنصار بهم على أعداء القوميين من المسلمين وغيرهم، ومعلوم ما في هذا من الفساد الكبير، والمخالفة لنصوص القرآن والسنَّة، الدالة على وجوب بغض الكافرين من العرب وغيرهم، ومعاداتهم وتحريم موالاتهم واتخاذهم بطانة.

الرابع: من الوجوه الدالة على بطلان الدعوة إلى القومية العربية أن يقال: إنّ الدعوة إليها والتكتل حول رايتها يفضي بالمجتمع ولا بد إلى رفض حكم القرآن؛ لأن القوميين غير المسلمين لن يرضوا تحكيم القرآن، فيوجب ذلك لزعماء القومية أن

يتخذوا أحكاما وضعية تخالف حكم القرآن، حتى يستوي مجتمع القومية في تلك الأحكام».

أما في معرض دحض القوميين العرب والإلغائية التامة لغير الإسلام فيقول الغزالي:

«إنهم ملحدون مجاهرون بالكفر، يقولون في صراحة: إنّ الإسلام ليس إلّا نهضة عربية، فاز بها هذا الجنس العظيم في القرون الوسطى، واستطاع في فورته العارمة أن يجتاح العالم بقيادة رجل عبقري، هو الزعيم الكبير: محمد صلى الله عليه وسلم. أي أنّ هذا الدين الجليل، نبت من الأرض، ولم ينزل من السماء، وأنّه انطلاقة شعب طامح فاتح، وليس هداية مثالية فدائية، جاءت من عند الله لتنقذ العرب من جاهلية طامسة، كانوا بها في مؤخرة البشر، إلى حنيفية سمحة رفعت خسيستهم، ثم انتشر شعاعها بعد في أنحاء الأرض، كما تنتشر الأضواء في عرض الأفق لدى الشروق».

وفي «اللاشيئية العربية» من دون الإسلام يقول الشيخ الغزالي: «إن العرب مرت عليهم أدهار قبل الإسلام لم يكونوا فيها شيئاً مذكوراً، ثم جاء هذا الدين فدخلوا التاريخ به، وطار صيتهم تحت رايته»[33].

وفوق قول الإسلاميين، إبطالاً للقومية العربية، بأنها مستوردة من أفكار أجنبية أوروبية المنشأ، أو أنّها من صنع المسيحيين، فإنهم متجاوزون في تفكيرهم الحالات الوطنية ولا يعترفون بحدودها الإقليمية، بالإضافة إلى تجاوزهم للقومية العربية. وبالتالي فإن قضية فلسطين، على سبيل المثال، لا تعنيهم كقضية وطنية فلسطينية، أو كقضية عربية في الإطار القومي. ومن أوضح الأدلة على ذلك ما جرى في سوريا من استباحة لحدودها ولحدود الدول المحيطة جميعاً. بل إنّ سيد قطب، المفكر الأكبر للإخوان المسلمين في مصر وبقية العالم الإسلامي، لم يذكر كلمة فلسطين ولا مرة واحدة في كتابه المشهور «معالم في الطريق»[34]!

أما الفلسطيني عبد الله عزّام، شيخ المجاهدين العرب في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي في ثمانينات القرن الماضي، فإنّه وضع عشر نقاط كلّ واحدة منها تُخرج القومي من الإسلام، «وتكفِّره كفراً ينقله عن الملة الاسلامية». وهذه النقاط العشر هي:

1- القومية العربية: تقيم التجمع واللقاء على أساس الجنس والأرض بدل العقيدة، وهذا يصطدم مع الاسلام.

2- القومية العربية: تفضل النصراني العربي على المسلم الباكستاني أو التركي وهذا يناقض القرآن.

3- القومية العربية: تنصر اليهودي العربي أو النصراني العربي على المسلم الباكستاني أو الأفغاني وإن كان الحق للباكستاني أو الأفغاني أو الايراني.

4- القومية العربية: توالي الكفار وتتبع القادة الكفار، فهي تقدم كلام ميشال عفلق أو جورج حبش أو أساتذتهم أمثال نيتشة وروسو على أي كلام آخر ولو كان كلام الرسول صلى الله عليه وسلم.

5- القومية العربية: لا تقبل أن تجعل قانونها من الإسلام خوفاً من إثارة النعرات الدينية والطائفية كما يدعون فهي تريد أن تبعد 90% من أبناء الدول العربية عن إسلامهم وتخرجهم عن دينهم مراعاة لشعور فئة قليلة من النصارى العرب.

6- القومية العربية: لا ترى أنّ الإسلام صالح لهذا الزمان، ولذلك كثيراً ما تصف الإسلام بالرجعية والجمود والتأخر، وتصف العلمانية والتحلل من الدين بالتقدمية والتحرر.

7- القوميون العرب: يرون أنّ الاسلام وثبة من وثبات الأمة العربية أدّت دورها ومضت، وأما اليوم فهناك مبادئ أخرى تؤدي دورها دون الإسلام الذي لايستطيع أن يواكب العصر.

8- القوميون يرون أنّ القومية العربية دين جديد له سدنته وحواريوه وأتباعه وقديسوه. يقول محمود تيمور: «وإنّ كتّاب العرب في أعناقهم أمانة هي أن يكونوا حواريين لتلك النبوة الصادقة (القومية) يزكّونها باقلامهم». ويقول علي ناصر الدين في مقدمة كتابه «قضية العرب»، الطبعة الثالثة: «العروبة نفسها دين عندنا – نحن القوميين العرب – المؤمنين العريقين من مسلمين ومسيحيين، ولئن كان لكلّ عصر نبوته المقدسة، فإن القومية العربية لهي نبوة هذا العصر». وجاء في مجلة «العربي»،عدد 2 ص 9 يناير 59: «الوحدة العربية يجب أن تنزل من قلوب العرب أينما كانوا منزل وحدة الله من قلوب قوم مؤمنين»، ويقول عمر فاخوري (في كتابه «كيف ينهض العرب»): «لا ينهض العرب إلّا إذا أصبحت العربية – أو المبدأ العربي – ديانة يغارون عليها كما يغار المسلم على قرآن النبي الكريم، وغرضي من هذا الكتاب تشكيل ديانة جديدة هي الجنسية أو العنصرية العربية».

9- القومية العربية: تقديم للجاهلية على الإسلام (أفحكم الجاهلية يبغون؟ ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون)، والجاهلية: هي كلّ حكم غير حكم الله.

ولقد رأينا أنّ زكي الأرسوزي يرى أنّ الجاهلية العربية هي الفترة الذهبية في حياة العرب ويراها مثله الأعلى.

10- القوميةالعربية: طاغوت جديد (صنم جديد) والطاغوت: كلّ حكم غير حكم الله، وكلّ ما أطيع من دون الله، وكلّ من تحاكم إليه الناس دون الله، سواءٌ كان صنماً أو كاهناً أو شيطاناً أو قانوناً أو وطناً أوقوماً أو زعيم قبيلة أو عشيرة أو بلداً»[35].

لكن ميشال عفلق قبل خمس وسبعين سنة، وتحديداً في عام 1941/1940، قبل محاضرته على مدرج جامعة دمشق بعنوان «في ذكرى الرسول العربي» بسنتين، استشرف الكثير من المغالطات السائدة الآن، مع أنّ محاضرته تلك أحدثت هي الأخرى التباسات ما زالت متفاعلة، وتناقضت حولها التفسيرات. فهو يعطي قياساً فكرياً ونظرياً جديداً بنفيه أن تكون القومية فكرة أو نظرية، حيث يقول:

«ولكن لنهجر اللفظ قليلاً ولنسمِّ الأشياء بأسمائها وصفاتها المميزة، فنستبدل بالقومية (العروبة) وبالدين (الإسلام) تظهر لنا المسألة تحت ضوء جديد. فالإسلام في حقيقته الصافية نشأ في قلب العروبة وأفصح عن عبقريتها أحسن إفصاح، وساير تاريخها وامتزج به في أمجد أدواره، فلا يمكن أن يكون ثمة اصطدام. وبعد، فهل القومية محصورة بالأرض كما يُظنُّ، بعيدة كلّ البعد عن السماء، حتى يُعتبر الدين شاغلا عنها مبذِّرا لبعض ثروتها، بدلا من اعتباره جزءاً منها مغذِّياً لها ومفصحاً عن أهم نواحيها الروحية والمثالية؟».

ويقول أيضاً: «إن القومية العربية ليست نظرية، ولكنها مبعث النظريات، ولا هي وليدة الفكر بل مرضعته، وليست مستعبدة الفن بل نبعه وروحه، وليس بين الحرية وبينها تضاد، لأنها هي الحرية، إذا ما انطلقت في سيرها الطبيعي وتحققت ملء قدرتها».

ويخلص إلى القول: «لا يصبح العرب قوميين باعتناقهم فكرة القومية، فهي ليست فكرة. ولا بعملية حب وإيمان وإرادة، فهي شروط لازمة للقومية ولكنها ليست إياها. جعل القومية فكرة تُعتنق يضيف إلى طوائف العرب طائفة جديدة، ويضع على النفس العربية طلاءً فوق القشور الموجودة التي تغشاها، ويزيدنا تفرقة ويباعد ما بين التجانس وبيننا. لا يحتاج العرب إلى تعلّم شيء جديد ليصبحوا قوميين، بل إلى إهمال كثير مما تعلموه حتى تعود إليهم صلتهم المباشرة بطبعهم الصافي الأصيل.

القومية ليست علماً بل هي تذكرٌ، تَذكُّرٌ حي»[36].

شواهد وأسانيد

1 «رؤية المسلمين للغرب»، الدكتور مراد وهبة، «الأهرام»، 2013/12/24. في هذه المناقشة يذكِّر الكاتب بالخيارات الثلاثة التي يتيحها الإسلام لأهل الكتاب، كما أوردها برنارد لويس في كتابه «رؤية المسلمين للغرب»، وهي: اعتناق الإسلام، أو دفع الجزية، أو الموت. أما الملحدون فلهم خياران اثنان فقط لا غير، هما: الإسلام أو الموت، بمعنى أن أهل هذا المذهب يرون أن الإسلام يقوم على القسر والقهر وليس على الاقتناع وحرية الاختيار، خلافاً للنص الإسلامي القائل بأنه لا إكراه في الدين.

2 هذا النص ورد في الطبعة الأولى من كتاب الصحافي والشاعر شاهين مكاريوس بعنوان «حسر اللثام عن نكبات الشام: وفيه مجمل أخبار الحرب الأهلية المعروفة بحوادث 1860، مع تمهيد في وصف البلاد الجغرافي والسياسي»، المطبوع في مصر عام 1895. وقد ولد شاهين مكاريوس في بلدة مرجعيون بجنوب لبنان، وعاش ومات في حلوان من ضواحي القاهرة. وله كتب أخرى وضعها في مصر أيضاً، من أبرزها كتاب عن الماسونية بعنوان: «الأسرار الخفيَّة في الجمعية الماسونية». وهو أحد المؤسسين الثلاثة لجريدة «المقطَّم» المشهورة في زمانها، الى جانب يعقوب صروف وفارس نمر. كما أسس في القاهرة جريدة شهرية باسم «اللطائف» استمرت عشر سنوات من 1886 الى 1896.

3 يوسف ابراهيم يزبك، «الجذور التاريخية للحرب اللبنانية: من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية»، نوفل، بيروت، الطبعة الأولى 1993، الصفحة 79.

4 كتب كارليل بحثه عن محمد يوم الجمعة بتاريخ 8 أيار/مايو 1840 بعنوان: «البطل كنبي. محمد: الإسلام». وهو منشور في كتابه «الأبطال وعبادة البطل والبطولات في التاريخ». On Heroes and Hero - Worship, Thomas Carlyle, Chapman & Hall Limited, London 1840.

5 مقابلة نشرتها «الأهرام» مع رئيس تحريرها الأسبق، بتاريخ 14 شباط/فبراير 2014.

6 خشي السلطان العثماني محمود الثاني الذي حكم من 1808 الى 1839 أن يواصل جيش ابراهيم باشا، بعد انتصاره في معركة نصيبين، زحفه باتجاه استانبول، فعقد معاهدة مع روسيا تعهد فيها الروس بالدفاع عن عاصمة الخلافة الإسلامية في حال تعرضها للهجوم. وقد توفي السلطان محمود الثاني بعد نحو شهر واحد من تلك المعركة التي كلف قيادة الجيش التركي فيها الى حافظ عثمان باشا، بعد القضاء على قوة «الإنكشارية» التي كانت تتحكم بقرارات السلطنة. وفي عهده احتل الفرنسيون الجزائر التي كانت تابعة اسمياً الى السلطنة العثمانية. وكان انتصار ابراهيم باشا في نصيبين باهراً بالنظر الى التحصينات القوية التي أقيمت هناك بإشراف اثنين من كبار ماريشلات بروسيا الألمانية هما فون مولتكي وفون مولباخ، خصوصاً أن الماريشال فون مولتكي كان هو القائد الفعلي للجيش التركي المهزوم ومعه قوة من الجيش الألماني لا يقل عديدها عن ألف جندي وضابط. وكان السلطان محمودالثاني يعرف في قرارة نفسه مدى حيوية الجيش المصري منذ أن استعان به في حرب اليونان وفي الحرب ضد الوهابيين في الجزيرة العربية حيث نجح ابراهيم باشا نفسه وهو في مقتبل العمر بتدمير الدولة السعودية الوهابية الأولى في عاصمتها «الدرعية». كما أثار الإعجاب بنجاحه في اقتحام عكا حيث فشل جيش نابليون بونابرت قبله بنحو ثلاثين سنة.

وإذا صحت الرواية الواردة في النص عن سؤال الضابط الفرنسي لابراهيم باشا عن وجهته النهائية، فإنّ جوابه منطقي إذا كان يقصد الوصول الى أضنه التي تراجع السلطان عن إعطائها لمحمد علي

والي مصر بموجب «معاهدة كوتاهية» التي أعطت لوالي مصر سوريا والحجاز وكريت والسودان وأضنة أيضاً. وفي أغلب الظن أن المستشار الفرنسي المشار إليه هو الكولونيل جوزف سيف Joseph Sève، وهو من الضباط السابقين في جيش نابليون بونابرت (الجيش العظيم)، وقد انخرط في خدمة محمد علي بصفة شخصية لأنه كان معارضاً للحكم الفرنسي الذي أقيم بعد هزيمة نابليون في واترلو. والحقيقة أن الكولونيل الفرنسي المذكور، الذي أطلق عليه المصريون اسم «سليمان باشا الفرنساوي»، هو الذي أسّس الجيش المصري العصري المقاتل والمنتصر أبداً على غرار «الجيش العظيم»، بدعم من محمد علي الذي منحه ثقته التامة، كما شارك في الحملات الخارجية التي قادها ابراهيم باشا من اليونان الى الجزيرة العربية وبلاد الشام. وفي ذلك الوقت تقاطر الى مصر أعداد من المغامرين والعسكريين الأوروبيين السابقين الذين لم يعد لهم عمل في حالة السلام التي عمّت في القارة الأوروبية بعد سقوط نابليون، بينهم كثيرون من النصّابين ومنتحلي الصفة. وقد قال محمد علي في تلك الظاهرة: «يأتيني نحو 50 من الجواهر المزيفة بينهم جوهرة واحدة حقيقية، فكيف لي أن أكتشف الجوهرة الحقيقية إن لم أقبلهم جميعاً وأجرّبهم في الخدمة».

7 يوسف ابراهيم يزبك، «الجذور التاريخية للحرب اللبنانية: من الفتح العثماني الى بروز القضية اللبنانية»، نوفل، بيروت، الطبعة الأولى 1993، الصفحتان 77 و78.

8 «عبد الناصر وتجربة الوحدة»، صلاح نصر، الوطن العربي للنشر والتوزيع، 1986، الصفحة 121.

9 المصدر ذاته، الصفحة 171.

10 المصدر ذاته، الصفحة 148.

11 الداي حسين تولى الحكم في الجزائر مطلع عام 1818 خلفاً للحاكم السابق عمر باشا، فكان آخر دايات الجزائر العثمانيين. وبعد الاحتلال الفرنسي للبلاد عام 1830 اختار العيش في المنفى الإيطالي لمدة ثلاث سنوات (1830-1833)، ثم استضافه محمد علي في مصر فعاش في الاسكندرية حتى وفاته عام 1838.

12 رافقت معركة نافارينو التي تم فيها تدمير الأسطول المصري يوم 20 تشرين الأول/أكتوبر من عام 1827، عدة مفارقات منها التقاء الأضداد من الدول الكبرى المتنافسة فيما بينها وهي فرنسا، وبريطانيا، وروسيا. وقد شاركت فرنسا في هذا «العدوان الثلاثي» على الرغم من تحالفها مع محمد علي ووجود مستشارين عسكريين فرنسيين في جيشه. وهذا العدوان الثلاثي ضد الأسطول المصري في نافارينو، وهو الأسطول الذي نقل جيش ابراهيم باشا لمواجهة العصيان اليوناني (أو ما أسماه الأتراك في ذلك الوقت «يونان عصياني»)، أي حرب استقلال اليونان عن السلطنة العثمانية، يشبه الى حد بعيد العدوان الثلاثي على مصر بالتواطؤ بين فرنسا، وبريطانيا، وإسرائيل عام 1956 بعد تأميم عبد الناصر للشركة المالكة والمشغّلة لقناة السويس. على أن العلامة الفارقة لمعركة نافارينو هي كونها آخر معركة بحرية في التاريخ تُخاض بسفن حربية شراعية، فأصبحت السيادة على البحار من بعدها للبخار وأصحاب البخار

13 تمت «معاهدة كوتاهية» بين محمد علي والي مصر والسلطنة العثمانية يوم 8 نيسان/أبريل من عام 1833، وبموجبها اتفق الطرفان على أن تتخلى الدولة العثمانية لمحمد علي عن سوريا وإقليم أضنة مع تثبيته على مصر وكريت والحجاز، مقابل جلاء الجيش المصري عن باقي بلاد الأناضول التي احتلها ابراهيم باشا بعد معركة نصيبين السابق ذكرها في النص والتي فتحت الطريق أمام الجيش المصري للوصول الى استانبول. والحقيقة أن محمد علي في القاهرة لم يكن راغباً في مواصلة حملة ابنه وصولاً الى استانبول خشية إثارة حفيظة القوى الدولية في ذلك الوقت وعلى رأسها بريطانيا. وكان السلطان

محمود الثاني قد طلب من الإنكليز مساعدته لطرد ابراهيم باشا من سوريا، لكنهم اشترطوا لقاء ذلك أن يعترف السلطان باستقلال مصر وبحكم محمد علي، ولسلالته من بعده، لمصر المستقلة.

14 بعد نشوب الحرب الأهلية الأميركية (1860-1864) في عهد الرئيس ابراهام لينكولن، وانفصال الجنوب عن الاتحاد، أصبح الجيش الأميركي الشمالي، أي الجيش الاتحادي، بحاجة الى القطن الذي انقطع عنه من المزارع الجنوبية، فلم يعد لديه من مصدر سوى استيراده من الخارج، ومن مصر تحديداً، مما اقتضى تجهيز أسطول بحري تجاري لهذه الغاية. لكن هذا الأسطول التجاري أصبح عرضة لسطو القراصنة المتربصين بالسفن العابرة للبحر المتوسط من قواعد لهم على الساحل الليبي والساحل الجزائري، مما اضطر الجيش الأميركي الى نشر أسطوله الحربي الوليد عبر البحار لحماية السفن التجارية. وكان عمل القراصنة المنطلقين من طرابلس وتونس والجزائر السبب الأساس لإنشاء قوة «المارينز» التي أقامها الرئيس الثالث للولايات المتحدة طوماس جيفرسون لمنع قراصنة «ساحل البرابرة»، كما كانوا يسمونه، من مصادرة السفن التجارية والاستيلاء على حمولاتها وفرض «خوّات» على أصحابها للإفراج عن بحارتها، فكانت «حرب البربر»، ويسمونها بالإنكليزية (1804-1801 Barbary wars)، أول حرب خارجية خاضها المارينز الأميركيون، واحتلوا خلالها الساحل الليبي بالقرب من طرابلس. وهكذا دخل اسم «طرابلس» في نشيد المارينز الحالي، ومطلعه:

From the Halls of Montezuma
To the shores of Tripoli
We fight our country's battles

والشطر الأول المتضمن الإشارة الى موقع مونتيزوما في جزيرة يابانية خلال الحرب العالمية الثانية، هو عنوان لفيلم سينمائي مميّز في مطلع خمسينات القرن الماضي، أخذ شهرة عالمية.

15 أطلق اسم «القناطر الخيرية» على مشروع محمد علي للري، لكثرة الخير الذي حمله الى مصر في زمانه. وهو سد مفتوح يبعد عن القاهرة نحو 25 كيلومتراً، شكّل معجزة وتحفة هندسية لا تزال قبلة سياحية الى يومنا هذا. وقد فكّر محمد علي في المشروع عام 1834 لكنه لم يبدأ تنفيذه إلّا عندما وضع له حجر الأساس بنفسه يوم 9 نيسان/أبريل 1847. وإضافة الى قيمته الزراعية الهائلة في منطقة الدلتا، ألحق محمد علي به حديقة عمومية خُصِّصَت لها أرض واسعة مساحتها 500 فدّان وغُرسَت فيها أشجار نادرة تم استحضارها من جميع أنحاء العالم.

16 يوسف ابراهيم يزبك، «الجذور التاريخية للحرب اللبنانية: من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية»، نوفل، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، الصفحة 81.

17 في مقابلة تلفزيونية أجراها معي الزميل محمد قواص لشبكة ANB بتاريخ 14 أيار/مايو 2013، وما زالت تبث على «يو تيوب» في الإنترنت على الرابط www.youtube.com/watch?v=ijc8TfWxJ2s، قلت في هذا الموضوع إن العروبة لا تعني العرب فقط، بل هي حالة حضارية غير عرقية تشمل كل من يعتقد بأن هذه الأمة تستحق أن تأخذ مكانتها الطبيعية بين الأمم والحضارات، ويعمل من أجل ذلك.

18 أنشأ محمد علي أول كلية وطنية للطب في مصر، هي كلية «قصر العيني»، مستعيناً بخدمات الدكتور أنطوان كلوت (كلوت بك) الطبيب الفرنسي المشهور، الذي كان يشغل في ذلك الوقت (عام 1827) منصب كبير أطباء وجراحي الجيش المصري. وهذا دليل آخر على أن النهضة المصرية الحديثة التي بدأها محمد علي تمحورت حول الجيش الوطني ومستلزماته الكفيلة بحفظ استقلال البلاد واستقلالية القرار الوطني.

19 أبلغني الصحافي الراحل أحمد بهاء الدين أن عدد سكان مصر عندما قدم إليها محمد علي لم يكن يزيد على ثلاثة ملايين نسمة، لكن هذا العدد تضاعف الى ستة ملايين في أقل من خمس سنوات، الى أن بلغ في بداية ثورة تموز/يوليو 1952 نحو 18 مليون نسمة ليصل الى نحو 40 مليون نسمة في عهد أنور السادات.

20 كان الضباط الفرنسيون الأوائل الذين استعان بهم محمد علي لتنظيم جيش مصري قوي وعصري من الجنود الباحثين عن فرص خارج بلادهم بسبب تسريح جيشهم لهم بعد هزيمة واترلو. لكن الحكومة الفرنسية تنبهت بعد سنوات الى ضرورة إقامة علاقات عسكرية مباشرة مع محمد علي فأوفدت بعثة من 14 ضابطاً بقيادة الجنرال بيار بوايبه، في الوقت الذي كان فيه الجيش المصري يستعد للمشاركة في الحرب اليونانية عام 1824. وكان هؤلاء الضباط أيضاً من قدامى المحاربين في جيش نابليون بونابرت أثناء حملته في مصر في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، وقبيل مجيء محمد علي الى مصر. لكن محمد علي لم يكن مرتاحاً الى هذه البعثة الرسمية فأنهى خدماتها بعد توتر مع الجنرال بوايبه، خصوصاً بعد تفاقم التوترات بين البعثة الرسمية والضباط الأوروبيين الذين تعاقدوا مع والي مصر بصفة شخصية ومنحهم ثقته. وقد تم طرد بعثة بوايبه من مصر في أواخر 1826 في عز النجاحات المصرية العسكرية على المسرح اليوناني، وكان هذا مخالفاً للسياسة الفرنسية الرسمية المؤيدة للثورة اليونانية بسبب التأييد الشعبي العارم لتلك الثورة في أوروبا.

21 Richard Leslie Hill, Peter C. Hogg. A Black Corps d'Élite: An Egyptian Sudanese Conscript Battalion with the French Army in Mexico, 1867-1863, and its Survivors in Subsequent African History. East Lansing: Michigan, State University Press, 1995.

تشكلت الأورطة المذكورة بقيادة البكباشي جبر الله أفندي محمد من أربعة فصائل. لكن القائد المذكور توفي فور وصوله الى المكسيك بداء الحمى الصفراء فدفن هناك ليتسلم القيادة نائبه اليوزباشي محمد ألماظ. بعد انتهاء مهمة الأورطة المصرية-السودانية في المكسيك، استعرضها الإمبراطور نابليون بنفسه أثناء مرورها في باريس عائدة الى بلادها، بحضور القائد العام للجيش المصري شاهين باشا. وقد منح الإمبراطور الفرنسي وسام جوقة الشرف الى 56 من جنود الأورطة، كما منح قائدها محمد ألماظ قلادة صليب الضباط. لكن عدداً قليلاً منهم لا يتجاوز العشرة تزوجوا هناك وآثروا البقاء في المكسيك، وبعد وصولها الى مصر إستعرضها الخديوي إسماعيل، الذي خلف الخديوي سعيد، معلناً ترقية أفراد القوة الى رتبة أعلى. وكان عدد العائدين من حملة المكسيك 326 نفراً، أي بخسارة 121 جندياً، سقط أقل من نصفهم في القتال ضد قوات الثوار الموالين للرئيس المكسيكي بابلو جواريز الذي كانت الولايات المتحدة الأميركية تمده بالدعم المالي واللوجستي ضد الأوروبيين. وعندما طلب نابليون الثالث من الخديوي اسماعيل إمداده بقوة جديدة من جيشه المظفَّر أعلنت واشنطن احتجاجاً شديد اللهجة بحجة أن استقدام مزيد من الأفارقة الى القارة الأميركية يزيد من الوجود الأسود في القارة الأميركية. ثم لعب بعض جنود وضباط قوة المكسيك بعد عودتهم أدواراً بارزة في السودان كجزء من الحملات البريطانية في الداخل الاستوائي بقيادة صموئيل بايكر والجنرال غوردون باشا (غوردون الصيني). كما شارك عدد منهم في الحرب ضد الثورة المهدية وفي الدفاع عن مدينة الخرطوم عندما حاصرتها قوات المهدي في عام 1885. وقد عاش بعضهم ليشارك في جيش كتشنر الذي غزا السودان في عام 1898.

وقد وضعت الروائية المصرية سلوى بكر رواية عن الموضوع في عام 2008 بعنوان «كوكو سودان كباشي» نشرتها «الهيئة المصرية العامة للكتاب»، على الرغم من شح المصادر عن تلك التجربة الفريدة عبرالبحار، مستندة بالدرجة الأولى الى ما كتبه عنها الأمير عمر طوسون، حفيد الخديوي سعيد من نجله الثاني طوسون ابن سعيد ابن محمد علي.

22 كان الجنرال الإنكليزي المتميز تشارلز غوردون الذي اكتسب سمعته العسكرية العالية في الصين يعمل لحساب الجيش المصري في السودان أيام ثورة المهدي في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، وقد قتله المهديون في الخرطوم بعد محاصرتهم لها أحد عشر شهراً. وتروي سيرة قديمة للجنرال غوردون (Life of General Gordon, Walter Scott ltd 1901) بأنه أثناء حصار الخرطوم قام ضباط مصريون أسرى لدى المهدي بمراسلة زملاء لهم مع غوردون داخل الخرطوم المحاصرة لتحريضهم ضد قائدهم وفتح المدينة أمام المهديين. وفي تلك الرسائل، حسب تلك السيرة، أن أحد الضباط المحاصرين سأل مراسله خارج الأسوار: «ومن هو هذا المهدي؟»، فأجابه زميله بأنه «من أنبياء بني إسرائيل». كذلك أشارت مصادر غير موثوقة، بسبب عدائها السافر للسعوديين، (مثل النقابي السعودي المختفي ناصر السعيد الذي اختطف في بيروت أثناء الحرب اللبنانية ولم يعد أحد يعرف عنه شيئاً) الى أن هناك خيطاً رفيعاً غير مرئي بين جهات يهودية والحركة الوهابية، ربما بناء على التطورات المعاصرة والراهنة.

بعد ذبح الجنرال غوردون في الخرطوم ورفع رأسه المقطوع على رأس رمح، جاءت حملة كيتشنر لتعزيز الجيش المصري المهزوم متأخرة، لكن الانتصار على الحركة المهدية كان ساحقاً في معركة أم درمان بحيث جرى قتل عشرات الآلاف من المهديين جنوداً وغير جنود. ويقدر عدد القتلى من المهديين بأكثر من 50 ألفاً، وهناك من يقدِّر عدد المهديين القتلى بمائة ألف. ويقول المؤرخ البريطاني ستيفنز الذي عاصر تلك المرحلة: «لو أن جيوش الحلفاء في معركة واترلو تصرفت مع الفرنسيين المهزومين كما جرى التصرف في السودان مع المهديين بعد معركة أم درمان، نسبياً من حيث الأعداد، لما بقي فرنسي واحد على قيد الحياة»!

.With Kitchener to Khartoum, G.W.Steevens, Edinburgh, 1889

23 تُروى قصة عن تولية محمد علي ابنه ابراهيم قيادة الجيش في الحرب ضد الوهابيين والدولة السعودية الأولى في نجد والحجاز بعد وفاة ابنه الأكبر طوسون باشا الذي قاد تلك الحرب في البداية. ويقال إن محمد علي فور وفاة ابنه طوسون جمع قادة الجيش ليختار من بينهم قائداً ميدانياً لمواصلة الحرب الى نهاية ناجحة، فأجلسهم حول سجادة عريضة وضع في وسطها تفاحة وطلب من الضباط المجتمعين أن يحاولوا الإمساك بها من غير أن يتحركوا من مقاعدهم، فلم يقدر أحد منهم أن يطال التفاحة. لكن ابراهيم باشا، وكان لا يزال في العشرينات من العمر، أمسك بطرف السجادة وراح يلفها فاقتربت التفاحة منه فأمسك بها من غير أن يتزحزح من مكانه، فكلفه والده قيادة الجيش في الجزيرة العربية حيث اتبع التكتيك ذاته.

24 الكتاب الجديد لروس رودجرز Russ Rodgers عن محمد كقائد ميداني الصادر عن مطبعة جامعة فلوريدا عام 2012 عنوانه بالإنكليزية The Generalship of Muhammad, University of Florida Press أما كتابه السابق فهو: Fundamentals of Islamic. Asymmetric Warfare: A Documentary Analysis of the Principles of Muhammad.

وهو صادر في عام 2008 عن Edwin Mellen Press Ltd.

ويشكّل كتابه الثاني عن محمد كقائد ميداني مسعًى جدّياً لفهم الجوانب العملانية (أو العملياتية) في تلك المعارك التي قال إنها غيَّرت العالم، وأرفقها بخرائط لميادين تلك المعارك. ومن أبرز النقاط التي تناولها رودجرز بالبحث أهمية شبكة الاستخبارات التي أقامها الرسول، وتعدُّ أول شبكة عصرية في زمانها، لأن غايتها معرفة تفاصيل ما يدور في صفوف العدو، وعدم السماح للعدو بمعرفة شيء عن قواته وخططه. وهذه النقطة تحديداً أثارها من قبل الأديب العراقي الكبير معروف الرصافي في كتابه الذي وضعه في مدينة الفلوجة أوائل ثلاثينات القرن العشرين بعنوان «كتاب الشخصية المحمدية: حل سر اللغز المقدس» (منشورات الجمل، ألمانيا، 2002). [illegible] اعتبر الرصافي أن

العباس عم النبي هو الذي كان بمثابة رئيس جهاز استخباراته. والنقطة الثانية البارزة في البحث تتناول ما أسماه «عمليات القوات الخاصة» معتبراً أن محمد (الجنرال العسكري) كان رائداً في مضمارها. ومن تجليات الكتاب أيضاً أنه يستكشف المشكلات اللوجستية والإمداد التي وصفها بأنها «مشكلات يمكن أن تؤرق أي قائد عسكري في زمانه». وخلاصة التعليقات على كتاب رودجرز أن أهميته لا تقتصر على وضع معارك الرسول العربي في إطار التاريخ العسكري العالمي، بل تتعدى ذلك الى تقديم تحليل ممتاز لشخصية محمد كقائد ميداني.

25 تقول المصادر العراقية إن الصواريخ التي أطلقت باتجاه إسرائيل في أواسط كانون الثاني/يناير من عام 1991، بعد يوم واحد من بدء العمليات العسكرية ضد الجيش العراقي المحتل للكويت، وهي العمليات التي أطلقوا عليها «حرب عاصفة الصحراء»، بلغ عددها 39 صاروخاً وهي من طراز «سكود» الروسي المعدَّل. وقد بدأت العمليات العسكرية يوم 17 كانون الثاني/يناير 1991، وأطلق صدام حسين صواريخه في اليوم التالي، 18 كانون الثاني/يناير من العام ذاته.

26 جيرالد فينسنت بُل، ويُكتب بالإنكليزية Gerald Vincent Bull هو مهندس مدفعية بارع من مواليد مدينة تورونتو الكندية، وقد عمل بعد نيله الدكتوراه في سن مبكرة من جامعة ماكغيل في مونتريال في بحوث الأسلحة مع الجيش الكندي، قبل انتقاله للعمل مع الجيش الأميركي. وقد راوده حلم كبير بأن يصمم مدفعاً عملاقاً يستطيع إطلاق الأقمار الصناعية الى الفضاء الخارجي، لكن الأميركيين تخلوا عن المشروع مما اضطره الى العمل لحسابه الخاص بعقود ثانوية من كندا والولايات المتحدة. لكن وكالة المخابرات المركزية الأميركية أوصلته الى تعاقد مع حكومة جنوب إفريقيا العنصرية فأثمر تعاونه معها بإنتاج أهم مدفع ميداني معاصر ما زال في الخدمة الآن هو مدفع «هوايتزر جي سي 45» الذي زودت جنوب إفريقيا العراق به خلال الحرب مع إيران، وربما كان هذا مدخل جيرالد بُل الى بغداد. وعلى الرغم من ملاحقته قضائياً في أميركا وكندا وسجنه لفترة قصيرة بتهمة الاتجار بأسلحة ممنوعة، بقي على علاقة مع الأجهزة الاستخباراتية الغربية، بدليل أنه أثناء قيامه بتصميم مدفع صدام العملاق، اتصل بالاستخبارات البريطانية (أم آي 6)، وبالاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) لإقناعهم بأن مشروعه العراقي لا يشكل تهديداً عسكرياً لأحد بالنظر الى ضخامته بحيث يصعب إخفاؤه، وبأن غايته منه هو مواصلة إثبات نظريته الأصلية بإمكانية إرسال أقمار صناعية الى الفضاء الخارجي باستخدام المدفعية الثقيلة بدلاً من الصواريخ الباليستية العالية الكلفة. وقد جرى اغتيال جيرالد بُل على باب شقة كان يقيم فيها في العاصمة البلجيكية بروكسل في شهر آذار/مارس من عام 1990 قبيل حرب الخليج الثانية. وتعددت التكهنات حول الجهة التي قامت باغتياله، لكن الترجيحات دارت حول الموساد الإسرائيلي بالدرجة الأولى، والسي آي ايه بالدرجة الثانية.

27 عبد الناصر وتجربة الوحدة، صلاح نصر، منشورات الوطن العربي، الصفحة 35.

28 المصدر ذاته.

29 المصدر ذاته، الصفحة 38.

30 راجع مقال الدكتور مراد وهبه في «الأهرام» حول الموضوع بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر من عام 2013. وقد تأسست «جماعة إخوان الصفا» في كانون الثاني/يناير1941، وكان من أعضائها قساوسة وشيوخ، وأساتذة من جامعتي «الأزهر» و«فؤاد الأول». وكان الأب الروحي لهذه الجماعة المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون، الذي حدد الغاية من تأسيس هذه الجماعة بإجراء حوار إسلامي مسيحي. ومع أنه غير معروف تماماً لماذا قام عبد الناصر بحل تلك الجماعة بعد وصوله الى القيادة، إلّا أن أهداف الساداات من إعادتها، ولو تحت اسم آخر هو «جمعية الإخاء الديني»،

كانت واضحة وأبرزها تزامن هذا القرار مع قرار آخر توخى الإفراج عن المعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين. ومغزى هذا التزامن أن يدخل المسلمون والمسيحيون في مشروع مشترك غايته إقصاء اليسار والناصريين والشيوعيين من الحياة السياسية.

31 من كتاب «في سبيل البعث»، الفصل المكتوب عام 1941 بعنوان «في القومية العربية».

32 المصدر ذاته.

33 «حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي»، للشيخ محمد الغزالي، دار نهضة مصر، 1998. وللغزالي كتاب آخر يتناول دحض القوميين، يضاف الى مكتبة غزيرة له تصل الى نحو 55 كتاباً، وفيه يقول: «إن هؤلاء الناس الذين برزوا فجأة، وملأت ضجتهم الأودية كما تملأ الضفادع بنقيقها أكناف الليل، يجب أن يُمزّق النقاب عن سريرتهم، وأن تعرفهم هذه الأمة على حقيقتهم، حتى لا يُروَّج لهم خداع، ولا ينطلي لهم زور. إن صفوف الذين يلبسون مسوح العروبة، ويندسون خلال صفوف المجاهدين، ويزعمون أنهم مبشرون بالقومية العربية ورافعون لألويتها، وفي الوقت نفسه ينسحبون من تقاليد العروبة، ويهاجمون أجلّ ما عرفت به، ويبعثرون العوائق في طريق الإيمان ورسالته، إن هؤلاء الناس ينبغي أن يماط اللثام عن وجوههم الكالحة، وأن تلقى الأضواء على وظيفتهم التي يَسَّرها الاستعمار لهم، ووقف بعيداً يرقب نتائجها المُرَّة، وما نتائجها إلّا الدمار المنشود لرسالة القرآن، وصاحبها العظيم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلّم».

34 معالم في الطريق، سيد قطب، سلسلة «في ظلال القرآن»، دار الشروق، 1973. والسيد قطب، كما بقية الحركات الإسلامية التي تستنير بأفكاره الغزيرة، لا يعترف بأي حكم إلّا بحكم الإسلام، وهو ما أسماه «حاكمية الله». وهو يقول في ذلك: «إذا أُريد للإسلام أن يعملْ، فلا بد للإسلام أن يحكمْ، فما جاء هذا الدين لينزوي في الصوامع والمعابد أو يستكن في القلوب والضمائر».

35 «جواب حكم الإسلام في القومية العربية»، للشيخ عبد الله عزّام، مقتطف من «شبكة الدفاع عن السنّة». وعبد الله عزّام من مواليد بلدة جنين في فلسطين المحتلة، وكان من قادة المجاهدين ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان الى جانب أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، وقد اختلف معهما وانشق عنهما، ويقال إن سبب الانشقاق هو الخلاف على وجهة الجهاد بعد تحرير أفغانستان، حيث رأى عزّام ضرورة التوجه نحو فلسطين لمقاتلة الإسرائيليين، بينما رأى بن لادن والظواهري أولوية القتال ضد أميركا وحلفائها العرب. وكان عبد الله عزام منتمياً الى حركة الإخوان المسلمين قبل انخراطه في الجهاد الأفغاني. وقد قُتل عزّام مع ابنيه بانفجار وضع في سيارته وهو متوجه معهما يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1989 للصلاة في مسجد «سبع الليل» الذي ابتناه الهلال الأحمر الكويتي في مدينة بيشاور الباكستانية للمجاهدين العرب في أفغانستان. ولم تُعرف الجهة التي لغمت سيارته.

36 في سبيل البعث، ميشال عفلق، «في القومية العربية»، 1941.

الفصل السادس

الهزيمة والانهزام

يـا دهــرُ، قـد أكـثـرتَ فَجْـعَـتَـنـا بـسَـراتـنـا، ووقــرتَ فـي الـعـظـمِ

الأعشى، ميمون بن قيس

في عام 1986 قمت بجولة سياحية جماعية مع آخرين لا أعرفهم في مرتفعات اسكتلندا. بعد عبور الحافلة التي كانت تقلنا من الأراضي الإنكليزية إلى الأراضي الاسكتلندية توقف الدليل السياحي، وهو اسكتلندي، عند نصب تذكاري لمعركة خسرها الاسكتلنديون أمام الإنكليز قبل نحو أربعة قرون، وقال معلّقاً بين الجدّ والمزح: «إن الاسكتلنديين هم الشعب الوحيد في العالم الذي يحتفي بهزائمه»!

لكن الهزيمة ليست شيئاً قاطعاً أو نهائياً، بل إنّها قد تكون مفيدة وحسنة، كما حاول محمد حسنين هيكل أن يوضح تخفيفاً من وقع كارثة حرب حزيران/يونيو 1967. فلا أحد يحتفي بهزيمته، وإن كان من الطبيعي أن يحاول تبريرها بإلقاء التبعة أو المسؤولية على غيره.

قد يكون من المبالغة القول بأنّ مقالات هيكل في الهزيمة هي من قبيل «الاحتفاء»، بل يمكن القول بأنّ ما كتبه بعد كارثة حرب 1967 هو تبرير يعطي معنى «الاحتفاء الإيجابي» باعتبار أن الكارثة كانت، في رأيه، المحفِّز للتغيير الذاتي نحو الأحسن.

بتطوير فكرة «الاحتفاء الإيجابي» وإسقاطها على الواقع العربي خلال السنوات الخمسين الأخيرة، تتوالى أسئلة مقلقة، من وراء أسئلة أخرى غير مطروحة كما يجب، تتعلق بجدلية التقدم والتراجع من خلال مناخ النصر والهزيمة، وبالتالي

ظروف الهزيمة والانهزام بتبريرها أو تصويرها وكأنها انتصار بمعنى من المعاني، أو على الأقل تقديمها للناس المعنيين بها على أنّها عابرة، أو هي ليست نهاية المطاف.

ومن ذلك مثلاً: كم من العرب، بل من السوريين والمصريين احتفوا، لأسباب شتّى، بانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة؟

وكم من العرب، بل من الفلسطينيين، احتفوا بتدمير لبنان وبحربه الأهلية المستدامة؟

وكم من العرب، بل من العراقيين أنفسهم، احتفوا بالاحتلال الأميركي وبتدمير العراق؟

وكم من العرب، بل من السوريين، احتفوا بتدمير سوريا وبمحاولة إلغائها من الوجود؟

وكيف تم تحويل الشعب الفلسطيني من شعب مكافح شامخ إلى شعب مشرَّد ذليل، وكذلك الشعب العراقي والشعب السوري ليصبح المشرَّدون السابقون واللاحقون بؤراً سلبية مدمِّرة في داخل الكيانات العربية، وربما في مواطن اللجوء البعيدة أيضاً، تصديقاً للوعة الشاعر الأردني مصطفى وهبي التل[1] القائل: «إن الذي تُسبى مواطنُه تحلُّ له السبيَّة»!

وهذا غيضٌ من فيض. إنّهم يستبيحون بعضهم البعض وكأنّ العدو الحقيقي هو الذي يستبيحهم.

فما هي الهزيمة الفعلية غير ذلك؟

***

إنّ الهزيمة بحدّ ذاتها، وعلى الرغم من فداحتها، وبصرف النظر عن الجهة أو الجهات المسؤولة عنها، تبقى أمراً قابلاً للردِّ أو الرجوع في جولة أو جولات جديدة من القتال، أو من خلال أساليب قتالية مبتكرة وغير ملائمة للعدو. وبالتالي، فإن النقاش حول هذه المسألة يتعدَّى «الهزيمة» كحادث وقع في لحظة تاريخية معيَّنة بشكل يصعُب معه الإنكار، وإن كانت الأنظمة العربية المهزومة حاولت التخفيف من وقع الهزيمة بالادعاء أنّها أخفقت في تحقيق غايتها المرجوة من العدو وهي إسقاط تلك الأنظمة. ولعلّ المثال الأوضح على تخفيفٍ كهذا هو ما ورد على لسان عبد الناصر نفسه حين وصف الكارثة التي وقعت صبيحة الخامس من حزيران/ يونيو 1967 بأنها مجرد «نكسة».

وعلى الرغم من ذلك، فإن التخفيف المشار إليه لواقع الهزيمة ووقعها، أخفى رغبة الأنظمة المعنية في تصوير ما حدث على أنّه «انتصار» لمجرد بقاء تلك الأنظمة حيث هي وكأن شيئاً لم يكن.

فالخطر الحقيقي، وهو الذي حصل خلال نصف القرن الأخير، مصدره «الانهزام» وليس «الهزيمة». ذلك أنّ أحداً من القوى الحاكمة لم يُجب بشكل قاطع ومؤكد عن السؤال المطروح منذ حرب حزيران/يونيو 1967 الكارثية: ماذا يُراد بنا وإلى أين نحن سائرون من هنا؟

بل هو سؤال قديم، سبق أن طرحه الشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري في قصيدته التأبينية للزعيم الوطني اللبناني عبد الحميد كرامي في طرابلس بعد أقل من سنتين على حرب فلسطين الأولى وقيام الدولة اليهودية فيها، حيث قال:

ماذا يُرادُ بنا، وأين يُسارُ
والليلُ داجٍ والطريقُ عَثارُ[2].

«الهزيمة»، بهذا المعنى ومن دون التقليل من شأنها، هي خسارة معركة أو حتى عدة معارك، أما «الانهزام» فهو أن تضيِّع الأمة طريقها وتفقد صوابها وإرادتها، بفعل تخاذل حكامها وقادتها والمسؤولين عن مقدراتها، وبفعل انسياق شعوبها وراء دعوات مضلِّلة تحرف المسار إلى أولويات أخرى. ولهذا فإن تحديد المفاهيم والمصطلحات هو أمر أساس لصياغة اللغة المتطابقة بين الكلام المقال والكلام المفهوم.

فالكلام النقدي عن الهزيمة ليس بأهمية ما يجب أن يُقال في الانهزام، لأن الهزيمة بطبيعتها ناقدة لذاتها، وما استوجبته من نقد في مراحلها الأولى مردُّه إلى محاولات الأنظمة المهزومة تحريفها والتخفيف من وقعها، كما سلف القول[3]. أما الانهزام فقد جرى تغليفه وتجميله وتزيينه ليس فقط من قبل الحكام والطبقات المتسببة بالهزيمة، إنّما من قبل شرائح واسعة من المثقفين العرب والطبقات الشعبية أيضاً، مرة باسم «الواقعية»، ومرَّة باسم «الموضوعية» ومرة باسم «التعقُّل والعقلانية»، ومرة باسم «الأوضاع الدولية»، ومرة باسم «التجاذبات العربية»، وما إلى ذلك من تغليفات لا حصر لها، بكلّ ما يتفرع عنها من اجتهادات مثل شعار الزعيم الاستقلالي التونسي الحبيب بورقيبة القائل: «خذ وطالب»، أو مثل الطرح الحسابي الذي واجه به الرئيس جمال عبد الناصر نائبه في زمن الوحدة أكرم الحوراني الذي طرح في عام 1959 موضوع التصدِّي بالسلاح لوقف المشروع الإسرائيلي الهادف إلى تحويل مجرى نهر الأردن. والمنطق الحسابي الذي قال به

عبد الناصر يقوم على تبرير عدم إمكانية الحرب مع إسرائيل إذا لم يكن بالإمكان تعويض كلّ سلاح تعطل في المعركة بغيره على الفور، طائرة بطائرة ودبابة بدبابة، وما إلى ذلك. وقال عبد الناصر في ردِّه المحتدم على أكرم الحوراني يومها:

«قبل الحديث عن الحرب يجب أن نكون متأكدين من النتائج، لهذا فإنني أقترح مشروعاً عربياً لاستغلال مياه الأردن»[4].

فهناك دائماً مشروع عربي بديل لصرف النظر عن مشروع مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، إما بالتفاوض أو التناغم مع داعمي المشروع الصهيوني في الغرب، خصوصاً في الولايات المتحدة، كما تبيَّن من خطة رودجرز بالنسبة إلى مصر، وكما يتبين الآن من خطة كيري بالنسبة إلى الفلسطينيين.

لذلك فإن القائلين، أو المتذرعين بالواقعية، والموضوعية، والعقلانية، وكافة أنواع الذرائعيين تحت كلّ الاعتبارات «الحسابية»، في مسألة الصراع مع الصهيونية، هم في المحصلة الفكرية للموضوع قادة الانهزام، وينطبق عليهم تعريف المفكر البريطاني الدكتور صموئيل جونسون للوطنية، بمعنى التسلح بها لمآرب مشبوهة أو غير مستقيمة، أو غير متطابقة مع المفهوم أو المصطلح اللغوي المقصود، مما يجعل ما يُقال غير ما يُفهم[5].

إن اعتبار الهزيمة على أنّها مجرد نقيض للنصر أو الانتصار، لا يخفِّف من معناها كحالة واقعية فحسب، بل يجعل من النصر أو الانتصار حالة وحيدة الجانب مثل الهزيمة، تنتصر اليوم فتنهزم غداً أو تنهزم اليوم فتنتصر غداً. والمقصود بهذا أنّ النصر أو الانتصار حالة مركبة لا تعني فقط أنّها نقيض الهزيمة التي هي في أذهان الناس حالة عسكرية أو ميدانية. فالنصر العسكري الذي تعبّر عنه الكلمة الإنكليزية Victory هو ما يمكن وصفه بأنّه «الانتصار الأصغر»، باعتباره تفوُّقاً ميدانياً فحسب. أما الانتصار الأكبر فهو الذي تصفه الكلمة الإنكليزية Triumph التي تعني في ما تعنيه الانتصار على الذات وعلى الواقع الصانع للهزيمة العسكرية، وهو النقيض التام للحالة العربية التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بما في ذلك «الثورات» الناصرية والبعثية، وصولاً إلى حالة التدمير الذاتي السائدة الآن، والمستعصية كما يبدو على إمكانية وقف التدهور في أفق منظور.

ففي إطار تصويب المصطلحات والمفاهيم يظهر جلياً أنّ الهزيمة ليست هي المرض المستشري وإن بدت لكثيرين أنّها كذلك، بل هي بعضٌ من أعراض المرض الكثيرة، وإن كانت أوضح تلك الأعراض. فالمرض يكمن في مكان آخر. إنّه يكمن في نظم سياسية، ونظم قيمية، ونظم ثقافية وفكرية، وأفكار دينية وطائفية، لم تعد

قابلة للإصلاح إلّا من خلال بدايات جديدة لا تكاد تباشيرها تظهر حتى تقضي عليها الأعشاب السامة التي تملأ تربتها من كلّ صوب.

إنها تربة لا تستطيع في حالتها المسمومة الراهنة أن تولِّد غير الانهزام الذي هو أقصر الطرق إلى الهزيمة. وهذه الانهزامية موصوفة في الخيال الشعبي العام من خلال أمثال شائعة تُقال وتُردَّد وكأنها حقيقة نهائية، مثل القول الجازم بأنّ «العين لا تقاوم المخرز»، للخلوص إلى أنّه لا مردّ لهزيمة العين أمام المخرز. فماذا عن إمكانية نجاح صاحب العين المرشَّحة للفقء في كسر المخرز، أو انتزاعه من يد حامله، أو حتى كسر يد حامله أو محرِّكه؟

يبدو أنّ هذا الاحتمال غير وارد في الخيال الشعبي المتوارث!

فالهزيمة ليست حالة ميدانية، وإن كان الميدان العسكري مختبرها أو مرآتها العاكسة. إنّها في الثقافة وفي التربية وفي السياسة قبل أن تكون حالة عسكرية أو ميدانية. لكن الثقافة والتربية والسياسة ليست مصطلحات مطلقة تكون مفهومة حالما تُقال. ولكي تكون مفهومة في نطاق إشاعة المناخ الملائم لردِّ الهزيمة وتحويلها إلى انتصار نهضوي يمنع الهزيمة الميدانية المتمادية، يلزمها أمران أساسيان: الأول هو ترسيخ الحريات العامة، وأهمها حرية الرأي وحريَّة المناقشة، والثاني هو التعريف الواضح لنوع الثقافة والتربية والسياسة الكفيل بالتحوّل المطلوب. فلا نفع من ثقافة باهتة غير مؤّلدة للأفكار الجديدة الكاسرة للجمود والتحجر في الزمان وفي العقل. ولا نفع من تربية عقيمة غير موَّلدة لأجيال خصيبة المواسم. ولا نفع من سياسة راكدة أو مستنقعة غير قابلة للحركة لكونها استنقعت بنفيها للحركية.

فالمسألة الحركية، التي شعر عبد الناصر متأخراً، وبعد فوات الأوان، بحاجتها وحيويتها، هي المعيار الفكري الأدق للنقد لأنها في الأساس حالة فكرية لا تصنعها السياسة أو القيادة، بل هي التي تصنع السياسة والقيادة. وفي هذه النقطة بالذات يقول سلافوي جيجيك، المفكر الماركسي المعاصر، في معرض نقده للأنموذج الماركسي:

«إن الحراك السياسي يبدأ بفكرة، بشيء جدير بأن يكافح المرء من أجله. لكن مع الوقت تشهد هذه الفكرة تحوُّلات عميقة، ليس فقط بمعنى التكيُّف التكتيكي، بل أيضاً بإعادة تعريف جوهر الفكرة، لأن الفكرة ذاتها تصبح جزءاً من المسار: تصبح مفرطة في الحتمية»[6].

***

عندما ينبري أحدنا لنقد التجربة الناصرية، وبطلها جمال عبد الناصر، أو عندما نبري لنقد التجربة البعثية المتعددة المراحل والأقطاب، سواء من داخلها أو من خارجها، فإنّ طريقة النقد توازي مضمون النقد أهميةً. والاهتمام بطريقة النقد أساسي وجوهري منعاً للتحريف المغلَّف بالنقد والهادف لإلغاء أو تشويه دوائر الضوء في كلّ تجربة. ويخطىء أيضاً من يتوجه بالنقد للتجربتين من باب أدوات حكمهما مثل المؤسسات المدنية والعسكرية وممارساتها، وهو النقد الأسهل، بينما يجب أن يتناول النقد في المقام الأول إحاطة كاملة بالمنطلقات النظرية والأسس الفكرية للمبدأين.

فإذا بقي نقد التجربة، أي تجربة، في الإطار السياسي المحض، فإنّ «حالة الانهزام» التي يجب أن يكون فهمها المعبر الإلزامي للتصحيح وتجاوز الظروف المولِّدة لها، سوف تكون في أغلب الظن «وصفة للهزيمة المستدامة» المانعة للنهوض، وبالتالي نفي إمكانية أي نصر ملحوظ إلى أجل طويل، وربما إلى الأبد.

إنّ نوع الصراع الذي واجهته الدول والشعوب العربية منذ مطلع القرن العشرين، بعد الحرب العالمية الأولى وانفكاكهم عن السلطنة العثمانية، وما زالت تواجهه إلى اليوم، وربما ستظل تواجهه إلى أمد طويل في المستقبل، يُشكِّل حالة انحدار وتدهور على جميع المستويات، وخصوصاً على المستويات الثقافية والفكرية، بما يشي في اللاوعي بتوجُّه نحو ما يمكن وصفه بأنّه «إدمان على الهزيمة» بكلّ ما في ذلك من مندرجات سياسية وأخلاقية واقتصادية، ومجتمعية، وصولاً إلى وضعية مزرية من الانحلال والتفكك، فلا تعود هناك من لحمة تجمع تلك المجتمعات سوى العامل الديني من أجل التبرير وإخفاء الأسباب الحقيقية وعوامل الانهيار، شأن العامل الضعيف في معمل أو مزرعة أو مشغل يلقي بسبب ضعفه على أدوات عمله ولا يلوم نفسه أو عقله أو عضلاته.

لا يقتصر مفعول حالة «الهزيمة المستدامة»، المتولدة من «الإدمان على الهزيمة»، على تجذُّر القناعة العمومية بعدم القدرة، والتذرع بذلك لتبرير العجز عن النهوض، إنّما في تجذُّر انطباع الآخرين، كلّ الآخرين بمن فيهم العدو المباشر، بأنّ العرب غير جديرين بالنهوض والنصر، مما يخلق في الثقافة العالمية نوعاً من العنصرية المركَّبة لا تستطيع الثقافة العربية الباهتة، والمتمادية في البهتان، مواجهتها أو ردَّها، بما ينبىء بخسارة حضارية مسبقة، أخطر من الهزيمة الميدانية أو الانحلال العام.

إن المسألة الميدانية تبقى وثيقة الصلة بالحالة العامة للأمة، وهي متلازمة مع التقهقر الحضاري والثقافي، تكبر معها احتمالات الانتصار مع التقدم وتتلاشى مع التقهقر، كما حصل خلال نصف القرن الأخير، سواء في الحرب مع العدو أو في الصراعات الداخلية المريرة، التي هي الوجه الآخر للحرب مع العدو باعتبارها حليفه الأول، قبل قوته الذاتية أو المستعارة، إن لم يكن هو من صانعيها.

في هذا الموضوع، يرى ياسين الحافظ في كتابه «الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة» بأنّ الهزيمة كانت نتاج التخلف الحضاري للمجتمع العربي إزاء «إسرائيل» المدعومة من الغرب، بمعنى أنّها معركة لا تعتمد على الكثرة العددية أو قوة السلاح، بل هي نتاج تخلف البنى الاجتماعية والسياسية للمجتمع العربي، وهذا الأمر لا يُحلُّ باستيراد السلاح المتقدم، بل بتقدم الإنسان نفسه، وتقدم العلاقات القائمة بين البشر في المجتمع الذي يخوض الحرب.(يتّبع ياسين الحافظ في مطالعته نهج المفكر الاستراتيجي كلاوسفيتش، ويقيس على انعدام التناسبية بين القاهر والمقهور، مثل سيطرة دولة صغيرة مثل بريطانيا على دولة كبرى مثل الهند، أو سيطرة هولندا، الدولة المجهرية، على دولة شاسعة مثل إندونيسيا، بحكم التفاوت الحضاري. وعلى هذا القياس لا عجب في أن تسيطر «إسرائيل» على العالم العربي وما أبعد من العالم العربي).

في كتابه الكلاسيكي «الحرب والسلم»، وصف الكاتب الروسي ليو تولستوي ما حصل في معركة «أوسترليتز» التي خسرت فيها جحافل الجيوش الروسية والنمساوية المتحالفة أمام قوة فرنسية صغيرة بقيادة نابليون بونابرت، بعبارة مختصرة قال فيها:

«يربح الحرب الجانب المصمم على الربح»، ليشير إلى أنّ بلاده خسرت الحرب لأنها اعتبرت المعركة خاسرة مسبقاً قبل خوضها[7].

طبعاً، تولستوي ليس خبيراً عسكرياً، لكنه كروائي وكاتب، من واجبه أن يستشعر أحوال أمته وبلاده وشعبه، ليفسِّر بأسلوبه وعلى طريقته أسباب الهزيمة المفجعة التي وقعوا فيها من غير مبرِّر أو حتى من غير استحقاق. لكن في النواحي العسكرية توجد أفكار وطرق أخرى في التعبير، لعل أشهرها في العصور الحديثة كتاب «في الحرب» للمنظِّر الاستراتيجي الألماني كارل فون كلاوسفيتش الذي يعتبره معظم الدارسين الاستراتيجيين أهم كتاب صدر في العالم حول الاستراتيجيات العسكرية، وهو كتاب وضعه بعد نهاية الحروب النابليونية السابق ذكرها، وما زال تأثيره بادياً

على أجيال متعاقبة من القادة العسكريين والزعماء السياسيين، وهو مدرج دائما في لائحة متطلبات الدراسة في الأكاديميات العسكرية حول العالم[8].

لن نعتمد في تحليل موضوع الهزيمة على كتاب كلاوسفيتش «في الحرب»، على الرغم من كونه غيَّر العالم، لأن الكتاب أقل تمثيلاً للفكر العسكري المصيري مما تتطلبه حرب استثنائية وفريدة من نوعها مثل الحرب العربية-الأسرائيلية، حيث معظم العالم يقف إلى جانب إسرائيل، بما في ذلك دول وأحزاب وحركات شعبية عربية وازنة، بينما الأمة العربية تقف في المواجهة شبه منفردة ومنقسمة ومتشرذمة.

يمكن تقسيم تلك الدول والمجموعات إلى أربع فئات:

فئة تلتزم الحياد ولا تتعاطى بالمسألة وتعتبر نفسها غير معنيَّة بها؛

وفئة مزدوجة الخطاب تقول شيئاً وتفعل شيئاً مختلفاً بالممارسة العملية لتغطية تخليها عن الصراع القومي؛

وفئة تتعاون مع العدو بطرق غير مباشرة عبر تحالفها مع دول متحالفة معه؛

وفئة لا تجد غضاضة في التعاون وعقد المعاهدات مع العدو بصورة مباشرة ووجهاً لوجه، وتقف بوضوح ضد أي مقاومة أو رفض أو ممانعة له[9].

وهذا يعني أنّ مسألة المقاومة العربية للمشروع الإسرائيلي ستكون بطبيعتها مسألة معقَّدة ومركَّبة، لأنها محكومة بخوض حربين متداخلتين: حرب خارجية مع العدو وحلفائه الخارجيين، وحرب أهلية داخلية مزعزعة للكيانات العربية التقليدية السياسية، وللاعتبارات الأخلاقية، والاقتصادية، والفكرية، وحتى الدينية، باعتبار أنّ في داخل كلّ بلد عربي فريقاً يقف مع العدو بصورة أو أخرى. ومن المستبعد أن يكون العلم العسكري المعاصر، المؤطر إلى حد كبير في كتاب كلاوسفيتش، قد أحاط بالأمر من حيث فرادة الصراع العربي-الإسرائيلي، لا في طبيعته، ولا في مداه الزمني، ولا في تقنياته وأدواته، ولا في ركائزه الفكرية التي سوف تغيِّر العالم على مسار مختلف عما تصوَّرته استراتيجيات كلاوسفيتش في الحرب.

ولذلك، فإنّه من الأفضل اتّباع المنهج الآسيوي الذي وضعه صن تزو، أقدم مفكر عسكري واستراتيجي صيني في التاريخ[10].

إنّ فرادة الصراع العربي-الإسرائيلي، من حيث كونه صراعاً معقَّداً ومركَّباً، تقتضي تحديد طبقات التركيب المولِّدة للتعقيد، ومنها الصراع المباشر مع إسرائيل، وذلك الموارب معها بطريقة أو أخرى، والصراع العالمي مع القوى الدولية الحاضنة والحامية لها.

إن المدخل الأول للنجاح في صراع مركَّب من هذا النوع، هو المعرفة. وهذا ما أكد عليه صن تزو بقوله في كتاب «فنُّ الحرب»: «إذا كنت تعرف العدو، وتعرف نفسك، تستطيع أن تخوض أي حرب من غير وقوع أي كارثة».

لكن الهزيمة، حسب منهج الاستراتيجي الصيني القديم، ليست من صنع العدو أو في يده. فهو يقول في هذا الموضوع: «إن تأمين أنفسنا ضد الهزيمة أمر في أيدينا، أما فرصة أن نهزم العدو فيتيحها العدو نفسه».

فالاعتبار الأهم في الحرب ليس في مهاجمة العدو، بل في مهاجمة استراتيجية العدو، إذا كنت تعرفها. ولذلك أكد صن تزو على أنّ المحاربين المنتصرين يربحون أولاً ثم يذهبون إلى الحرب، أما المحاربون المنهزمون فيذهبون إلى الحرب سعياً إلى الربح في ضربة حظ.

***

إنّ مسألة «معرفة العدو» هي في أهمية منازلته ميدانياً. وهذا ما وضعه الرسول العربي، محمد بن عبد الله، نصب عينيه في حروبه، فكان يعرف الكثير عن العدو، ولم يكن العدو يعرف عنه سوى القليل، كما جاء في أطروحة المؤرخ العسكري الأميركي روس رودجرز[11]. لكن المفكر الصيني صن تزو لا يُسقط عنصر المجازفة في الحرب بشكل مطلق، وإن كان هذا العنصر يختفي أمام وهج فكرته الأساسية التي يمكن تلخيصها بمبدأ «الحرب من دون حرب». وهذه الفكرة قريبة إلى حد ما، في سياق الصراع العربي-الإسرائيلي، من فكرة «الرفض»، أو «اللاءات»، أي التجاهل الكامل للعدو، ومقاطعته التامة وكأنّه غير موجود، إذا تعذرت محاربته والتفوق عليه في ظروف زمنية معيَّنة. والفارق بين الفكرتين أنّ صن تزو لم يستعمل مفهومه للحرب من دون حرب في إطار سلبي، أو توصيفاً لحالة العجز الظرفي، إنّما وضعها كسقف أعلى، أو حتى أمثل، لمقاربة موضوع الحرب والصراع، بمعنى أنّه اعتبر الوضع الأفضل في حالة الصراع هو أن تربح بغير قتال.

وأسهل الطرق لفهم هذه الفكرة بالنسبة إلى الصراع العربي-الإسرائيلي هو النظر إليها من خلال نقائضها المتمثّلة بالطروحات العربية التي لم تستطع تفسير تبرُّمها بما سمَّته في وقت من الأوقات «اللاحرب واللاسلم»، وهو مفهوم انهزامي بمؤداه التعجيلي وبمؤداه التأجيلي.

ففي دائرة التعجيل يصل منطقه إلى القول بأنك إذا لم تكن قادراً على الحرب، لانعدام التكافؤ، كما طرحه الرئيس جمال عبد الناصر في وجه مطالبة أكرم الحوراني بردع إسرائيل عسكرياً، فإن الذهاب إلى السلام يصبح حتميًّاً.

وقد تلقف الرئيس أنور السادات قبل عقدين تقريباً من توقيعه معاهدة كامب دايفيد، مغزى ما جرى بين عبد الناصر والحوراني من مشادَّة محتدمة حول مسألة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن، بأن قال للحوراني:

«إيه يا أكرم، شايل الدنيا وقالبها عشان شوية ميَّه»[12].

وهذا اتجاه بدت ملامحه في بعض الصحف اللبنانية في الخمسينات من القرن الماضي تحت مقولة «حاربوها أو صالحوها»، بمعنى أنّه إذا كانت الحرب مع إسرائيل غير ممكنة، فلنعجِّل في مصالحتها. وهو الاتجاه عينه الذي نادى به الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أثناء زيارته للقدس خلال جولة عربية بدأها من القاهرة في عام 1965، وقيل يومها أنّه تفاهم عليها مع الرئيس جمال عبد الناصر لجس النبض ورصد ردود الفعل الشعبية.

أما في دائرة التأجيل، فإنّه يمكن إدراج مقولات عبد الناصر في حالة «اللاحرب واللاسلم»، بما يعطي التأجيل معنى ترك المسألة برمتها للأجيال المقبلة، فيأخذ التأجيل في هذه الحالة معنى إدارة الأزمة من قبل القائمين على السلطة في الزمن الحاضر، إلى أن يأتي آخرون يتحملون المسؤولية، فلا يسجلون على أنفسهم بأنهم فرَّطوا، وإن اعترفوا بمسؤوليتهم عن الهزيمة. لكن هذا الاتجاه لم يصمد طويلاً، بل بدأ بالانهيار عندما قبل عبد الناصر «مشروع رودجرز»، ثم تبعه السادات إلى أقصى الشوط بصلح كامل ومنفرد مع إسرائيل.

على أنّ حالة اللاحرب واللاسلم، كتعبير منقوص عن رفض الاعتراف الحقيقي بالهزيمة، يختلف اختلافاً جذرياً عن مفهوم صن تزو في «ربح الحرب من دون حرب». ذلك أنّ هناك معضلة حقيقية في الخروج من حالة اللاحرب واللاسلم، غير إمكانية الاستسلام تحت عباءة السلام، كما حدث واقعياً بعد خروج مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي، تتمثل في مأزق مزدوج: الأول هو أنّ الاستمرار الطويل في حالة اللاحرب واللاسلم يلغي إمكانية المغامرة، لأن عدم المغامرة يجعلك أسير الوضع الراهن. والمؤسف أنّ مغامرة السادات الناجحة في البداية في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، غيَّرت الوضع الراهن إلى وضع راهن أسوأ كان في محصِّلته لمصلحة العدو.

أما الثاني فهو أنّ الخروج من تلك الحالة إلى وضع راهن أفضل، يقتضي الوقوف الواضح ضد المنطق الحسابي الذي قال به عبد الناصر في زمن الوحدة مع سوريا.

ولهذا فإنّ الأنظمة الحسابية لا تستسيغ المقاومة بأي شكل من أشكالها العديدة، البسيط منها والمركَّب، لأن المقاومة هي ذروة الخروج عن المنطق الحسابي بمعنى أنّها تتصدَّى لعدو تعرف أنّه أقوى منها بكثير، فهي تسلك هذا الطريق تحت شعار «القلَّة يمكن أن تغلب الكثرة»، أو حتمية انتصار «الضعفاء على الأقوياء» لأنهم أقدر على تحمُّل الصعاب، وبالتالي يخوضون حربهم غير المتكافئة بمعنويات أعلى من الصعب قهرها. وهذا يقودنا إلى كيفية استقواء العدو الإسرائيلي بهذا المنطق عندما ظهر على المسرح العسكري وكأنّه «لا يُقهر»، وأثبت ذلك في حروبه الخاطفة ضد جيرانه، وبأنّه قلة لا مفر لها من أن تغلب الكثرة.

لكن إسرائيل في حقيقة الأمر استخدمت فكرة «الجيش الذي لا يُقهر»، بصورة مقلوبة من خلال حروب خاطفة ومحسوبة ومحميَّة دولياً، كما استخدمت بصورة مشوَّهة ومضلِّلة صورة الطرف الضعيف المعتدى عليه، القليل العدد وسط محيط عددي كبير من الأعداء والمتربصين. استخدمت الصورة التوراتية لجوليت الجبار وداوود المسكين الذي غلب خصمه الجبار بحجر مقلاع، لا بالمدافع ولا بالطائرات الفرنسية والأميركية الحديثة.

أما التعريف العلمي المتعارف عليه لتوصيف الحالة التي يطلقون عليها «لا يُقهر» وترجمتها الحرفية بالإنكليزية invincible، فإنها تُطلق في حالة الدفاع فقط، أما في حالة الهجوم واحتدام الحرب فإن إمكانيات النصر والهزيمة تكون عادةً متساوية ومتأرجحة. ولذلك تم استخدام تعبير «الجيش الذي لا يُقهر» استخداماً تعسفياً مقلوباً حتى في الصحافة العربية وفي الخلفيات الثقافية العربية اللاحقة بالغرب.

***

طرحت إسرائيل من البداية نفسها، حتى وهي تعتدي على الفلسطينيين وتغتصب بلادهم، بأنها الطرف الضعيف المدافع عن نفسه وسط محيط من الأعداء الأقوى منه والساعين إلى تدميره وإلقائه في البحر، لكي تغطي نذالة العدوان والاغتصاب بشرف المقاومة والصمود، بهدف استمالة العالم، كلّ العالم، إلى صفها ومشروعها، مستفيدة من عقدة التنكيل والاضطهاد والتمييز التي رافقت المحرقة النازية المثيرة للجدل حتى الآن، فضخَّمتها وتاجرت بها على قاعدة تعريف الدكتور جونسون للوطنية، بأنها الملجأ الأخير للأوغاد (راجع الهامش رقم 5 في هذا الفصل).

وهناك أدلة عديدة تثبت تواطؤ الحركة الصهيونية في هذه المسألة لتبرير اغتصاب فلسطين وإقامة دولة يهودية عليها لأغراض لا علاقة لها بكلّ ما قيل ويقال في الدعاية والإعلام[13].

إنّ صعوبة الموقف العربي الراهن من العدوانية الإسرائيلية المباشرة أو بالوساطة، الظاهرة أو المبطَّنة، هي أولاً وقبل كلّ شيء في تمتع تلك العدوانية بدعم وحماية معظم العالم، بما فيه معظم العالم العربي والإسلامي. فما يُسمَّى مجازاً «الصراع العربي-الإسرائيلي»، هو في الحقيقة صراع دولي ليس فيه من المقوّمات للجانب العربي سوى التمسك بالحق الفلسطيني ورفض الكيان الصهيوني تحت أي ظرف من الظروف، وفي وجه كافة القوى الدولية والإقليمية الداعمة لهذا الكيان أو القابلة بوجوده.

ذلك أنّ الشرعية الدولية لهذا الكيان لا تفيده على المدى البعيد إلّا عندما تكتمل باكتسابه الشرعية من العالمين العربي والإسلامي، وهذا الشرط لم يتحقق تماماً حتى الآن، ليس لأن العرب والمسلمين يرفضون إسباغ هذه الشرعية على العدو، بل لأنهم ينتظرون أن يأتي ذلك من الفلسطينيين لكي يبرِّروا مواقفهم التنصُّلية بمقولة «لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين».

وقد بدأت مسيرة هذا التنصل العربي منذ القمة العربية الأولى في القاهرة عام 1964، وإن كان هناك ما يشي بأنّ الحالة العربية المتشكّلة بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية قد وافقت ضمنًا على قيام دولة يهودية في فلسطين قبل ثلاثة عقود من قيامها الواقعي، وتحديداً في «مؤتمر فرساي»، وهو مؤتمر الصلح المنعقد في فرنسا عام 1919 بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وإيفاد الرئيس الأميركي وودرو ويلسون بعثة استقصاء للرأي إلى «سوريا» (فلسطين، ولبنان، وسوريا، وكيليكيا)، وهي البعثة المعروفة باسم الشخصين الموفدين من قبل ويلسون، «بعثة كينغ-كراين»[14].

والحقيقة أنّ الهالة التي أحيط بها الرئيس الأميركي وودرو ويلسون في مؤتمر فرساي، وشارك بعض العرب في صنعها، بالتهليل للنقاط الأربع عشرة التي أطلقها في حينه، أو من خلال عقد آمال واهية على بعثة «كينغ-كراين» إلى سوريا، كان لها فعل تضليلي كثيف، فقد غطّت تلك الهالة المصطنعة على تحوّل جذري أصاب البنية السياسية الأميركية من جرّاء تعاظم النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة. وهذا ما أطلق عليه بعض الملاحظين في الغرب وصف «عبرنة المناخات الثقافية والسياسية في أميركا». وعملية «العبرنة» هذه أكسبت اليهود الصهاينة قوة

ترجيحية متزايدة من خلال وسائل الإعلام وبفعل الأدوات الثقافية والاقتصادية والمالية، ما مكّنهم من بسط نفوذ سياسي مؤثر على القرار الوطني الأميركي يفوق كثيراً نسبتهم العددية أو الانتخابية. وبذلك تمكّنوا من جعل مصالحهم متطابقة مع المصلحة القومية الأميركية، أو أنهم أوهموا الأميركيين بذلك، خصوصًا أوساط النخب البروتستانتية الأنغلوساكسونية البيضاء[15].

لم تدرك النخب العربية، المعنية بالقضية الفلسطينية، إدراكاً تاماً الحالة المفصلية التي شكّلها انتخاب وودرو ويلسون للرئاسة الأميركية، بالنسبة إلى القضايا العربية، لكونه أول رئيس أميركي يُصنع بالكامل في المطابخ الصهيونية[16]. بل هو أعطي صورة مخالفة للصورة الحقيقية من خلال التضخيم للمبادىء التي أطلقها بعد الحرب العالمية الأولى. وفي أغلب الظن أنّ التشوّش الذي أصاب النخب العربية حيال الرئيس ويلسون ومبادئه الأربعة عشر، يعود إلى أنّ أحد تلك المبادىء ينص على أن يتولّى «غير الأتراك» في الإمبراطورية العثمانية السابقة حكم أنفسهم بأنفسهم، وهو ما نقضه تالياً قرار الانتداب في عصبة الأمم.

وما العولمة التي هي وصفة لسيطرة التحالف الصهيوني-الرأسمالي على الاقتصاد العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تم التهليل لها في أواخر القرن العشرين، إلّا من ضمن مبادىء ويلسون المشار إليها، وقد خصَّها باثنين من المبادىء الأربعة عشر، أولهما يقضي بحرِّية الملاحة في البحار، والثاني يقضي برفع جميع العوائق من أمام التجارة بين البلدان.

على أنّ هناك أمرين مهمين يشكّلان الحالة المفصلية في الفضاء الأميركي الجديد منذ انتخاب وودرو ويلسون لدورتين متتاليتين من 1912 إلى 1920، وهما يتعلقان أولاً بمسألة الهوية والولاء، وثانياً، بمسألة الحرب المستدامة.

في هذا السياق يأتي اعترافه بازدواجية الولاء لليهود الأميركيين، بحيث تكون لهم هوية أخرى غير هويتهم الأميركية، وهو ما رفضه نابليون بونابرت في مطلع القرن التاسع عشر عندما وضع القانون المدني الفرنسي، إذ استدعى وجهاء اليهود ليوجِّه إليهم أسئلة محدَّدة حول الهوية والولاء، فتعهدوا له بأنّ ولاءهم الوحيد هو لفرنسا والدولة الفرنسية. ولم يكتفِ نابليون بذلك، بل طلب عقد اجتماع لمجلس الحاخامين (السندرين المؤلف من 70 حاخاماً) لتأكيد الالتزام بهذ التعهد التزاماً مطلقاً[17].

أما الرئيس ويلسون، فقد أعلن في خطاب انتخابي عام 1912 قائلاً: «أنا لست هنا لأعبِّر عن تعاطفي مع إخواننا المواطنين اليهود، بل لتوكيد إحساسنا معهم بهويتهم. هذه ليست قضيتهم وحدهم، إنّها قضية أميركا».

لقد اعترف ويلسون ليهود بلاده بهوية أخرى، وبالتالي بولاء آخر[18]، وذلك قبل أربع سنوات من وعد بلفور!

إن هذا الالتزام الويلسوني يشكِّل نقطة افتراق حاسمة في التاريخ الأميركي منذ المؤتمر الدستوري القارِّي العام الذي عقده الآباء المؤسسون للولايات المتحدة عام 1787، حيث ألقى بنيامين فرانكلين خطاباً حذَّر فيه من مغبة السماح ليهود أوروبا بالتوافد الكثيف إلى أميركا[19]. هكذا، غفل كثيرون من أهل الرأي في الشرق العربي عن المعنى الأساسي خلف وجود الرئيس ويلسون في مؤتمر فرساي للصلح عام 1919، بل كان معظمهم مفتوناً به وبالمبادىء التي أطلقها، بينما أنّه كان في ذلك المؤتمر بمثابة جسر عبور عبرت عليه الصهيونية التلمودية من لندن إلى واشنطن كعاصمة عالمية جديدة.

كما إنّ كثيرين في الشرق العربي، ممن اطَّلعوا، في عشرينات القرن العشرين على تقرير بعثة «كينغ-كراين» الويلسونية إلى سوريا، لم يقدّروا تقديراً صحيحاً ما يرمي إليه في نهاية المطاف. وقد بدت هذه السذاجة في فهم وجهاء المشرق للموضوع من خلال مطالبتهم بانتداب أميركي إذا كان لا بد من الانتداب، كما أنهم استخفوا، ربما، بتأثير قيام دولة يهودية في فلسطين، على العرب وعلى بقية العالم.

ففي هذه النقطة الأولى، بقي سوء الفهم حتى أمد قريب، لأن كثيرين من العرب ظلُّوا يعتقدون بأنّ في أميركا أملاً يُرتجى بصفتها «مسند الحرية والديموقراطية»، بل إنّ أفكار الرئيس جمال عبد الناصر نفسه عن أميركا كانت، بحسب ما ورد في كتاب مدير استخباراته صلاح نصر «عبد الناصر وتجربة الوحدة»، مشوَّشة وغير واقعية، فوضع في أميركا آمالاً وهميَّة خابت كلّها، بما في ذلك قبوله لمبادرة رودجرز قبيل وفاته، وإن كان جرى تبرير ذلك بطرق مختلفة، منها قول محمد حسنين هيكل في إحدى «صراحاته» بأنّ من كلّ عشرة أرغفة خبز يأكلها المصريون ستة تأتي من أميركا!

أما في النقطة الثانية، فإن ملاحظة البعثة الويلسونية حول إقامة دولة يهودية في فلسطين ما زالت غير مفهومة تماماً. ففي الشكل لا بد من التوقف عند توجيه تلك الملاحظة في تقرير البعثة إلى شخص الرئيس ويلسون، ثم إلى الشعب الأميركي. وهذا يعني أنّ في أوساط البعثة شعوراً بوجود رغبة شخصية لدى الرئيس

ويلسون في إقامة دولة يهودية في فلسطين. وفي المضمون فإن المسألة تنمُّ عن بعد نظر ملفت، أو عن تقدير صحيح للتبعات المترتبة على أميركا وعلى بقية العالم، لأن قول البعثة في تقريرها «إن الدولة اليهودية في فلسطين لا تقوم ولا تدوم إلّا بالقوة العسكرية» يشير إلى افتراض ضمني في أذهان أعضاء البعثة بأنّ مسؤولية القوة العسكرية اللازمة لإقامة وإدامة تلك الدولة سوف تقع في النتيجة على كاهل الولايات المتحدة.

ويمكن استقراء مضمون الملاحظة المذكورة، بالتحليل المدعوم بالتجارب والأحداث التي تلت ذلك، بما يعني أنّ إقامة وإدامة الدولة اليهودية في فلسطين بالقوة العسكرية (الأميركية)، ما هو إلّا وصفة لحرب كونية مستدامة. وتكفي نظرة واحدة شاملة على مجريات العالم منذ ذلك الوقت، من الانهيار الاقتصادي العام في 1929 إلى الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى حرب سوريا 2011، ومن قبلها حروب العراق وأفغانستان، ليدرك معنى الحرب الكونية المترتبة على وجود دولة يهودية في فلسطين، لا تقوم ولا تدوم إلّا بالقوة العسكرية!

وهذا يقتضي، كما ورد في بعض المصادر الغربية: «إمساك العالم بالقوة وتنصيب أمراء حرب عليه»[20].

***

أثبتت التطورات التي شهدها العالم العربي طوال القرن العشرين، بما في ذلك من تقسيمات وحروب وثورات وتوترات، ما زالت تداعياتها متتالية، أنّ الفريق المساند للصهيونية، وبنتها المدلّلة دولة إسرائيل، في العالمين العربي والإسلامي، أكبر وأقوى مما كان مفترضاً أو متوقعاً. وهذا لا يقتصر على الحكومات العربية والإسلامية، بل يتعدى ذلك إلى النخب الثقافية والسياسية والفكرية، والى الأحزاب والمنظمات والحركات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. ويعود جانب كبير من هذه الحالة الى نفوذ القوى الدولية الداعمة لإسرائيل، وعلى رأسها الولايات المتحدة ومن قبلها الدول الأوروبية الغربية، المتحالفة بدورها مع غالبية الدول العربية والإسلامية من إندونيسيا في أقاصي شرق آسيا إلى المغرب وموريتانيا في أقاصي شمال غرب إفريقيا.

ولذلك يمكن القول بشيء من الدقّة إنّ القبول العربي والإسلامي بدولة يهودية في فلسطين كان سابقاً لقيام دولة إسرائيل بالشكل الذي قامت به عام 1948. وقد بدأت بوادر هذا القبول المبطّن في البداية في «مؤتمر فرساي».

هناك، إذن، نقص وقصور فادحان في مسألة الوعي لحقيقة مشروع الصهيونية التلمودية في طول العالم العربي وعرضه، وكذلك في العالم الإسلامي. وإذا كان لنا أن نضع لائحة بمراتب الوعي العربي المبكر في هذه المسألة، فإننا نضع في رأس القائمة «شيخ الصحافة الفلسطينية» نجيب نصَّار اللبناني الأصل، الذي بدأ قبل بداية القرن العشرين، وقبل سنوات من إصداره جريدة «الكرمل» في حيفا يوم 27 كانون الأول/ديسمبر من عام 1908، يرفع الصوت عالياً عن المخاطر المحدقة بفلسطين وبالعرب والمسلمين من جرَّاء المشروع الصهيوني الوافد إلى المنطقة. ولكثرة ما ترددت كلمة «الصهيونية» على لسانه وبقلمه، اعتبره بعض مواطنيه في ذلك الوقت «مجنوناً»، لأنّه كان يتحدث عن شيء غير منظور[21] بالنسبة إليهم.

بقي نجيب نصَّار من أواخر القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى الصوت الأعلى والأوضح في وجه المخطط الصهيوني لفلسطين. بقي يمثِّل في شخصه الحامل لوحده شعلة الوعي العربي شعباً وقضيةً غير واضحة المعالم وغير مفهومة تمامًا لدى عموم العرب زهاء ثلاثين عاماً قبل اندلاع الثورة الفلسطينية الأولى من خلال الإضراب العام الذي شمل فلسطين كلّها في 20 نيسان/أبريل من عام 1936، واستمر ستة أشهر، ونشأت خلاله أول هيئة وطنية فلسطينية جامعة بقيادة المفتي الحاج أمين الحسيني باسم «اللجنة العليا» (التي تحوَّلت تاليًا إلى «الهيئة العربية العليا»). فقد شكّلت انتفاضة 1936 أول مظهر من مظاهر الوعي الفلسطيني الجماعي للمسألة الصهيونية ومخططاتها وتواطؤها مع الانتداب البريطاني، بل تعدّت موجة الوعي التي أطلقتها أرض فلسطين إلى أرجاء العالمين العربي والإسلامي، وزادتها مقبولية الثقة الشاملة بشخص الحاج أمين.

ومع مرور الوقت ظهرت في العالمين العربي والإسلامي علائم وعي فهمت القضية بأنها «مؤامرة دولية سرِّية»، وعلى مستويات عالية من المسؤولية. ومن الأمثلة على ذلك: عبد الرحمن عزّام باشا أول أمين عام لجامعة الدول العربية في العالم العربي، ومهاتير محمد رئيس حكومة ماليزيا الأسبق في العالم الإسلامي.

فقد قال عزّام باشا رداً على بيان أذاعه دايفيد هوروفيتز، ضابط الارتباط المسؤول للوكالة اليهودية مع لجنة الأمم المتحدة حول فلسطين عام 1947:

«إن العالم العربي ليس في مزاج المساومة. وربما كانت خطتك يا مستر هوروفيتز عقلانية ومنطقية، لكن مصائر الأمم لا يقررها المنطق العقلاني. فالأمم لا تستسلم. إنّها تقاتل. إنكم لن تحصلوا على شيء بالوسائل السلمية أو المساومات. ربما استطعتم أن تحصلوا على شيء، لكن بقوة سلاحكم، وسنحاول أن نهزمكم،

لكنني لست متأكداً من نجاحنا، إنّما سوف نحاول. لقد استطعنا طرد الصليبيين الفرنجة، وفي المقابل خسرنا إسبانيا وبلاد فارس، وربما سوف نخسر فلسطين، لكن الوقت قد فات على الحلول السلمية»[22].

أما مهاتير محمد فقد قال في خطابه الافتتاحي للقمة الإسلامية العاشرة المنعقدة في ماليزيا عام 2003: «نجح اليهود في السيطرة على معظم الدول القوية في العالم. هذه الجماعة الصغيرة أصبحت قوة عالمية. لكن المسلمين البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة يجب أن لا ينهزموا أمام بضعة ملايين من اليهود. يجب أن نجد طريقة ما. قتل الأوروبيون ستة ملايين منهم من أصل 12 مليوناً. فاليهود يسيطرون على العالم عن طريق وكلائهم. إنّهم يدفعون الآخرين ليقاتلوا ويموتوا عنهم. إذا كنا ضعفاء فلا أحد يدعمنا. الإسرائيليون لا يحترمون إلّا الأقوياء، ولذلك يجب أن نتحد»[23].

ولم تكن تلك المرة الأولى التي تعرَّض لها مهاتير محمد لموضوع «المؤامرة اليهودية العالمية». فقد سبق له أن تحدث، حتى في مقالات له في صحف أميركية، عن «أجندة خفيَّة» مضمرة لإضعاف العالم الإسلامي، وذلك خلال الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت الدول المدعوَّة «النمور الآسيوية» في أواخر تسعينات القرن العشرين، واعتبرها رئيس الحكومة الماليزية مفتعلة (من قبل اليهود المسيطرين على القرارات المالية العالمية) ولها «أجندة سرِّية غايتها وقف نمو الدول الآسيوية». وبسبب ذلك تعرَّض مهاتير محمد لحملة سياسية وإعلامية عارمة اضطرته في النهاية إلى الانسحاب من العمل السياسي واختيار التقاعد المبكِّر.

***

وضع مهاتير محمد أفكاره المتعلقة بموضوع الصراع مع إسرائيل في إطارين متداخلين. وضع مسألة إسرائيل واليهود في إطار «المؤامرة العالمية والأجندة السرِّية»، ووضع المسألة الفلسطينية في إطار «العالم الإسلامي»، مع علمه، ربما، بأنّ العالم الإسلامي داخل في إطار «الأجندة السرِّية»، لأن دوله الكبيرة والصغيرة في غالبيتها واقعة تحت تأثير وسيطرة جهات دولية واقعة تحت التأثير اليهودي وتقوم بتنفيذ الأجندة اليهودية بالوكالة، حسب تصوُّره الشخصي كما أعرب عنه في القمة الإسلامية العاشرة.

لكن عزّام باشا، الذي سبق زمانه زمان مهاتير محمد بربع قرن، فقد وضع أفكاره في ردِّه على دايفيد هوروفيتز، ممثل الوكالة اليهودية، في إطار «الحرب المستدامة النافية للحلول السلمية»، أو إمكانية تحقيق السلام الدائم، بما فيه احتمالات الهزيمة، متصوِّراً أنّ تلك الهزيمة، إن وقعت، فسوف تكون مرحلية أو مؤقتة. ويبدو من سير التطورات اللاحقة أنّ عزّام باشا لم يلحظ حالة الانهزام المولِّدة للهزيمة المستدامة، ربما لأنه لم يكن قد استخلص قبل حرب فلسطين الأولى عام 1948 أنّ «السلام الدائم» هو ذاته «الهزيمة الدائمة». ففي زمانه لم تكن قد ظهرت بعد التأويلات التي راجت في أواسط الخمسينات منذ العدوان الثلاثي على مصر، والقائلة بأنّ الاغتصاب الصهيوني لفلسطين هو وصفة لحرب كونية مستدامة، مع أنّ ملامح هذا الإطار ظهرت لأول مرة في تقرير بعثة «كينغ-كراين» إلى سوريا بعد الحرب العالمية الأولى.

كانت ملاحظة عزّام باشا عابرة فيها الكثير من الثقة بالنفس لأنها صدرت قبل سنة من النكبة الفلسطينية. ولذلك كان مفهومه للهزيمة احتمالياً وعابراً، يضع إمكانية الهزيمة بمساواة إمكانية النصر. أما ما حدث تالياً، وخصوصاً بعد هزيمة 1967 التي أسقطت عبد الناصر ونظامه، فإنّه يدخل في باب «الانهزام» المستدام النافي للقول بأنّ الهزيمة ظاهرة مؤقتة.

وهذه الحالة من الانهزام الجالب للهزيمة المتمادية في حرب كونية متواصلة ناشئة على وجه التحديد من الوجود التوسعي للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلّة، تمرّ بثلاثة أطوار، اعترف عزّام باشا بطورها الأول فقط، وهو توقُّع الهزيمة. لكن الطورين التاليين بعد تحوُّل «التوقع» إلى «واقع»، هما الأشد فعلاً والأخطر مفعولاً، أي: قبول الهزيمة، ثم الاستسلام للهزيمة.

وقد بدا هذا التسلسل واضحاً من خلال قبول عبد الناصر بمبادرة رودجرز تعبيراً عن قبول الهزيمة، ثم من خلال معاهدة كامب دايفيد التي عقدها أنور السادات مع الصهيوني العتيق مناحيم بيغن تعبيراً عن الاستسلام للهزيمة.

إن هذا المسار دقيق للغاية وبالغ الخطورة لأن من شأنه تجذير «ثقافة الانهزام» المولِّدة بدورها لمناخات سلبية تبدأ بشيوع اللامبالاة، وتنتهي بالتدمير الذاتي من غير أفق، أي التدمير من أجل التدمير.

ولذلك فإن ثقافة الانهزام الشائعة على نطاق واسع بعد «الربيع العربي» ليست مجرد حالة عربية موضعية، بل هي حالة عالمية مطلقة، في إطار الحرب الكونية المتواصلة، بمعنى أنّ الهزيمة ليست مجرد انهزام العرب أمام إسرائيل، بل هي

انهزام اليسار أمام اليمين، وانهزام الاشتراكية أمام الرأسمالية، وانهزام الفقراء أمام الأغنياء، وانهزام التقدمية أمام الرجعية، وانهزام الدين أمام التطرف الديني، وانهزام الحق أمام الباطل، وانهزام القانون أمام الفوضى، وانهزام العقل أمام الجهل، وانهزام التسامح أمام التعصُّب، وانهزام الأخلاق أمام الرذالة والسفالة، وانهزام الوطنيين أمام الأوغاد، وإلى آخر ما هنالك من نقائض متصارعة.

هذا، مع الأسف، ما لم يدركه العرب بزعمائهم ودولهم ومثقفيهم وأحزابهم وحركاتهم.

شواهد وأسانيد

1 الشاعر الأردني مصطفى وهبي التل هو والد وصفي التل رئيس الحكومة الأردنية الذي جرى اغتياله في القاهرة يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1971، ونُسب اغتياله الى منظمات فلسطينية. وقد عُرف مصطفى وهبي التل باسمه الشعري «عرار».

2 في هذه القصيدة المجلجلة للجواهري عام 1950 نفحات لا تزال اليوم، بعد مرور أكثر من ستة عقود عليها، سارية المفعول وتزداد وضوحاً، ومن نتائجها المباشرة يومذاك قرار حكومة حسين العويني، التي خلفت حكومة رياض الصلح، إبعاد الجواهري عن الأراضي اللبنانية كشخص غير مرغوب فيه. وكان مطلع تلك القصيدة التي خاطب بها الشاعر المغفور له عبد الحميد كرامي:
باقٍ وأعمارُ الطغاة قصارٌ / من سفر مجدكَ عاطرٌ موَّارُ
عبد الحميد وما تزال كعهدها / شعبٌ يُذلُّ وأمَّةٌ تنهارُ

3 من أشهر تلك التحريفات المبكِّرة قول جمال عبد الناصر في خطاب علني: «انتظرناهم من الشرق فجاءوا من الغرب».

4 حمدان حمدان، «أكرم الحوراني: رجل للتاريخ»، دار «بيسان للنشر والتوزيع والإعلام»، بيروت، الطبعة الأولى 1996، الصفحة 343.

5 للدكتور جونسون، وهو واضع أول وأهم قاموس عصري للغة الإنكليزية في القرن الثامن عشر، تعريف لاذع لمصطلح «الوطنية» الذي تُعبِّر عنه كلمة patriotism الإنكليزية، قال فيه: «الوطنية هي الملجأ الأخير للأوغاد»، بمعنى الاستخدام السياسي غير الأخلاقي للتطرف الوطني. وهذا ما يتفق مع ما ذهب إليه الأديب اللبناني عمر فاخوري صاحب كتاب «الحقيقة اللبنانية» في ثلاثينات القرن الماضي، حيث وصف «بعض اللبنانيين» بأنهم يتاجرون بالوطنية «ومن لا يتاجر بها فلأنه يتاجر بغيرها». ويتضح المعنى المقصود بالنسبة الى العالم العربي الراهن من خلال النظر الى ممارسات الإسلاميين، والى ممارسات اليساريين السابقين الذين تحوَّلوا الى النقيض بل تجاوزوا «اليمين» الى «الرجعية» و«الاستعمار» وكل المصطلحات التي ناصبوها العداء المرّ من قبل. وبتعميم هذا المفهوم على أحوال العالم العربي والإسلامي، يجري القول بأن الإسلام هو الملجأ الأخير للأوغاد (الإسلاميون المتاجرون بالإسلام)، وبأن البعث هو الملجأ الأخير للأوغاد (البعثيون المتاجرون بالبعث)، وبأن الناصرية هي الملجأ الأخير للأوغاد (الناصريون المتاجرون بالناصرية)، وبأن القومية هي الملجأ الأخير للأوغاد (القوميون المتاجرون بالقومية)، وما الى ذلك مما ليس له حصر، ويسري بشكل خاص على اليهود المتاجرين بالهولوكوست. وبهذا المعنى الدقيق أيضاً، فيما يخص الصراع مع الصهيونية، تدخل المفاهيم المساقة لتبرير الانهزام، مثل «الواقعية»، و«الموضوعية»، و«العقلانية»، و«الحسابية»، و«المرحلية» (خذ وطالب) وما الى ذلك، في مدخل يتعدَّى «الانهزام» الى «الخيانة» بمفهومها الخام المتداول من غير رتوش.

6 سلافوي جيجيك مفكِّر وناقد سلوفيني (من يوغوسلافيا السابقة) يعمل باحثاً في معهد السوسيولوجيا والفلسفة في جامعة لوبليانا (عاصمة سلوفينيا). وقد ضمَّنت مجلة «السياسة الخارجية» الأميركية اسمه في قائمة أعدتها تتألف من أبرز مائة مفكِّر عالمي للعام 2012، ووصفته بأنه من أشهر الفلاسفة المعاصرين. وهو يعمل أستاذاً للفلسفة والتحليل النفسي في المعهد الأوروبي العالي للدراسات المتخصصة. ومن أقواله الشائعة: «الكلمات ليست مجرد كلمات فقط. إنها تحدِّد

معالم وتعرُّجات ما نفعل». أما كلمته الواردة في متن بداية النص، فهي من بحث له حول حركات الاحتجاج العالمي نشرته مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس» بعنوان: «متاعب في الفردوس» بتاريخ 18 تموز/يوليو 2013. وقد تضمَّن بحثه المذكور حاشية في نقد الأنموذج الماركسي الذي اعتبره «أسوأ أنموذج تطوُّري»، وفيها يقول عن كارل ماركس: «في مقدمة بحثه **إسهام في نقد الاقتصاد السياسي**، كتب ماركس:**إن الإنسانية تتصدَّى فقط للمهمات التي تستطيع حلَّها**... ماذا إذا قلبنا هذا التصريح رأساً على عقب لنقول، كقاعدة عامة، إن الإنسانية تتصدَّى للمهمات التي لا يمكن حلُّها، وهي بالتالي تُطلق مساراً غير معروف النتائج، إنَّمافي سياقه يُعاد تعريف المهمة ذاتها».

7 «أوسترليتز» هي الآن ضمن الأراضي التشيكية، والمعركة التي دارت فيها تعدُّ تكتيكياً من أهم المعارك الفاصلة في التاريخ العسكري العالمي وتوازي «معركة أربيل» التي خاضها الإسكندر المقدوني ضد الجيوش الفارسية بقيادة الملك الإخميني داريوس الثالث في الأول من تشرين الأول/أكتوبر من عام 331 قبل الميلاد، ومعركة «كاني» التي هزم فيها القائد القرطاجي هنيبعل يوم 2 آب/أغسطس من عام 216 قبل الميلاد جيوش الجمهورية الرومانية بقيادة القنصل لوسيوس إميليوس باولوس في الحرب البونية الثانية بين روما وقرطاجة. وتوصف معركة أوسترليتز، التي وقعت يوم 2 كانون الأول/ديسمبر من عام 1805، بأنها «معركة الأباطرة الثلاثة» لأن ثلاثة من أباطرة أوروبا شاركوا فيها ميدانياً، وهم: الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت، والإمبراطور الروسي اسكندر الأول، والإمبراطور النمساوي فرنسيس الثاني. والجدير بالذكر، وإسقاطاً لهذه النماذج التكتيكية العالمية القديمة والحديثة على المعارك العربية المعاصرة، أن القائد العسكري الأميركي للتحالف الدولي الموسَّع ضد العراق في حرب الكويت، نورمان شوارزكوف، أعلن قبل بدء العمليات العسكرية التي أطلقوا عليها اسم «عاصفة الصحراء» (17 كانون الثاني/يناير 28- شباط/فبراير 1991) بأنه سوف يعتمد التكتيكات التي اعتمدها هنيبعل في تلك المعركة. لكنني لا أظن أن أحداً من الدارسين أو المراقبين أو الصحافيين العرب في حينه، وحتى الآن، توقف عند هذا التصريح أو أعطاه أي أهمية. لكن القائد الميداني الروماني غايوس تيرينتيوس فارو الذي شارك القنصل باولوس في معركة «كاني» تعلَّم درساً مهماً من الهزيمة الرومانية على يد هنيبعل بحيث استطاع بعد نحو عشر سنوات الصمود الفعَّال في وجه الجيش القرطاجي الذي حاصر «إتروريا» بقيادة حسدروبال برقة، الشقيق الأصغر لهنيبعل. إنَّما قليلون حتى اليوم هم الذين يتعلمون من أعدائهم لتحقيق نصر حاسم في النتيجة. فإذا كان هنيبعل قد هزم جيش الجمهورية الرومانية في «كاني»، فإنَّ صمود فارو في إتروريا بوجه حسدروبال برقة شقيق هنيبعل، مكَّن جيش الجمهورية الرومانية تالياً من احتلال قرطاجة وتدميرها.

8 راجع السيرة الذاتية لكلاوسفيتش الصادرة حديثاً في الولايات المتحدة بعنوان «في الحرب» On War لمؤلفه هيو ستراكان أستاذ التاريخ العسكري في جامعة أكسفورد البريطانية، من منشورات «أتلانتيك مونثلي برس»، 2007، ضمن سلسلة «كتب غيَّرت العالم». وقد عالج ستراكان أفكار كلاوسفيتش في كتابه المذكور معالجة نقدية، حيث جاء في كلمة الناشر: «إن كتاب كلاوسفيتش عن الحرب لم يكتمل إطلاقاً وإن نُشر وانتشر على نطاق هائل، فهو غامض ومتناقض. وما قاله في كتابه الأول أسقطه في كتابه الثامن. كما إن لغته مشوشة في كثير من الأحيان، وصلتها بالموضوع ليست دائماً واضحة. إن كتاباً قد غيَّر العالم فعلاً، يبقى محيِّراً جداً للقارىء العادي الذي يتناوله، أو يحاول مصالحته مع ذاته، أو يضعه في إطاره».

9 في كتابه «عقود من الخيبات: كيف وصلنا الى هنا»، (منشورات «بيسان للنشر والتوزيع»، بيروت، الطبعة الأولى تشرين الأول/أكتوبر 1995، الصفحات 489 و490 و491)، أورد حمدان حمدان نص

الرسالة التي بعث بها العاهل السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز إلى الرئيس الأميركي ليندون جونسون بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر من عام 1966 يحضُّه فيها على دعم إسرائيل في توجيه ضربة قاصمة الى عبد الناصر، بحيث يمكن القول بأن تلك الرسالة كانت بمثابة خارطة طريق لما حدث في حرب حزيران/يونيو 1967 وما تلاها. وجاء في تلك الرسالة التي حملت الرقم 342 من أرقام وثائق مجلس الوزراء السعودي، كما وردت في كتاب حمدان:

«... من كل ما تقدَّم يا فخامة الرئيس، ومما عرضناه بإيجاز، يتبيَّن لكم أن مصر هي العدو الأكبر لنا جميعاً، وأن هذا العدو إن تُرك يحرِّض ويدعم الأعداء عسكرياً وإعلامياً، فلن يأتي عام 1970 – كما قال الخبير الكبير في إدارتكم السيد كيم روزفلت – وعرشنا ومصالحنا في الوجود.

لذلك فإنّني أبارك ما سبق للخبراء الأمريكان في مملكتنا أن اقترحوه، لأتقدم بالاقتراحات التالية:

• أن تقوم أميركا بدعم إسرائيل بهجوم خاطف على مصر تستولي به على أهم الأماكن حيوية فيها، لتضطرها بذلك، لا إلى سحب جيشها صاغرة من اليمن فقط، بل لإشغال مصر بإسرائيل عنا مدة طويلة لن يرفع بعدها أي مصري رأسه خلف القناة، ليحاول إعادة مطامع محمد علي وعبد الناصر في وحدة عربية. بذلك نعطي لأنفسنا مهلة طويلة لتصفية أجساد المبادىء الهدامة، لا في مملكتنا فحسب، بل وفي البلاد العربية... ومن ثم بعدها، لا مانع لدينا من إعطاء المعونات لمصر وشبيهاتها من الدول العربية اقتداءً بهذا القول (ارحموا شرِّير قوم ذُل) وكذلك لاتقاء أصواتهم الكريهة في الإعلام.

• سوريا هي الثانية التي يجب ألّا تسلم من هذا الهجوم، مع اقتطاع جزء من أراضيها، كيلا تتفرغ هي الأخرى فتندفع لسد الفراغ بعد مصر.

• لا بد أيضاً من الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة كيلا يبقى للفلسطينيين أي مجال للتحرك، وحتى لا تستغلهم أية دولة عربية بحجة تحرير فلسطين، وحينها ينقطع أمل الخارجين منهم بالعودة، كما يسهل توطين الباقين في الدول العربية.

• نرى ضرورة تقوية الملا مصطفى البارزاني في شمال العراق، بعرض إقامة حكومة كردية مهمتها إشغال أي حكم في بغداد يريد أن ينادي بالوحدة العربية شمال مملكتنا في أرض العراق، سواء في الحاضر أو المستقبل، علماً أننا بدأنا منذ العام الماضي (1965) بإمداد البارزاني بالمال والسلاح من داخل العراق، أو عن طريق تركيا وإيران.،

يا فخامة الرئيس

إنكم ونحن متضامنين جميعاً سنضمن لمصالحنا المشتركة ولمصيرنا المعلَّق بتنفيذ هذه المقترحات أو عدم تنفيذها، دوام البقاء أو عدمه.

أنتهز هذه الفرصة لأجدد الإعراب لفخامتكم عما أرجوه لكم من عزَّة، وللولايات المتحدة من نصر وسؤدد ولمستقبل علاقاتنا ببعض من نمو وارتباط أوثق وازدهار.

المخلص: فيصل بن عبد العزيز

ملك المملكة العربية السعودية

27 ديسمبر 1966 الموافق 15 رمضان 1386

10 صن تزو فيلسوف صيني، كان قائداً ميدانياً في زمانه، وتميَّز بكونه مفكراً استراتيجياً، ضمّن أفكاره الاستراتيجية في كتاب بعنوان «فنُّ الحرب» The Art of War. ولد تزو في عام 544 قبل الميلاد، وتوفي في عام 476 قبل الميلاد، في مرحلة من التاريخ الصيني القديم يصفها الصينيون بمرحلة «الربيع والخريف». وقد حدَّد في كتابه «فنُّ الحرب» خمسة عوامل ثابتة تحكم هذا الفن، هي:

1- القانون الأخلاقي. بمعنى التضامن التام للشعب مع القائد، ما يستدعي أن يتبعوه غير عابئين بحياتهم ولا يفتُّ من عضدهم أي خطر.

2- السماء. ليس بأي معنى ديني أو إلهي، بل بمعنى أحوال الليل والنهار، والأحوال الجوية كالحر والبرد، ومواعيد الأوقات والفصول، لتحديد ظروف المعركة.

3- الأرض. بمعنى تحديد المسافات الطويلة والقصيرة، وتقدير احتمالات الخطر والأمن، وكون الأرض مكشوفة أو مستورة، أو الممرات ضيقة أو فسيحة، وتقدير فرص الحياة والموت.

4- القائد الميداني (الجنرال). يجب أن تجتمع في القائد الميداني فضائل الحكمة، والإخلاص، وعمل الخير، والشجاعة، والصرامة.

5- الانضباط. مقومات الانضباط الأساسية هي: تقسيم الجيش الى وحدات مناسبة، والتدرج في الرتب بين الضباط، وصيانة طرق المواصلات والإمداد، وضبط النفقات العسكرية.

وقسّم صن تزو التفوق الميداني الى نوعين: التفوق الأدنى وهو التفوق العددي، والتفوق الأعلى وهو التفوق الفكري. ففي التفوق العددي حدد خمس حالات من التناسب العددي وكيفية التصرف في كل حالة:

– إذا كانت النسبة العددية 10 الى واحد، فالتكتيك الأسلم هو تطويق العدو ومحاصرته لحمله على الاستسلام.

– إذا كانت النسبة العددية 5 الى واحد، يجب مهاجمة العدو بدون تردد.

– إذا كانت النسبة اثنين الى واحد، يجب قسمة الجيش الى جيشين، جيش للقتال وجيش للاحتياط.

– إذا كانت النسبة واحد الى واحد، يمكن الدخول في معركة محسوبة، لأنه إذا كانت النسبة أقل من ذلك فإنّه يجب اجتناب المعركة، وإذا انعدم التوازن فإنّه يجب الفرار من وجه العدو.

11 .Russ Rodgers ,The Generalship of Muhammad, University of Florida Press

وكتابه السابق عن أساسيات الحرب الإسلامية غير المتكافئة

Fundamentals of Islamic Asymmetric Warfare: A Documentary Analysis of the Principles .of Muhammad, Edwin Mellen Press Ltd

12 كتاب حمدان حمدان، «أكرم الحوراني: رجل للتاريخ».

13 راجع كتاب أدوين بلاك، «اتفاقية الترانسفير: القصة الدراماتيكية للميثاق بين الرايخ الثالث وفلسطين اليهودية»:

Edwin Black, The Transfer Agreement: The Dramatic Story of the Pact Between the Third .Reich & Jewish Palestine, Brookline Books

في الطبعة الثانية من هذا الكتاب الصادرة في عام 1999 (الطبعة الأولى في عام 1984)، يختم الكاتب الفصل 26، الوارد في القسم الرابع من الكتاب (من أصل سبعة أقسام) تحت عنوان «اتفاقية الترانسفير» بالقول: «هذه المرة، وهي مرة حاسمة وليس لها نظير، سوف يجري استخدام هذه الحالة الطارئة من أجل تأمين مستقبل وليس من أجل افتداء ماضٍ. من أزمة الذلّ والمرارة والطرد سوف يخرج ملجأ آمن، ووطن، وإنسان يهودي جديد بوطن جديد يسميه وطنه. إن هؤلاء القلة من الرجال (الذين عقدوا الاتفاق مع النازيين) كانوا مستعدين أن يتخذوا هذه القرارات. هل هذا جنون؟ أم كان عبقرية؟» (الصفحة 250).

وفي الفصل 14 وعنوانه «صفقة السيد سام كوهين»، تحت القسم الثاني بعنوان «اللحظة الصهيونية»، يقول الكاتب: «من المفارقات أنه على الرغم من الكراهية النازية لليهود، فإنّ فلسطين اليهودية كانت أمراً حيوياً في استراتيجية ألمانيا الاقتصادية» (يقصد الاستراتيجية الاقتصادية لألمانيا النازية).

أما في خاتمة الكتاب التي كتبها المدعو أبراهام فوكسمان، فإنّه يجري تبرير ما يمكن تسميته «مساكنة الشيطان»، أو التفاهم معه لغرض غير معلن، فيجري تعريف «اتفاقية الترانسفير» على أنها كانت مدفوعة «بالرغبة في إنقاذ الجماعة المهدَّدة، والجماعات الأخرى في المستقبل. وكان على الصهاينة أن يفترضوا ببرود بأنهم أمام مسؤوليات كريهة، والمسدس في رأسهم، أن يقفوا وجهاً لوجه مع الشيطان في عرينه والتفاوض معه لإيجاد مخرج. تلك هي اتفاقية الترانسفير».

ويمضي فوكسمان الى القول بأن الصهاينة تعلموا من هذه التجربة واستخدموها، وإن بأساليب وطرق مختلفة، لإنقاذ اليهود السوفيات، والسوريين، واليمنيين، والإيرانيين، والأثيوبيين. كما يشير الى عدم فهم أعداء الشعب اليهودي (مفترضاً العرب بالدرجة الأولى) لجوهر الموضوع من خلال رؤيتهم له على أنه مجرد وسيلة لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين.

وفي كتابه «الأصولية المسيحية في نصف الكرة الغربي» الجزء الأول، يقول الكاتب جورجي كنعان: «في تحليلهم للتاريخ الحاضر، من حيث هو تحقيق لعملية الخلاص، ينظر الأصوليون اليهود الى المجزرة النازية على أنها طريقة الله لإكراه شعبه المختار على العودة الى أرض الميعاد، وإقناعه بالأهمية الكونية لاجتماع شمله وتوَّحده الكامل – شعب إسرائيل كله في أرض إسرائيل كلها».

ونقل كنعان في كتابه عن الحاخام اليهودي مناحيم كاشر وصفه الهولوكوست بأنه: «آلام المخاض المؤذنة بالعصر المسيحاني الذي ألمَّ بجيلنا وفتح لنا طريق الخلاص».

14 قرَّر الرئيس الأميركي وودرو ويلسون إيفاد بعثة من شخصيتين أميركيتين هما هنري تشرشل كينغ وتشارلز كراين لإجراء استقصاء رسمي في المناطق غير التركية من الإمبراطورية العثمانية السابقة، بهدف الوقوف على رأي الأهالي في مسألة تقرير المصير واختيار الدول المنتدبة عليهم من قبل عصبة الأمم. وقد بدأت البعثة عملها في شهر حزيران/يونيو من عام 1919 وتقدمت بتقريرها النهائي في 28 آب/أغسطس من العام ذاته. لكن التقرير النهائي لم ينشر في حينه لأنه كان معدّاً للنشر بعد تصديق الكونغرس الأميركي على معاهدة الصلح في فرساي، وهو أمر لم يحدث، فبقي التقرير مكتوماً حتى عام 1922، بعد إقرار مجلس النواب الأميركي توصية تدعو الى إقامة دولة يهودية في فلسطين وفق «وعد بلفور». لكن ذلك أحدث شيئاً من البلبلة في أميركا لأنه تبين من استقصاء بعثة كينغ-كراين أن غالبية شعوب المنطقة السورية تحبِّذ الانتداب الأميركي، إذا كان لا بد من الانتداب، لكن التفاهمات السرية في معاهدة «سايكس-بيكو» بين الإنكليز والفرنسيين أجهضت أي حلول أخرى وفرضت نفسها كأمر واقع بسبب وجودها العسكري على الأرض في البلاد العربية.

وقد تضمَّن الاستقصاء الأميركي نقطتين مهمتين تاريخياً:

• النقطة الأولى أن الاستقصاء شمل منطقة كيليكيا باعتبارها تابعة لسوريا، ولو أن ذلك لم يدم إلّا لفترة قصيرة (والأرجح أن الأميركيين تعرضُّوا لضغوط دولية فأوقفوا استقصاءهم في كيليكيا التي أبقيت ضمن الأراضي التركية).

• أما النقطة الثانية فتتعلق بمسألة المترتبات على الشعب الأميركي من جراء إقامة دولة يهودية في فلسطين ستكون بالضرورة عبئاً أبدياً على الولايات المتحدة، حيث يخاطب التقرير الرئيس ويلسون بقوله: «ليس فقط أنت كرئيس يجب أن تدرك، بل الشعب الأميركي كله يجب أن يدرك، بأن قرار الحكومة الأميركية إقامة دولة يهودية في فلسطين، يعني إلزام الشعب الأميركي باستخدام القوة العسكرية في المنطقة، لأن دولة يهودية في فلسطين لا تقوم ولا تدوم إلّا بالقوة العسكرية».

15 في أوائل تسعينات القرن الماضي، التقيت في مدينة «ألباني»، عاصمة ولاية نيويورك، أستاذاً في جامعة نيويورك غير أميركي الأصل، وسألته عن رأيه في تزايد وجود الملوَّنين والذين من أصول إسبانية، وما إذا كان ذلك سيؤدي الى انحسار النفوذ الأنغلو-ساكسوني المهدد بالانكماش والتحوُّل

الى أقلية. وقد فاجأني بقوله: «إن ذلك إذا حدث قد يكون من حظ أميركا، لأن العرق الأنغلو-ساكسوني هو عرق مجرم». وعندما سألته أن يوضح لي هذه العبارة، أشار طبعاً الى إبادة الشعب الأميركي الأصلي (الذي يطلقون عليه عبارة «الهنود الحمر» العنصرية) والحلول محله في أرضه. لكنه قال أيضاً إن هذا هو سر التلاقح الشيطاني بين النخب الأنكلو ساكسونية والنخب اليهودية الصهيونية، لأنهما يشتركان في جريمة اغتصاب بلاد الآخرين.

16 ربما باستثناء الأمير فيصل الهاشمي الذي أصبح تالياً ملكاً على سوريا، ثم على العراق، وباستثناء البطريرك الماروني الياس الحويِّك، اللذين حضرا المداولات في أروقة «مؤتمر فرساي»، وكانا على علم، أو ربما على اتصال، بما دار في الكواليس حول مصير المنطقة السورية ومشروع الدولة اليهودية في فلسطين.

17 كل هذه الوقائع واردة بالتفصيل في كتاب «مذكرات نابليون بونابرت» الذي وضعه سكرتيره الخاص المسيو دو بوريان، ومنشورة في الجريدة الرسمية الفرنسية «لو مونيتور» المحفوظة في المكتبة الوطنية بباريس.

18 كتاب «دعوى صهيون»، للصحافي البريطاني دوغلاس ريد الذي عمل مراسلاً حربياً لجريدة «تايمز» اللندنية في أوروبا الوسطى خلال الحرب العالمية الثانية. وهذا العنوان مأخوذ من نبوءة أشعيا في التوراة (34: 8) القائلة: «لأن للرب يوم انتقام سنة جزاء من أجل دعوى صهيون» (حسب النص المترجم عن اليونانية في الكتاب المقدَّس المطبوع عام 1912 في المطبعة الأميركانية في بيروت). والأصل الإنكليزي للعنوان هو The Controversy of Zion.

19 من النقاط التي أثارها فرانكلين في عشاء خاص خلال المؤتمر الدستوري العام ما يلي:
• إذا سُمح لليهود بالمجيء الى أميركا فإنّهم سوف يتجمعون بأعداد كبيرة ويغيِّرون الحكومة.
• إنهم أفاعي شر سوف يجيِّرون تعب الشعب الأميركي وجهوده المضنية لصالحهم.
• إنهم لن يندمجوا في المجتمع الأميركي الأوسع.
• إنهم يسخرون من الديانة المسيحية وسوف يعملون على تقويضها.
• إنهم يتوقون توقاً شديداً للعودة الى فلسطين، لكنهم (أي يهود أميركا) لن يذهبوا الى هناك إذا أتيح لهم ذلك.

20 راجع كتاب «دعوى صهيون» الوارد ذكره في الهامش رقم 18 أعلاه.

21 ولد نجيب نصّار في بلدة عين عنوب بالقرب من سوق الغرب لعائلة لبنانية أرثوذكسية، وتلقّى علومه العليا في الجامعة الأميركية في بيروت حيث تخرج من كلية الصيدلة (التي ألغيت تالياً)، ونال شهادة في العلوم السياسية. بعد تخرجه من الجامعة توجه الى فلسطين للعمل، فعمل لفترة قصيرة في صيدلية بمدينة طبريا، ثم انتقل الى مدينة القدس للعمل في التدريس. لكن احتكاكه بالمهاجرين اليهود في الجليل والقدس لفت انتباهه الى خطورة مشروعهم الممنهج والممرحل، فقرر إصدار جريدة «الكرمل» بهدف توعية الفلسطينيين والعرب الى خطورة ما يحاك لهم، ثم اشترى «مطبعة الكرمل» في عام 1909، وهي الثانية في حيفا بعد «المطبعة الوطنية» لصاحبها باسيلا جدع. وقد وجد نجيب نصار في زوجته الثانية ابنة الشيخ بديع الله بهائي، واسمها ساذج، عوناً كبيراً لكونها سيدة مثقفة واسعة الاطلاع، ثاقبة التفكير حادة الذكاء. وعنه وعن جريدته كتب صاحب جريدة «المنادي»، محمد موسى المغربي، يقول: «زرنا في حيفا أكثر المحلات التي يجب أن لا تفوت زيارتها، زرنا زميلنا في الجهاد الوطني وزعيم الفرقة القائلة بضرر الاستعمار الصهيوني على الدولة والأمة والبلاد نجيب أفندي نصار، صاحب ومحرر جريدة «الكرمل» ولولا ان مجال

جريدتنا لا يحتمل الإسهاب لأفضنا أكثر مما يراه القارئ الآن في الشكوى من حال الصحافيين الأحرار، ومما يجده من نزاهة أخلاقه وعفة مروءته من العنت والضيق بمناسبة ما رأينا عليه صاحب الكرمل (وهو نفسه الذي يحررها)... يضطر إلى تنضيد حروف جريدته، وتحريك آلاتها وتوزيع نسخها، وكتابة عنوانات مشتركيها بيديه» (جريدة «المنادي»، العدد 41 بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر من عام 1912).

وقد وجّه نصّار الى القرّاء على صفحات جريدته تحذيراً يقول: «إدارة الكرمل تأمل من كل عربي عنده شيء من الإباء وعزة النفس أن لا يقرأ هذه الجريدة، اذا لم يكن مشتركاً فيها». لكن جريدة «الكرمل» توقفت عن الصدور خلال فترة الحرب العالمية الأولى، بسبب الحرب، والضائقة المالية، والمطاردة العثمانية له، لأن جمال باشا السفاح كان يريد شنقه كما شنق شهداء السادس من أيار/ مايو في ساحة البرج في بيروت، وساحة المرجة في دمشق، لكنه توارى عن الأنظار، واحتضنته وحمته عائلات مسيحية وإسلامية في مدينة الناصرة منهم عائلة كامل بولس قعوار، وعائلة الوجيه عبد الله بيك الفاهوم. توفي نجيب نصّار في عام النكبة 1948 عن عمر ناهز السادسة والسبعين، ودفن في المقبرة الأرثوذكسية في الناصرة، وكُتبت على حجر قبره عبارة «لذكرى شيخ الصحافة الفلسطينية». وقد ترك نجيب نصّار أثراً واحداً بعنوان «الصهيونية، ملخص تاريخها، غايتها وامتدادها حتى سنة 1905»، كما كتب سيرته وأودعها لدى شقيقه لنشرها بعد وفاته، لكنه بسبب المطاردات والمداهمات المتكررة في زمن الانتداب البريطاني وتعاظم موجة الإرهاب الصهيوني في فلسطين، قام الشقيق بإتلاف المخطوط نهائياً.

ومن مآثره أيضاً أنه أطلق حملة لمنع الفلسطينيين من بيع الأراضي لليهود، بل قام بحركة معاكسة حيث اشترى أرضاً في سهل بيسان ليشجع المقتدرين من الفلسطينيين على شراء الأراضي بدلاً من اليهود. لكنه في النهاية مات كسير القلب والوجدان.

22 أطلق أمين الجامعة العربية تصريحه هذا في 16أيلول/سبتمبر من عام 1947 رداً على تصريح لمسؤول الوكالة اليهودية دايفيد هوروفيتز قال فيه: «إننا مستعدون أن نقدِّم ضمانة يهودية، ونقبل ضمانة الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، ضد أي تطاول لليهود على حدود دول أخرى».

23 انعقدت القمة الإسلامية العاشرة في مدينة بوتراجايا بماليزيا خلال الفترة من 16-17 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 تحت شعار «دورة المعرفة والأخلاق من أجل تقدم الأمة الإسلامية»، وناقشت القمة عدداً من القضايا من أهمها تلك المتعلقة بالقدس وفلسطين.

القسم الثاني

قصة المعركة الأخيرة

الفصل الأول

عبد الناصر وبعث العراق

قـلْ لـمَـنْ يَـدَّعـي فـي الـعـلـمِ فلسفةً حَـفـظـتَ شيئـاً وغـابَـتْ عـنـكَ أشيـاءُ

أبو نواس

كان محمد حسنين هيكل في ما يكتب في «الأهرام» كلّ يوم جمعة ويسَمِّيه «بصراحة»، يُحاول أن يوحي بأنَّهُ عروف بالأزمات وبالهموم الكبرى، وأنَّهُ يَسْكُبُ الحبر عليها يُفَنِّدُها ويحلِّلُها موثِّقاً ومعلِّلاً وشارحاً بأسانيد لا لُبْسَ فيها، ليس عن بُعدٍ إنّما عن قربٍ ومقربةٍ من «صاحب» مصر الرئيس جمال عبد الناصر، مالىء دنيا العرب وشاغلها، حيث كان يلقى الحظوة والقبول، لذلك، فرأيه هو الرأي العاصم من الزَّلل.

وليس مثلُ هيكل مَن أُعطيَ، في طول وعرض العالم العربي، آذاناً صاغية، فقُرىء واستُقرىء، ونُقل عنه وتناقلت مقالاته كبريات صحف العرب... وإذا كانت هذه حاله على حياة عبد الناصر، فهو حاولَ، بعد رحيل الرئيس المصري، أن يظلّ يقتات من مائدته، على الرغم من أنّ الأيام دارت دورتها فارضةً معادلات سياسية جديدة.

هكذا، لم يكن مضى ستُّون يوماً على رحيل جمال عبد الناصر المفاجىء، حتى استلّ محمد حسنين هيكل قَلَمَهُ وطرَّزَ صفحات «الأهرام» بسلسلة من مقالات أربع أعطاها عنواناً ملفتاً: «لمحات من قصَّة المعركة الأخيرة»[1] كان من الواضح لكلّ ذي عينين أنَّهُ هدف منها تدبيج تبرير معَلَّل لقرار الرئيس المصري الراحل قبول ما سُمِّيَ «مبادرة رودجرز»، (تيمُّناً بوليام رودجرز وزير الخارجية الأميركية في ذلك

الوقت)، التي أوقفت «حرب الاستنزاف» على ضفتي قناة السويس، وغَذَّت الميول إلى التفاوض على تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل!

في تلك السلسلة خَصَّ هيكل حزب البعث وسلطته الحاكمة في بغداد بحلقتين، انحرف فيهما عن جادة الاتزان والإنصاف، فانزلق، عن غمز ولمز، إلى النَيْلِ من البعث وقومية السلطة الحاكمة في العراق، فاتهم تلك السلطة بالتقصير المتعمَّد على الجبهة الشرقية، ثم بمحاولة وراثة زعامة جمال عبد الناصر، وكذلك «سرقة» دور مصر من بعده!

وقد تَدنَّى كلام هيكل في تينك الحلقتين، المنشورتين في ما سيلي من الصفحات، إلى تحريف للحقائق والواقع ينفرُ منه العارفون الطاعنون في السن، والطاعنون في التجربة، المتابعون لما كان وجرى في ذيَّاك الوقت.

لمحات من قصة المعركة الأخيرة [2]

عبد الناصر وحزب البعث العراقي

إذا كان عنوان هذا الحديث هو «عبد الناصر وحزب البعث العراقي» خلال المعركة الأخيرة، فإني أريد أن أسجِّل منذ البداية بعض التحفظات:

1- إنّ هدفي ليس الهجوم على حزب البعث، فذلك موضوع ليس مطروحاً الآن.

2- إنّ هدفي ليس قطع الطريق على أي توبة قد يقوم بها حزب البعث العراقي، ومع إنّي شخصياً، أحد اليائسين من إمكانية حدوث هذه التوبة. فمن يدري لعل الكتابة في الأمر بصراحة أن تساعد الراغبين في التوبة بين عناصر الحزب، من حيث أنّها تضعهم وجهاً لوجه أمام الحقيقة، وعليهم أن يقرِّروا هل يهربون فزعاً مما يرونه أو أنّهم يجعلونها عودة إلى الضمير؟

3- قد يكون من بين الأهداف أيضاً، وعن طريق تبيان الحقيقة، أن تنكشف طبيعة الأدوار السلبية في نضال الأمم ومخاطر هذه الأدوار في ساعات الحسم التاريخية... ولم يحتكر حزب البعث العراقي وحده هذه السلبية، ولكن تصرفاته خلال المعركة الأخيرة لجمال عبد الناصر كانت نموذجاً حيَّاً وكاملاً لها.

إن هناك قوى ليست مهيَّأة بالطبيعة للقيادة الأولى، وإدراكها لذلك هو إدراكها لواجبها الأصيل.

يصدق ذلك على الدول... وعلى التنظيمات... وحتى على الأفراد.

إن إيطاليا، مثلاً، لا تستطيع أن تقود حلف شمال الأطلنطي، وانما تستطيع أن تكون عنصراً مؤثراً فيه. وبولندا، مثلاً، لا تستطيع أن تقود حلف وارسو – مع أنّه يحمل اسم عاصمتها – ولكنّها تستطيع أن تكون عنصراً مؤثراً فيه.

هذا على مستوى الدول.

وعلى مستوى التنظيمات، فإنّ الحزب الشيوعي السوفيتي، هو الذي يقود الحركة الشيوعية العالمية في نصفها البعيد عن تأثير الصين، وليس الحزب الشيوعي اليوناني، مثلاً. كما أنّه في النصف الآخر من الحركة الشيوعية العالمية، فإنّ الحزب الشيوعي الصيني، هو الذي يقود، وليس الحزب الشيوعي الألباني.

وإذا طبَّقنا ذلك على الأمة العربية فإنّ تصدِّي مصر للقيادة ليس ادّعاء لها من ناحيتها أو تفضلاً عليها، من ناحية غيرها، إنّما ذلك هو حكم الطبيعة في المنطقة.

هذا على مستوى الدول.

وعلى مستوى التنظيمات، فإنّ حزب البعث العراقي، لأكثر من سبب – في الطبيعة وفي الطبع أيضاً ! – لا يستطيع أن يقود النضال العربي.

وعندما تدعي أية قوة لنفسها دوراً لا تهيؤها الطبيعة له، فإنها تسقط في النهاية إلى مهاوي السلبية.

ذلك أنّها إذا لم تكن تستطيع أن تقود «إلى» شيء، فإن الذي يتبقى هو أن تعرقل، بحيث تقود «ضد» شيء.

تجد نفسها – مهما قالت – لا تدفع إلى أمام لأن ذلك فوق طاقتها، وإنما تشد إلى وراء لأن ذلك سهل دائماً!

إن أولى درجات الأصالة لدى القوى، سواء على مستوى الدول أو التنظيمات، أو الأفراد، أن يتحقق لديها جميعاً الادراك الصحيح لمكانها من الصورة الشاملة.

وحين تقول الثورة الليبية، مثلاً، إنّها تعتبر ثورة 23 يوليو في مصر، هي الثورة الأم، فذلك معيار صادق لأصالة الثورة الليبية.

وحين يقول رجل كالملك فيصل، إنّ ما يحدث في مصر يهمنا جميعاً... لأن ما يحدث في مصر سوف يؤثر فينا جميعاً، «سواء أردنا أو لم نرد»، فذلك بشكل واضح – وحتى مع اختلاف الفكر الاجتماعي – معيار صادق لأصالة التشخيص السياسي.

4- وهناك أخيراً، في هذه التحفظات، نقطة أخرى تلك هي أنّ الضباب الذي ساد فوق آفاق المعركة الأخيرة لجمال عبد الناصر، من تأثير سرعة الحوادث وتشابكها وما لابس ذلك من تعقيدات – حجب الرؤية لبعض الوقت، ولم تتضح الحقيقة بشكل ظاهر يمكن الحكم عليه إلّا قرب آخر النهار.

ومن حق جمال عبد الناصر أن توضع النقاط فوق الحروف بأسرع ما يمكن، خصوصاً، وأنّ معركته الأخيرة مستمرة... لم يهدأ أوارها.

ولقد كان تجني حزب البعث العراقي على جمال عبد الناصر، مشيناً في أبسط تعبير، ولقد تردى هذا الحزب إلى حدّ أن رمى جمال عبد الناصر بتهمة الخيانة... ولم يرضَ جمال عبد الناصر لنفسه أن يرد.

ولست هنا أرد نيابة عنه... ولكنها مجرد محاولة لوضع الأمور في نصابها، ولكي تعرف أمتنا طرفاً من حقيقة الظروف التي خاض فيها البطل معركة من أعنف معاركه... وأشرف معاركه.

لقد مرت علاقة جمال عبد الناصر بحزب البعث العراقي خلال مراحل متعددة في الآونة الاخيرة.

كانت المرحلة الأولى عندما شارك حزب البعث العراقي في انقلاب 17 يوليو 1968 ضد عبدالرحمن عارف.

وكان جمال عبد الناصر لا يثق بحزب البعث العراقي بناء على تجربة سابقة عاشها بنفسه أيام محادثات الوحدة الثلاثية – مصر وسوريا والعراق – في ربيع سنة 1963.

لقد جاء حزب البعث العراقي إلى هذه المحادثات، مع حزب البعث السوري، الذي شارك في ثورة 8 فبراير 1963، والهدف المعلن له هو وحدة ثلاثية تضم الأقطار الثلاثة.

وأحس جمال عبد الناصر خلال المحادثات، أنّ هدف حزب البعث العراقي، ليس هو العمل من أجل تحقيق الوحدة الثلاثية، وإنما هو الحيلولة دون تحقيقها، وذلك عن طريق وقف اندفاع العناصر القومية التي شاركت في ثورة فبراير 1963 في سوريا، والتي كانت تعتبر أنّ عودة الوحدة هو التصحيح الوحيد لجريمة الانفصال سنة 1961.

ثم تأكدت شكوك جمال عبد الناصر ببرقية رمزية التقطت في القاهرة مرسلة من بغداد إلى دمشق، تضم قائمة باسماء «الضباط الناصريين» في الجيش السوري، مع أمر باعتقالهم... هذا بينما محادثات الوحدة الثلاثية ما زالت جارية في القاهرة!

ولم يدارِ جمال عبد الناصر يومها وإنما واجه... وفشلت محاولة الوحدة الثلاثية في ذلك الوقت، ولم يكن جمال عبد الناصر آسفاً لأنّه وَجَدَ الوحدة تُضرب باسم الوحدة.

ذلك تاريخ قديم...

المهم أنّه في يوليو 1968 وبعد أن ظهر دور حزب البعث العراقي، في الانقلاب ضد عبدالرحمن عارف، راح جمال عبد الناصر يتابع المسرح السياسي العراقي في قلق، وكان أكثر ما يهمه في تلك المرحلة هو دور العراق على الجبهة الشرقية... ووجود قوات عراقية على خط المواجهة مع العدو في الأردن.

وكان جمال عبد الناصر يقدِّر لعبدالرحمن عارف دوره في القرار بإشتراك العراق في العمل على الجبهة الشرقية، وفي إرسال قوات عراقية إلى خط المواجهة في الأردن.

ولم يرضَ جمال عبد الناصر لشكوكه القديمة من تجارب سابقة أن تطغى على حكمه الموضوعي، خصوصاً بالنسبة لأهمية الجبهة الشرقية في آماله وخططه،

وبالنسبة لأهمية دور الجيش العراقي على هذه الجبهة الشرقية. ولذلك، فإن قراره في ذلك الوقت كان: فتح صفحة جديدة مع حزب البعث العراقي.

وفي وقت من الأوقات، كان جمال عبد الناصر يشعر بدافع أدبي ومعنوي يلحُّ عليه في الاتصال بعبدالرحمن عارف، الذي كان قد اختار المنفى في تركيا، وكان جمال عبد الناصر يقصد الاتصال الانساني، وليس الاتصال السياسي، ولكنه شدَّ هذا الدافع في نفسه وكان قوله:

– «إن الحكم في بغداد قد يسيء تأويل اتصالنا بعبد الرحمن عارف... خصوصاً وأنهم هناك لا يقدِّرون مشاعر العاطفة الانسانية تجاه صديق».

– «لا داعي لأي اتصال بعبدالرحمن عارف... وأعتقد أنّ الرجل سوف يفهم موقفنا على حقيقته، وما يهمني الآن بالدرجة الاولى هو دور الجيش العراقي على الجبهة الشرقية... ولنؤجل عواطفنا جميعاً إلى ما بعد المعركة».

واستبدت الدهشة بجمال عبد الناصر وهو يرى حزب البعث العراقي يغدر ببقية شركائه في الانقلاب على عبد الرحمن عارف.

وكان نفوره شديداً من عمليات التصفية الجسدية التي دارت بعد ذلك في العراق، لتمكين حزب البعث العراقي من الانفراد بالسلطة.

ثم كان ضيقه بالغاً من عملية القمع التي بدأت ضد العناصر القومية في العراق، وكان بينها وضع عبد الرحمن البزاز في السجن بتهمة التجسس لحساب اسرائيل، وعندما تلقى ذات يوم رسالة من عبد الرحمن البزاز بعث إليه بها من سجنه يقول فيها: «أرجوك يا سيادة الرئيس أن لا تتشفع لي عندهم، لأن ذلك سوف يزيدهم رغبة في التنكيل بي»،قال جمال عبد الناصر وهو يهز رأسه أسفاً:

– «إنهم لم يتغيروا...»

ثم أضاف: «ولكن المهم أن تظل القوات العراقية على خط المواجهة»!

كانت هذه – باختصار – بعض العلامات في المرحلة الاولى...

وجاءت المرحلة الثانية.

وكانت التقارير تجيء من طرابلس وبنغازي بنشاط محموم لحزب البعث العراقي، يسعى بكلّ وسيلة إلى عزل الثورة الليبية عن الثورة المصرية.

وكانت التقارير تجيء ايضاً عن تنظيمات، وخلايا سرية، يحاول حزب البعث العراقي أن يقيمها في السودان.

ولم يكن هذا كلّه من أجل هدف، وانما كان – بطبيعة الدور السلبي – ضد هدف، وكان المستهدف هذه المرة هو إمكانيات العمل الوحدوي بين مصر وليبيا والسودان.

ثم جاء اليوم الذي اكتشف فيه جمال عبد الناصر أنّ حزب البعث العراقي يحاول في مصر ذاتها.

كان جمال عبد الناصر قد سمح لحكومة العراق بضباط يتلقون العلم في الكلية البحرية المصرية، وإذا بهؤلاء الذين جاءوا حزبيون وليسوا ضباطاً، وإذا مهمتهم ليست أن يتعلموا، وإنّما أن يحاولوا تجنيد زملاء لهم من المصريين لصالح حزب البعث العراقي. وتكرر نفس الشيء في الكلية الفنية العسكرية.

وكان قرار جمال عبد الناصر:

– فليعودوا إلى بغداد بغير ضجة... ليس الآن أوان معركة بيننا وبين حزب البعث في العراق... وانما هناك الآن معركة واحدة بيننا وبين اسرائيل.

وعاش جمال عبد الناصر محنة المرحلة الثالثة في علاقته مع حزب البعث العراقي في طرابلس أثناء الاحتفالات بالجلاء عن قاعدة هويلس، وما صاحب هذه الاحتفالات من اجتماعات عربية كان الرئيس معمر القذافي متحمساً لها عن إيمان عميق بقومية المعركة، وعن إحساس صادق بمدى الأهمية التي يعلقها جمال عبد الناصر على قيام الجبهة الشرقية.

وفي اجتماع طرابلس فوجىء جمال عبد الناصر بآراء الموفد العراقي ومقترحاته التي عرضها على المؤتمر، وكان ملخص هذه المقترحات كما يلي:

1- ضرورة الانتقال بالمعركة فوراً من الصمود – أي الدفاع – إلى التعرض – أي الهجوم.

2- اقتراح مؤداه تقسيم الجيش المصري إلى قسمين: قسم يقاتل على الجبهة الغربية – أي الجبهة المصرية – وقسم يقاتل على الجبهة الشرقية.

واستمع جمال عبد الناصر إلى الوفد العراقي يعرض مقترحاته ثم تساءل:

- هل نستطيع الآن أن ننتقل إلى الهجوم الشامل وأن نقرر ذلك فوراً؟!
- هل في مقدورنا الآن هنا أن نحدد ساعة الصفر لبدء الهجوم؟
- هل تتأتى قومية المعركة عن طريق تقسيم الجيش المصري إلى قسمين... قسم على الجبهة الشرقية وقسم على الجبهة الغربية؟

وكان كلّ الجالسين في القاعة يشعرون بمدى تأثر جمال عبد الناصر وهو يمضي في تساؤلاته، وكان قلبه يتمزق.

ثم سمعوه جميعاً في مرة من المرات القليلة التي ترك نفسه فيها لغضب حقيقي، وذلك حين التفت إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ووجه الحديث إليه مباشرة وقال: «أنتم مع الأسف تتاجرون في دم الناس الذين يجودون بحياتهم في المعركة القومية للأمة العربية. أنتم تكذبون علينا هنا وعلى الأمة العربية كلّها... وأنا لا أثق فيكم رغم أنّني حاولت مخلصاً ضد شكوكي القديمة من تجاربي معكم... وضد كلّ ما رأيته من ظواهر تصرفاتكم».

ثم قال بلهجة فيها الحزن وفيها الحزم... قال بالحرف: «إنّ جسمي كلّه يحمل آثار الكيِّ بالنار من تصرفاتكم. أليس لمصير هذه الأمة اعتبار في تصرفاتكم؟ كلّ ما تفكرون فيه هو أنفسكم وأحقادكم... ولكنكم مع الأسف لا تفكرون في المعركة أو في العدو».

ومضت بقية اجتماعات طرابلس وجمال عبد الناصر مُعرضٌ عنها، فقد رأى في تلك اللحظة رأي العين، نهاية الجبهة الشرقية وبداية انهيارها.

وجاءت المرحلة الرابعة، بعد قبول جمال عبد الناصر بمقترحات رودجرز.

ولربما فوجىء به بعض الناس وهو يرد بعنف رده الشهير على خطاب وصله من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، ثم يأمر بإذاعة ردّه في القاهرة قبل أن يصل ليد المرسل إليه في بغداد.

وكان وراء ذلك سرٌّ لعله أكثر ما يكشف طبيعة حزب البعث العراقي ونظرته إلى المعركة وموقفه من جمال عبد الناصر.

كان حزب البعث العراقي قد اجتمع غداة أعلن جمال عبد الناصر قبوله مقترحات رودجرز، واتفق على سياسة معينة أصدر بها بعد يومين تعميماً سرياً على كلّ قياداته.

كان جمال عبد الناصر في أيام 23 يوليو و24 يوليو و25 يوليو و26 يوليو يشرح أمام المؤتمر القومي، وعلى مسمع ومرأى من الأمة العربية كلّها دوافعه في قبول مقترحات رودجرز، ولكن حزب البعث العراقي، لم يكن على استعداد لأن ينتظر حتى يسمع شيئاً أو يراه... كان يعتقد أنّه امام فرصة سانحة لكي يضرب جمال عبد الناصر ولكي يرث دوره في المنطقة العربية.

ولكي لا يكون الكلام مرسلاً على عواهنه، فإني أورد هنا نص التعميم السري الصادر عن القيادة القومية لحزب البعث في بغداد وتاريخه 26 يوليو 1970 وقد تلقاه جمال عبد الناصر في القاهرة يوم 27 يوليو – أي في اليوم التالي مباشرة لتوزيعه على قيادات الحزب.

وإلى جانب ذلك فإني أنشر صورة زنكوغرافية له: مع ملاحظة أنّ الخطوط المرسومة تحت بعض السطور هي بيد جمال عبد الناصر نفسه.

وفيما يلي نص هذه الوثيقة السرية:

حزب البعث العربي الاشتراكي

القيادة القومية

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

وحدة. حرية. اشتراكية

تعميم سرِّي

يوزع على قيادات

الأقطار والفروع والشعب.

أيها الرفاق،

إن حزبكم الثوري مقبل في هذه الآونة على خوض معركة ضارية تتطلب من قياداته المناضلة ومن كوادره وجماهيره، في كافة الأقطار العربية، تفهماً كاملاً وشمولياً لمنطلقات الحزب ولمواقفه المبدئية، كما اعتمدتها مؤتمرات الحزب القومية، خاصة التي اتخذها خلال الموتمر القومي العاشر، والذي عقد في بغداد في شباط/ آذار 1970. كما تستوجب هذه المعركة تمسكاً جدِّياً بالأساليب المناضلة ومراعاة صميمية لمعطيات التكتيك والاستراتيجية (السوقية).

أيها الرفاق،

لقد قامت قيادة حزبنا، بعد حساب تدقيقي للظرف العربي ومردوداته بتقييم موضوعي للساحة العربية، فتوصلت بفكرها الثوري إلى أنّ وضعية جديدة تمام الجدَّة قد نشأت في المنطقة العربية منذ حرب حزيران 1967. لقد كانت القوى السياسية الرئيسية صاحبة النفوذ الأول في المنطقة تتكون من ثلاثة تيارات، التيار الناصري، والتيار البعثي، والتيار الشيوعي. إلّا أنّ ظروف ما بعد الهزيمة قد شدَّت عبد الناصر إلى الاهتمام بمجابهتها، وقد ترك هذا فراغاً ضخماً لم يجد من يملؤهُ حتى اليوم، وتبقى الحركتان الرئيسيتان في المنطقة وهي البعث بمختلف تياراته، والشيوعيون بمختلف أجنحتهم وتشكيلاتهم، ونظراً للتعقيدات وتشابكات أوضاع المنطقة وتداخلها مع الصراع الدولي الكبير، فإنّه من المحتمل ألّا تطمح الأحزاب الشيوعية إلى القيام بدور رئيسي في العمل السياسي لاعتقادها بأنّ خط التعايش

السلمي الذي يحرص عليه الاتحاد السوفيتي سوف يملي في المرحلة الجديدة سلوكاً معيناً على الحركة الاشتراكية العربية المؤيدة لهذا الخط.

لقد أثبتت الأحداث التي تواكبت من بعد حزيران 1967 صدق التقييمات التي انتهت إليها قيادة حزبكم، فتمكنت طلائعه في العراق من توجيه ضربة لحكم عارف وزمرته، وأصبح لقيادة الحزب التاريخية ومن ورائها جماهيرها في كلّ الأقطار العربية مرتكزاً مكانياً وسلطوياً يستطيع توجيه إمكاناته لرد الضربة التي وجهها إليه حكم الشباطيين من المرقة الخارجين عن الحزب في سوريا، ثم جاءت ثورة أيار 1969 في السودان، وتلتها ثورة الفاتح من أيلول 1969 في ليبيا لتكونا صدى لروح الثورة الأم 17 تموز في العراق.

واستطاع حزبنا من خلال خطه الذي اعتمده لإسناد هذه الثورات استثمار مردوداتها لصالح تدعيم قواعده وتوسيع إطار حركته عن طريق الاقتراب المدروس على صعيد السلطة وفي إطار التلاحم الجبهوي جماهيرياً. ولم تتوقف معطيات هزيمة حزيران (1967) عند ذلك الحد، حيث أوجدت التطورات التي حدثت في اليمن، خاصة بعد انسحاب عبد الناصر منها وتفرغه لتوجيه إمكاناته لجبهة القتال، والظروف الخاصة التي أحاطت باستقلال اليمن الجنوبية، فرصاً لكوادر الحزب للتحرك إيجابياً لأول مرة في الجزيرة العربية، كما أدى تصاعد الثورة الفلسطينية، وتكثيف العمل الفدائي، إلى تمكين الحزب من احتلال قاعدتين رئيسيتين في الأردن سواء من واقع نشاط جبهة التحرير العربية، في مجال المنظمات الفدائية، أو عن طريق القطاعات النظامية على الصعيد الرسمي.

أيها الرفاق،

إنّ إيمان قيادة الحزب وتمسكها الصميمي بمنطلقات الحزب وأسلوبه في العمل الذي يقوم على النقد، والنقد الذاتي، من خلال الحوار الفوقي والتحتي لتدعونا اليوم إلى القول بأنّه مهما كانت المنجزات التي أحرزها الحزب، ومهما كانت مردوداتها في مجال تحقيق أمة البعث، ومع الأخذ في الاعتبار حدود الظرف الزمني فإن هذه المنجزات قد بقيت عند حدودها الدنيا، كما ظلّت في معظم الأحوال، رهينة للظروف الآنية لتغلب الروح المزاجية والوسواسية على القيادات السلطوية في معظم الأقطار التي تحرَّك إليها الحزب، ولاعتماد كوادره في تلك الأقطار على استقطاب عناصر قليلة في إطار السلطة، والأهم من ذلك أنّ عبد

الناصر، والجماهير الناصرية من ورائه، قد استطاعت تسييس الظروف لتأتي في صالح بقائها على قمة التيارات الفاعلة في المنطقة.

أيها الرفاق،
إن قيادة حزبكم، التي لا تتحرج من تسجيل كلّ المعوقات التي قللت من اندفاعة الحزب، ورصد كلّ المتاريس التي توضع أمامها لتهيب بكوادر الحزب الانطلاق بقوة أكثر من واقع المتغيرات الجديدة في الساحة العربية ومعطياتها.

أيها الرفاق،
إن قبول عبد الناصر للحلول التصفوية الاستسلامية قد أوجدت أمام حزبكم الآن فرصة تاريخية وذهبية لقيادة الجماهير العربية، بالتعاون مع كافة القوى التي لا زالت تعتبر عبد الناصر عدوَّها الأول، وتسييس حركة هذه الجماهير وتوجيهها لخدمة أهداف الحزب ومن واقع منطلقاته، وإذا استطاع حزبكم أن يستوعب الظروف الجديدة، فإنّه سيكون قد أزاح من طريقه أقوى عدو له وهو عبد الناصر وجماهير الناصرية من ورائه.

أيها الرفاق،
إن نجاح الحزب لرهين في هذه المرحلة بانطلاق كوادره من واقع هذه المعطيات:
إنّ مكانة الحزب وتمكنه من مواصلة مسيرته بخطى وطيدة، يعتمد على قدرة كوادره في تنشيط حركتها بين الجماهير، وتمكينها من تدعيم إطاراتها وتثبيت التنظيم الحزبي بخط تحتي يبقى بعيداً عن التأثر بنزق القيادات السلطوية في الأقطار العربية وتقلب مزاجها.
إن الحزب بموقفه الأخير من الحلول المطروحة للقضية المصيرية قد حدد موقفه نهائياً إلى جانب الثورةالفلسطينية، وعليه أن يتحرك معها وبها في كلّ الساحات لتجنيبها مخاطر تحرك القوى المعادية، من جهة، ولاكتساب الأرض الصلبة لحزبنا من جهة أخرى.
إن الرفاق الحزبيين عليهم مراعاة ما تطلبته ظروف المعركة مؤخراً من تغيير في إطار العلاقات بيننا وبين بعض حركات المقاومة، وما يتيحه لنا ذلك من انطلاق بالخط الثوري الحقيقي لهذه المنظمات خاصة أنّه من خلال تنسيق مواقفنا مع تلك القوى الثورية الفلسطينية، فإننا سوف نعرّي في يسر موقف السلطات الرجعية العميلة في الأردن، حتى لو أدى الأمر إلى سقوط رموزها في قصر بسمان،

على أنّه يجب على رفاقنا الحزبيين، أن يراعوا في تحركهم تجنُّب مزالق هذا التحرك وما يمكن أن تدفعنا إليه بعض الاندفاعات غير المدروسة. إنّه لا بد من أن يكون واضحاً أنّ بعض القوى المعادية لحزبنا قد تحاول دفع عراقنا منفرداً في معركة لا تتوفر لها كلّ متطلبات النضال التعبوية، حيث لم تتحقق بعد سيطرة حزبنا على إمكانات الأمة العربية وقواها.

إن ظروف معركة الرئاسة في لبنان، تتيح لطلائعنا، وكوادرنا، ومن خلال التنسيق مع قوى المنظمات، وبإثارة الطلاب، القدرة على القيام بنشاط تعرضي لتوتير الموقف، واجبار السلطة على السماح لإعلاء كلمتنا، وحتى لا نترك الساحة للناصريين وحدهم.

إن كوادر الحزب عليها استثمار الظرف الآتي في تشديد العداء لعبد الناصر وتأليب الجماهير عليه واتخاذ مواقف صميمية تجاه العناصر التي تقف مدافعة عنه خاصة التي ضمن السلطة قبل أن يتمكن من امتصاص رد الفعل العفوي لدى الجماهير العربية وتحويله لصالحه.

إن استمرار الخط الذي اعتمده الحزب تجاه ثورتي ليبيا والسودان، في إطار العمل الجماهيري للالتفاف حول السلطة والنفاذ إلى قلبها، يدعم مواقف العناصر التي تقف مؤيدة لخطنا، لا تزال هي الركيزة الأساسية لمنطلقنا لتجنب اصطدام السلطة معنا، وعلى الحزب أن يتحرك لتحييد موقف السلطة منه، وتوجيه نشاطه للقوات المسلحة التي ما زالت سند السلطة في هذه الأقطار، والتي تفتقر إلى العمل السياسي الحزبي، وأن يجد الحزب من القضايا التي يشهرها في وجه السلطة حتى يدفعها إلى اتخاذ المواقف التي تتفق مع منطلقات حزبنا، أو تمكنه من أن يهوي بالسلطة إلى الخط البعيد عن الجماهير، خاصة وأن الزعامات الجديدة لا تتسلح بالصلابة الثورية الكافية التي تجعلها بكامل ثقتنا إلّا بقدر ما تكتسب من حصيلتنا النضالية أو تتجاوب معها.

عاشت ثورة 17 تموز الأم بقيادة حزبنا الرائد.

وعاش نضال جماهير أمتنا العربية.

والمجد والخلود لرسالتنا.

26 تموز 1970

القيادة القومية

ما الذي يمكن استخلاصه من هذه الوثيقة بطريقة قاطعة لا تترك مجالاً لشك أو إبهام؟

يمكن استخلاص ما يلي:

1- إنّ حزب البعث يريد أن يرث قيادة العالم العربي منتهزاً فرصة أنّ «ظروف ما بعد الهزيمة قد شدَّت عبد الناصر إلى الاهتمام بمجابهة المعركة، وقد ترك هذا فراغاً لا يجد من يملأه»، كما أنّ «جمال عبد الناصر تفرَّغ لتوجيه إمكاناته لجبهة القتال».أي أنّ الحزب لا يريد أن يخدم المعركة بنفسه... ولكن يريد أن يستخدم المعركة لنفسه منتهزاً فرصة اهتمام عبد الناصر بالمجابهة مع العدو وتفرغه لتوجيه إمكاناته لجبهة القتال!

2- إنّ الحزب لا يعتبر اسرائيل عدوَّه الأول، ولكن يعتبر جمال عبد الناصر عدوَّه الأول،«وإذا استطاع أن يستوعب الظروف الجديدة فإنّه سيكون قد أزاح من طريقه أقوى عدو له وهو عبد الناصر وجماهير الناصرية وراءه».

3- إنّ الحزب يريد أن يستغل منظمات المقاومة الفلسطينية وما لها من شعبية وسط الجماهير لضرب عبد الناصر والناصرية، وإنّه يطالب قواعده «بتشديد العداء لعبد الناصر وتأليب الجماهير عليه واتخاذ مواقف صميمية تجاه كلّ العناصر التي تقف مدافعة عنه قبل أن يتمكن من امتصاص رد الفعل العفوي لدى الجماهير وتحويله لصالحه».

والغريب أنّ الحزب الذي حرَّض منظمات المقاومة على التصدي لتعرية «رموز الرجعية في بسمان» كان هو الذي تخلى عنها وتركها وحدها ساعة الجد عارية بغير دروع!

4- إنّ الحزب لا يريد أن يفعل ذلك لكي يقاتل اسرائيل بأفضل مما يقاتلها جمال عبد الناصر، ولكنه – وهو الذي دعا قبلها في طرابلس إلى معركة فورية وإلى تحديد ساعة الصفر – يحذِّر أتباعه قائلاً: «لا بد أن يكون واضحاً أنّ بعض القوى المعادية لحزبنا قد تحاول دفع عراقنا منفرداً في معركة لا تتوفر لها كلّ متطلبات النضال التعبوية [الاستراتيجية] حيث لم تتحقق بعد سيطرة حزبنا على إمكانات الأمة العربية وقوتها».

5- إنّ الحزب، رغم تظاهره بالودّ مع ليبيا يتربَّص بها، ومعها السودان، وينادي «باستمرار الخط الذي اعتمده الحزب تجاه ثورتي ليبيا، والسودان، في إطار المسعى الجماهيري للالتفاف حول السلطة، والنفاذ إلى قلبها، وعلينا أن نتحرك لتجميد موقف السلطة منا، وتوجيه نشاطنا للقوات المسلحة، التي ما زالت سند السلطة في هذه الأقطار».

وأشياء كثيرة أخرى يمكن استخلاصها من هذه الوثيقة التي تُعتبر – ويجب أن تُعتبر – موضوع دراسة شاملة لحزب البعث العراقي وسياساته وأخلاقياته.

وفي الحقيقة فإن جمال عبد الناصر بردِّه العنيف على رسالة الرئيس أحمد حسن البكر إليه قبلها بيوم واحد، إنّما كان يردّ على نوايا الحزب كما رآها أمام عينيه في الوثيقة السرية التي عمَّمها على قياداته.

ومضت الأيام وتلاحقت التطورات

لقد رحل جمال عبد الناصر، فهل ورث حزب البعث العراقي دوره؟

إن جمال عبد الناصر كان دوراً تاريخياً، ولم يكن مجرَّد حاكم في السلطة... والحصول على أي دور – حتى بالإرث – لا يتأتى بالمطالبة... وإنما يتأتى بالأداء.

ولا أريد أن أزيد...

ليس قصدي أن أشنّ هجوماً، ولكن كان قصدي تبيان حقيقة.

لمحات من قصة المعركة الأخيرة [3]

الجبهة الشرقية

ليس لي في هذا الحديث – عما آلت إليه أوضاع الجبهة الشرقية – كثير أو قليل. فالركيزة الأساسية فيه، وثيقة واحدة تتحدث عن نفسها بنفسها، وتروي قصَّتها، بغير حاجة إلى جهد إضافي.

والوثيقة خطابٌ هام صادر من الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية في الجمهورية العربية المتحدة، وموجَّهٌ إلى الفريق حمَّاد شهاب وزير الدفاع في الجمهورية العراقية. وتاريخ الوثيقة هو الخامس والعشرون من شهر أغسطس الماضي (1970).

ومضمون الوثيقة، وإن حمل في أعلاه الختم التقليدي، «سرِّي للغاية»، إلّا أنّه، مع الأسف، سرٌّ ذائع، ذلك أنّ بعضهم في بغداد لا يُشغلون أنفسهم بالعدو وإنما يُشغلون أنفسهم بغيره.

***

ولقد يحسن قبل أن أترك المجال فسيحاً لنصِّ الوثيقة الهامة، أن أذكر شيئاً عن تسلسل الوقائع التي أدَّت إليها.

كان الرئيس معمر القذافي – كما قلت من قبل – يقوم بحركة واسعة على الصعيد العربي من أجل تحقيق قومية المعركة.

وأذكر أنّني كنت أول من سمع منه رأيه في هذا الصدد. فقد أوفدني جمال عبد الناصر برسالة إليه في الأسبوع الأول من شهر مايو (1970) لكي أبحث معه «الخطوة التالية»، بعد خطاب أول مايو الشهير.

ولقيت الرئيس معمر القذافي ليلة وصولي إلى طرابلس، وجلسنا من الساعة التاسعة مساءً إلى ما بعد منتصف الليل نتحدث في الموقف العربي العام وتطوراته المرتقبة.

وقال معمر القذافي:

– الخطوة التالية في رأيي لا بد أن تكون تحقيق قومية المعركة.

هل المعركة قومية، أو هي معركة تخوضها مصر وحدها؟

إذا كانت قومية فلتتشارك فيها أمتنا كلّها... وإذا لم تكن قومية، فليس من حق أحد أن يضع كلّ المسؤولية على الجمهورية العربية المتحدة.

إن العدو، مع الأسف، يأخذنا بأقوالنا، ويعتبر المعركة قومية، ويحشد لها ما يناسب ذلك من القوة.

ولأن مصر وحدها هي التي تحارب، فإنها تتحمل بمفردها ما كان يجب أن يتحمّله العرب جميعهم.

وقلت:

– إن قومية المعركة ضرورية للنصر... ولكن قومية المعركة حلم كبير.

وقال معمر القذافي:

– ولكننا يجب أن نحاول.

قلنا له:

– إن ليبيا الثورة بشبابها وحيويتها، ورصيدها لدى الجماهير، مهيأة لهذه المحاولة.

وقال معمر القذافي:

– إنني على استعداد... وإذا وافق الرئيس (يقصد الرئيس جمال عبد الناصر) فإنني أتحرك فوراً.

وعدت إلى القاهرة في اليوم التالي، وبعثت إلى معمر القذافي بموافقة جمال عبد الناصر، الذي كان تعليقه على ما رويت له عن مهمتي في طرابلس: «نحن لا نتمنى أكثر من ذلك».

***

وبدأ معمر القذافي رحلة مجنَّحة بالإخلاص والصدق كليهما، من أجل تحقيق قومية المعركة... جاء إلى القاهرة، ثم ذهب إلى بغداد، ثم وصل إلى المواقع المتقدمة على الجبهة الأردنية، ثم توجه إلى دمشق... وأخيراً عاد إلى القاهرة ملؤه الأمل والرجاء.

كانت قومية المعركة تعني عملياً شيئاً واحداً هو: «إحياء الجبهة الشرقية وتدعيم فاعليتها».

ثم انعقد مؤتمر طرابلس وحدث فيه من حزب البعث العراقي ما رويت طرفاً منه في حديث سبق.

ولكن الرئيس معمر القذافي مضى في محاولته ولم يرضَ بالتوقف، وعزَّز مؤتمر الدول السبع في طرابلس بمؤتمر آخر للدفاع المشترك بين هذه الدول، حضره في طرابلس أيضاً تحت رئاسته وزراء الخارجية والدفاع للدول السبع المعنيَّة، فيما عدا العراق والجزائر اللتين قررتا فجأة مقاطعة المؤتمر.

وبرغم ذلك، استطاع هذا المؤتمر، بتصميم هائل من معمر القذافي، أن يلقي نظرة استراتيجية جديدة على خطوط المواجهة العربية مع العدو الإسرائيلي، وأن يخرج بخطة جديدة، وضعتها صفوة العقول العسكرية العربية، لإعادة تنظيم العمل العسكري عليها. وكانت الخطة في هيكلها العام، وبقصد تحديد المسؤوليات تحديداً قاطعاً، تُنشىء قيادتين على الجبهة الشرقية: جبهة لخط المواجهة السوري، وجبهة لخط المواجهة الأردني، على أن يظل التنسيق في يد القائد العام لقوات دول المواجهة، باختيار كلّ الرؤساء العرب وإجماعهم، وهو الفريق أول محمد فوزي.

وجرى تكليف الفريق أول محمد فوزي، بوصفه قائداً عاماً لقوات دول المواجهة، بتبليغ خطة العمل الجديدة إلى كلّ من يلزم تبليغها إليهم، وبينهم بطبيعة الحال حكومة العراق.

وعندما عاد الفريق أول محمد فوزي إلى القاهرة، أصدر بناءً على التنظيم الجديد الذي اتفق عليه لأوضاع الجبهة الشرقية، ما سمِّي بتوجيهات العمليات [رقم 70/3]، وكان بين من وصلت إليهم هذه التوجيهات الفريق حمَّاد شهاب وزير الدفاع العراقي.

كان ذلك يوم 9 أغسطس 1970...

وفي يوم 16 أغسطس 1970، تلقَّى الفريق أول محمد فوزي ردًّاً من الفريق حمَّاد شهاب وزير الدفاع العراقي... وكان الرد غريباً.

وهنا تجيء الوثيقة التي يرتكز عليها هذا الحديث اليوم، فهي النص الحرفي لرد الفريق أول محمد فوزي على الفريق حمَّاد شهاب، وهي تحكي القصة كلّها... تفاصيلها وملابساتها.

***

كان نص الوثيقة بالحرف، كما يلي:

سرِّي للغاية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة

وزير الحربية

التاريخ 1970/8/25

إلى: الفريق حمَّاد شهاب وزير دفاع الجمهورية العراقية

تحية عربية وبعد،

بشأن كتابكم الي رقم د/1/202/ج/1467، بتاريخ 16 أغسطس 1970، أرجو أن أضع تحت نظركم ما يلي:

1- إنّ الواجب يحتِّم عليَّ، كما أنّ المسؤولية تقتضيني، أن أقول لكم إنّي لا أعتبر ردكم على كتابي بتاريخ 1970/8/9، والخاص بتوجيهات العمليات، رقم [70/3]، رداً مرضياً.

لقد كنت أتوقع منكم رداً عسكرياً، ولكن ما تلقيته كان رداً سياسياً، أو بالأحرى رداً حزبياً. ولقد كنت أتصوَّر أنّكم سوف تردون واضعين في الاعتبار بالدرجة الأولى ضرورات توفير أكبر قدر من الفاعلية العملية ضد العدو، ولكن ردكم، كما بدا من سطوره، لم يكن يهدف إلى هذا القصد، بقدر ما كان يهدف إلى مزالق الاستغلال السياسي، وهو ما أريد أن أنزِّه العمل العسكري العربي منه، خصوصاً في هذا الظرف المصيري.

2- إنّ دواعي توجيهات العمليات رقم [70/3] التي تضمنها كتابي اليكم بتاريخ 1970/8/9 لها أسبابها القائمة على التجربة الواقعية، وعلى ضرورات تحقيق أكبر قدر يمكن تحقيقه من الفاعلية العسكرية، في ظل الظروف الموضوعية، ولقد شرحت هذه الأسباب تفصيلاً في اجتماعات عقدت على مستوى القمة، وعلى مستوى مؤتمرات الدفاع العربي المشترك، وكنت أنبِّه باستمرار إلى خطورة الأوضاع التي تترتب على عدم قيام الحكم العراقي بالتزاماته إزاء الجبهة الشرقية، وذلك ما تحويه تقارير مني مدعمة بالوقائع معززة بالوثائق.

وإلى جانب ذلك فإن الاعتبارات التي بنيت عليها تقديري للموقف، مما ترتب عليه صدور توجيهات العمليات رقم [70/3]، ليست جديدة عليكم، وإنما كانت هذه الاعتبارات والتقدير الذي انبنى عليها، معروفاً في مؤتمر دول المواجهة بطرابلس يومي 21 و22 يونيو 1970، وقد جرى طرح الأسس العامة لهذا التقدير، بحضور رئيس الجمهورية العراقية ورئيس وفدها السيد أحمد حسن البكر، ولم تكن موضع اعتراض مسجَّل، على حد علمي، وبالتالي فإن اعتراضكم على صدور توجيهات بها الآن، بعد أن تقررت فعلاً في اجتماع دول المواجهة، على مستوى مجلس الدفاع المشترك في طرابلس بتاريخ 5 أغسطس 1970، مثار دهشة لا أجد تفسيراً لها إلّا أن يكون التفسير لها هو المصلحة الحزبية، وهذا ما أربأ بالعسكرية العربية منه، وما أحاول بكلّ طاقتي أن أُبعد مؤثراته عن العمل العربي الراهن، خصوصاً في المجال العسكري.

3- إنّني لن أسمح لنفسي أن أناقش الاعتبارات الموضوعية التي أملت توجيهاتي اليكم، باعتبار توليّ مسؤولية القيادة العليا للجبهات العربية، فإن هذه الاعتبارات موجودة في كلّ ما صدر عن قيادتي من وثائق، كما إنّ محاضر جلسات المؤتمرات العربية، على اختلاف مستوياتها، مليئة بالتفاصيل، ولا أسمح لنفسي أن أذيع منها شيئاً، لأن كلّ ما فيها يمكن أن يستفيد منها العدو، وذلك لا إرضاءً لنفسي ولا لقيادتي، وأعرف مقدَّماً أنّكم اعتمدتم على هذا العامل في ردكم عليَّ، مقدرين حرصي على أسرار التخطيط العربي العسكري، وتقديركم في ذلك صحيح، وسوف يحكم التاريخ على المواقف جميعها، وسيكون التاريخ في حكمه قاطعاً وحاسماً.

4- إنّكم تعرفون أوضاع الجبهة الشرقية، وبسبب موقف حكومة العراق الحالية منها، وعدم وفائها بالتزاماتها تجاهها، ونحن لا نستطيع أن نخدع أمتنا، وأن نوهمها بوجود ما لا وجود له، تحت أي اعتبارات أو علل، سواء كانت نابعة من المجاملة أو من اعتبارات التراضي السياسي، فإن ذلك إذا تُرك بغير حسم، يمكن له أن يصل إلى نوع من التواطؤ، ولو بغير اتفاق، وذلك أيضاً ما أرفضه، وبطريقة قاطعة، ولا أرضاه لنفسي أو لقيادتي.

5- إنّني لا أرى جدوى لطول المناقشة معكم فيما اتخذته من توجيهات، ذلك لأن العلم العسكري لم يعد هو معيار مناقشتنا لما نحن بصدده.

إنني أقدِّر ظروفكم تقديراً كاملاً، ومن هنا كان عزوفي عن المناقشة، فإني أعرف أنّكم تتلقون توجيهكم من منطق حزبي، وأريدكم أن تعرفوا بوضوح أنّنا كعسكريين يجب أن نتلقى من القيادة السياسية توجيهاتها فيما يتعلق بالاستراتيجية العليا للدولة، ولكن عندما تصبح هذه التوجيهات من إملاء مصلحة حزبية فذلك معناه أنّ عملنا العسكري سوف يسقط في هاوية المناورات الضيِّقة والوقتية، وذلك أكبر الأخطار التي تهدد عملنا.

إن أوامرنا العسكرية لجنودنا وقواتنا فاصل بين الحياة والموت، وبين النصر والهزيمة، ومن هنا يجب أن تكون هذه الأوامر على مستوى المسؤولية.

6- إذا حاولت بحث الموضوع نفسه في عجالة، لمجرد وضع المسائل في مكانها الصحيح، فإنَّ من المحتم علينا أن نقول بأنّ تنظيم الجبهة الشرقية على النحو الذي كنا نفكر فيه، كان أملاً أكبر من أن يتحمله واقع الحال في عالمنا العربي بظروفه في مرحلة التطور الراهنة.

لكن الاختبار المصيري الذي نواجهه يفرض علينا القبول بمنطق: «إن ما لا يُؤخذ كلّه، لا يُترك جلُّه». وإذا كنا لم نستطع تحقيق الأمل، كما تمنينا، فمن المصلحة أن

نتواضع درجة إلى شيء آخر قد يؤدي إلى نفس الغرض ولكن بوسائل أخرى تأخذ في اعتبارها ما هو موجود فعلاً، ولا نتعلل وهماً بما يجب أن يوجد.

لقد كانت الجمهورية العربية المتحدة هي التي نادت بفكرة الجبهة الشرقية، وفي ذلك الوقت كان العراق تحت الحكم السابق يتصرف بطريقة مختلفة، ثم طرأت بعد ذلك ظروف تحتم مراجعة تفكيرنا.

ولو أردتني أن أشخِّص لك علَّة الجبهة الشرقية، فإنني أضع أمامك الحقائق التالية:

أ- عدم قيام نظام العراق الحالي بالتزاماته حيالها، ويمكن الرجوع في ذلك إلى مجموعة تقاريري السابقة.

ب- تضارب الإرادات السياسية في منطقة عمل الجبهة الشرقية، ولا أريد أن أفيض فيما نجم عن ذلك من نتائج، ولكن التجربة كانت مريرة وقاسية، وكان ضررها بالغاً بالنسبة لكلّ ما فكَّرنا فيه، أو خطَّطنا له، أو باشرنا تنفيذه.

ج- إنّ تضارب الإرادات السياسية على جبهة مواجهة عريضة مع العدو، كالجبهة الشرقية، على النحو الذي كنا نتصوره، يمكن أن يخلق ظروفاً خطرة بالنسبة لقوات عربية سوف تجد نفسها على خط النار، وهي لا تعرف ما هو مطلوب منها، ومن يطلبه، ومتى وكيف، وهو وضع معنوي مدمِّر لهذه القوات، حتى من قبل أن تتعرض للنار من العدو، وقبل أن تردَّ عليه بالنار.

ولقد كان من ذلك كلّه اتجاهنا في طرابلس، سواء في مؤتمر القمة يومي 21 و22 يونيو، أو في مجلس الدفاع المشترك الذي انعقد يومي 5 و6 أغسطس 1970، إلى فكرة القيادة الشمالية والقيادة الشرقية والقيادة الغربية، وأن تكون القيادة الشمالية للقوات المسلحة السورية، وأن تكون القيادة الشرقية للقوات المسلحة الأردنية المدعمة بالقوات العراقية والسعودية، ثم تكون القيادة الغربية للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة(4). إنّ ذلك كان اختياراً لأحسن الأحوال المتاحة أمامنا بالنسبة للواقع الموضوعي الذي يفرض أحكامه علينا.

وإلى جانب ذلك، فإن هذا التقسيم بشكلٍ ما يردُّ على كلّ جبهات تحرك العدو الذي يقسم جبهاته إلى شمالية وشرقية وجنوبية.

وكان رأينا، وما زال، أنّ التنسيق بين جبهاتنا على النحو الجديد المقترح، قد يزيل الكثير من العقد والحساسيات، وقد يُفسح المجال لعمل مؤثر، خصوصاً إذا أحسنا التنسيق وأحكمناه.

وكان رأينا أيضاً أنّ النظام المقترح سوف يجعل المسؤوليات حيث يجب أن تكون، وبحيث يقوم كلّ طرف بما يحتم عليه التخطيط المشترك أن يقوم به، دون أن يتوارى وراء الأعذار المختلفة.

7- إنّ الجمهورية العربية المتحدة لا تحتاج إلى تأكيد جديد على نظرتها القومية للمعركة، وسجل العمل القومي لها مشهود به، بل لقد كان دخولها معركة سنة 1967، بكلّ الملابسات التي أحاطت بها، نتيجة تمسكها بالتزامها القومي، وذلك حين تعرضت سوريا للتهديد. لكن قومية المعركة ليست شعاراً، ولا يجب أن تكون، وإنما قومية المعركة تُقاس بالالتزام وحده.

ومن وجهة نظري، فإنني لم أستطع خلال تعامل طويل معكم، أن أحدد التزام حكومة العراق الحالية، أو أبني تخطيطاً على أساس وعودها.

ولست أريد أن أسيء الظن... ومن هنا فإنني أعطيت موافقتي على الصيغة المقترحة الجديدة، وكان تقديري أنّه لا فائدة من التمسك بصيغ علمتنا التجربة أنّها مهما بدت كافية من ناحية نظرية، فإنها تثبت أنّها دون الكفاية أمام الاختبار العملي، وكان ذلك هو مدخل التنظيم الجديد المقترح، من حيث أنّه تعبير صحيح عن الظروف الموضوعية الراهنة ومحاولة الاستفادة منها إلى أكبر درجات الفاعلية.

8- لعلك تلاحظ أنّني لم أرد على البند الثامن من خطابك اليَّ عن قبول مصر لمقترحات رودجرز، ولست أرضى لنفسي بذلك، أو بمحاولته.

إن رأي الجمهورية العربية المتحدة واضح ومعروف فيما اتخذته من قرارات في الفترة الأخيرة.

إن الرد على هذا البند يُدخلني فيما لا أقبل الدخول فيه. إنّني كجندي مكلَّف بحرب ضد العدو، ولا يمكن أن أقبل من جانبي أن تتحوَّل هذه الحرب ضد العدو إلى حرب أهلية عربية، حتى ولو كانت حرباً بالكلمات. وإذا كان غيرنا قد تعودوا حرب الكلمات، فإني أريد لك أن تعرف أنّ شعب الجمهورية العربية المتحدة قد قدَّم منذ 5 يونيو سنة 1967، وحتى الآن، قرابة العشرين ألف شهيد من العسكريين والمدنيين.

وهذا يمنح شعبنا شرفاً يضعه على القمة من حيث كرامة التضحيات، والذين تضعهم تضحياتهم على القمة لا يرضون لأنفسهم – كرامةً – أن يقبلوا مشاحنات على السفح لا جدوى منها، ولا طائل وراءها، وهي بالقطع لا تفيد أمتنا في شيء، وإنما تفيد عدوها في كلّ شيء.

9- إنّ قراري الذي أبلغتكم به في توجيهات العمليات رقم [70/3] بتاريخ 9 أغسطس 1970، قد تم إبلاغه إلى الرئيس العقيد معمر القذافي الذي ترأس الدورة الطائرة لمجلس الدفاع المشترك في طرابلس بتاريخ 5 و6 أغسطس 1970 والذي أقر الوضع الجديد للعمل العسكري على جبهاتنا العربية.

10- إنّ هذا القرار نهائي، وحتى تتغير الظروف الموضوعية التي أملته، فإنني لا أستطيع إعادة النظر فيه، بل ولا أملك ذلك، بناءً على مقررات طرابلس، ومن هنا فإنني أطلب اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتنفيذه، كما ورد في توجيهات العمليات رقم [70/3] بتاريخ 9 أغسطس 1970.

وبالنسبة لي، ووفق مقررات طرابلس، فإن هذا القرار يصبح ساري المفعول ابتداءً من يوم 22 أغسطس 1970.

لكم أطيب التحية...

وأرجو إبلاغ تقديري الكامل، واعتزازي الشديد، إلى القوات العراقية، وثقتي بأنّه سوف تتاح لها فرصة حقيقية للاشتراك في معركة المصير، وإيماني بأنّ هذه القوات سوف تثبت برغم أية عقبات،وفاءها لأمتنا، وكفاءتها في خدمة أهدافها.

[إمضاء]

فريق أول محمد فوزي

وزير الحربية للجمهورية العربية المتحدة

***

والتساؤل في النهاية:

– هل هناك شيء آخر يقال بعد ما قالته هذه الوثيقة؟

وهل كنت مصيباً حين قلت، منذ البداية، إنّها تتحدث عن نفسها بنفسها، وتروي قصتها بغير جهد إضافي؟

لقد كانت هذه الوثيقة مجرد ومضة من ومضات الحقيقة في معركته الأخيرة، وبالنسبة له، فلعلها كانت لسعة ألم في معاناته خلالها!

ويشد الانتباه إلى الفارق بين جمال عبد الناصر وبين غيره في الإحساس بالمسؤولية القومية، أنّه في وقت صدور هذه الوثيقة تقريباً كان يعقد اجتماعاً في الاسكندرية مع الملك حسين ملك الأردن، وكان من بين النقط التي شدد عليها جمال عبد الناصر قوله للملك حسين:

أرجـوك أن تفعل كلّ شيء للمحافظة على بقاء القوات العراقية على خط المواجهة في الأردن... إنّ بقاءها هناك ضروري ولو كرمز لإمكانية إحياء فاعلية الجبهة الشرقية في يوم من الأيام.

شواهد وأسانيد

[1] نشر هيكل المقالات الأربع بين 4 و25 كانون الأول/ديسمبر 1970.

الفصل الثاني

بؤس الصراحة

«ها أنذا – أجدني أتحدث مع نفسي من جديد!»

الشاعر الأميركي فردريك سايدل

إنّ ما عناني، من المقالات الأربع التي كتبها محمد حسنين هيكل في سلسلة «لمحات من قصّة المعركة الأخيرة»، المقالتين الثانية والثالثة اللتين أوردتهما في الفصل السابق، واللتين تحامل فيهما على حزب البعث وسلطته الحاكمة في بغداد.

كنت، وقتذاك، رئيس تحرير جريدة «الكفاح» (كان يملك امتيازها وينشرها الراحل رياض طه، نقيب الصحافة اللبنانية)، فارتأيت تصويب المغالطات، وتصحيح المقاييس التي توكّأ هيكل عليها في ما كتب، وادَّعى أنّها الحقيقة الخالية من الزَغَل.

وتحت عنوان «بؤس الصراحة»، كانت مناقشة رئيس تحرير «الأهرام» على صفحات «الكفاح»، على مدى أربعة عشر يوماً. والتهافت على قراءة تلك المناقشة (ننشرها على ما يلي من الصفحات) جعل رياض طه يفكّر في جمعها وإصدارها في كتيِّب حمل العنوان ذاته... وهكذا كان.

وتراخى الزمان بعدئذ...

وعندما عَكفتُ على كتابة «علامات الدرب»، عرَّجت في أحد فصوله على مرحلة عملي في «الكفاح»، ففتَّشت ولم أعثر على كتيِّب «بؤس الصراحة» بين أوراقي ومحفوظاتي[1] فكانت الذاكرة وحدها عكَّازي للكتابة عن تلك المرحلة.

غير أنّ فكرة العودة إلى ما كان كتبه هيكل وأدَّى إلى نشر «بؤس الصراحة»، والكتابة عن تلك المرحلة السياسية والفكريَّة الحرجة... لم تغادرني، وكانت تلحُّ

عليَّ... حتى كان أن فاجأني الزميل فارس يواكيم بأنّه يحتفظ في مكتبته بنسخة نادرة من كتيِّب «بؤس الصراحة» فاستنسخها لي.

في مراجعة متأنية لذلك الكتيِّب وجدت أنّه ما عفاهُ الزمنُ، وما محا عن حروفه الصدقيَّة الوضَّاءة، ذلك أنّ القضايا المثارة فيه لمَّا تزل نابضة، تضيء على الانهيارات المتواصلة في الأوضاع العربية منذ ذلك الحين، ومن دون انقطاع إنّما بوتيرة متسارعة، والصفحات التي تلي تشهد على ذلك.

المدخل إلى «بؤس الصراحة»

(كما ورد في جريدة «الكفاح» البيروتية في منتصف كانون الأول/ديسمبر 1970)

ليس القصد من هذه الملاحظات الرد على الأستاذ محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير «الاهرام» القاهرية، في مقاله الأخير حول حزب البعث في العراق، وإن كان مقاله المنشور هنا على سبيل المقارنة والتفنيد، هو الدافع إلى كتابتها، ذلك لأن الرد هو قبول بالتهمة، حقيقية كانت أم مزورة. ثم إنّ الرد يكون عادة مشوباً بالغرض، تماماً كما يكون توجيه الاتهام.

كلّ القصد هو المناقشة والمحادثة، لأن المناقشة والمحادثة تفيدان انشراح العقل، وفي ذلك تهذيب للأخلاق، على حدّ قول الأقدمين.

موت المابة صيف

ليس يفيدنا، أو يخدم القصد من المناقشة والمحادثة، أن ننتظر «موت المابة صيف»، كما يقول الشاعر الانكليزي المشهور اللورد ألفرد تنيسون في قصيدة معروفة[2]، «من أجل أن يولد الفكر والزمن من جديد، وتزحف إلينا المعرفة حاملة الحقيقة المطهِّرة لنفوس الرجال». بل الأجدى لنا أن ندخل في الأشياء حيث هي، بما فيها من ألم وأمل، لأن الأمة العربية دفعت ثمناً غالياً وهي تنتظر أمير الأحلام الموعود من القدر.

وإذا كان طموحاً كبيراً على أي إنسان أن يصل إلى الحقيقة، فإنّه لخطأ كبير، أو على الأقل هو ادعاء كبير، أن يخاطب أصحاب المنابر، وبينهم الأستاذ هيكل صاحب أكبر منبر في العالم العربي، الناس على أساس امتلاكهم للحقيقة، لا لأن في ذلك احتقاراً للعقل والمنطق والحواس، فحسب، بل لأنّه يُغيِّض الخطَّ الفاصلَ بين السعي إلى الحقيقة، بالعقل والمنطق والحواس، وبين الاستسلام للحدس.

فالمحظور في ذلك، أن يتسرب الوهم والتضليل إلى مقام اليقين. والمحظور الأكبر أنّ التضليل في هذه الحالة ليس تضليلاً للعدو، بل هو تضليلٌ للناس الذين يُخاطبون بلغتهم، من حيث أنّ القصد يجب أن يكون توعيتهم إلى واقعهم وجذبهم إلى تغييره.

ولعل إعادة الاعتبار إلى الصراحة، في ما يخصُّ الأستاذ هيكل، هي المدخل الطبيعي نحو السعي إلى الحقيقة، بالمناقشة والمحادثة، وبعدَّة نافذة من العقل

والمنطق والحواس، حتى لا نتيه بالحدس في صحراء الوهم، إلى حيث يريدنا العدو أن نتيه.

***

ليس هناك أسهل من صفع الناس بكلمة كبيرة وثاقبة، خصوصاً إذا كانت تلك الكلمة بوزن مصر وأهميتها.

ولكنه من الصعب بمكان أن تدخل هذه الكلمة في قلوب الناس، وفي عقولهم، إذا كان الاستعلاءُ مَرماها.

وقد كان من المُحزن، حقاً، أن يستعمل الأستاذ هيكل إسم مصر وما وهبتها إياه الطبيعة، في مقارنة غير عادلة مع العرب الآخرين.

وإذا كانت هذه المُلاحظة تستحقّ فصلاً وافياً لوحدها، فإنّه يكفي الآن تذكير الأستاذ هيكل، بالحكمة القائلة بأنّ الذي يُقارن نفسه بمن هو أضعف منه لا يكون قوياً، وإن كان بهذه المقارنة يريد الظهور بمظاهر القوة.

لقد كان سقراط، شيخ الحكماء في عصره، يُعيب على ساسة «أثينا» أنّهم يقيسون قوتهم بضعف بعضهم البعض، كي يتجنبوا قياس ضعف مدينتهم بقوة عدوها.

ومن هنا، فان المنطق الذي سَاقَ به الأستاذ هيكل المُقارنة بين إيطاليا والولايات المتحدة، وبين بولندا والاتحاد السوفياتي، في معرض الزعم بأنّ العراق يريد أن يسرق الدور القيادي لمصر، شبيه بمنطق ذلك الأمير السعودي الذي جلس في أحد مقاهي بيروت يفاخر بأنّ ألمانيا الغربية أكثر تقدماً من ألمانيا الديموقراطية (الشرقية)، في الوقت الذي كانت فيه بلاده، (المملكة العربية السعودية)، تُعتبر أنموذجاً للتخلف والتقهقر.

فالذي بين العراق ومصر من روابط التاريخ والمصير، يختلف في النوع عما بين إيطاليا والولايات المتحدة، وما بين بولندا والاتحاد السوفياتي. إلّا إذا كان الأستاذ هيكل يريد أن يحوِّل قضية «الوحدة العربية» إلى «نزعة إمبراطورية»، أعمدتها الأرقام والأحجام، فتخمُد حرارة معركة المصير الواحد لتهيمن مصالح القطر الواحد.

وهذا الفارق الشاسع بين «النزعة الوحدوية» وبين «النزعة الامبراطورية»، هو الذي يضع الامتياز الذي وهبته الطبيعة لمصر في نطاقه التاريخي، بين أن يكون عاملاً إيجابياً من عوامل التقدم العربي، وبين أن يوضع في وجه التقدم العربي.

ولئن كانت المقارنة التي أوردها الأستاذ هيكل في مقاله لم تسعفه إلّا بما يُعزِّز «النزعة الامبراطورية»، وربما عن غير قصد، فلا نخاله نَسِيَ شعاراً تاريخياً من شعارات حزب البعث يقول أن لا وحدة بغير مصر.

كما إنّنا لا نخال الأستاذ هيكل نَسِي أنّ هذا الشعار لم يكن مجرد كلام على الورق، أو مجرد صراخ في الهواء، لأن حزب البعث كان قطباً من أقطاب النضال العربي لمنع قيام وحدة محورية ضد مصر بين سوريا والعراق زمن نوري السعيد، وكان قطباً أساسياً من أقطاب النضال العربي من أجل قيام أول وحدة حقيقية في التاريخ العربي الحديث بين سوريا ومصر عام 1958.

فهل يعني ذلك غير التأكيد بأنّ لمصر دوراً لا يمكن أن ينتزعه منها أحد، إلّا اذا كان في مصر من يريد أن يحرمها منه؟

القارب المثقوب

إن موضوع مصر والوحدة العربية، موضوعٌ شائكٌ ومعقد، ولا بد من العودة إليه.

إن تشخيص الأستاذ هيكل للتجارب الوحدوية التي كان فيها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر طرفاً، وحزب البعث طرفاً آخر، كان سريعاً وعائماً، فدفع بالترابط بين القطر والحركة والشخص إلى مأزق لا يستطيع أن يصمد أمام التحليل. بل إنّه اندفع إلى إحداث الثقوب في قاعِ القارب الذي قال إنّ هناك فرصة لتعويمه.

مصر وحزب البعث وجمال عبد الناصر هي الأشياء التي تلاحقت في مقال الأستاذ هيكل، بغير توافق تاريخي، وكأنّه نَسِي أنّ هذه العناصر هي التي كوَّنت أول تجربة وحدوية في التاريخ العربي المعاصر.

والتوافق التاريخي للأحداث والمصائر، ليس شرطاً من شروط الدقَّة في التشخيص فحسب، بل إنّه حصانة ضد التصلُّب الناتج عن انعدام الحساسية تجاه الحوادث، في ظروفها وأزماتها، بحيث تختلطُ قواعد السلوك السياسي، وتضيعُ المرونة عند الحاجة إليها، وعند وجودها للاستعمال لا ينتج عنها غير الانكسار.

وهكذا قال الأستاذ هيكل إنّه يريد أن يُجَبِّر في مقدمة مقاله، فَكَسَرَ في مُحصلة المقال.

إن ثمة جملة وقائع لا يمكن نكرانها أو التقليل من شأنها، ولا بد من استعراضها، من أجل تشخيص الحالة التي نحن بصددها:

• في عام 1958، حَلَّ حزب البعث تنظيمه في سوريا، بناءً لاشتراط مصري، إيماناً منه بأنَّ حلم الوحدة أعزَّ من أي شيء آخر، وهذه الخطوة ليست مجرد تضحية

على مذبح التفاني والاخلاص للمبدأ والعقيدة، بل هي مبالغة في التضحية، وقد ظلّت موضع جدل ونقاش في الأوساط الحزبية والوطنية زمناً طويلاً. ولعله من المُفيد في هذا الصدد أن يعرف الأستاذ هيكل أنّ عدداً كبيراً من المصريين الذين كانت تربطهم صلات بحزب البعث، استغربوا ذلك، بل إنّ بعضهم كان ينصح بالتروّي.

• بعد قيام ثورة 14 تموز في العراق التي أطاحت حكم الهاشميين في بغداد عام 1958، توجّه ميشال عفلق، مؤسس حزب البعث وأمينه العام، إلى العاصمة العراقية داعياً إلى انضمام العراق لدولة الوحدة[3].

ولعلّه من المفيد أيضاً أن يعرف الأستاذ هيكل أنّ أول خلاف بين البعثيين والشيوعيين في العراق، والذين كانت تضمهم جبهة واحدة قبل الثورة، قد نشأ بسبب طرح البعثيين العراقيين لشعار الوحدة. وغنيٌّ عن التوضيح كيف تَعَرَّضَ مناضلو الحزب في العراق بسبب من ذلك إلى أعتى موجة بربرية من الاضطهاد والتنكيل والقتل[4].

لكن الغريب في ذلك أنّ بعض غلاة الناصريين، يومذاك، اعتبر أنَّ دعوة العراق للانضمام إلى الوحدة هي تخريب على الوحدة!

كان حزب البعث، وقتها، يعتقد عندما دعا إلى ضمِّ العراق إلى الوحدة بين مصر وسوريا، أنّ تلك الوحدة يجب أن تكون مركز جذب للجماهير العربية في كلّ أقطارها، وأن توسّع دائرة الوحدة بضم الاقطار المتحرِّرة والمؤهلة لها، باعتبار أنّ ذلك هو ضمانة وحصانة ضد الانحراف والانتكاس. ذلك لأن حظ النفوس الوحدوية من الوحدة يزداد بازدياد النفوس الوحدوية، كما أنّ نصيب النفوس الانفصالية من الانفصال يتكاثر بتكاثر النفوس الانفصالية، قياساً على ما قاله الفارابي في السعادة والشقاء[5]. إذ إنّ حزب البعث كان يعتبر أنّ في الوحدة سعادة هذه الأمة وفي الانفصال شقاءها.

• بعد قيام ثورة 14 رمضان 1963 وتسلم حزب البعث مقاليد السلطة في العراق[6]، ومن ثم في سوريا في الثامن من آذار 1963، طرح حزب البعث موضوع تجديد الوحدة على أساس قيام وحدة ثلاثية من مصر وسوريا والعراق، تستفيد من الأخطاء والعوامل التي أدَّت إلى سقوط الوحدة الأولى، فكان ميثاق 17 نيسان بعد محادثات طويلة بين قادة حزب البعث وبين الرئيس جمال عبد الناصر[7].

وعلى الرغم من انتكاس هذا المسعى، الذي كانت المبادرة فيه لحزب البعث، فإنّه يظل أكثر عمقاً وأصالة ونضجاً وجديّة من تلك التجربة المشوهة والبائسة التي قامت على أنقاض ثورة رمضان بين مصر والعراق أيام حكم عبدالسلام عارف.

الأحجام والأدوار

كم كان يتمنَّى المخلصون لقضية الوحدة لو أنّ الأستاذ هيكل الذي اتخذ من ميثاق 17 نيسان منطلقاً لطعن وحدوية حزب البعث، ورميه بالعداء لعبد الناصر، كم كانوا يتمنون لو أنّ الأستاذ هيكل سمع الشتائم التي كان يكيلها عبد السلام عارف لصديقه جمال عبد الناصر والنعوت التي ألصقها به بعد محاولة عارف عبد الرزاق الانقلاب[8]، بحيث يبدو إزاءها عطراً ومسكاً ذلك الكلام الفاجر عن النهود العارية، الذي أطلقه صديق آخر في يوم أربعين الرئيس الراحل وفي عين المكان الذي تصدَّر فيه مقال الأستاذ هيكل ضد حزب البعث.

لقد كان من المفروض هنا معالجة موضوع مصر والوحدة العربية من خلال تحليل الترابط بين القطر والحركة والشخص، ولكنه كان من الضروري استعراض هذه الوقائع في ما يخص حزب البعث، ليس حرصاً على توخِّي الدقَّة فحسب، بل من أجل التأكيد بأنَّ مسألة الصداقات والعداوات في قضايا المصير أخطر من أن تُترك لزلاّت الألسن وشطحات الأقلام، شططاً كان ذلك أم تزويراً، لعلَّنا نتبيَّن في ذلك الفارق بين العتَب والعَبَث، وبين سعة المكسب وسوء القصد، كي نتلمس مدى رخاوة أو صلابة الأرض التي يقف عليها الأستاذ هيكل في ما ذهب إليه.

كان ضرورياً إثبات بعض الوقائع المتعلقة بالمساعي الوحدوية، وفي ما يخصُّ حزب البعث منها على وجه التحديد، قبل الدخول في موضوع الترابط بين القطر والحركة والشخص، لكي نوفِّر على أنفسنا تكرارها، وحتى لا نقع في الادعاء بأنّ حزب البعث وحده يمثل الحقيقة الوحدوية، على الرغم من أنّه فكراً ونضالاً وتنظيماً كان سباقاً إلى تمثيل هذه الحقيقة وفهمها.

وإنّه لَمِنَ المُفيد، قبل أن ندخل في توسعة الكلام وتفرعة المسائل، أن نلفت نظر الأستاذ هيكل إلى أنّ حزب البعث، ممثلاً بقيادته التاريخية، عندما كان ينتقد الجانب الأسوأ في نظام عبد الناصر، زمن الوحدة وبعدها، لم يكن يفعل ذلك من قبيل المنافسة على الدور، بل كان، يومذاك، ينتقد الجانب الأسوأ فيه هو أيضاً، من أجل أن يلتقي الأحسن في الاثنين لتلبية طموح الأمة العربية إلى الوحدة والتحرير.

ولسنا بحاجة إلى كبير عناء لنكتشف أنّ الذين فهموا ذلك على غير حقيقته في الطرفين، هم الذين دفعوا بهذا التفاعل الإيجابي في الأصل إلى مرتبة الصراع لمنعه من الوصول إلى غاياته. فكيف يفسر لنا الأستاذ هيكل قفز بعض البعثيين المتشنجين ضد قيادة عبد الناصر إلى صفوف الناصريين، أو إلى التقرب من القاهرة، وآخرهم صلاح جديد؟

ألأنهم اكتشفوا في عبد الناصر أو في حزب البعث حقيقة جديدة، أم أنّهم أرادوا الاستقواء بعبد الناصر ضد الحزب وتقويته ضده؟

من هنا فإن أي بناء لمسألة الأدوار والأحجام على الأساس المشوَّه لصورة التفاعل بين حزب البعث وقيادة عبد الناصر، لا يحوِّل التفاعل إلى انفعال فحسب، بل يشوِّه طبيعة الأدوار والأحجام ومقاصدها.

***

إنّ لمصر حجماً كبيراً، بشعبها؛ وتراثها؛ وموقعها؛ وإمكانياتها الكامنة والمتحققة. ومن الطبيعي أن يكون لهذا البلد دور كبير. وإذا كان الحجم هبة من الطبيعة، على حد قول الأستاذ هيكل، فإن الدور هو من صنع القيادة. ولسنا بحاجة إلى التأكيد بأنّه كلّما كانت القيادة أكثر تمثيلاً لأماني جماهير الشعب، ووفيَّة لتراثه، ومفجِّرة لإمكانياته، كلّما كان الدور الذي تلعبه أكبر وأداؤها له اكثر تناسباً مع حجم البلاد.

لذلك لم تكن مصر عبد الناصر مثل مصر فاروق، على الرغم من الحجم الواحد تقريباً، وإن كانت مصر عبد الناصر قد صَغُرَت بعد حرب حزيران 1967.

على أنّ الدور الذي أعطته قيادة عبد الناصر لمصر، كان يتعاظم باقترابه من الحقيقة الوحدوية، وبالتالي من الجماهير العربية وحزب البعث، الذي كان يمثل قوة سياسية وشعبية فعَّالة في سوريا. ولعله من المفيد أن نذكِّر الأستاذ هيكل الذي حاول أن يطعن حزب البعث في وحدويته، أنّ الحزب هذا اشترط للدخول في حكومة صبري العسلي الائتلافية أن تطرح هذه الحكومة شعار الوحدة مع مصر، وتضمِّنه بيانها الوزاري، وأن تكون بين الوزارات التي ستخصص لحزب البعث وزارة الخارجية تسهيلاً للقاء الوحدوي المنتظر مع قيادة عبد الناصر. وليس سراً أنّ بعض الفئات السياسية الأخرى استغربت ذلك وعارضته، ولكنها لم تستطع أن تقاومه أمام إصرار الحزب وأمام المد الجماهيري الكاسح.

لذلك، فإن الذي بين حزب البعث وقيادة عبد الناصر، لم يكن تعارضاً في الأدوار، أو منافسة على تنفيس الأحجام، بل هو مسعى إلى التكامل في ما هو إيجابي ومؤمَّل في الطرفين، من أجل تعميق النضال الوحدوي وتوسيع دائرته.

فكان حزب البعث يقول لعبد الناصر إنّ وحدة مصر وسوريا ليست هي نهاية المطاف وغاية المُنى، وإن العوامل المميِّزة لمصر من حجم ودور وأهمية، يجب أن لا تسمح لها بالدخول في مقارنة سلبية، لأن ذلك يُعرِّض الوحدة للسقوط بوضعها في

موضع التقوقع والدفاع عن النفس من زاوية ضيقة أمام هجمات الأعداء وتناقض المصالح القطرية.

فإذا كانت مصر ثلاثين مليوناً وسوريا خمسة ملايين، فإن التعامل على أساس مثل هذه النسب، يُغرق الهدف من الوحدة وهو التعمق والانتشار والتفاعل باتجاه تحقيق الأماني العربية كاملة. لأن حقَّ امتياز مصر الوحدوية عليها، يفرض أن تنظر إلى سوريا على أنّها بقية العرب المتطلعين إلى الدخول في الوحدة وإعلاء شأنها ورفع راياتها.

ويبدو أنّ الأستاذ هيكل قد قصَّر في فهم هذه الناحية من تفكير حزب البعث فوقع بدوره في المنافسة السلبية بالأدوار والأحجام.

***

إنّنا مضطرُّون أن نلقي المزيد من الضوء على هذا الموضوع، لعل في ذلك فائدة بالنسبة إلى التجارب الوحدوية المقبلة إذا لاح نجمها وحضرت لحظتها.

ذلك أنّ مسألة الترابط بين القطر والحركة والشخص، وعلاقتها بمسألة الأدوار والأحجام، لا يمكن فهمها، في نطاقها الموضوعي، إلّا في ضوء الاقتراب من الحقيقة الوحدوية. ولذا قلنا إنّ الدور الذي أعطته قيادة عبد الناصر لمصر كان يتعاظم باقتراب هذه القيادة من الحقيقة الوحدوية، وبالتالي من الجماهير العربية وحزب البعث.

وهذا بدوره ينطبق على حزب البعث. فالحزب كان يناضل من أجل الوحدة قبل عبد الناصر ثم باتجاهه، وأخيراً معه. وفي كلّ مرحلة كان دوره يتعاظم، وكذلك دور سوريا، التي أصبحت في وقت من الأوقات الشغل الشاغل للدول الكبرى. ولو كان الأمر، على غير هذه الصورة، لما استطاع الحزب أن يفرض شروطه على حكومة صبري العسلي كما بيَّنا سابقاً، ولما استطاع أن يرفع أحد أقطابه، يومذاك، وهو الأستاذ أكرم الحوراني، إلى رئاسة مجلس النواب على الرغم من ضآلة عدد نواب الحزب في ذلك المجلس[9].

آفاق الزعامة ومحدوديَّة السلطة

لا شك في أنّ الأستاذ هيكل أعرف منَّا بالمراحل التي مرَّت بها قيادة عبد الناصر للقطر المصري حتى بلغت ذروتها في قيام دولة الوحدة، وكيف كان دور مصر يتعاظم تباعاً. فمجموعة الضباط الأحرار، التي أطاحت الحكم الملكي، على الرغم

من تماسكها والتفافها حول عبد الناصر، عجزت عن إقصاء محمد نجيب من منصب القيادة عام 1954 فاضطرت إلى إعادته فترة وجيزة بعد أن خلعته، لأنّه كان أمام الجماهير يمثّل واجهة الثورة.

ولا شك أيضاً أنَّ الأستاذ هيكل يعرف أنّ حكومة الثورة المصرية لم تكن في وضع شعبي تُحسد عليه، لا في القطر المصري ولا في بقية الأقطار العربية، عندما وقّعت اتفاقية الجلاء مع بريطانيا.

لكنَّ الصورة أخذت تتبدَّل، وكذلك الدور، عندما بدأت قيادة عبد الناصر تلامس القضايا القومية، وتتجه إليها. وقد كانت أول نقطة تحوُّل في هذا الاتجاه، صفقة الأسلحة مع المعسكر الاشتراكي عام 1955. ثم أصبحت الصورة أكثر وضوحاً والدور أكبر حجماً، مع تأميم الشركة الأنغلو-فرنسية المالكة لأسهم قناة السويس في 26 تموز/يوليو عام 1956.

وقد كبر الدور إلى درجة أضخم من حجم مصر أثناء العدوان الثلاثي في خريف عام 1956، وكلّنا نذكر كيف أنَّ كلمة واحدة أطلقها عبد الناصر من على شرفة «قصر الضيافة» في دمشق أسقطت حكومة عبد الوهاب مرجان في بغداد، حتى إذا أطلَّت ثورة 14 تموز/يوليو 1958 بدا وكأنَّ زلزالاً أصاب الوطن العربي والعالم.

إنَّ ذلك لم يحدث بقوة حجم مصر، بل بقوة الدور الوحدوي للقاء التاريخي بين قيادة عبد الناصر وبين حزب البعث والقوى الوحدوية العربية، وهو دورٌ، كما قلنا، بحجم الأمة العربية كلّها. وكي نتلمَّس الفروق بدقة، لا بد أن نعود بالذاكرة الى الملامح الأولى لمعركة الأحلاف، وعلى وجه الخصوص معركة «حلف بغداد»[10] التي كان يخوضها حزب البعث منفرداً في بداية الأمر، ثم خاضها مع عبد الناصر في نهاية المطاف، مما يعيدنا بالذاكرة إلى ما جرى في «مؤتمر سرسنك» صيف عام 1954 بين نوري السعيد وعبد الإله، الوصي على العرش العراقي، من جهة، وبين صلاح سالم ممثلاً لحكومة الثورة المصرية من جهة ثانية[11].

ولا ريب في أنّ الأستاذ هيكل يعرف أنّ التناسب بين دور القيادة المصرية في ذلك الوقت وبين حجم مصر لم يكن كافياً لزحزحة نوري السعيد قيد أنملة. ولا شك في أنّه يتذكر المصير الذي حلَّ بنوري السعيد و«حلف بغداد» بعد أربع سنوات على أثر تعاظم المدِّ الوحدوي والزحف الجماهيري الذي كان يصبُّ في دمشق بغير انقطاع، والذي أذهلت صورته الكثير من المصريين بحيث أنّ بعضهم خشي أن يجري توظيف هذه القوة العارمة لغير صالح المناخ الديموقراطي في القطر المصري.

في ذلك الوقت كان حزب البعث يَطمَحُ إلى دفع هذا الزخم الوحدوي إلى أقصى مدى من أجل توسيع دائرة الوحدة، ومن أجل أن لا يساء استعمال هذه القوة الهائلة على الصعيد الداخلي. ولذلك طَرَحَ شعار انضمام العراق إلى الوحدة بعد ثورة 14 تموز مباشرة، في الوقت الذي كان فيه الحديد لا يزال حامياً.

إلّا أنَّ انتكاس هذا المسعى، ومن ثم انتكاس ثورة العراق نفسها، قلب صورة الوضع من حالة نضالية نشطة إلى حالة تآمرية مدمِّرة. وما زلنا نَذكرُ كيف حيكت حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل من خلف ظهر القوى الوحدوية في سوريا والعراق، تلك الحركة التي دفع المناضلون الوحدويون في العراق، وفي طليعتهم مناضلو حزب البعث، ثمنها غالياً، بالسحل والقتل والتشرُّد، والتي ما زالت آثارها على وجه العراق إلى اليوم.

من ذلك كلّه، يتبين لنا بوضوح، أنَّ قيمة الدور هي في وجهته ومراميه، وفي عمق مسيرته، وقدرته على تفجير إمكانيات الشعب والقطر.

لقد وضعت دولة الوحدة أول عقبة في طريق دورها التاريخي عندما أحجمت عن ضمِّ العراق إليها، فتركته فريسة للتناحر والتمزُّق. وهي بذلك لم تخسر العراق فحسب، بل خسرت معركة مع الرجعية والاستعمار.

بين الصمت والتعليل

نعتقد أنَّ الأستاذ هيكل ما زال يذكر كيف أنَّ انكفاء تلك الدولة الوحدوية العظيمة دفعها إلى التنازل والمساومة مع نظام الملك حسين، الذي كان عرشه يميد تحته على مرأى من المظليين البريطانيين.

ثم خسرت دولة الوحدة معركة أمرَّ وأدهى مع إسرائيل، عندما باشرت الدولة الصهيونية بتحويل مجرى نهر الأردن على مرأى من دولة الوحدة من دون أن تحرِّك ساكناً. وكلّنا نذكر إلى أي بؤس آلت إليه تلك المسألة برمتها فيما بعد، في مؤتمرات القمة العربية، وما تفرَّع عنها.

ولسنا نظن أنّه خفي على الأستاذ هيكل أنَّ مسألة تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، كانت سبب الخلاف الأساسي بين الوزراء البعثيين في حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وبين الرئيس جمال عبد الناصر، وهي التي دفعتهم إلى الاستقالة من الحكومة، عندما رفضت تلك الحكومة القيام بعمل رادع لمنع إسرائيل من عملية التحويل، بحجة أنّ الأوضاع الداخلية والأوضاع الدولية لا تسمح بأي مغامرة عسكرية من هذا النوع.

إن هذه الأزمة ذات دلالات عميقة ليس فقط بالنسبة إلى قضية تحويل مجرى نهر الاردن بالذات، بل بالنسبة إلى قضية المجابهة العربية لإسرائيل والاستعمار ككلّ، وما آلت إليه حتى الآن. لأنها كشفت، قبل أي شيء آخر، الطبيعة المسالمة لنظام الحكم.

***

كان هناك فريق من البعثيين يطالب بأن لا تَتِمَّ الاستقالة من الحكومة بصمت، لأن ذلك سوفَ يُسيىء إلى قضية الوحدة ويسدل الستار على جوانب الأزمة كافة. وبالفعل، وضعت مسودة استقالة معلَّلة لرفعها إلى الرئيس جمال عبد الناصر هي عبارة عن مذكرة، تقع في حوالى مائة صفحة، تتضمن تحليلاً شاملاً للأوضاع العامة في دولة الوحدة، وأسباب الخلافات داخل الحكومة، والأزمة التي يعاني منها النظام. إلّا أنَّ الرأي عاد فاستقر على صرف النظر عن المذكرة والاكتفاء باستقالة عادية لئلاً يُساء الظن بحزب البعث ويُتهم بأنّه يريد الخروج من الوحدة.

إلّا أنّ حزب البعث لم ينجُ من هذه التهمة على أي حال، وإن كان التحسب لها قد خطر ببال بعض قادته من الأشهر الأولى لقيام دولة الوحدة وظهور ملامح الخطر عليها من ذاتها، مما حمل الحزبيين، في ذلك الوقت، إلى مراجعة مدى خطأ أو صوابية حلِّ الحزب. وقد كان هذا البعض، وفي مقدَّمه الأستاذ ميشال عفلق، مؤسس الحزب وأمينه العام، يرى ضرورة الإبقاء على مسافة بين البعثيين وبين السلطة، والعمل على إصدار جريدة يومية، من أجل أن تظلَّ لديهم القدرة على التأثير، والتصحيح، وتعميق المسيرة الوحدوية، ومن أجل خلق حصانة لمنع تهافت القياديين على المناصب والمعالي.

وكان هناك رأي يقول إنّ الابتعاد عن الحكم يتيح الفرصة أمام الانتهازيين للوصول ويضع في متناولهم إمكانيات ونفوذاً بحيث يستطيعون لجم القوى الوطنية. وبالتالي، فإن التأثير من الداخل يكون أسهل من التأثير من الخارج، فضلاً عن أنّ ابتعاد البعثيين سوف يُفسَّر على غير حقيقته، أي بأنه، كما ذكرنا سابقاً، خروج من «الوحدة».

وربما، ما زال الرئيس أنور السادات يذكر كيف تَمَّ تشكيل أول حكومة مركزية، لأنّه كان يُرافق تلك المرحلة ويُراقبها عن كَثَبٍ، وكيف كانت تجري المُناورات لإبقاء البعثيين في الحكومة ولكن في مناصب ثانوية!

***

إن ما قادنا إلى هذا الحديث، وسرد الوقائع، هو الحرص على إعطاء صورة كاملة لتحليل المفارقات التي نشاهدها على مسرح السياسة العربية، ومنها مفارقات تتصل بحزب البعث، سواء ما صنعه منها بنفسه، أو تلك التي فُرضت عليه، وهي مُفارقات في صُلب العلاقة بين القطر، والحركة، والشخص، التي نحن بصددها... وأهمها مسألة «القيادة والنظام»، ومسألة «الزعامة والرئاسة».

غير أنّ كلّ هذه المفارقات تصغُر عند المفارقة التي وقع فيها الأستاذ هيكل بوضعه المجد العظيم الذي صنعه الرئيس جمال عبد الناصر مع حزب البعث، على مستوى واحد مع المهانة القومية التي تعرَّض لها على يد الحكم السعودي[12]. ونرجو أن يكون استدراك الأستاذ هيكل عندما استعاض عن امتداح شخص الملك فيصل بالاشادة بتشخيصه، جاء تحت وطأة الشعور بالتجنِّي، حتى يوفِّر على الوطنيين، وفي طليعتهم القوى الناصرية، الانسياق وراء الظنون.

الديماغوجية الانفصالية

إن «دولة الوحدة» لم تسقط يوم 28 أيلول/سبتمبر 1961، وإن كان ذلك اليوم هو الشاهد على سقوطها المادي، بل سقطت تاريخياً عندما أحجمت عن الانتشار لملاقاة حركة النضال العربي في الأقطار الأخرى، وعندما تهيبت العدو فأشاحت بوجهها عنه.

لكن الأمة العربية، وسط الديماغوجية الاعلامية الرهيبة، سواء ما يتصل منها بالديماغوجية الانفصالية، وما يتصل منها بردود الفعل الإقليمية المتعالية، لم يُتَح لها أن تدرس ما حَدَثَ درساً موضوعياً هادفاً إلى التصحيح، فجاءت كارثة الخامس من حزيران، والأمة ما تزال أسيرة المنطق التبريري القائم على الإصرار بأنَّ المآسي هي دائماً نتيجة أخطاء الآخرين.

ولئن كانت معالجة القضايا المصيرية من زاوية انهزامية هي أسهل الطرق لتأجيل الحلول الواقعية للمعضلات، فإن تراكم المعضلات لا يشكّل خطراً على مسيرة الأمة في ظروفها الراهنة فحسب، بل من شأنه أن يسدَّ الطريق أمام الأجيال المقبلة ويترك لها إرثاً كبيراً من اليأس.

لذلك، فإن أي معضلة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الحلِّ الواقعي، ما لم يبادر المعنيُّون إلى حلها فكرياً بالدرجة الأولى، وإلّا فإن طريق التجربة والخطأ سيظل طريق الأمة إلى النكسات. ونعتقد أنَّ الأستاذ هيكل قد بسَّط الأمور تبسطياً خرافياً، عندما قال في يوم من الأيام إنّ دولة الوحدة سقطت لأنّها استنفدت أغراضها،

ووصل تبسيطه إلى حد السذاجة، عندما اخترع نظرية «الصبر الثوري»، من دون أي إطار نظري، فبان وكأنّه يقول إنّ التحرير هو مسؤولية الأجيال المقبلة!

وإذا كان سقوط أول تجربة وحدوية لم يزعزع إيمان الجماهير العربية بالوحدة، ولم ينل من ثقتها بإمكانية تحققها في الواقع العربي، فإن استئناف السير في الطريق الوحدوي، لا يلغي وجود المعضلة التي سقطت الوحدة الاولى من دون أن تجد لها حلاً، وهي تظهر بوضوح عند التساؤل عن كيفية معالجة الانحراف الوحدوي بغير الوقوع في الانفصالية.

***

في هذا الباب تدخل أهمية الحركة العربية القومية، التي لامسها الرئيس عبد الناصر في عام 1963 عندما نادى بـ«الحركة العربية الواحدة»، التي ظلت نداءً معلقاً في الهواء، لأن الرئيس الراحل أيقن أنّ مثل هذه الحركة لا يمكن أن تتحقق في السلطة، وفي السلطة القطرية بوجه خاص. فكان تشخيصه لحزب البعث، على الرغم من كلّ شيء، ومن خلال ملامسته لأهمية «الحركة العربية الواحدة»، أسلم من تعبير الأستاذ هيكل عن يقين الرئيس عبد الناصر.

ففي غياب الرئيس عبد الناصر، الذي كان بشخصه وبجماهيره، يمثل جانباً من الحركة العربية، لم يكن بمقدور الأستاذ هيكل أن يجول كثيراً في هذا الموضوع من دون الانتقاص من قدر الرئيس أنور السادات، ولم تكن في متناوله الحركة التي يمكن أن يضعها في وجه حزب البعث، فلم يجد سلاحاً يُشهره، سوى اسم مصر وأهمية دورها.

وهنا سقط في الغرور الإقليمي، الذي هو أدهى من الانفصال، لأنّه أقوى المُحفزات إليه، وذلك عندما صوَّر مصر كأنها «دولة كبرى»، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، تنظر إلى الدول المجاورة على أنّها مجرَّد أجرام تدور في فلكها، وفي أحسن حال نظرة الحليف المغلوب على أمره!

لذلك، فإنَّ نظرة حزب البعث إلى مصر، وإلى الشعب المصري، تبدو أكثر احتراماً لمصر وللشعب المصري، من أي نظرة أخرى قائمة على التمايز بين مصر والعرب، لأنها تنبع من أفق تاريخي، ليست حدوده الأدوار والأحجام، بل المصير الواحد للأمة العربية، ورسالتها الإنسانية. والقول بأنَّ هناك شيئين مُنفصلين، مصر والعرب، يجعل العلاقات العربية علاقات تحالف من دون تفرقة بين النظم والغايات، وبالتالي يضع الأوضاع العربية كلّها على قدم المساواة، وإلّا كيف سمح

الأستاذ هيكل لنفسه أن يَدّعي بأنّ تشخيص الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود أكثر أصالة من تشخيص حزب البعث؟!

الحلقة المفقودة

إن نظرة حزب البعث القائلة بأنّ هناك أمة عربية واحدة ذات مصير واحد، وأن مصر هي عمودها الفقري، هي التي كانت تدفعه باستمرار لقياس الخلل في بنيته من خلال عجزه عن دخول مصر دخولاً طبيعياً، وهي التي دفعت البعثيين المصريين الأوائل إلى معارضة حلِّ الحزب في سوريا سنة 1958 أكثر من أي منظمة أخرى من منظمات الحزب، لأنّهم أدركوا أنّ ذلك سوف يكون مدمراً للحزب في مصر، وحائلاً دون توسعه وانتشاره.

وعندما نلج موضوع المفارقات بين القيادة والنظام، وبين الزعامة والرئاسة، سوف يتبين لنا كيف يتعرض الدور باستمرار للتجاذب بين التطلعات الواسعة والإمكانات المتوفرة، كما سنتبين كيف أنّ اندفاعات الجماهير وحجم الانجازات الوطنية، هي التي تدفع بالدور إلى الارتقاء خارج الأسوار القطرية، وفوق حجم الإمكانيات الحاصلة.

فعندما نادى الرئيس جمال عبد الناصر بـ«الحركة العربية الواحدة» (سنة 1963 كما مرّ)، وضع يده على أهمية التنظيم العربي القومي، الذي يمثلة حزب البعث، ولو أنّه نادى بهذه الحركة ليضعها في وجه حزب البعث تحت تأثير انفعالات تلك المرحلة من العلاقات السلبية بينه وبين الحزب. ومن هذه النقطة تحديداً قلنا إنّ تشخيص عبد الناصر لحزب البعث كان أسلم من تعبير الأستاذ هيكل عنه.

لقد كان الرئيس عبد الناصر، عندما أطلق هذا النداء، يشعر بوجود فجوة، أو حلقة مفقودة، بين شخصه كقائد قومي، وبين الجماهير العربية في الأقطار الاخرى، وبأن نظامه القطري لم يكن ليستطيع أن يملأ هذه الفجوة، أو حتى جزءاً منها.

لكنَّ دعوة الرئيس عبد الناصر للحركة العربية الواحدة ظلَّت نداءً معلقاً في الهواء، لأنّه أيقن أنَّ مثل هذه الحركة لا يمكن أن تتحقق في السلطة، وفي السلطة القطرية بوجه خاص.

وهذا الواقع لم تَكُن لَهُ انعكاسات سلبية على القطر المصري فحسب، بل كانت له في كثير من الأحيان إنعكاسات مُدمِّرة للحركات الوطنية في الأقطار العربية الأخرى. ذلك لأن قيادة جمال عبد الناصر كانت مُطالبة باستمرار بالوقوفِ إلى جانب الحركات الوطنية. ولكن السلطة المصرية، كسلطة قطرية، كانت تُحدّد

العلاقة مع الحركات الوطنية في الاقطار الأخرى من خلال تعاملها مع سلطات تلك الاقطار سلباً أو إيجاباً.

ولقد لاحظت الحكومات العربية، والحكومات الرجعية منها بشكل خاص، هذه المعادلة. فكانت تتقرب من القاهرة في كثير من الأحيان، فقط لهدف ضرب الحركات الوطنية في بلدانها. حدث ذلك في تونس، وفي المغرب، وفي السعودية، وفي ليبيا، وفي اليمن الجنوبية بعد الاستقلال.

***

إن علاقة قيادة جمال عبد الناصر بحزب البعث تُظهر، أكثر من أي شيء آخر، الطبيعة القطرية للنظام المصري، التي كانت تَرفضُ باستمرار التعامل مع حزب البعث كحركة قومية واحدة. وكان التعبير العملي عن ذلك تجزئة النظرة إلى حزب البعث نفسه، وعلى أساس قطري.

ففي عام 1963، عندما كانت الاتصالات جارية لإقامة وحدة ثلاثية من مصر وسوريا والعراق، كان الجانب المصري يقول إنّه ليست له أية تحفظات على حزب البعث في العراق، بل على العكس من ذلك كان يُعربُ عن احترامه وتقديره له، لكن لديه تحفظات كثيرة على الحزب في سوريا تبلغ حد أزمة الثقة.

أليس هذا هو المنطق نفسه الذي يفرزه الأستاذ هيكل اليوم عندما يقلب تلك التحفظات فيصوِّر الحزب في العراق بأنّه السُّم والعَلقَم، ويُظهر الحزب في سوريا بأنّه السّمن والعَسَل؟

وهذا وحده يكفي لتفسير الدهشة التي حدثت يوم الانفصال، عندما كان الوحدويون يتصورون، أو بالأحرى يحلمون، ببقاء «الوحدة» وسقوط «الأخطاء»، فسقطت الوحدة وبقيت الأخطاء.

لكن سقوط الوحدة لم يسقط الصورة الوحدوية للرئيس جمال عبد الناصر من أذهان الجماهير العربية، ولا من تصور حزب البعث، بدليل أنّ الحزب حاول إعادة الكرّة معه، على الرغم من إصرار الأستاذ هيكل على اتهام حزب البعث بالمناورة، واستعمال شعار الوحدة لضرب الوحدة.

وفي غالب الظن أنّ تهمة المناورة أُلصقت بحزب البعث بسبب تمييزه الدائم بين عبد الناصر ونظامه – بين القائد القومي المتقدم، والأداة القطرية المتخلِّفة. بل إنَّ إصرار الأستاذ هيكل على هذه التهمة لا ينال من حزب البعث بقدر ما يؤكد بأنّ الأستاذ هيكل لم يكن من عبد الناصر بل كان من النظام، لأن الرئيس عبد

الناصر اضطر في يوم من الأيام أن يميز بنفسه بين شخصه ونظامه، عندما دعا إلى «الحركة العربية الواحدة»، وعندما رجع عن استقالته في أعقاب هزيمة حزيران 1967 النكراء.

***

إنَّ تلك الصورة الوحدوية للرئيس جمال عبد الناصر في أذهان الجماهير العربية، هي وحدها التي حافظت على أن يبقى حجم مصر بحجم الوحدة، وأن يبقى دورها العربي أكبر من الدور الذي كانت تمارسه عندما كانت بنفس الحدود الإقليمية قبل الوحدة.

وهنا تكمن المأساة الحقيقية للرئيس عبد الناصر، لأنّه بالأداة التي في متناوله لم يكن قادراً أن يحقق صورته في أذهان الجماهير، أو حتى أن يحافظ عليها، فكان موته، رحمه الله، مزيجاً من البطولة والانتحار.

الفجيعة فيه أنّه أشبه بالانتحار، والعزاء أنّه لم يكن انتحاراً.

على أنّ غياب الرئيس عبد الناصر في التاريخ، لا يلغي القضايا التي تصدَّى لها، ولا يحلُّ المعضلات التي تركها، ولا يبدِّد المفارقات التي صنعت المآسي وشوهت الأدوار والأحجام.

تحريف الهزيمة

أشرنا سابقاً إلى أنّ شكل التعامل بين القيادة المصرية، وبين الحركات الوطنية العربية، من خلال آفاق النظام المصري وسلطته، لم تكن له انعكاسات مدمرة للحركات الوطنية فحسب، بل كان له مردود سلبي أيضاً على القطر المصري نفسه.

لكن هذا المردود السلبي لم يكن ليؤثر على النظام وسلطته، لأن النظام كان يتخذ من قيادة جمال عبد الناصر درعاً واقياً، فكانت هذه القيادة تدفع الثمن من رصيدها، ومن رصيد الشعب العربي في مصر.

ولهذا السبب كان رد الفعل الانفصالي في سوريا عام 1961 فاجراً ضد عبد الناصر وضد المصريين، وما زِلنا نذكر تلك الصورة غير الإنسانية التي أُخرج بها المصريون المُقيمون في سوريا يومها من الأراضي السورية. وقد تَكرَّرَ مثل ذلك في اليمن؛ وفي السودان؛ وفي الجزائر... وإن كان على درجات متفاوتة وبنسب مختلفة.

بل إنّ النظام كان يتصرف تحت تأثير الشعور بأنّ المدى العربي الواسع لقيادة جمال عبد الناصر والتزاماتها القومية، هو عامل إضعاف لسلطته على الشعب

المصري، فكان يسعى باستمرار لتقليص ذاك المدى، وفك تلك الالتزامات ليس من قبيل الواقعية في تحديد التناسب بين الالتزامات والقدرات، بل من باب تعميق النِزعات الإقليمية وتوظيفها في خدمة السلطة.

فكان الدعم الذي يقدمُهُ شعب مصر للقضايا العربية يُصوَّر بأنّه مِنّة، وكان كلّ تقصير من الأطراف العربية الأخرى، أو كلّ خلاف في وجهات النظر يُصوَّر بأنّه جحودٌ وعقوقٌ ونكرانٌ للجميل.

***

ولو أنّ هذا المَردود السلبي اقتصر على العلاقات بين النظام المصري والأنظمة العربية، لكان أقل خطراً مما هو عليه. ولكنه كان يمتد عمودياً إلى صلب القضية العربية من خلال زرع بذور التنافر بين الشعب العربي في مصر وبين الشعب العربي في الأقطار الأخرى.

وليس معنى ذلك إعفاء الأنظمة العربية، والتقدمية منها بشكل خاص، من مسؤولية هذا التدهور والانحراف، إلّا أنَّ مسؤولية النظام المصري تأتي بالدرجة الأولى للاعتبارات نفسها التي أوردها الأستاذ هيكل في مقاله الذي نحن بصدده.

فقد كان هذا التدهور يتخذ شكلاً جدليّاً، سواء في المناقصات، أو في المزايدات، بحيث بدت الأنظمة العربية وكأنها تسير في اتجاه واحد نحو الانعزال أو التخلي. ومن هنا كانت الأنظمة القطرية تُفلسف قطريتها على ضوء ما تُسمِّيه بالتسلُّط المصري، أو تعمد إلى الاستنكاف بدعوى نشدان الكمال واستكمال الصورة المثالية. وكان النظام المصري بالمقابل يعبر عن قطريته بإظهار عدم استحقاق العرب للتضحيات المصرية من خلال رد فعله على تصرفات تلك الأنظمة، أو من خلال تصرفاته التي وظفتها في هذا السبيل.

ومن أجل أن يكونَ تحليلُنا دقيقاً، يجب أن نراجع المواقف العملية بالشواهد والأمثلة. فعندما كانت مصر تحارب العدو الاسرائيلي في جبهة القتال، كانت الصورة التي يُعطيها النظام المصري لتلك الحرب تبدو مقلوبة من خلال توظيفها في الواقع السياسي العربي والدولي، بحيث بدا اتهام النظام المصري للأنظمة العربية الأخرى بالتقصير والتخلي، وكأنّه مبرّرٌ كافٍ لتخليه عن مواصلة القتال.

ففي الوقت الذي كان فيه يخوض غمار الحرب، كان يسكت، بل كان يدافع عن النظام السوري الذي لم يكن يحارب بحجة أنّ حرب مصر غير جدِّية!

فكيف يستطيع النظام المصري أن يعبِّر عن عدم استحقاق العرب للتضحيات المصرية، إذا لم يتوفَّر المناخ الذي تبدو فيه مصر وحيدة في الميدان، وبالتالي عاجزة عن حمل أعباء بقية العرب غير المبالين؟

ثم إنّ هذا التركيز على تقصير جهة معينة، والسكوت على تقصير جهات أخرى، فضلاً عن أنّه غير منطقي، من شأنه أن يخلق المناخ الذي يساعد على ابتعاد الجهة التي يجري التركيز عليها، وعلى استرسال الجهات التي يجري السكوت عنها في تقصيرها.

***

إنّ هذه المفارقة تبدو أكثر وضوحاً عندما نَجِدُ الأستاذ هيكل يتفطَّر قلمه ألماً على سجن عبد الرحمن البزاز في العراق[13]، بينما آلاف التقدميين العرب يموتون منسيين في معتقلات الحكم السعودي، والحكم المغربي وغيرها من المعتقلات... وبينما يتعرض الشعب الفلسطيني للتنكيل في الأردن. غير أنّ اعتقال عبد الرحمن البزاز في العراق، بصرف النظر عن شرعية موجباته أو عدمها، هو بكلّ تأكيد أقل تحقيراً للرجل من تلك المساجلة المثيرة للسخرية التي بدأها أحمد سعيد، عند زيارته للعراق أيام حكم عبد الرحمن عارف حول اللاجئين السياسيين في القاهرة، والتي دفعت فائق السامرائي لإعادة الرواتب التي كان يتقاضاها في مصر، تحت وطأة الشعور بالإهانة[14].

ولا شك في أنَّ الأستاذ هيكل يعرف أنَّ أحمد سعيد، يومذاك، كان صوت النظام المصري في الوطن العربي، وهو الذي افتتح حرب حزيران (1967) بقوله: «لقد سقطت اسرائيل في الفخ»!

وأنهاها بقوله: «لك الله يا شعبنا!»».

على أنَّ هذا المرور العرضي بمسألة معالجة المسؤوليات القتالية، يُحتِّم علينا العودة إليه بعد الانتهاء من عرض بعض المفارقات بين القيادة والنظام.

***

كانت الأنظمة العربية، من خلال تعاملها مع النظام المصري، ومن خلال تعامل النظام المصري معها، تتوجه توجهاً دياليكتيكياً نحو التخلي والانعزال، وكان ذلك يقود إلى التدهور والانحراف على حساب القضية القومية، وعلى حساب الحركات الوطنية، وعلى حساب الشعب العربي، والشعب العربي في مصر بشكل خاص.

إلّا أنَّ قيادة الرئيس جمال عبد الناصر كانت أيضاً تدفع ثمناً غالياً من رصيدها لدى الجماهير، عندما كانت تضطر لتغطية هذا التدهور والتستر عليه. بل إنّها في بعض اللحظات كانت تبدو وكأنَّها تقف في وجه الأماني الشعبية وفي وجه طموح الجماهير إلى التغيير.

وقد استغرقَ ذلك وقتاً طويلاً للظهور إلى العَلَنِ، ذلك لأن الديماغوجية الانفصالية التي طَغَت على كلّ ما عَداها في أعقاب انفصال سوريا عن مصر عام 1961، حجبت عن أعين الناس الأسباب الحقيقية للانفصال. ولكن هزيمة حزيران 1967 كانت على درجة من الضّخامة بحيث لم يعد ممكناً إخفاءُ أسبابها أو ردُّها إلى طرف آخر، فكشفت الخلل في تركيب النظام المصري، وفي تركيب الأنظمة العربية الأخرى، مما اضطر تلك الأنظمة إلى التساند والتستُّر على بعضها البعض، فبدت كأنها نظام واحد، على الرغم من الاختلاف الظاهري في السياسات المعلنة. ولعل قبول الحكومة المصرية بقرار مجلس الامن الدولي رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، ورفض الحكومة السورية، في ذلك الوقت، للقرار نفسه، أبرز مثال على الشكل الجدلي الذي كانت تسير عليه الأنظمة العربية في اتجاه التخلي والانعزال.

فالحكم السوري في ذلك الوقت، لم يكن ليتمكن من البقاء بالشعارات التي رفعها والمزايدات التي كان يطلقها، بل تمكّن من ذلك تحت مظلة الرئيس جمال عبد الناصر على الرغم من معرفة الرئيس الراحل بخفايا ذلك الحكم ومقاصده. والطريف في ذلك أنَّ الأستاذ هيكل لم يَرَ شيئاً من مساوىء الحكم السوري إلّا بعد سقوطه!

غير أنّ ما كان يجري في القطر المصري من تجاذب بين الجماهير المطالبة بالتصحيح وبرفض الهزيمة، وبين عقلية النظام المصري المتشبثة بالبقاء، يعطي صورة أكثر وضوحاً عن عملية الاستنزاف، التي كان يتعرض لها رصيد الرئيس جمال عبد الناصر لدى الجماهير لتغطية عجز النظام ورفضه للتغيير ولامتصاص النقمة الشعبية ضده.

إن الجماهير العربية في القطر المصري، عندما هبَّت هبَّة رجل واحد في التاسع من حزيران/يونيو 1967 لم تفعل ذلك تمسكاً بقيادة جمال عبد الناصر فقط، بل من أجل أن تستأنف المعركة حتى النصر، ومن أجل اجتثاث أسباب الهزيمة.

ولكن الجماهير المصرية كانت تلاحظ التحريف الذي تعرضت له تلك الانتفاضة العفوية الرائعة، عندما بدأ الأستاذ هيكل دفاعه المشهور عن عقلية ما قبل الهزيمة بقوله إنّ هدف إسرائيل من عدوانها كان إسقاط الأنظمة التقدمية، وكأنّه يوحي بأنّ العدوان الاسرائيلي قد فشل في تحقيق أغراضه.

ولاحت الفرصة أمام المصريين لتجديد انتفاضتهم عندما صدرت الأحكام المخفَّفة ضد بعض كبار القادة العسكريين، مما اضطر النظام في ذلك الوقت للانحناء أمام العاصفة، وامتصاص النقمة من جديد لتحريفها، وذلك بإعادة محاكمة اولئك الضباط[15].

ولم يكن ذلك، بالطبع، كافياً لاقناع جماهير الشعب بأنّ التصحيح قد تم، وأنَّ أسباب الهزيمة قد استؤصلت، فتجددت الانتفاضات الشعبية عام 1968، بشكل أشد عنفاً من السابق، واكثر امتداداً، فشملت عدة مدن كبرى في القطر المصري، بحيث اضطرت السلطة المصرية لاستعمال القوة بشكل سافر، وربما لأول مرة منذ زمن طويل، لإخماد تلك الانتفاضات.

وكلّنا نذكر كيف كانت الصيحات والشعارات تطلق ضد الأستاذ هيكل بالذات، وكيف حاولت مجموعات من المتظاهرين اقتحام دار «الأهرام» ورجمها بالحجارة.

وقد اضطر الرئيس جمال عبد الناصر، على أثر تلك الهزَّة العنيفة التي تعرض لها النظام المصري، أن يلقي بثقله، وبكامل رصيده، ليطوي تلك الصفحة المحزنة تحت شعار «تماسك الجبهة الداخلية»، وأن يعطي وعداً جديداً بالتصحيح في بيان 30 آذار/مارس المشهور[16].

كلّ ذلك يُظهر كيف أنّ النظام كان يستهلك باستمرار رصيد قيادة الرئيس جمال عبد الناصر، ويدفعها إلى التطابق الكامل معه.

وممّا لا شك فيه أنّ الأستاذ هيكل لعب دوراً أساسياً في استخدام مظلة الرئيس عبد الناصر لتغطية الأخطاء والتدهور. ولولا ذلك لما كان هدفاً رئيساً للانتفاضة الشعبية.

ولكن النظام لم يكن قادراً على استهلاك رصيد الرئيس جمال عبد الناصر دفعة واحدة، ولا كان ذلك في مصلحته، لان هذا الرصيد لم يكن رصيداً قطرياً محصوراً في مصر وحدها، بل كان الجانب الأكبر منه رصيداً قومياً، تجمَّع من خلال إنجازات وطنية وقومية كبرى بلغت ذروتها في قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958.

جزءٌ أكبر من كلّ!

إن المعضلة الحقيقية لم تكن قدرة النظام المصري على استهلاك رصيد الرئيس عبد الناصر، بل قدرة الرئيس الراحل، ومن خلال نظامه الذي استعصى على التصحيح والتغيير في أعقاب كوارث قومية رهيبة، على القيام بأي إنجاز من شأنه أن يجدد رصيده ويعطيه زخماً للصمود. فالنظام المصري لم يكن ليستطيع أن يركِّز سلطته

في وجه النكسات المتعاقبة، لولا استعانته برصيد الرئيس جمال عبد الناصر، وهو رصيد قومي في غالبيته.

وفي هذا تكمن المفارقة التي حدَّت من قدرة قيادة الرئيس جمال عبد الناصر على التصحيح، وبالتالي، من قدرتها على تحصيل رصيد جديد يمكّنها من الصمود والانطلاق من جديد. فكان جلُّ ما تستطيعه، هو إحداث تغييرات سطحية أو تجميلية، أقصى ما وصلت إليه استبدال وجوه بوجوه.

وعلى الرغم من أنّ قيادة عبد الناصر لم تُفلح في أن تجعل آلة النظام على صورتها ومثالها، بسبب الخلل السياسي الناتج عن غياب الحركة الشعبية المنظَّمة، فإنها كانت الجزء الأفضل في النظام بسبب اتصالها بالجماهير، ولو من وراء المذياع.

على أنَّ كون «الجزء» أفضل من «الكلّ» هو الذي كان يجعل من عبد الناصر ظاهرة قادرة باستمرار على إخفاء المرض، لأنَّ التفاوت بين الجزء والكلّ هو مسألة خاصة بالقطر المصري، في حين أنّ الظاهرة كانت ظاهرة قومية.

وإذا كان الجزء أفضل من الكلّ هو من طبيعة الظاهرة، فهو ليس من طبيعة الحركة، لأنَّ الحركة، خصوصاً إذا كانت حركة تاريخية، لا تستطيع أن تستسلم للمرض، أو أن تخلق خرافة لتخدير جماهيرها، لكونها في مشادة مستمرة مع الواقع ومع نفسها.

ولذلك، فإن محاولة الأستاذ هيكل تصغير حزب البعث إلى حجم سلطته في قُطر معيَّن، لا تُظهر قصوراً عن فهم العلاقة بين حزب البعث كحركة قومية ميدانها الأمة العربية بأسرها، وبين سلطته القطرية فحسب، بل تبين مدى احتقاره للمثل الفكرية، وفقدانه للعاطفة القومية. لذلك، يجهد نفسه باستمرار، ويضع كلّ عبقريته من أجل رفع الأسلوب الدعائي إلى مستوى المعتقد السياسي.

وفضلاً عن أنَّ هذا الأسلوب لا يمكن أن يرتفع إلى مستوى المعتقد السياسي، فإنّه يمسخ المسيرة الثورية، حتى ولو كانت مسيرة تجريبية، إلى جملة تكتيكات سياسية لخدمة أغراض آنية سرعان ما يختفي بريقها عندما تتعرض إلى الصدام مع العدو الحقيقي.

***

لقد ظل حزب البعث أثناء الوحدة، وبعدها، في حالة انفصام بين فكره وبين ممارساته، لعدة أسباب، لعل أهمها أنّه عاش في جو الظاهرة الناصرية، لا يخرج منها بسبب وحدويته، ولا يستطيع أن يكونَ منها لأنّها منافية للحركية.

لذلك، بدا الحزب وكأنّه في حالة تأسيس دائمة. وهذا بحد ذاته شيءٌ صحِّي، بدليل أنّه استطاع أن يجتاز كلَّ المحن الداخلية والخارجية، ويعيد الاعتبار للفكرة القومية ممثلة بالتنظيم القومي الواحد، والانتصار على النزعة القطرية التي بلغت ذروتها في 23 شباط/فبراير عام 1966، عندما قام صلاح جديد بانقلاب عسكري ضد القيادة القومية.

فالظاهرة تزول وتختفي كما حدث فعلياً وبشكل ملفت وملحوظ بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، أما الحركة فإنها تتجدد من خلال المشادَّة الدائمة بينها وبين الواقع وبينها وبين نفسها، كما سلف القول. ولذلك، فإن حزب البعث، كحركة قومية لا يجد نفسه في غيرة من دور مصر، بل يجد نفسه في غيظ من الحواجز التي توضع في وجهه داخل مصر.

وكما قلنا سابقاً، كان الحزب يقيس الخلل فيه من خلال عجزه عن دخول مصر دخولًا طبيعياً. وربما كان ذلك هو الذي أغاظ الأستاذ هيكل عندما اعتبر وجود بعثيين في مصر جريمة وافتئاتا.

إن المغالطة التي وقع فيها الأستاذ هيكل، هي أنَّه صغَّر حزب البعث إلى حجم سلطته في العراق، ليظهر فداحة سعي العراق المزعوم لاغتصاب دور مصر، ثم ضخَّم إمكانيات العراق والتزاماته إلى حجم فكرة الحزب وأهدافه ليُظهر فداحة تقصيره.

غير أنّ هذه المغالطة لا تُربك أحداً، ولا سيما البعثيين، لسبب بسيط هو أنّ الحزب في العراق ينظر إلى سلطته بحدودها وبحدود الواقع العراقي، ويقيس أداءها القومي من خلال الواقع العربي كلّه. وبهذا المقياس الواقعي تُصبح المشادة بينه وبين الواقع، وبينه وبين نفسه، سبيله إلى تحديد التناسب بين حجم العراق ودوره، والارتقاء بالدور إلى مستوى جديد من خلال الأداء القومي على ضوء أهداف الحزب كحركة قومية.

لكنَّ الأستاذ هيكل يبدو وكأنّه يريد لهذه المشادَّة أن تأخذ بالمقاييس المطلقة، لكي يبدو التقصير مطلقاً.

وعلى هذا الأساس يبدو رفض العراق لمشروع رودجرز وكأنّه حصر لمسؤولية التحرير في العراق، وهذا أمر لا يمكن أن يكون قد صدَّقه أحد.

إلّا أنَّ الصورة البشعة لا يمكن أن تظهر بمجرد اختلال المقاييس. لذلك، دأب الأستاذ هيكل على تلطيخ أيدي الحزب في العراق بالدم، ناسياً أنّ تلطيخ الأيدي بدم النزاهة أشدَّ وطأةً على الضمير القومي من دم حفنة من المتهمين بالتآمر. فبأي

حق يرى الأستاذ هيكل أنّ صالح مهدي السامرائي[17] ومجموعته، هم أقلّ استحقاقاً للعقاب من سيد قطب وجماعته؟

إن التهاتر في مثل هذه المسائل لا يخدم القصد من المناقشة والمحادثة التي قلنا سابقاً إنّهما تفيدان انشراح العقل وتهذيب الأخلاق. ولذلك، سنواصل البحث في المفارقات علّنا نهتدي إلى ما هو نافع لقصدنا وقضيتنا.

***

لم تكن المفارقة بين عبد الناصر كظاهرة وبين نظامه، هي المفارقة الوحيدة، لكون الجزء أكبرَ من الكلّ وأفضلَ منه، بل إنّ المفارقة الأكثر وضوحاً والأثقل وطأة على الثورة المصرية، هي أنّ عبد الناصر كظاهرة، كان أكبر من القطر المصري نفسه لأسباب شرحناها، في حين أنّ نظامه كان أصغر من القطر المصري لأنّه يمثل طبقة حاكمة مع مصالحها.

وقد كانت هذه المفارقة في صميم التجاذب المستمر بين زعامة عبد الناصر القومية، وبين رئاسته القطرية، مما شكّل منبعاً لمفارقات لا تنتهي، وتشمل كلّ موقف، وكلّ قرار، وكلّ سياسة. ومن خلال هذا التجاذب كان النظام المصري يستهلك رصيد عبد الناصر، كما أشرنا في البداية.

لقد لامس الأستاذ هيكل هذه المفارقة ملامسة سطحية عندما أطلق لفظة «كاريزما» الانكليزية على وصفه لزعامة عبد الناصر، وكأن تزاوج المذياع مع شخصية الزعيم، بما فيها من لهجة خطابية مؤثرة، وقدرة على اجتذاب المستمعين، وقيافة جسدية فارعة، هو وحده الذي يصنع الزعامة والعلاقة بالجماهير. غير أنّ هذه الظاهرة ليست جديدة في التاريخ، ولا في وطننا العربي، وليس المذياع والخطابية والقيافة أصل نشأتها، وإن كانت هذه العوامل مساعدة على استمرارها بعض الوقت.

فالزعامة تنشأ مع الانجازات الوطنية الكبرى التي ترتبط باسم شخص معيَّن، وتكبر مع تراكم الإنجازات، أو تستقر على رصيد الإنجازات الماضية، أو تتدهور مع تلاحق النكسات والعجز عن النهوض منها.

أما الرئاسة، وإن كانت تستمد شرعيتها من العوامل التي تصنع الزعامة، فإنَّ وجودها يقوم على أساليب أخرى، منها تصفية الخصوم داخل النظام، مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية مؤسسات الحكم وطرق التسلُّق، ومع الأخذ بعين الاعتبار كون الزعامة سابقة للرئاسة أو العكس.

الزعامة إذن هي علاقة الزعيم بالجماهير من خلال الإنجازات الوطنية، والرئاسة هي علاقة الرئيس بمؤسسات الحكم وبمراكز القوة والنفوذ التي تكون أحياناً مراكز محلية وتحكمها المصالح.

لكنّ المفارقات تبرز عند وضع الواحدة في خدمة الأخرى، ولا سيما عند وضع الزعامة، وبالتالي رصيد الإنجازات الوطنية، في خدمة الرئاسة، سواء على الصعيد الداخلي، أو على الصعيد الخارجي بما في ذلك التسوية او المساومة مع القوى الأجنبية.

المواجهة وتغطية التسوية!

كثيرون من الحكام العرب، قبل عبد الناصر وبعده، كانوا يتوسلون الزعامة في مد وطني كبير، لتغطية مطامحهم إلى الحكم، أو لتغطية التسويات التي يريدون عقدها على حساب الأهداف القومية. ولذلك يطلقون على أنفسهم، أو يطلق بعض الناس عليهم في ظروف الزخم الوطني والشعبي، الألقاب التاريخية التي يبدو إزاءها التساهل في القضايا القومية أمام الجماهير شيئاً صعب التصديق.

فقد كان مصطفى النحاس عندما يريد أن يعطي لنفسه صفة يقول: «بوصفي زعيم الأمة ورئيس حكومتها»، لكي يغطي بشرف الزعامة تهاون الرئاسة. وكان المغفور له شكري القوتلي يريد أن يضيف إلى رئاسته شرف زعامة الإستقلال، مما دفع بعض القادة الوطنيين في سوريا إلى إطلاق لقب «الزعمريس» عليه تندراً في باب جمع الزعامة والرئاسة. وهكذا ايضاً أطلق على الحبيب بورقيبة لقب «المجاهد الأكبر» أيام قيادته للنضال الوطني ضد الاحتلال الفرنسي لتونس، وكلّنا نذكر إلى أي بؤس وصل إليه الجهاد الأكبر.

وكلّنا نذكر أيضاً كيف ركب عبد الكريم قاسم موجة ثورة 14 تموز/يوليو في العراق، وكيف أُطلق عليه لقب «الزعيم الأوحد» ليضع وحدانية الزعامة في وجه القوى القومية.

غير أنَّ زعامة عبد الناصر كانت شيئاً مختلفاً، لأنها اكتسبت شرعيتها الحقيقية من الوحدة التي جسدت النضال العربي كلّه. ولولا الوحدة لما كان ممكناً أن يُطلق عليه لقب «رائد العروبة»، أو أن تعطيه الأمة العربية أكثر مما كان يحلم على حد تعبيره. ذلك أنَّ الأمة العربية كانت تعطي الوحدة لا الشخص، وكانت تعطي الوحدة من أجل التحرير وتصفية الاستعمار.

فبعد الانفصال، وبعد هزيمة حزيران، لم تكن رئاسة عبد الناصر بقادرة أن تضيف إلى زعامته، بل على العكس كانت الرئاسة تستهلك من رصيد الزعامة، أي كما قلنا سابقاً كان النظام المصري من وراء رئاسة عبد الناصر، يستهلك من رصيد الانجازات القومية الكبرى التي تحققت فيها زعامته.

***

إنَّ الحالة الانفعالية التي قال الأستاذ هيكل إنّ عبد الناصر ردَّ فيها على الوثيقة المزعومة القائلة بأنَّ حزب البعث في العراق يسعى إلى وراثة عبد الناصر ودور مصر، ليست ناتجة عن هذا الزعم، بل عن الشعور بثقل وبجسامة التحوُّل نحو التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، والـذي بـرز إلـى العلن بقبول المشروع الاميركي المعروف باسم «مشروع رودجرز»[18]، الأمر الذي كان من شأنه أن يعرِّض رصيد زعامة عبد الناصر إلى الجفاف، إذا لم يتم التعويض بصرف أنظار الجماهير إلى معركة جانبية تخفِّف من ثقل ذلك التحول.

إنَّ مرحلة ما بعد الخامس من حزيران 1967 ليست منفصلة عمَّا قبلها، ولا يمكن تقويمها إلّا على ضوء تصرُّفات الأنظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية، وتحديداً بالنسبة لمسألة المواجهة مع اسرائيل. وعند الحديث عن الأنظمة العربية، يأتي النظام المصري في المقدِّمة، لأنّه هو الذي كان يدير دفة السياسة العربية بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958.

وإذا أردنا اختصار وصف المرحلة الممتدة بين قبول النظام المصري بالقوات الدولية عام 1956 وبين طلب سحب تلك القوات عام 1967، فإنّ القول بأنّ تلك المرحلة كانت مرحلة المسالمة الكاملة لاسرائيل لا يكون دقيقاً بغير وضعه في النطاق التاريخي للحل السلمي المتمثل في التنازل عن تحرير فلسطين، من قبل حرب حزيران ومن قبل المشاريع التصفويَّة التي برزت على أثرها.

وقد قام أول دليل عملي على التوجه نحو مسالمة اسرائيل، عندما باشرت الدولة الصهيونية بتحويل مجرى نهر الأردن عام 1959، ولم تحرك دولة الوحدة ساكناً، مع العلم أنَّ وحدة سوريا ومصر، والزخم الشعبي الذي كان يحيط بها، كانت تشكّل وضعاً سياسياً وعسكرياً أقوى من أي وضع مرَّ على الأمة العربية حتى الآن منذ حقبات طويلة.

إلّا أنَّ تحويل مجرى نهر الأردن، لم يكن شيئاً سهلاً بإمكان أي حاكم عربي أن يتجاهله، لأنّه في حينه كان أكثر دلالة على العدوانية الاسرائيلية من احتلال

الأرض المجردة من السلاح بموجب اتفاقيات الهدنة على مسمع ومرأى الحكومات العربية المحيطة باسرائيل.

وعندما أوشكت اسرائيل على الانتهاء من أعمال التحويل في أواخر عام 1963، وأصبح ذلك واقعاً لا يمكن إخفاؤه، دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى مؤتمر القمة العربي الأول لاتخاذ موقف عربي موحد من هذه القضية، وعلى وجه التحديد، لمنع اسرائيل من إكمال مشروع التحويل.

وانعقد المؤتمر الأول للملوك والرؤساء العرب في القاهرة على قرع طبول الحرب، وتحت الشعار الذي رفعه الرئيس عبد الناصر: «حنشوف مين حيحارب ومين مش حيحارب»...

فاذا بالسعي العربي لمنع اسرائيل من إكمال مشروع التحويل يتحوَّل إلى مشروع بديل يقضي بأن تقوم الدول العربية ذات العلاقة بتعطيل المشروع الاسرائيلي سلمياً، وذلك بأن تعمد كلّ منها إلى تحويل الروافد التي تمر في أراضيها بقصد قطع المياه عن اسرائيل.

وتشكّلت القيادة العسكرية الموحّدة ومهمتها حماية العمل العربي لتحويل الروافد وردع اسرائيل إذا قامت بأي عمل عسكري ضد المشروع العربي.

ولا شك في أنّ الأستاذ هيكل ما زال يذكر أنّ اسرائيل قامت فعلاً بعمل عسكري واسع النطاق ضد عمليات التحويل في سوريا في ربيع عام 1965 من دون أن تحرك القيادة الموحدة ساكناً[19].

***

إلّا أنَّ الحالة السلمية مع اسرائيل، وإن كانت ذات دلالات عميقة، لا تعطي وحدها الصورة الكاملة للتنازل عن قضية التحرير. ولكنَّ الصورة تكتمل بالمبررات التي كانت تعطى لهذه الحالة أمام الجماهير، والتي أقل ما فيها مساواة قضية التحرير بقضية التحويل، ومن ثم صرف قضية التحرير بتحويل التحويل، وأخيراً صرف هذا البديل الهزيل بتركه إلى قدره المحزن.

لقد ظل التبرير الأساسي للحالة السلمية، وهو ما كان يردده الرئيس جمال عبد الناصر في معظم المناسبات القومية، يقوم على مقولة عدم جواز إعطاء إسرائيل فرصة تحديد مكان وزمان المعركة، بل يجب أن يبقى تحديد المكان والزمان في أيدينا. ولكن ذلك لا يمكن أن يعني في حينه غير التأجيل وصرف النظر، وليس تهيئة شروط النصر، كما أثبتت ذلك بشكل قاطع حرب حزيران. وإلّا فإنَّ تمكُّن

اسرائيل من تحديد مكان وزمان الحرب في الخامس من حزيران/يونيو لا يعني غير وجود خلل أساسي وخطير في القيادة السياسية للقطر المصري.

غير أنَّ الرئيس عبد الناصر لم يترك مجالاً للاجتهاد في هذا الموضوع عندما أعلن في إحدى المناسبات، وربما كان ذلك أمام أعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة، أنّه ليست لديه خطة لتحرير فلسطين، فأكد بذلك أنَّ الحالة السلمية مع اسرائيل هي سياسة ثابتة ودائمة.

ولئن كان هذا القول على لسان الرئيس عبد الناصر قبل حرب حزيران، قد يعطي صورة واقعية عن العجز الفكري والسياسي والعسكري للقيادات العربية إزاء القوى الصهيونية والإمبريالية، فإنَّ تأكيد الأستاذ هيكل بأنّ قبول المشروع الأميركي المعروف بـ«مشروع رودجرز» كان نتيجة اقتناع وجداني كامل، يلغي كلّ التبريرات الماضية والراهنة، وفي مقدمها ما دأبت أجهزة الإعلام القاهرية على ترديده، وهو أنّ هذا القبول هو مسألة تكتيكية لفضح إسرائيل أمام الرأي العام العالمي!

لكن الضوء الكاشف لهذه السياسة، ليس ما يقوله الأستاذ هيكل، على أهميته، بل هو المواقف العملية في الأمور التي تمس جوهر القضية الفلسطينية، وفي مقدمها العمل الشعبي من أجل التحرير مجسداً بالعمل الفدائي كفكرة وكأسلوب.

وقد وقع الأستاذ هيكل في مغالطة كبرى عندما اعتبر أنّ العمل الفدائي كان مجرد ظاهرة أسفرت عنها «نكسة حزيران»، كرد فعل على الهزيمة، ناسياً أنّ المقاومة الفلسطينية قامت قبل هزيمة حزيران بسنوات، بل من قبل قيام دولة إسرائيل، ليس فقط كرد فعل ضد الحالة السلميَّة لتي تعيشها الأنظمة العربية مع العدو الاسرائيلي، بل من أجل التحرير الكامل للتراب الفلسطيني، كما عبَّرت عن ذلك في أدبياتها الأولى، بعد أن طوت الأنظمة العربية هذا الهدف، كما ذكرنا سابقاً.

«العاصفة» و«فتح»

إن للعمل الفدائي مع الأنظمة العربية قبل هزيمة حزيران قصةً كبيرةً لا يمكن تحريفها، أو تجاوزها، حتى ولو كانت حركة المقاومة في وضعها الراهن مضطرة للسكوت على هذا التجاوز الخطير الذي قام به الأستاذ هيكل في مقاله عن المقاومة الفلسطينية. وسنحاول تسليط الضوء على هذه القصة، ليس من أجل التصويب فقط، بل من أجل مستقبل حركة المقاومة.

في أول كانون الثاني/يناير من عام 1965، قام ثوَّار «العاصفة» بأول عملية داخل الأرض المحتلة. ولم يكن قد سمع باسم «العاصفة» إلّا قلَّةٌ من الناس

يعرفون قادتها معرفة شخصية. بل إنّ اسم «فتح» الذي طغى، فيما بعد، على اسم «العاصفة»، كان لا يزال في ضمير الغيب[20].

وإذا أردنا أن نحسن الظن بالأستاذ هيكل لقلنا إنّ ما يكتبه عن العمل الفدائي، ليس نتيجة معرفته بـ«فتح»، بل نتيجة جهله بـ«العاصفة».

ولذلك، فإنّه من الواجب أن نذكِّر الأستاذ هيكل بأنّ أول عملية لثوّار «العاصفة» كانت موجهة ضد إنشاءات المشروع الاسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن. وهذا لم يكن مصادفة، بل كان عملاً احتجاجياً على التخاذل المهين الذي ارتضته الأنظمة العربية، ومجلس ملوكها ورؤسائها.

وأكثر من ذلك كان تشهيراً باستسلام تلك الأنظمة لمخططات العدو، وبتنازلها عن هدف التحرير، وإشهاراً لنفض اليد من أي رجاء في التركيب السياسي العربي القائم.

إن هذه الوقائع عزيزة على حزب البعث، وعلى البعثيين، ولا شك في أنّها عزيزة على قادة «العاصفة» ومناضليها لأنهم يعرفون من كان يتولى قضيتهم ويدعمها، ومن كان يشكِّك بها ويقاومها.

فما إن صدرت البلاغات الأولى لثوار «العاصفة» عن عملياتهم داخل الجزء المحتل من فلسطين، حتى صدرت الصحف الناصرية في بيروت بعناوين حمراء بارزة على الصفحات الأولى متهمة «العاصفة» بالعمالة لـ«حلف سانتو»، وبأن عملياتها لا تهدف إلى إيقاع الضرر بالعدو بقدر ما تهدف إلى توريط عبد الناصر في حرب مع اسرائيل!

***

وقد كانت هذه التهمة أشدَّ إيلاماً للوطنيين عموماً، ولثوّار «العاصفة» بشكل خاص، من كون الشهداء الأوائل لثوّار «العاصفة» قد سقطوا على أرض عربية وبرصاص عربي، وهم متجهون لأداء الواجب في الأرض المحتلة.

وليس من قبيل الفخر والاعتزاز فحسب، بل من قبيل تثبيت الحقائق، القول بأنَّ عدداً غير قليل من المناضلين في صفوف «العاصفة» ومن شهدائها كانوا من البعثيين، من بقايا التنظيم الفلسطيني في حزب البعث،الذين انخرطوا في حركة التحرير الوطني الفلسطيني بعد أن انصرف الحزب عن القيام بمهام الكفاح المسلح إلى الانشغال بشؤون الحكم في سوريا، وما أدَّى إليه ذلك من تجاذب مستمر بين الحزب وبين السلطة الحاكمة باسمه في دمشق في ذلك الوقت.

على أنَّ انصراف الحزب عن مهام الكفاح المسلَّح، وعجزه عن تحويل سوريا إلى دولة للمقاومة، لم يمنع حزب البعث من الارتباط بحركة المقاومة، وتقديم الدعم لها، من قبل أن تبدأ عملياتها، فكانت سوريا هي الرئة الوحيدة التي تتنفس منها حركة المقاومة، والملجأ الذي تأوي إليه وتنطلق منه.

وقد قاد حزب البعث، في لبنان وفي سوريا وفي العراق، عام 1965، أول انتفاضة شعبية عربية دفاعاً عن العمل الفدائي، عبر جريدة «الأحرار» في بيروت، وعبر التظاهرات الصاخبة التي كانت أول هزَّة حقيقية يتعرض لها «المكتب الثاني» في لبنان، وذلك عندما قُتل المناضل جلال كعوش تحت التعذيب، وهو من قدامى البعثيين، لأنّه كان عاملاً نشيطاً في صفوف «العاصفة»[21].

العبثيَّة الاستعراضية

كانت القيادة العسكريَّة اللبنانية، في ذلك الوقت، قد وزَّعت تعميماً على الصحف في لبنان، وبشكل مباشر ومخالف للقانون، تدعوها فيه إلى عدم نشر أنباء أو بلاغات الفدائيين عن عملياتهم في الأرض المحتلة، لأنَّ ذلك من المسائل العسكرية التي يشملها الحظر.

إلّا أنَّ حادث استشهاد جلال كعوش، والمضاعفات التي نشأت بسببه على الصعيدين العربي والداخلي، اضطر السلطة اللبنانية إلى تشكيل لجان للتحقيق، وإلى دعوة عدد من الصحافيين إلى وزارة الدفاع لإطلاعهم على ملابسات الحادث. وقد اعترف مسؤول في وزارة الدفاع للصحافيين، يومذاك، بأنّ تشديد السلطة اللبنانية على العمل الفدائي، هو نتيجة تعليمات مشددة من الفريق علي علي عامر، القائد العام للقيادة العربية الموحدة.

ولسنا نخال الأستاذ هيكل يتصوَّر أنَّ الفريق علي علي عامر كان يتلقى توجيهاته من عبدالخالق حسونة أو من الدرديري اسماعيل!

إلّا أنَّ ذلك يتعدى مسألة كون العمل الفدائي عامل فضح لسلمية الأنظمة العربية تجاه اسرائيل، أو عامل توريط لها، كما كانت تزعم عبر توجيهات الفريق علي علي عامر، إلى مسألة الكفاح الشعبي المسلح ضد الصهيونية والاستعمار، والتزام الأنظمة العربية بالقيود والضوابط الدولية حسب التصوُّر الأميركي-الاسرائيلي للكفاح المسلح.

***

فقد كان أحد كبار مستشاري الرئيس الأميركي جون كنيدي يؤكد لتلامذته في جامعة كولومبيا، حيث كان يتعاطى التدريس، أنّ الرئيس كنيدي قرر التوسُّع في خوض الحرب ضد ثوار «فيتكونغ»، وضد فيتنام الشمالية، ليس طموحاً إلى نصر حاسم، بل من أجل إثبات عدم جدوى الكفاح المسلَّح، ومن أجل أن تكون الثورة الفيتنامية آخر حرب شعبية من نوعها في التاريخ.

وكانت الدوائر الاسرائيلية قبل حرب حزيران توجه عملاءها، وأحدهم ما يزال قابعاً في سجون دمشق إلى اليوم، على أساس أنَّ الهدف الأول هو كشف تنظيمات «العاصفة» والقضاء عليها أو محاصرتها، وأيضاً من أجل انتزاع فكرة الكفاح المسلح من أذهان العرب.

إن الفرق بين الامتثال للتصور الاستعماري بدعوى الخوف من التدخل الأجنبي، وبين تحدِّي هذا التصور والعمل على إحباطه وتفشيله، ليس فرقاً بسيطاً. والمسافة بينهما هي نفس المسافة بين الهزيمة والاستسلام، وبين إرادة الثورة والصمود ومتابعة القتال حتى النصر.

أمَّا قول الأستاذ هيكل بأنَّ العمل الفدائي هو ظاهرة من أنبل الظواهر التي أسفرت عنها نكسة حزيران، فهو تعبير لطيف عن قول سابق له، على لسان السفير الأميركي في عمَّان، بأنَّ المقاومة الفلسطينية كلّها يمكن سحقها بالحذاء، لأنَّ القولين لا يختلفان من حيث الجوهر، ومن حيث الهدف، وهو استعمال العمل الفدائي كورقة في الحل السلمي المستمر منذ قيام إسرائيل.

***

لكنَّ قصة العمل الفدائي، ليست الدليل الوحيد على الافتراق عن هدف التحرير. فالمعركة الجانبية مع العراق هي أيضاً جزء مهم من عملية الافتراق.

إن أزمة «الجبهة الشرقية» لم تنشأ مع وصول حزب البعث إلى السلطة في العراق في 17 تموز/يوليو 1968، بل نشأت من قبل حرب حزيران 1967، وكأن هناك خطة غير معلنة لمنع قيامها.

فقد دخلت الأنظمة العربية القائمة، يومذاك، جو الحرب، من دون أن يكون بينها حدٌّ أدنى من التعاون والتنسيق، ومن دون أن تكون هناك تعبئة من أيِّ نوع!

ولا شك في أنَّ الأستاذ هيكل ما زال يذكر تلك الصورة البونابرتية المشوَّهة التي تم فيها استعراض الجيش المصري في شوارع القاهرة، وأمام السفارة الاميركية تحديداً، وهو متوجِّهٌ إلى سيناء، وتلك الصورة البائسة لاتفاقيات الدفاع المشترك،

التي وقعت بين الحكومات العربية قبل أيام قليلة من حرب حزيران. فكان واضحاً منذ البداية أنَّ هذه الاستعراضية الكاريكاتورية لم تكن لتخدع العدو أو تثنيه عن عزمه، بل كانت تمثل الاستخفاف بعقول الجماهير العربية.

سرقة دور مصر!

إذا أردنا أن نسلِّم مع الأستاذ هيكل بأنَّ الوضع العربي، والوضع على «الجبهة الشرقية»، بعد وصول حزب البعث إلى الحكم في العراق لم يكن أحسن حالاً مما كان عليه قبل ذلك، فلماذا لم تقم «الجبهة الشرقية» في عهد عبد الرحمن عارف الذي كان يتصرف على ضوء ما تمليه القاهرة؟

ولماذا كان يجري التستُّر على مواقف الحكم السوري وانصرافه عن شؤون القتال؟

إن عدم قيام «الجبهة الشرقية» سابق لقيام حكم حزب البعث في العراق، وكذلك القبول بقرار مجلس الأمن[22] رقم 242 المؤرخ في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967.

ولذلك، فإنَّ عرقلة قيام «الجبهة الشرقية» من الأشهر الأولى للهزيمة، لا يمكن أن ينفصل عن القبول الاستراتيجي بالحل السلمي ممثلاً بقرار مجلس الامن.

ثم إنَّ اتهام الأستاذ هيكل لحزب البعث في العراق بعرقلة قيام «الجبهة الشرقية»، وبأنّه لا يحارب، ولا يريد أن يدع غيره يحارب، أو بأنّه يريد أن يسرقَ دور الذين يحاربون، على ضوء ما تقدم، لا يدين حزب البعث في العراق بقدر ما يكشف الأسباب الحقيقية لعدم قيام «الجبهة الشرقية»، وارتباط ذلك بالقبول المبكِّر بقرار مجلس الأمن الدولي التصفوي.

ذلك، لأنَّ المنطق التبريري القائم على الإصرار بأنَّ المآسي هي دائماً من صنع الآخرين، كما قلنا سابقاً، يحتِّم على صاحبه أن يجد طرفاً يلقي عليه التبعة. ونظراً إلى المسؤولية المشتركة في الهزيمة وللتناغم الذي كان قائماً بين القاهرة ودمشق من جهة، وبين القاهرة وعمَّان من جهة أخرى، فإن الأستاذ هيكل وجد في حكم حزب البعث في العراق ما يستحق التجريح لأسباب كثيرة أقلُّها شأناً الرغبة في تصفية الحسابات القديمة.

فالعراق هو القطر العربي الوحيد في «الجبهة الشرقية» الذي لم تطله هزيمة حزيران، والذي ليس ملزماً، تبعاً لذلك، بأن يمشي في موكب الاستسلام والحلول التصفوية. لذلك، فإنَّ عرقلة قيام «الجبهة الشرقية»، ومن ثم صب اللعنة على

العراق بسبب ذلك، تمهِّد فسحة مريحة للمعرقلين ليس فيها من حجر آخر يمكن أن يصيب هدفين في آن واحد:

أولاً، لأنّه يوفِّر عذراً لوقف إطلاق النار على أساس أنَّ مصر هي وحدها التي تحارب.

وثانياً، لأنّه يدمغ العراق والحزب الحاكم فيه بالتقصير ويمرغهما بقسط من عار الهزيمة.

لكنَّ هذا المنطق يتهاوى أمام تهمة أخرى ألصقها الأستاذ هيكل بحزب البعث، وهي أنّه يريد أن يسرق دور مصر!

وهو يتهاوى، بطبيعة الحال، لأن الناس يعرفون أنَّ المشغول بالقتال لا يترك فراغاً، ولا أحد يستطيع أن يسرقَ دوره.

وهذا بحد ذاته تأكيدٌ من الأستاذ هيكل بأنَّ الفراغ ينشأ فعلاً من التنكر لمسؤولية القتال، ومن التخلي عن أهداف النضال. ثمَّ إنَّ التفكير بالدور القيادي في هذه الظروف العصيبة والمصيريَّة، ليس مغنماً، بل على العكس من ذلك تماماً.

إن المسألة ليست بين السياسة التي يمثلها الأستاذ هيكل وبين حزب البعث أو سلطته في العراق، بل هي بين السياسة التي يمثلها الأستاذ هيكل وبين إرادة الصمود والنضال في الأمة العربية. بين سياسة اليأس والتيئيس، وبين أمل الأمة العربية وثقتها بامكانياتها الكامنة وروحها اليَقِظَة. ولأن هذا هو الصراع الحقيقي، فإنهم يريدون تحريفه لجعله صراعاً بين مصر والعراق أو بين عبد الناصر وحزب البعث.

اليأس والتيئيس!

لو لم يكن هناك ارتكاب كبير بحق الأمة العربية ومستقبلها، لما احتاج الأستاذ هيكل إلى كلّ هذه المناورات أو اختلاق المعارك الجانبية، والخصومات، في وقت تحتاج فيه الأمة إلى وحدة كلّ القوى الوطنية، ولما كان من الضروري إعطاء كلّ هذه المبررات للاستسلام. بل لو كان الأمر ناتجاً عن عجز الأمة العربية، وعن تقويم واقعي ونزيه لإمكانياتها، بحيث يكون القبول بالحل السلمي كشرٍّ لا بدَّ منه تعبيراً عن عجز الأمة العربية عن متابعة المعركة، لكان طرح موضوع الحل السلمي اختلف اختلافاً بيِّناً عن الشكل الذي طُرح به، ولما كانت هناك حاجة إلى المناورات والتناقضات:

من جهة يطالبون بقيام «الجبهة الشرقية» بأعلى صوت، ومن جهة أخرى تُبذل كلّ الجهود وتُفتعل المعارك الجانبية لمنع قيامها.

من جهة تُصعَّد المعركة وتُحشد لها أحدث الأسلحة وأنجعها، وفي الوقت الذي تبدأ المعركة بإعطاء نتائج ايجابية مشجِّعة يتم القبول بوقف اطلاق النار وفق مشروع «رودجرز».

***

لكن المسألة هي عجز أنظمة معيَّنة عن متابعة المعركة، فأرادت أن تجعل من عجزها عجزاً للأمة العربية كلّها، ومن فشلها فشلاً للأمة بكاملها.

والمسألة أيضاً هي وجود سياسة يائسة وتيئيسية. ومثل هذه السياسة تسقط مع الهزيمة في كلّ الأمم، وفي كلّ مراحل التاريخ.

لكنَّ حصولها على نفس جديد وعلى دم جديد في بلادنا، يدل على القوى الخارجية التي تختبىء وراءها، والتي تدفعها إلى التشبث بالبقاء ولو على حساب مصير الأمة وكرامتها.

إنَّ الارتكاب الكبير يحتاج إلى تحريف كبير وتغطيات كثيفة. ولولا ذلك لما تجرأ الأستاذ هيكل على تسمية قبول «مشروع رودجرز»، ووقف إطلاق النار، بأنّه «معركة شريفة، بل من أشرف المعارك»!

ومع ذلك، فإنَّ كلّ العرب، وكلّ البعثيين، يحرصون على دور مصر، وعلى أن تكون دائماً بوزنها في المعركة وتبقى دوماً في الطليعة.

لكنَّ مصر الحقيقية، مصر الشعب المناضل الذي لا يلين، مصر هذه لا تعبر عنها سياسة اليأس والتيئيس، بل إنّ تلك السياسة البائسة تعبِّر فقط عن تسلط طبقة بيروقراطية متسلِّطة وفئات اجتماعية متطلِّعة إلى الخارج تمنعها مصالحها من أن تقدِّم للمعركة كلّ إمكانيات شعبها، فاندفعت بالنتيجة إلى المساومات والتسويات.

***

ولذلك، لا نجد في الختام تعبيراً أصدق من القول بأنّ تزييف حقيقة مصر، لا يدلُّ على الأيدي الأجنبية المنتفعة منه فقط، بل من شأنه أيضاً أن يضع وزنها في الطريق الخاطىء كما كانت قبل ثورة يوليو.

شواهد وأسانيد

1 خلال البحث عن كتيِّب «بؤس الصراحة» على شبكة الإنترنت، تبيَّن أنه توجد نسختان منه، واحدة في «دار التوثيق العراقية» في بغداد، وثانية في «مكتبة الملك فهد الوطنية» في الرياض.

2 هذا المقطع للورد ألفرد تنيسون هو المقطع السابع من قصيدته المشهورة «القصر النائم»، ونصُّه بالإنكليزية هو:

When will the hundred summers die,
And thought and time be born again,
And newer knowledge, drawing nigh?
Bring truth that sways the soul of men,
Here all things in there place remain,
As all were order'd, ages since.
Come, Care and Pleasure, Hope and Pain,
And bring the fated fairy Prince.

وقد ترجمتها الى العربية في حينه على النحو التالي:

متى المائة صيف تموت
ليولد الفكر والزمن من جديد
وتزحفُ المعرفةُ من أفقٍ وليد
حاملةً وهج الحقيقة المبعوث
لتطهير نفوسِ الرجال؟
هنا الأشياءُ باقيةٌ في أماكنها،
كما خُلقت
في قديم العصور.
هلمّي يا أحلام العناية والسرور
هلمّي يا أطياف الأمل والألم
احملي الينا أمير القدر..
أميرنا الموعود في الخيال.

3 بعد عشرة أيام من قيام ثورة 14 تموز العراقية التي أطاحت الحكم الملكي الهاشمي في بغداد عام 1958، أي في يوم 24 تموز/يوليو من تلك السنة، ذهب ميشال عفلق إلى بغداد في محاولة لحضِّ القائمين بالثورة في العراق على الانضمام الى «الجمهورية العربية المتحدة» برئاسة جمال عبد الناصر. لكن الشيوعيين العراقيين في حينه أحبطوا هذا المسعى عندما نادوا بعبد الكريم قاسم زعيماً أوحد للعراق. وفي ذلك الوقت كان حزب البعث ممثلاً في حكومة الثورة الأولى بوزير هو فؤاد الركابي الذي أنيطت به حقيبة الإعمار، وكان الحزب منذ عام 1956، أي قبل سنتين من الثورة، مشاركاً في «جبهة الاتحاد الوطني» التي ضمت الأحزاب التقدمية العراقية المعروفة في حينه، وهي الحزب الشيوعي بقيادة سلام عادل (هذا اسمه الحركي لكن اسمه الحقيقي هو حسين أحمد الرضي، وقد قتله الحرس القومي البعثي في سجن قصر النهاية بعد انقلاب البعثيين وعبد السلام عارف على حكم عبد الكريم قاسم يوم 8 آذار/مارس عام 1963)، والحزب الوطني الديموقراطي بقيادة كامل الجادرجي، وحزب الاستقلال بقيادة صديق شنشل. وكان الشيوعيون هم الذين بادروا

الى إقامة الجبهة بعد قيام «حلف بغداد» التابع للغرب، فعرضوا الأمر على كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديموقراطي الذي رفض أن يدخل في الجبهة وحده من دون الأحزاب القومية العربية لئلا تأخذ الطابع اليساري المحض. وقد قبل الشيوعيون بفكرة الجادرجي ووافقوا على دخول حزب البعث وحزب الاستقلال اللذين كانا متداخلين في مرحلة سابقة قبل استئثار حزب البعث بالسلطة في الستينات من القرن الماضي.

4 بعد فشل حركة التمرد التي قادها الضابط عبد الوهاب الشوَّاف في كركوك والموصل بشمال العراق، حدثت في عموم العراق تصفيات وإعدامات وتوقيفات للآلاف من أصحاب الاتجاهات القومية من قبل الشيوعيين ومن قبل السلطة الحاكمة التي يقال إنها هي التي شجعت على أعمال التنكيل والسحل والقتل، وكان كثيرون من ضحايا تلك المرحلة من البعثيين الذين ردوا الصاع صاعين عندما نجحوا في إطاحة عبد الكريم قاسم بالتعاون مع عبد السلام عارف مطلع عام 1963. والجدير بالذكر أن حركة الشوَّاف حدثت بتشجيع ودعم الرجل القوي في سوريا آنذاك عبد الحميد السرَّاج بموافقة جمال عبد الناصر.

5 الفارابي هو من أهم علماء الكلام والفلسفة في تاريخ الفكر العربي والعالمي، وقد عُرف بأنه «المعلِّم الثاني»، بعد المعلِّم الأول أرسطو الإغريقي. أما نظريته في السعادة الإنسانية فيمكن اختصارها بالتالي: الوجود الإنساني غايته بلوغ السعادة عن طريق إدراك المعقولات او المبادئ التي يتأسس عليها وجود الكون و الإنسان. وتعريف الفارابي للسعادة هو أن تصير نفس الإنسان من الكمال في الوجود بحيث لا يحتاج في قوامها الى مادة، بمعنى انفصال النفس عن الجسد فيرتفع منسوب السعادة مع انحسار منسوب الرذائل والشهوات الخسيسة، وأن يبقى الإنسان على تلك الحال دائما، فيكون قد ربط تحقيق السعادة بمدى تجاوز عوائق الجسد ومواصلة تطهير النفس بالابتعاد عن المدنِّسات. ولذلك اشترط، شأن فلاسفة الإغريق، وعلى رأسهم أفلاطون وأرسطو، أن يكون العبور الى هذه الحالة عن طريق الحكمة والمعرفة.

6 ثورة 14 رمضان هو الإسم الذي أُطلق على الانقلاب ضد حكم عبد الكريم قاسم في الثامن من آذار/مارس 1963 على يد تحالف بين حزب البعث وبعض الضباط والشخصيات القومية أبرزهم عبد السلام عارف الذي كان قاسم قد أبعده من قيادة الثورة ضد الحكم الملكي ليستفرد بالحكم وحده. إذ بعد فشل حركة عبد الوهاب الشواف المدعوم من عبد الناصر وعبد الحميد السرَّاج، وانتقال السيطرة على الشارع الى الشيوعيين بسبب التنكيل بالبعثيين والقوميين، خشي قاسم من سيطرة الشيوعيين ومن مطالبتهم الصريحة بالوصول الى السلطة التي عبَّروا عنها بندائهم المشهور «الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيم»، فراح يضيِّق عليهم الخناق ويعمل على شقِّهم وإضعافهم، فاستغل خصومه هذه السانحة وانقضوا عليه. وبعد إعدام قاسم نتيجة للانقلاب المذكور، تولَّى عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية، وأنيطت رئاسة الحكومة بالضابط البعثي أحمد حسن البكر. وما لبث عارف أن انقلب على حلفائه البعثيين بعد أشهر قليلة، وأبعدهم عن السلطة لينفرد بها وحده مدعوماً من جمال عبد الناصر.

7 ميثاق 17 نيسان/أبريل 1963، هو الميثاق الذي جرى التحادث بشأنه بين قادة حزب البعث في سوريا والعراق، بعد وصول الحزب الى السلطة في البلدين، وبين الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بغية تجديد الوحدة وضم العراق إليها، مع الأخذ بالاعتبار عاملين رئيسيين: أولهما تراجع حزب البعث عن اعتراف بعض قادته السابقين بالانفصال في سوريا، والاعتراف بانقلابه على الانفصاليين بهدف تجديد دولة الوحدة باسم «الجمهورية العربية المتحدة»، وهو الإسم الذي بقيت مصر تعتمده بعد انفصال سوريا عام 1961، وثانيهما إقرار الرئيس عبد الناصر بارتكاب أخطاء جسيمة في

سوريا أثناء الوحدة سهّلت على الأعداء الانقضاض عليها، على أمل تجاوز تلك الأخطاء في الوحدة الثلاثية المزمعة. وكان عبد الناصر قد أقرّ بذلك في خطاب له يوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1961 وقال فيه: «إن الأخطاء هي التي يسّرت للرجعية انقضاضها على الوحدة، وحصولها على رأس الجسر الذي حصلت عليه في دمشق». ومع ذلك فقد بقيت الثقة معدومة بين عبد الناصر والبعث، فبقي ميثاق 17 نيسان/أبريل حبراً على ورق، وبقيت صفحة الوحدة مطويّة الى اليوم، وربما الى أمد طويل في المستقبل.

8 عاش عارف عبد الرزاق عيشة متمرد لا يقيم وزناً للمخاطر، ولا يأبه هل أظلّه سقف سجن، أم أظلّتهُ سماء التشرد والنفي، أم اخترقت صدره رصاصات حكم الإعدام. اختار حياة الجندية ملتحقاً بالثانوية العسكرية، ليتخرج منها سنة 1943 برتبة ملازم في السلاح الجوي. أوفد الى بريطانيا لدراسة الطيران، فمكث فيها حتى سنة 1945 ليعود الى بغداد ضابطاً طياراً في سلاح الجو. وكانت أولى مهامه المشاركة في إخماد تمرد الأكراد بقيادة المُلاّ مصطفى البرزاني(1945-1947)، كما شارك في الحرب العربية-الاسرائيلية الأولى سنة 1948.
في سنة 1949 أصبح «طيّار» العائلة المالكة وهو المنصب الذي بقي فيه حتى سنة 1951. في أيلول/سبتمبر 1953 اختير طياراً ومرافقاً خاصاً للملك فيصل الثاني، والوصي على العرش الأمير عبد الإله، الأمر الذي قرّبه من العائلة المالكة.
عام 1956 انتمى للتيار القومي العربي، وشارك في انقلاب 14 تموز/يوليو 1958 الذي أطاح الملكية. وبعد توافق وتعاون مع عبد الكريم قاسم، انقلب عارف عبد الرزاق عليه وأصبح من المعادين له، فشارك في محاولة الانقلاب التي قام بها العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل سنة 1959، فقبض عليه، وقضى أكثر من ثلاثة أشهر في السجن، إلّا أنّ عبد الكريم قاسم ما لبث أن افرج عنه وأعاده مرة أخرى إلى القوات الجوية، وفي روعه أنه تمكن بعفوه هذا قد أخمد جذوة التمرد في نفس عارف عبد الرزاق، غير أن هذا الأخير مضى في غيِّه وسعى مع الكثيرين للتخلص من قاسم في محاولات لم تكتمل عدَّتها، حتى كان الثامن من شباط/فبراير 1963 حين نجح البعثيون في انقلابهم عليه بمشاركة القوميين. وبعدما استتب الأمر للانقلابيين عيَّنه عبدالسلام عارف قائداً للقوات الجوية العراقية، غير أنه بعد عشرين يوماً فقط، قدم عارف عبد الرزاق استقالته معللة بالفوضى والصراعات بين الضباط الانقلابيين، لاسيما القوميين منهم والبعثيين.
في 1963/11/20 عُيِّن وزيراً للزراعة في حكومة طاهر يحيى، إلّا أنه ترك حقيبته الوزارية ليعود في 1963/9/15 الى قيادة سلاح الجو، وبقي في هذا المنصب حتى 1965/9/14 حين عيَّنه عبد السلام عارف رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع حتى يحول بينه وبين محاولات انقلابية كان يسعى للقيام بها ضده، غير أن ذلك لم يمنعه من السعي مباشرة لتنفيذ محاولاته الانقلابية، إذ انتظر عارف عبد الرزاق سفر عبد السلام عارف إلى المغرب فقام في 1965/9/14 بمحاولته الانقلابية التي كان مطمئناً إلى نجاحها، وهو القابض على سلطتين: سلطة رئيس الوزراء، وسلطة وزير الدفاع، إلّا أن محاولته باءت بالفشل، فما كان منه إلّا أن فَرَّ بطائرة خاصة إلى مصر.
بقي في مصر حتى 1966/6/4 عندما دبَّر مع جمال عبد الناصر القيام بانقلاب ضد حكم عبد الرحمن عارف، الذي كان خلف عبد السلام عارف بعد مقتل الأخير في حادث طائرة، وعاد عارف عبد الرزاق سراً إلى العراق، ثم قام بمحاولته الانقلابية الثانية في 1966/6/30، إلّا أنها فشلت كذلك، وتم القبض عليه، وأودع السجن من دون محاكمة، حتى أفرج عنه عبد الرحمن عارف في 1967/5/31. تطوَّع بعد ذلك في قيادة القوات الجوية حيث وافق عبد الرحمن عارف على اشتراكه كقائد للقوات الجوية العراقية في جبهة الحرب العربية التي شكلت ضد إسرائيل تحت قيادة الفريق عبد المنعم رياض، والتي كان مقرها في الأردن.

بعد هزيمة 1967عاد عارف عبد الرزاق إلى بغداد، وشكل مع آخرين حزباً قومياً سرياً يرتبط بالتنظيم الطليعي الناصري في مصر، غير أن انقلاب البعثيين في 1968/7/17 أطاح آماله وآمال القوميين العرب المرتبطين بالناصرية في العراق.
قبض عليه في الرابع والعشرين من تشرين الاول/أكتوبر 1968، وبعد أربعة أشهر قضاها في السجن أضرب عن الطعام، فأفرج عنه في 1969/1/31 شريطة أن يغادر العراق ولا يقيم فيه، فلجأ إلى مصر في 1969/2/9، ثم في 1972/2/26 تعرَّض لمحاولة اغتيال فاشلة في القاهرة. وبقي بعد نفيه من العراق يعيش متنقلًا بين مصر وبريطانيا لأكثر من 37 عاماً. توفي عارف عبد الرزاق في مستشفى «رويال بركشاير» في مدينة «ردينغ» البريطانية إثر نوبة قلبية مساء يوم الجمعة المصادف في 2007/3/30.

9 في انتخابات 1957 التي أجرتها حكومة سعيد الغزِّي، أوصل حزب البعث إلى البرلمان السوري 12 نائباً من أصل 142 نائباً يتشكل منهم المجلس النيابي، ومع ذلك فقد تم في ذلك المجلس انتخاب نائب حماه أكرم الحوراني رئيساً له بسبب المناخ الوطني واليساري الذي ساد في سوريا بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وقرار تسليح الجيش من الاتحاد السوفياتي بحملة شعبية واسعة. فحتى المراقب العام للإخوان المسلمين النائب في البرلمان يومئذ مصطفى السباعي أظهر ميولاً يسارية في مواقفه وكتاباته. وكان لنائب دمشق المعروف خالد العظم فضل كبير في دعم أكرم الحوراني لأن العظم استشرف اتجاه الحالة الوطنية عندما تحالف مع زعيم الحزب الشيوعي خالد بكداش فوصلا معاً الى المجلس عن العاصمة دمشق من الدورة الانتخابية الأُولى، وعندما قاد حملة تسليح الجيش من روسيا. وفي دعوته الى انتخاب أكرم الحوراني رئيساً للمجلس قال خالد العظم إن الظرف الراهن لا يحتمل الانقسام بين اشتراكي وغير اشتراكي، وبين يميني ويساري، بل هي مناسبة لرصِّ الصف الوطني في وجه الأخطار المحدقة بسوريا. ففي ذلك الوقت انكشف أمر مؤامرات خارجية للقيام بتحركات داخلية لحرف مسار سوريا المتجهة شرقاً، من قبل الإنكليز انطلاقاً من العراق، ومن قبل الأميركيين انطلاقاً من بيروت وأماكن أخرى أناطت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أمرها الى حفيدي الرئيس روزفلت الأول، ابني العم أرشيبالد وكيرميت روزفلت (بطل الانقلاب الإيراني ضد حكومة محمد مصدِّق في إيران وإعادة الشاه محمد رضا بهلوي الى عرش الطاووس الذي أسقطته منه الحركة الوطنية الإيرانية). لكن تلك المحاولات الخارجية لم تُفلح في حرف سوريا عن مسارها بل أدت الى نتائج عكسية من أبرزها السير باتجاه الوحدة مع مصر الناصرية. فكان أكرم الحوراني الرئيس السابع والأخير للمجلس النيابي السوري بين بداية مرحلة الاستقلال عن فرنسا في عام 1943 والانتقال الى الوحدة مع مصر في عام 1958. وقد سبقه في هذا المنصب على التوالي كلٌّ من: فارس الخوري، وسعد الله الجابري، ورشدي الكيخيا، ومعروف الدواليبي، وناظم القدسي، ومأمون الكزبري.

10 عندما بدأ جوزف ستالين يُسيّجُ أوروبا الشرقية، ويرمي على دولها الحد ويشدد قبضته؛ ثم يرفض إعادة اللحمة والوحدة الى المانيا المشلعة بعد الحرب؛ ويدعم التحرك الثوري في اليونان؛ ويشد من أزر «حزب تودة» الشيوعي في إيران، ويدعم حكومة مصدق في نزاعها على النفط مع الحكومة البريطانية، الأمر الذي بدأ يهدد المصالح النفطية للغرب... بدأ تململ واشنطن وقلقها من التمدد الشيوعي في المنطقة التي كانت تعرف مدى أهمية موقعها الجيو-إستراتيجي الذي يشكل تواصلاً بين «حلف شمال الأطلسي» (ناتو)، وشبكة دفاعاتها في آسيا، من باكستان الى اليابان، مروراً بجنوب شرق آسيا. فأخذ موضوع الدفاع عن الشرق الاوسط، يشغل بال إدارة ترومان، خصوصاً بعدما بدت بريطانيا عاجزة عن احتواء الحركات التحررية في منطقة شرقي قناة السويس.

وبدأ التحرك الاميركي في اتجاه المنطقة في آذار/مارس 1953 عندما قام جون فوستر داللس، وزير الخارجية، يرافقه هارولد ستاسن، مدير ما كان يسمى، في هاتيك الايام، «الأمن المتبادل»، بجولة وصفت بأنها «استطلاعية»، شملت 11 بلداً ومنطقة تمتد من منطقة البحر الابيض المتوسط الأوروبية، إلى حدود الصين وآسيا، لـ«التحري عن إمكانية تأسيس قيادة للشرق الاوسط مع منظمة للدفاع عن المنطقة ضد الخطر الشيوعي»! وتوقيع ما عرف بـ«المعاهدة المركزية» Central Treaty Organization التي كانت تعرف إختصاراً بـCENTO. ومن بين الدول العربية، كان الافتراض أن تكون مصر حجر الزاوية لهذه المنظمة. وعلى الرغم من أن مصر لم تكن حمسة للفكرة، إلّا أن داللس أصرَّ على أن تكون القاهرة من المحطات الأساس في جولته التي تمددت الى سوريا؛ الاردن؛ العراق؛ السعودية؛ اسرائيل؛ اليونان؛ تركيا؛ باكستان والهند، وألغى داللس زيارة إيران بسبب احتدام الخلاف بين طهران ولندن حول النفط.

غير أنَّ داللس أدرك استحالة قيام مثل هذه المنظمة بسبب التناقضات والشروخ في مواقف القادة العرب حول الانضمام إلى المنظمة المقترحة، لقناعة هذه الدول، وفي مقدمها مصر، بأن مصدر الخطر الحقيقي على المنطقة هو إسرائيل ومن حالفها وتحالف معها في الغرب، وليس من الاتحاد السوفياتي، الذي أصبح المزود الوحيد للدول العربية المواجهة لإسرائيل بالسلاح والعتاد.

فأعلن في 1953/6/1 «أن الكثير من بلدان الجامعة العربية على نزاع مع اسرائيل أو مع بريطانيا العظمى أو فرنسا، ولذلك لا تبدي اهتماماً بخطر الشيوعية السوفياتية، على أي حال فهناك اهتمام أكثر في البلدان القريبة من الاتحاد السوفياتي، وبصورة عامة، نجد أن بلدان النطاق الشمالي تدرك أكثر من غيرها هذا الخطر». وهكذا وأد جون فوستر داللس فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط، واستعيض عنها بفكرة النطاق الشمالي، الذي عرف في ما بعد بـ«حلف بغداد».

في 1955/2/24 عقدت تركيا والعراق ميثاقاً ينص على «تعاون الدولتين في مجالات الأمن والدفاع». وتُرك باب العضوية مفتوحاً أمام الدول التي يعنيها الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي!! وقد تلا عقد هذا الميثاق انضمام بريطانيا إليه في نيسان/أبريل 1955 وأعقب ذلك انضمام الباكستان في تموز/يوليو 1955 وإيران في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1955. وقد أخفقت مساعي نوري السعيد، رئيس الحكومة العراقية آنذاك، بإقناع عدد من الدول العربية، وفي مقدمها مصر وسورية، بالانضمام إلى الحلف.

ولم تنضم الولايات المتحدة إلى الحلف بصورة كاملة على الرغم من دورها المحرض على إنشائه. وإنما قصرت مشاركتها على الانضمام إلى عضوية لجنة النشاط الهدام وكذلك اللجنتين الاقتصادية والعسكرية التابعتين للحلف. وقد استمر ذلك حتى عام 1959. وبعد ثورة العراق أصبحت الولايات المتحدة عضواً عاملاً كامل العضوية في هذا الحلف الذي وصفته بأنه كان «تطوراً طبيعياً من شأنه أن يدعم السلام والاستقرار وأحوال الرفاهية العامة في منطقة الشرق الأوسط كما أكدت أن الحلف لا يمكن النظر إليه على أنه أداة للعدوان أو أنه موجه ضد أمن أية دولة من الدول».

نصت المادة الأولى من معاهدة «حلف بغداد» على أن الغرض من إقامته هو الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة. وتعهدت هذه الأطراف بموجب المادة الثالثة بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها، وكذلك بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

أما مدة سريان معاهدة الحلف فقد حددتها المادة السابعة بأنها خمس سنوات قابلة للتجديد مدة مماثلة، وقد كفلت هذه المادة حق الانسحاب لأي من الدول المتعاقدة وذلك بتقديم إخطار خطي قبل ستة شهور من انتهاء مفعول المعاهدة. وجلي أن هذا النص لم يراع انسحاب العراق من الحلف، فقد كان هو حريصاً على هذا الانسحاب. ولم تكن الدول الأطراف الأخرى بعد ثبات النظام الجديد في بغداد حريصة على استمرار العراق في عضويته لانعدام وجود الهدف المشترك بين هذا النظام

وأنظمة الدول الأطراف الأخرى، ونعني بذلك معاداة المعسكر الشيوعي. وقد كان مقر قيادة الحلف في بغداد ثم نقل منها إلى أنقرة بعد انسحاب العراق منه.

كان الجهاز الرئيس للحلف هو المجلس الذي يتألف من وزراء الخارجية للدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، وقد تولى توجيه السياسة الدفاعية العليا للحلف، وكانت قراراته تصدر بالإجماع، وكان للحلف لجان مختلفة أهمها: اللجنة العسكرية ومهمتها توجيه النشاط العسكري للحلف، كما كانت له لجان للنشاط الهدام، والاقتصاد، والاتصال. وكان للحلف مجلس علمي، ومركز ذري في طهران، وأمانة عامة في أنقرة.

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران في شهر شباط/فبراير 1979 وإعلانها انسحاب «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» من الحلف شطر آخر سطر في حياة هذا الحلف واقعياً.

يمكن القول إن حلف «المعاهدة المركزية» CENTO لم يعد له أي وجود محسوس في المنطقة العربية. وكان حتى قبل انفراط عقده قد تحول في مظهره الغالب من حلف عسكري إلى إدارة للتنسيق والتشاور السياسي بين الدول الأطراف فيه، ويرجع ذلك في رأي بعض الكتاب إلى أن الأحلاف العسكرية قد فقدت بوجه عام فعاليتها الاستراتيجية من الناحية العسكرية البحتة وأصبحت فائدتها تتركز أكثر في جوانب التخطيط والتنسيق السياسي.

والحقيقة أن «حلف المعاهدة المركزية» CENTO فقد فاعليته أولاً بإخفاقه استقطاب الدول العربية الأخرى إليه لتشكيل منطقة عميقة استراتيجياً في وجه الاتحاد السوفياتي. وثانياً أنه أضحى غير ذي موضوع إزاء ازدياد الوجود السوفياتي داخل المنطقة العربية ذاتها من غير حاجة لهجوم مسلح عليها كما اعتقد أرباب الحلف، فالاتحاد السوفياتي بدأ في منتصف الخمسينيات يدخل المنطقة التي أُريد له عدم دخولها سلمياً وذلك عن طريق الدعم العسكري والمادي والمعنوي الذي منحه للدول العربية المواجهة لإسرائيل، وخاصة سورية والعراق ومصر في حين اتخذت دول المعسكر الغربي موقف العداء لهذه الدول والتأييد لعدوها الصهيوني. لذا جاء انسحاب إيران منه بمثابة رصاصة الرحمة لحلف أصبح طي النسيان.

11 في سنة 1954، بدأ جمال عبد الناصر، لمّا استتب له أمر الحكم، يعيد النظر في سياسة مصر الخارجية عربياً ودولياً، في وقت كان نوري السعيد، رئيس الحكومة العراقية، يمضي مع عدنان مندريس، رئيس الحكومة التركية، قدماً في التحضير لتوقيع معاهدة التعاون المشترك في مجالات الأمن والدفاع، (حلف بغداد)، وقد عبّر عبد الناصر عن سياسة مصر الجديدة في خطاب الذكرى الثالثة لانقلاب 1952/7/23، تقوم على معارضة مصر للأحلاف إذ قال: «لقد بدأت مصر مع العرب عهداً جديداً قوامه الأخوّة الصادقة الصريحة تواجه به المشاكل وتفكر فيها وتعمل على حلها (...) إن الثورة لتؤمن بأن عبء الدفاع عن البلاد العربية يقع أول ما يقع على العرب، وهم جديرون بالقيام به». وكان واضحاً من كلام عبد الناصر أنه يريد من مواجهة الأحلاف إقامة «تكتل عربي» فعال انطلاقاً من ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الأمن الجماعي العربي. ولشرح سياسته الجديدة انتدب الصاغ صلاح سالم في جولة شملت بيروت؛ دمشق؛ الرياض ثم بغداد التي وصلها مع محمود رياض في 1953/8/13 وأمضيا فيها خمسة أيام تُوّجت بلقائهما الملك فيصل والوصي على العرش عبدالاله ونوري السعيد في القصر الملكي الصيفي في «سرسنك» (شمال العراق). في ذلك الاجتماع دافع نوري السعيد عن انضمام بغداد الى الحلف من أجل الحصول على السلاح لمجابهة الخطر الشيوعي، والتوسع الاسرائيلي، ومقاومة المطامح التركية في العراق وسوريا. بينما أكد الصاغ صلاح سالم تصميم القاهرة على تبني «سياسة مستقلة ومتحرّرة من الالتزامات الاجنبية» واقترح «إقامة منظمة دفاعية عربية بقيادة موحدة واستراتيجية واحدة». ويذكر ولدمار غلمن، السفير الأميركي لدى بغداد في تلك المرحلة، في كتابه «عراق نوري السعيد، انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة

1954-1958» بأن المصريين «يناوئون الاتفاقية التركية-الباكستانية-الايرانية، أو أي اتفاقيات مشتركة تستند على باكستان كأساس. وكانت وجهة نظر المصريين هي «أنه لا توجد رابطة عامة تربط باكستان باي دولة عربية عسكرياً أو جغرافياً». ونقل السفير الأميركي أيضاً، أن المصريين سألوا نوري السعيد إذا كان لديه اقتراح آخر حول الموضوع، فما كان منه إلّا أن اقترح اعتماد ميثاق الضمان الجماعي العربي على أساس المادة 51 من ميثاق هيئة الامم المتحدة، فيستعمل هذا الميثاق كقاعدة لميثاق دفاعي تكون العضوية فيه مفتوحة للدول غير العربية: تركيا؛ إيران؛ باكستان؛ بريطانيا؛ الولايات المتحدة. وذكر نوري بأن المصريين في الاجتماع رحبوا بهذا الاقتراح».
وفي مطرح آخر من الكتاب يورد السفير غلمن أن نوري أقنع الصاغ صلاح سالم بضرورة الاتحاد بين العراق وسوريا لإقامة جبهة شرقية متماسكة في مواجهة اسرائيل.
إلّا أن ما ذكره السفير ولدمار غلمن، نقلًا عن ما أشاعه نوري السعيد، وكان لصداه رجع في غير عاصمة عربية، نفاه الصاغ صلاح سالم، مدعياً ان المباحثات لم تتعد حدود تبادل وجهات النظر!
وكان من نتيجة هذا الاختلاف في تفسير ما جرى في «سرسنك» أن ذرّت الشكوك بقرنيها في دمشق والرياض، حول حقيقة السياسة المصرية، فبينما رفض السوريون أن يُبحث مصيرهم في غيبة منهم، أبدى السعوديون امتعاضهم من التصريحات الملتبسة والمتناقضة التي صدرت عن نوري السعيد والصاغ صلاح سالم، الأمر الذي حملهم على الاعتقاد بأن مخططاً مسموماً يعمل الطرفان على تنفيذه!
وقد كان لهذا الاستياء رجع صدى في القاهرة، فرشح أن عبد الناصر لم يكن مرتاحاً لنتائج مباحثات الصاغ صلاح سالم، فأوعز بإصدار بيان رسمي يدحض تأييد مصر للاتحاد بين سورية والعراق، مشدِّداً على أن القاهرة ترفض التشاور مع بريطانيا والولايات المتحدة لأن ذلك «لا يتفق مع سياسة مصر المستقلة».
وسرت أخبار عن وجود خلاف في مجلس قيادة الثورة حول ما كان في «سرسنك»، وتم حسم اللغط بإبعاد الصاغ صلاح سالم.
ومهما تعددت التفسيرات، فإنّ مؤتمر «سرسنك» كان بداية سوء التفاهم بين مصر والعراق، الذي كان له ما بعده من تطورات.

12 كانت علاقات عبد الناصر مع المملكة السعودية متناقضة وملتبسة، وقد ظهر ذلك من خلال تناوب خطاب الرئيس المصري بين «وحدة الصف» في أيام التصافي مع السعوديين، وبين «وحدة الهدف» في أيام التجافي معهم. وقبيل الوحدة المصرية-السورية كانت العلاقات السعودية ممتازة مع كل من القاهرة ودمشق، وتجلّى ذلك في مؤتمر الدمام بين عبد الناصر والملك سعود بن عبد العزيز والرئيس السوري شكري القوتلي. لكن بعد الوحدة افترق السعوديون عن هذا المحور وناصبوا الجمهورية العربية المتحدة العداء وعملوا جاهدين على إسقاطها وكان لهم ما أرادوا في النتيجة من خلال دعمهم للقوى الانفصالية في سوريا. وقد ظهر تدخل عبد الناصر عسكرياً في اليمن لحماية الجمهورية اليمنية بعد الانقلاب العسكري الذي قاده عبد الله السلّال، بمظهر التحرش الانتقامي مع المملكة السعودية. لكن عبد الناصر اضطر لاحقّاً إلى مصالحة السعوديين بزيارة قام بها الى جدة للقاء العاهل السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز يوم 22 آب/أغسطس من عام 1965 في محاولة للتفاهم بين الفريقين حول اليمن، لأن استمرار الحرب بدأ يشكّل نزفاً حاداً للفريقين المصري والسعودي، إلّا أن فيصل لم يلتزم باتفاقية جدة، وهذا ما أثار حنق الرئيس المصري الذي نُقل عنه قوله: «لا فائدة من اللقاء مع الرجعيين». ولم تعد المياه الى مجاريها بين مصر والسعودية إلّا بعد هزيمة عبد الناصر في حرب حزيران/يونيو 1967 وانسحاب القوات المصرية من اليمن، تمهيداً لعقد القمة العربية الخامسة في الخرطوم، وهي القمة المعروفة بقمة «اللاءات الثلاث»: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع العدو الصهيوني، وهي أيضاً لاءات ذهبت أدراج الرياح.

13 كان البعثيون والقوميون في العراق يناصبون الدكتور عبد الرحمن البزاز العداء منذ توزيره بإصرار من الرئيس عبد السلام عارف في حكومة عارف عبد الرزاق بعد استقالة حكومة طاهر يحيى عام 1965، فأنيطت به وزارة الخارجية الى جانب تعيينه نائباً لرئيس الوزراء. وهناك سببان لهذا العداء تجاهه، أولهما «إسلاميته» المتزمتة مما جعل القوى التقدمية تصفه بأنه «قطب الرجعية» العراقية، وثانيهما معارضته للقرارات الاشتراكية التي أصدرها طاهر يحيى قبله متقرباً بذلك من الرأسماليين والتجار المتضررين من تلك القرارات. ولما لم يكن البزاز قادراً على مواجهة شعبية القرارات الاشتراكية، فقد ابتدع صيغة أطلق عليها اسم «الاشتراكية الرشيدة»، داعياً الى «ترشيد» الاشتراكية. وبعد مقتل الرئيس عارف في حادث الطائرة المروحية، رشَّح نفسه لرئاسة الجمهورية ضد مرشحين آخرين من بينهم عبد الرحمن عارف شقيق الرئيس الراحل الذي كان يحظى بدعم القوى العسكرية، لكن البزاز بعد الدورة الأولى غير الحاسمة من الانتخاب انسحب لصالح عبد الرحمن عارف على الرغم من نيله تأييداً أكبر في الجولة الأولى، فكافأه الرئيس عارف الأصغر بتكليفه تشكيل الحكومة الجديدة. وأضاف البزاز الى سجلّه المعادي للبعثيين والقوى القومية بعد فشل المحاولة الإنقلابية الثانية لعارف عبد الرزاق عام 1966، وكان رئيساً للحكومة، سبباً أكثر وجاهة بأن اتهم عناصر من تلك القوى بأنها وراء المحاولة الفاشلة فأصدر مذكرات اعتقال بحق مجموعة كبيرة منهم، بينهم فؤاد الركابي، وعبد الرزاق العاني، وعدنان الراوي، وأحمد الحبوبي، وهشام الشاوي، وأياد سعيد ثابت، وغيرهم. وكان البزاز في لندن عندما وقع الانقلاب البعثي ضد عبد الرحمن عارف في 17 تموز/يوليو من عام 1968، ومن هناك بعث ببرقية تهنئة الى الرئيس أحمد حسن البكر، وقرر العودة الى العراق رغم نصائح بعض أصدقائه بالبقاء في الخارج. لكنه أخذ يمارس نشاطاً سياسياً في بغداد أثار حفيظة البعثيين فاعتقلوه من غير توجيه تهمة محددة له، لكنهم بالتالي أحالوه الى «محكمة الثورة» بتهمة التآمر فصدر بحقه حكم بالسجن حيث تدهورت صحته (وتردد أن ذلك أصابه من جراء التعذيب الجسدي الذي تعرَّض له في السجن). وبعدما ساءت صحته أُفرج عنه وسمحت له السلطة البعثية الحاكمة بمغادرة العراق للاستشفاء، فاختار الذهاب الى لندن حيث كان في فترة سابقة سفيراً لبلاده فيها. وسفارته في لندن عام 1963 لها أيضاً قصة تتعلق بالحكم البعثي آنذاك أيام علي صالح السعدي. فقد كان سفيراً للعراق في القاهرة، وبعد فشل المحادثات البعثية مع عبد الناصر لتجديد الوحدة وضم العراق إليها، لم يعد قادراً على التوفيق بين عمله في القاهرة لصالح حكومته المتعارضة مع عبد الناصر، فطلب من وزير الخارجية العراقية آنذاك طالب شبيب أن ينقله من القاهرة، فتم تعيينه في لندن.

14 فائق السامرائي من قدامى السياسيين والصحافيين في العراق، ومن مؤسسي «حزب الاستقلال» في العهد الملكي الى جانب مهدي كبه وصديق شنشل، وفي الانتخابات النيابية عام 1954 تم انتخابه نائباً عن الحزب المذكور، وكان من القوميين العرب المشهود لهم بمواقفهم الجريئة يوم كان يصدر جريدة «الجريدة». وبعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958 التي أسقطت النظام الملكي اعتمده عبد الكريم قاسم صلة وصل مع جمال عبد الناصر، وما لبث أن عيَّنه سفيراً في القاهرة في زمن الجمهورية العربية المتحدة قبل انفصال سوريا عنها. لكن بعد الخلاف الحاد الذي جرى بين بغداد والقاهرة استقال من منصبه وبقي مقيماً في القاهرة بصفة لاجىء سياسي مع مرتَّب شهري من الحكومة المصرية. وكان السامرائي في السنوات الأولى من الثورة المصرية ضد تلك الثورة وأطلق عليها في صحيفته «حكم البكباشات والصاغات». وكتب مقالاً حاداً ضد عبد الناصر بعد لقائه بالسياسي العراقي المشهور نوري السعيد بعنوان «التم المتعوس على خايب الرجا». وفي أول لقاء له مع عبد الناصر، سأله الرئيس المصري ممازحاً: «من هو المتعوس ومن هو خايب الرجا؟». وبعد ذلك أصبحا على علاقة طيبة. لكن في مرحلة لاحقة شاع في القاهرة مناخ من الضيق باللاجئين السياسيين

المتدفقين عليها من كل أنحاء العالم العربي،فاعتبرهم البعض بأنهم يرتزقون على حساب الشعب المصري، ومنهم من كان يقضي وقته منعما في الفنادق والملاهي، وما الى ذلك، بحيث أن بعض هؤلاء اللاجئين عبّر عن شعوره بالإهانة مفضلاً العودة الى بلاده بأي شروط متاحة أو حتى الى السجن على البقاء لاجئاً في مصر. ولهذا السبب قام فائق السامرائي بإعادة الرواتب التي تقاضاها من الحكومة المصرية وعاد الى بغداد حيث توفي في عام 1979 عن 71 عاماً.

15 تم عزل القيادات المهزومة في سلاح الجو يوم 11 حزيران/يونيو 1967، وتعيين قيادات جديدة، لكن الغليان الشعبي احتجاجاً على ما جرى استوجب محاسبة القيادات العسكرية المسؤولة فأحيل قادة سلاح الطيران المصري إلى محكمة عسكرية عليا برئاسة الفريق صلاح الحديدى، بتهمة المسؤولية عما حدث للقوات الجوية يوم 5 حزيران/يونيو، وأتهم فيها الفريق أول طيار متقاعد محمد صدقي محمود، قائد القوات الجوية الأسبق، والفريق أول طيار متقاعد جمال عفيفى، رئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوي سابقا، واللواء طيار متقاعد عبد الحميد الدغيدي، قائد الطيران السابق فى المنطقة الشرقية، واللواء طيار متقاعد إسماعيل لبيب، الذي كان رئيسا لشعبة الدفاع الجوي. وفي يوم الثلاثاء 20 شباط/فبراير 1968 أصدرت المحكمة العسكرية العليا أحكامها، فحكمت بالسجن 15 سنة على الفريق أول طيار متقاعد صدقي محمود، وحكمت بالسجن 10 سنوات على اللواء طيار متقاعد إسماعيل لبيب. وحكمت ببراءة كل من: الفريق أول طيار متقاعد جمال عفيفي، واللواء طيار متقاعد عبدالحميد الدغيدي. وقد اعتبرت الهيئات الشعبية العمالية والطلابية هذه الأحكام هزيلة ومحاولة للفلفة الموضوع، فخرجت تظاهرات واعتصامات واسعة في القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المدن المصرية، استمرت لأكثر من ثلاثة أيام على الرغم من بلاغ وزارة الداخلية بمنع التظاهر منعاً باتاً حتى لا يساء فهم تلك الانتفاضة، وبحجة أن العدو قد يستفيد منها لإضعاف الجبهة الداخلية. لكن القيادة المصرية أذعنت للإرادة الشعبية فأعلن وزير الدفاع الجديد الفريق محمد فوزي أنه لم يوقع على الأحكام الصادرة، وأنه شكّل محكمة عسكرية جديدة لإعادة النظر في تلك الأحكام المتهاونة. كذلك صدر حكم بالسجن المؤبد بحق شمس بدران وزير الحربية الذي كان سابقاً مدير مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر، لكن الرئيس أنور السادات عفا عنه وأخرجه من السجن عام 1974 وأعاد له مرتبه التقاعدي وزوده بجواز سفر ديبلوماسي سافر به الى العاصمة البريطانية لندن حيث استقر هناك. (راجع كتاب «اعترافات شمس بدران ومؤامرة 1967» لكاتبه فاروق فهمي، منشورات مؤسسة أمون الحديثة).

16 بيان 30 آذار/مارس هو البيان الذي أطلقه الرئيس جمال عبد الناصر في التاريخ المذكور من عام 1968 وضمّنه تصوّره وخريطة الطريق لمسيرة نظامه بعد الهزيمة، والخطوط العريضة لدستور جديد اقترحه ليحل محل الدستور المؤقت المعمول به في ذلك الوقت. والحقيقة أن بيان 30 مارس لم يأت بجديد جذري من حيث بنية النظام، لكنه شكّل نوعاً من امتصاص الاحتقان المنذر بحرب أهلية. وقد أكد عبد الناصر في بيانه المذكور صعوبة التغيير الجذري بقوله: «التغيير الذي نريده يجب أن يكون أكثر بعداً وأكثر عمقاً من مجرد استبدال شخص بشخص. إن التغيير المطلوب لابد له أن يكون تغييراً فى الظروف وفى المناخ، وإلّا فإنّ أي أشخاص جدد فى نفس الظروف وفى نفس المناخ سوف يسيرون فى نفس الطريق الذى سبق إليه غيرهم. إن التغيير المطلوب يجب أن يكون فكراً أوضح، وحشداً أقوى، وتخطيطاً أدق؛ وبذلك يكون للتصميم معنى، وتكون للإرادة الشعبية مقدرة اجتياح كل العوائق والسدود، نافذة واصلة إلى هدفها». ومع ذلك فقد اقتصر الأمر بعد البيان على تغيير أشخاص بأشخاص لأن بنية الاتحاد الاشتراكي الذي أقامه لا تتمتع بمواصفات الحركة القومية الواحدة التي نادى بها عام 1963 تحت وطأة صراعه مع حزب البعث الذي كانت تنطبق عليه تلك المواصفات. أما مقترحاته للدستور الجديد فقد اختصرها بعشر نقاط هي:

1- أن ينص الدستور على تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى إلى الأمة العربية؛
2- أن ينص الدستور على حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها؛
3- أن ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية؛
4- أن ينص الدستور على قيام الدولة العصرية وإدارتها؛
5- أن ينص الدستور على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها؛
6- أن ينص الدستور على تأكيد أهمية العمل باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الإنسانية؛
7- أن ينص الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة، والملكية التعاونية، والملكية الخاصة، وحدود كل منها ودوره الاجتماعي؛
8- أن ينص الدستور على حصانة القضاء، وأن يكفل حق التقاضى؛
9- أن ينص الدستور على إنشاء محكمة دستورية عليا، يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور؛
10- أن ينص الدستور على حدٍّ زمنيٍّ معيَّن لتولِّي الوظائف السياسية التنفيذيَّة الكبرى؛

17 العقيد صالح مهدي السامرائي ضابط عراقي متقاعد برتبة عقيد، عمل بصفة ملحق عسكري في السفارة العراقية في بيروت، وقد جرى إعدامه مع آخرين من عسكريين ومدنيين عام 1970 بتهمة التآمر لإطاحة النظام البعثي بقيادة الرئيس أحمد حسن البكر. ويقال إن تلك المجموعة كانت تعمل وفق توجيهات من المخابرات الإيرانية والمخابرات الأميركية، وتولت سفارة شاه إيران في الكويت تمويلها. ويقال أيضاً إن الضابط فاضل البرّاك الذي أدخله المتآمرون معهم بسبب خلافه حينها مع الرئيس البكر الذي أبعده من حاشيته هو الذي وشى بهم واستدرجهم الى القصر الجمهوري بدعوى السيطرة على القصر حيث تم القبض عليهم بعد مناوشة قصيرة بالسلاح الفردي. ويمكن الوقوف على التفاصيل في كتاب أحمد الحبوبي «ليلة الهرير في قصر النهاية». ويجري أحياناً الخلط بين صالح مهدي السامرائي الضابط، وصالح مهدي السامرائي الداعية الإسلامي مؤسس المركز الإسلامي في اليابان.

18 في الأول من أيار/مايو سنة 1970، وفي خطابه في مناسبة عيد العمال، وجَّه جمال عبد الناصر كلاماً علنياً الى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، طالباً منه إتخاذ أحد موقفين:
إما الضغط على إسرائيل لكي تنسحب من الأر اضي المحتلة؛ وإما أن يوقف إمداد الدولة العبرية بالأسلحة، وإلّا، فإنّ الولايات المتحدة تكون بذلك «شريكا في احتلال الأراضي العربية»، باعتبار دعمها للعدوان الدائم والمستمر منذ حزيران/يونيو 1967.
وكان رد ريتشارد نيكسون على «نـداء» جمال عبد الناصر بأن أوقف البت في مطالب إسرائيل بالحصول على صفقات جديدة من المقاتلات، (وإن كانت الإدارة الأميركية استمرت في تسليم تل أبيب المقاتلات التي سبق التعاقد عليها مع إدارة الرئيس ليندون جونسون). واستكمالاً للتجاوب مع عبد الناصر، بعث وليام رودجرز، وزير الخارجية، في 1970/6/20 برسالة إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض، قام دونالد بيرجس المشرف على رعاية المصالح الأميركية في القاهرة، بتسليمها إلى السفير صلاح جوهر، وكيل وزارة الخارجية المصرية في 1970/6/20 حيث كان وزير الخارجية محمود رياض مصاحبا الرئيس جمال عبد الناصر في زيارة رسمية إلى ليبيا، فأرسلت إليه على عجل. جاء فيها ما نصُّه:
«عزيزي السيد وزير الخارجية
لقد اطلعت بعناية على تصريح الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ أول أيار/مايو، وما أدليتم به من ملاحظات بعد ذلك الى بيرجس (دونالد، المشرف على رعاية المصالح الاميركية في القاهرة)، كما

قدم لي المستر (جوزف)، تقريراً كاملاً عن الأحاديث التي أجراها مع الرئيس عبد الناصر ومعكم، وقد قمنا بالتفكير جديا فيما يمكن عمله بالنسبة الى الوضع في الشرق الأوسط.
إنني أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة، وأعتقد أن من مصلحتنا المشتركة أن تحتفظ الولايات المتحدة وتنمي علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة، ونأمل في تبين أن ذلك يمكن تحقيقه، ونحن على استعداد للقيام بدورنا، وإننا ننظر إلى الأطراف الأخرى المعنية، وبصفة خاصة إلى حكومتكم التي يقع عليها دور بالغ الأهمية، وعلى أمل أن تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة، فإذا ضاعت هذه الفرصة فإنّنا سنعاني جميعا من النتائج وسنشعر حقاً بالأسف على ذلك. ومن خلال هذه الروح فإنّني أناشد حكومتكم أن تدرس بكل عناية الأفكار التي سوف أعرضها فيما يلي:
إننا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم، ونود أن نساعد الأطراف المعنية للتوصل إلى هذا السلام.
لقد قدمنا مقترحات جدية وعملية من أجل ذلك، كما قدمنا النصح لكل الأطراف بالحاجة إلى قبول حل وسط ولضرورة خلق الجو الذي يصبح السلام فيه ممكناً، ونقصد بهذه النقطة الأخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية، وتوضيح المواقف من ناحية أخرى، حتى تتوافر للعرب وللاسرائيليين بعض الثقة من أن ما سيتم الانتهاء إليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الأساسية.
وفى رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية تكون بأن تبدأ الأطراف في العمل تحت إشراف السفير يارينج للتوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242.
وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان قال أخيرا إن إسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المباحثات، وفي الوقت نفسه فإنّ المشاركة المصرية في مثل هذه المحادثات ستؤدي بدرجة كبيرة إلى التغلب على التشكك الإسرائيلي في أن حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل إلى سلام معها.
إنني أدرك المشاكل التي تواجهكم بالنسبة الى المفاوضات المباشرة، وقد أوضحنا منذ البداية أننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ منذ البداية، وإن كنا نعتقد، ويتوقف ذلك على التقدم الذي يحرز في المناقشات، أن الأطراف سيجدون أنه من الضروري أن يتقابلوا في مرحلة ما إذا كان السلام سيسود بينهم».
ومع هذه الرسالة سلم دونالد بيرجس للسفير صلاح جوهر تفسيرات تضمنت النقاط الآتية:
«إن إيقاف إطلاق النار يشمل الأرض والجو، بحيث تمتنع كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي عن تغيير الوضع العسكري القائم في منطقة غرب قناة السويس بمعنى أن لا توضع فيها صواريخ أرض/جو، أو أي منشآت عسكرية جديدة، أي عدم السماح للصواريخ المصرية بالتحرك شمالاً في منطقة القناة، على أن تلتزم إسرائيل التزاما مماثلا في منطقة مماثلة شرق القناة.
وأن تضع الجمهورية العربية المتحدة في اعتبارها أن الولايات المتحدة تطلب بناء على هذا المشروع من إسرائيل تنازلات سياسية مهمة وخاصة فيما يتعلق بالآتي:
أ- بموافقتها على الدخول في مفاوضات غير مباشرة.
ب- وموافقتها على مبدأ الانسحاب قبل المفاوضات، إدراكا من الولايات المتحدة بأن لا انسحاب من دون سلام، ولا سلام من دون انسحاب.
بالنسبة الى طلب إسرائيل المزيد من المقاتلات الأميركية فقد قررت واشنطن ألّا تتخطى الحد الذي تعهدت به في العقود المبرمة أصلاً مع إسرائيل فقط وذلك خلال الفترة التي تُبحث فيها مبادرة السلام الأميركية، أي ألا تتعدى تسليم مقاتلات «فانتوم» الخمسين المتعاقد عليها سنة 1968 والمئة طائرة «سكاي هوك» المتعاقد عليها سنة 1969.
ثم قدم دونالد بيرجس بعد ذلك للسفير صلاح جوهر مذكرة مكتوبة بخصوص الفلسطينيين ورأي الإدارة الأميركية بشأنهم في إطار المبادرة المقترحة وكان نص هذه المذكرة باللغة الإنكليزية كما يلي:
أن تتعهد الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل بإيقاف إطلاق النار لمدة محدودة.

أن تتعهد كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل بإخطار الأمم المتحدة بالموافقة على ما يلي:

أ- الموافقة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه، وتعيين ممثلين عنهما في المناقشات التي ستدور تحت إشراف ممثل الأمم المتحدة غونار يارينغ.

ب- الموافقة على أن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم يقوم على:

(1). الاعتراف المتبادل بين كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل (وبين الأردن وإسرائيل) بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي.

(2). الانسحاب الإسرائيلي من أراض احتلت في نزاع 1967 بما يتمشى مع القرار242 كما بعثت الخارجية الأمريكية برسالة توضيحية وتأكيدات إضافية في مذكرة أخرى تتضمن عدة نقاط أهمها:

(أ) إن وقف إطلاق النار يعني وقف كل النيران في الأرض والجو، وعدم تغيير الواقع العسكري في منطقة يتفق عليها غرب قناة السويس ومنطقة مماثلة شرق قناة السويس (تم الاتفاق على أن تمتد لمسافة خمسين كيلومتراً شرق وغرب قناة السويس).

ثم بعثت واشنطن بإضافة شفوية بعد هذه الرسالة بناء على استفسارات من القاهرة جاء فيها:

«إن الولايات المتحدة تعترف بأن الفلسطينيين يمثلون طرفاً مهماً يجب أن تؤخذ اهتماماته في الحسبان عند أية تسوية».

أما النص الرسمي فقد كان:

إن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات الآتية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

1- أن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف النار ولو لفترة محدودة.

2- أن توافق إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة (وإسرائيل والأردن أيضاً)، على التصريح الآتي على أساس أن يصدره السفير غونار يارينغ في شكل تقرير إلى السكرتير العام يو ثانت:

«أبلغتني الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل أنّ:

أ- بعد أن قبلت وأبدت رغبتها في وضع القرار 242 موضع التنفيذ بكل أجزائه فإنّها سوف تعين ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت إشرافي طبقا للإجراءات والمكان والزمان الذي قد أوصي به، مع الأخذ في الاعتبار، كلما كان ذلك مناسباً، ما يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب- إن الهدف من المناقشات المشار إليها أعلاه هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستنداً إلى:

(1). الإقرار المتبادل من الجمهورية العربية المتحدة (والأردن) وإسرائيل للسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي للطرف الآخر.

(2). الانسحاب الإسرائيلي من أراض from territories احتلت خلال نزاع عام 1967 وذلك طبقاً للقرار 242.

ج- لتسهيل مهمتي للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق كما تضمن القرار 242 فإنّ الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول تموز/يوليو حتى أول تشرين الأول/أكتوبر على الأقل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار نص تصريح المقترح للأمين العام.

إننا نأمل أن يلقى هذا الاقتراح قبولاً من الجمهورية العربية المتحدة، كما نأمل في الحصول على موافقة إسرائيل، وإلى حين ذلك فإنّني واثق أنكم تشاركونني الرأي لبذل كل الجهود من أجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لا تؤثر في احتمالات قبولها.

وإنني أوجه رسالة مماثلة إلى الوزير الرفاعي (وزير خارجية الأردن)، وآمل أن أتلقى ردكم في أقرب فرصة.

مع أطيب التمنيات.

المخلص

وليام ب. رودجرز

19 قبل الوحدة المصرية-السورية حاولت إسرائيل مراراً تحويل مياه روافد نهر الأردن من «المنطقة الحرام» بينها وبين سوريا، خلافاً لاتفاقيات الهدنة التي تحظر القيام بأي تغيير في تلك المنطقة. ويستبان من الوثائق الدولية أن سوريا قدمت الى الأمم المتحدة أكثر من شكوى اضطر معها مجلس الأمن الدولي الى إصدار قرار بوقف جميع عمليات التحويل من تلك المنطقة. لكن اسرائيل، كعادتها، تجاهلت القرار الدولي فقام الجيش السوري بقصف المنشآت الإسرائيلية من مواقعه المشرفة عليها في الجولان، ليبقى الأمر في هذا الإطار من غير أن يتحول الى حرب شاملة. أما في عهد الوحدة مع مصر، فقد أثار الوزراء السوريون في حكومة الجمهورية العربية المتحدة الموضوع مع عبد الناصر عندما استأنفت إسرائيل عمليات التحويل، ربما لاختبار رد الفعل الذي يمكن أن يبديه الرئيس عبد الناصر تجاه الأمر. وبتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1959 دعا الرئيس عبد الناصر إلى اجتماع موسع للحكومة ضم الوزراء المركزيين والتنفيذيين في قصر القبة لبحث الموضوع الذي ألحّ الوزراء السوريون على طرحه مطالبين بردع اسرئيل ومنعها من التحويل بالقوة العسكرية. وقد حضر الاجتماع المذكور من الجانب السوري نائب رئيس الجمهورية أكرم الحوراني، والوزراء صلاح البيطار، وبشير العظمة، وأحمد عبد الكريم، وأمين النفوري. وفي ذلك الاجتماع اعترض جمال عبد الناصر على استخدام القوة لأن إسرائيل سوف تعمد الى شن حرب شاملة قال إن الجمهورية العربية المتحدة ليست مستعدة لها، وكان للوزراء السوريين تقديرٌ مغاير. وهذا الخلاف السوري مع عبد الناصر كان من الأسباب الرئيسية لاستقالة الوزراء البعثيين ثم بقية الوزراء السوريين في الشهر التالي. وبعد خمس سنوات أكملت إسرائيل خلالها أعمال التحويل، دعا عبد الناصر عام 1964 الى القمة العربية الأولى لمناقشة الموضوع وتشكيل قيادة عربية موحدة بقيادة الفريق المصري علي علي عامر، وإناطة القضية الفلسطينية بأحمد الشقيري من خلال منظمة التحرير الفلسطينية التي أقرت الجامعة العربية إنشاءها على مستوى القمة. وتم عقد القمة الثانية لمتابعة الموضوع بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 1964. وبعد تلك القمة مباشرة قام الطيران الإسرائيلي بشن غارة جوية لتدمير معدات وآلات ومنشآت التحويل السورية القائمة آنذاك لتحويل مجرى نهر بانياس في الأراضي السورية بموجب قرار القمة العربية المذكورة، فتوقف العمل في المشروع بصورة نهائية، ولم يحرك أحد ساكناً.

20 تعمّد الفدائيون الفلسطينيون أن يقوموا بعمليتهم العسكرية الأولى ضد الأنابيب الإسرائيلية الناقلة للمياه المحوّلة من نهر الأردن بزرع عبوة ناسفة تحتها، وذلك في اليوم الأول من الشهر الأول من عام 1965 بعد ثلاثة أشهر فقط من القمة العربية الثانية، فبدا ذلك وكأنه احتجاج فلسطيني على تخاذل القمة العربية في ردع إسرائيل عن الاستمرار في عمليات التحويل. وقد انطلق الفدائيون الى داخل الأراضي المحتلة عبر الحدود الأردنية، لكن قيادتهم أصدرت البيان الأول عن العملية من العاصمة اللبنانية بيروت حيث كانت الصحافة اللبنانية تتمتع بحريات واسعة في مطلع عهد الرئيس شارل حلو، وذلك باسم تنظيم «العاصفة»، وهو الجناح العسكري السري لحركة «فتح» قبل الإفصاح عن نفسها بعدة أشهر. وعندما لقيت هذه العملية تجاوباً شعبياً واسعاً في لبنان وبقية الأقطار العربية، حاولت الأجهزة الأمنية اللبنانية والعربية، بتوصيات مشددة من القيادة العربية

العليا برئاسة الفريق المصري علي علي عامر، الضغط على الصحف لمنعها من نشر بيانات العمليات الفدائية في المستقبل.

21 كان من بين التعميمات التي أصدرها الفريق علي علي عامر إلى الدول العربية المحيطة بإسرائيل، وهي لبنان وسوريا والأردن، تعميم سرّي يطلب التشدد في منع الفدائيين الفلسطينيين من التسلل عبر الحدود الى الأراضي المحتلة خشية أن يستثير ذلك الإسرائيليين فيقومون بشنٍّ حرب شاملة ضد الدول العربية قبل استكمال الخطط الدفاعية التي كانت القيادة العربية العامة عاكفة على إعدادها، بموجب التفويض المعطى لها من القمة العربية. وبموجب هذا التعميم قامت قوة من الجيش اللبناني في جنوب لبنان باعتقال مجموعة من الشبان الفلسطينيين وهم يحاولون التسلل الى الأراضي المحتلة من داخل الأراضي اللبنانية. وكان من بين هؤلاء الفلسطيني البعثي جلال كعوش الذي مات في مقر المخابرات اللبنانية (المكتب الثاني)، وجرى التكتم على الحادث لأيام. لكن جريدة «الأحرار» الناطقة باسم حزب البعث في لبنان، والتي كان يرأس تحريرها في ذلك الوقت الصحافي المعروف جان عبيد، نشرت الخبر في العنوان الرئيسي على صدر صفحتها الأولى، واصفة جلال كعوش بأنه «شهيد»، ما أثار موجة واسعة من الاحتجاج. وقد اضطرت شعبة المكتب الثاني في الجيش اللبناني إلى إصدار بيان ادعت فيه أن كعوش مات وهو يحاول الهرب من نافذة في الطابق الثاني من المبنى، فلم يكن هذا البيان مقنعاً، مما اضطر وزير الدفاع يومذاك الشيخ ميشال الخوري الى دعوة الصحافيين الى وزارة الدفاع ليشرح لهم ملابسات الحادث. وتبيَّن بعد ذلك أن القيادة العربية العامة هي التي أمرت بالتشدد التام ضد التسلل الفلسطيني الى داخل الأراضي المحتلة. وحذا الجيش الأردني حذو الجيش اللبناني في مطاردة المتسللين من الفدائيين الفلسطينيين الذين سقط شهداؤهم الأوائل برصاص عربي قبل أن يسقطوا برصاص إسرائيلي.

22 في 1967/11/22، أقر مجلس الأمن الدولي بالاجماع القرار رقم 242، الذي وضعه المندوب البريطاني اللورد كارادون، كحل وسط بين مشاريع عدة لقرارات نزلت على النقاش بعد الحرب العربية-الإسرائيلية. فورد في المادة الأولى، الفقرة أ: «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير». وقد حذفت «أل» التعريف من كلمة «الأراضي» في النص الإنكليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير القرار. وإضافة إلى قضية «الانسحاب» فقد نص القرار على إنهاء «حالة الحرب» و«الاعتراف» ضمنا بالدولة العبرية من دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين. وقد شكَّل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية والعربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.

وقد جاء النص كالآتي:

«إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط؛

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان؛

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق:

أولاً: يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات (الإسرائيلية) من أراض احتلت في النزاع الأخير {نص الفقرة باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية: انسحاب القوات (الإسرائيلية) من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير}.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

ثانياً: يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة؛

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين؛

ج- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثاً: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص يتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية، ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه؛

رابعاً: يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

الفصل الثالث

وهم البطل المنقذ

«لا تـلـمْ كـفِّـي إذا الـسـيـف نـبا صـحَّ مـنِّـي الـعـزمُ والـدهـرُ أبـى»

خليل مطران، شاعر القطرين

حاول كثيرون من القادة، في العالم العربي وفي خارجه، أن يطرحوا أنفسهم بطرق مختلفة على أنّهم أبطالٌ منقذون لأوطانهم وشعوبهم، وقبلت شعوب عديدة، بشكل أو آخر، أن تنظر إليهم على أنّهم كذلك. وفي الحقبة التي يعالجها هذا الكتاب، وهي الحقبة الناصرية-البعثية التي بلغت ذروتها في إقامة الوحدة السورية-المصرية عام 1958، برزت هذه الحالة أولًا بشخص الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، ثم في الجمهورية العربية المتحدة، ثم برزت في سوريا بشخص الرئيس حافظ الأسد، وفي العراق بشخص الرئيس صدام حسين.

هذه الحالات خيَّبت الآمال وأظهرت الفارق العميق بين صورة البطل المنقذ، وبين الدولة التي قادها. فلكي يلبس القائد، أو الزعيم، أو الرئيس، شكل «البطل المنقذ»، فإنّه مضطر إلى رفع سقف الآمال اللازمة أو المعقودة، لتثبيت حكمه ونظامه. لكن ذلك في كثير من الأحيان لا يكون متطابقاً مع الواقع الذي هو ألصق تماسًاً مع الناس، فتذرُّ الخيبة قرنها، وتجرجر أذيالها، عند الاحتكاكات المصيرية على المفترقات الحاسمة، وتنتهي أسطورة البطل المنقذ بكارثة، فيترك بالتالي للأجيال الجديدة مشاكل مضاعفة وأكثر تعقيداً ومشوبة بالتناقضات التي تشكّل مع الوقت خطراً على وجود البلد ذاته.

وليس تحليل هذه الحالة هيِّناً أو قابلاً للتبسيط المريح، لأن المعركة التي يجد العرب أنفسهم فيها، هي حالة معقدَّة ومركَّبة وغير قابلة للتبسيط. فهم يواجهون عدوًّاً غير عادي في ظروف غير عادية، وهو موجود وجوداً فعلياً، وبأشكال مختلفة ومتباينة في داخل كلّ بلد عربي وفي داخل كلّ حركة عربية. ذلك أنّ هذا العدو ليس حالة محليَّة، لا في موضعه الذي اغتصبه واقتطعه لنفسه، ولا في أي مكان آخر. بل هو مجسَّم مصغَّر للعالم كلّه تقريباً. هو له دعم ونجدة في كلّ مكان، بما في ذلك الأقطار العربية.

ولهذا فإن صورة «البطل المنقذ» هي صورة مريحة للناس العاديين الذين لا يدركون تلك التعقيدات وعلاقتها بواقعهم، وليسوا مضطرين أو قادرين على إدراكها، إلّا من خلال ما يصل إليهم من خطابات القائد، أو بيانات الأحزاب والحركات السياسية.

هناك فرادة في هذا العدو الذي يواجه العرب، وهم يهربون من مواجهته إلى لا مكان سوى التدمير الذاتي. هو يواجههم في كلّ أقطارهم بأساليب متنوعَّة ومبتكرة. وهنا تبرز المفارقة التي أدت إلى التباعد والتقاتل بين الناصرية والبعث، لأن السبيل الوحيد للوقوف في وجهه، كما أثبتت التجربة اللبنانية، هو «المقاومة الدائمة» وبأي شكل متاح. ومع ذلك فإن لهذا العدو أساليبه الخاصة في «مقاومة المقاومة» داخل بيئتها وحواضنها. وفي هذا السياق تدخل «معركة الوعي» لأن للمقاومة أثماناً يصعب دفعها في أجواء التردد والخوف والإكثار من الحسابات، شأن «الأنظمة الحسابية» التي قادت إلى الهزيمة المروِّعة في الميدان.

وفي تلك المواجهة الصعبة بين «المقاومة الدائمة» و«مقاومة المقاومة»، تبرز أيضاً مزالق خطرة، لأن القول بالمقاومة الدائمة يستدعي القول بأنّ المتحفظين على المقاومة، بأي درجة من التحفظ، هم بالضرورة حلفاء للعدو. وهذا يسهِّل على العدو إذكاء الحروب الأهلية في داخل الأقطار العربية، كما شاهدنا خلال السنوات الأخيرة في العراق، وسوريا، ومصر، وكما شاهدنا سابقاً في لبنان بفعل وجود المقاومة الفلسطينية على أرضه. ويخطىء من يظن بأنّ العدو الإسرائيلي لم يكن طرفاً فاعلاً في كلّ تلك الأحداث، أو مؤججاً لها، أو حتى مطلقاً لشراراتها لكونه حالة «أخطبوطية» أطرافها ممتدة ومتحركة في كلّ مكان، ما يجعل الحرب معه حرباً كونية، كما تم تشخيصها في القسم السابق من هذا الكتاب من خلال تحليل تقرير بعثة «كينغ-كراين» الأميركية إلى سوريا أثناء مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب

العالمية الأولى، وفي ضوء مواقف الرئيس الأميركي وودرو ويلسون والمبادىء التي أطلقها يومئذٍ.

***

إن أوضاع الحركات العربية، على هشاشتها، هي أيضاً حالة مركّبة، والعلاقات بينها لم تكن سويّة. ويمكن تقسيم تلك الحركات إلى ثلاثة أصناف: الأحزاب الوطنية شأن حزب «الوفد» في مصر، والأحزاب القومية العربية، شأن البعثيين على اختلافهم والناصريين على أنواعهم، والأحزاب «ما فوق القومية» شأن الإخوان المسلمين، وأخيراً تنظيم «القاعدة» وتوابعه ومتفرعاته. وهذا التقسيم ضروري لتشخيص الإضافة النوعية على المسرح السياسي الإقليمي المتمثلة بـ«حزب الله» اللبناني والمقاومة الإسلامية في لبنان.

والملاحظ أنّه عندما كانت الأوضاع في بعض الأقطار العربية الرئيسية طبيعية في الإطار البرلماني، كانت الأحزاب الوطنية والقومية غالبة للحركات الإسلامية على الصعيد الشعبي. كان حزب «الوفد» غالباً للإخوان المسلمين، وكان حزب البعث في سوريا أيضاً متفوقاً عليهم في التمثيل البرلماني. وما قويت شوكة حركة الإخوان المسلمين، سواء في مصر أو في سوريا، إلّا بعد دخول النظام الناصري في مصر والنظام البعثي في سوريا في حرب إلغاء معهم، كضرورة للتفرد بالسلطة.

أما فرادة «حزب الله» اللبناني فهي في كونه أول محاولة من نوعها لجمع التقسيمات الثلاثة في إطار واحد، بمعنى أنّه حزب وطني لبناني، وأنّه قَبِلَ فكرة العروبة بقبوله احتضان بقايا الأحزاب القومية، وهو في الوقت ذاته حزب إسلامي حسب التوصيف الخاص بحركة الإخوان المسلمين على أنّها حركة «ما فوق الوطنية والقومية». وقد تكون هذه الموالفة الجديدة أحد مرتكزات نجاح «حزب الله» في الظهور كقوة إقليمية يُحسب لها حساب في السياسة الدولية. وهذا أيضاً لم يخلُ من الالتباس بين أن يكون «مقاومة إسلامية لبنانية» كشرط لكونه حزباً وطنياً، وبين أن يكون «مقاومة إسلامية في لبنان» كشرط لكونه «ما فوق الوطنية والقومية» شأن الإخوان المسلمين وتنظيمات «القاعدة».

لكن في كلّ هذه التصنيفات للأحزاب العربية بين «وطنية» و«قومية» و«ما فوق الوطنية والقومية»، هناك أيضاً التباس في مفهوم «العروبة» كحالة «إسلامية» أو كحالة متجاوزة للإسلام، أو حتى على تناقض معه كما يرى الإسلاميون وبعض قادة الغرب في المسألة القومية، شأن القائلين بأنّ «العروبة حربٌ ضدّ الإسلام»،

على حدٍّ قول الكاتب طلعت رضوان في مقال له بعنوان «كارثة العروبة على مصر»: «كانت العروبة أخطر الكوارث التي أصابت شعبنا»[1]،

وشأن اللورد البريطاني آكتون القائل:

«إن مبدأ القومية تطوُّر مؤسف، لأن الرغبة القومية مضرَّة بالحرية وبالحضارة»[2].

وما قاله اللورد آكتون في القومية يقول مثله اليوم المعادون للقومية العربية، خصوصاً في الحركات الإسلامية التي ترى أن الفكر القومي الذي أنتج الحركات القومية العربية هو في الأصل فكرٌ عقيم. وفي المقابل تجد أنّ «العروبيين» الذين يجهدون أنفسهم للتمسك بأهداب الإسلام اجتناباً لرميهم بالإلحاد، يُصوِّرون العروبة بأنها «اختيار الهي»، لأن الله اختار نبياً عربياً لدعوته، بقرآن عربي أنزل بلغة مقدَّسة. وقد رمي مؤسس حزب البعث ميشال عفلق بالمبالغة في الإسلامية إلى حد إشاعة اعتناقه الإسلام من قبل نظام صدام حسين في بغداد، تحت وطأة عقدة كونه غير مسلم في الديانة، وحاول استنهاض العرب بعقيدة غير دينية، وهو أمر دونه حواجز وعوائق متراكمة من الصعب، بل ربما من المستحيل اجتيازها أو تجاوزها، بحيث اضطر صدام حسين نفسه أن يبالغ في إسلاميته ليس فقط بإعلان اعتناق عفلق الإسلام، بل بأن كتب بدمه وبخط يده عبارة «الله أكبر» على العلم العراقي، وهي عبارة لا يستطيع أحد أن يحذفها، وربما بقيت إلى الأبد.

من هذه الناحية، كان هناك انفصام واضح في الشخصية البعثية وفي الشخصية الناصرية أيضاً. وقد حاول ميشال عفلق قبل سنوات من تأسيس حزب البعث إخفاء هذا الانفصام في مقاربته الفذَّة عن التجربة الإسلامية الأولى بقيادة الرسول العربي محمد بن عبد الله، كحالة نهضوية فريدة يمكن تكرارها بطريقة مختلفة، ولكن من ضمنها[3].

والشخصية الناصرية بقيت على الدوام «شخصية إسلامية»، وإن كان عبد الناصر نفسه حاول الابتعاد عنها قدر الإمكان، لكن نظامه في جوهره كان إسلامياً، خصوصاً في مراحل صراعه مع الإسلاميين كجزء من مقتضيات المزايدة عليهم كما فعل صدام حسين بعد حربه مع إيران بشكل أكثر «بداوة»، وأنضح بالمزايدة.

إنّه بالإمكان إيجاد أعذار تخفيفية لعبد الناصر والناصرية، من هذه الناحية، لأنهم ما كانوا لا في نشأتهم ولا في تطورهم حالة عقائدية متميِّزة. لكن الانفصام البعثي كان، وما زال، واضحاً. فقد وضع حزب البعث لنفسه قواعد عمل، لكنه لم يعمل، أو لم يستطع أن يعمل، بموجبها. بينما عبد الناصر لم يكن بحاجة إلى قواعد عمل، ولو أنّه حاول ذلك متأخراً وبعد فوات الأوان، لأنّه كان يمثّل القوات المسلحة،

وبالتالي أذرعها الاستخباراتية. ومن المؤسف أنّ حزب البعث الذي بدأ مسيرته كحركة توعية شعبية، انتهى به المطاف كحركة عسكريَّة استخباراتية.

تعذَّر أن يكون عبد الناصر بعثياً، فصار حزب البعث ناصرياً[4].

ولكون حزب البعث لم يعمل حسب القواعد التي رسمها لنفسه، فقد انفتح مجال واسع وبدرجات متفاوتة لنشوء ما يمكن وصفه بأنّه «مواقف خاصة» تمّ تغليفها أو تقديمها للبعثيين العاديين باسم «الواقعية»، كما حدث على سبيل المثال عند انسحاب الجيش العراقي من الأردن في إبَّان الصراع العسكري بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية عام 1970. لكن الذين دخلوا في هذا الباب، لمقتضيات الحفاظ على السلطة بالدرجة الأولى، كانوا يعرفون أنّهم يخالفون قواعد عمل حزبهم ومنطلقات عقيدته، وبالتالي أظهروا للملأ أنّ عقيدة حزبهم هي الشيء غير الواقعي[5]!

***

في حروب الفريقين البعثي والناصري، فيما بينهما ومع الآخرين، كان هناك عن سابق تصوُّر وتصميم نوع من المواربة، يحمل شبهة أن تكون فيه أصابع أجنبية ليست حسنة النيَّة إزاء القضية المركزية في العالمين العربي والإسلامي، وهي القضية الفلسطينية. فعندما قرَّر عبد الناصر الذهاب إلى اليمن في عام 1961 بعد الانفصال السوري، كان يعرف أنّه يفتح باباً للإشاحة بوجهه عن مواجهة العدو الحقيقي بإيجاد عدوٍّ بديل. وهذا ما فعله أيضاً صدام حسين عندما خاض حرب إيران نيابةً عن قوى إقليمية ودولية معينة، كانت غايتها الحقيقية من تلك الحرب التي امتدت ثماني سنوات إضعاف العراق وإيران واستنزافهما، وإبعادهما عن الانخراط في الصراع المصيري مع المشروع الصهيوني. وفي هذه الحالة أيضاً تم إيجاد عدوٍّ بديل لتحويل الأنظار عن العدو الحقيقي.

وفي الحالتين، وبعد إنهاكهما واستنزافهما في حرب جانبية، تم إنزال ضربة قاضية عليهما من قبل إسرائيل والقوى الدولية الداعمة لها.

عبد الناصر تلقَّى الضربة من إسرائيل مباشرة بدعم من قوى دولية وعربية، وصدام حسين تلقى الضربة القاضية عن طريق جيوش الاحتلال الأميركية في حرب بالنيابة، وأيضاً بدعم من إسرائيل وبعض الدول العربية.

والمشكلة في الفهم العربي لمثل هذه الحالات المتكررة بطرق وأدوات مختلفة، هي في التعويل على «البطل المنقذ» الذي يكون النصر، أي نوع من النصر

الجانبي، من نصيبه، بينما تقع الهزيمة على كاهل البلد الذي يحكمه والأمة بأسرها. وعلّة هذا التصوُّر أنّ انتظار «البطل المنقذ» أو وضع الآمال فيه، أو الاعتقاد بأنّه يحمل إلى الأمة حلاً سحرياً، يجعل الناس المخدوعين بصورة ذلك البطل يعتقدون بأنّ الهزيمة يمكن أن تزول من تلقائها، مع أنّ النخب الطامحة إلى السلطة ولو على أنقاض البلاد، تعرف أنّ لا شيء يأتي أو يزول من تلقائه.

ففي غياب «البطل المنقذ»، وسير الدولة بعده إلى الانهيار، تتحول البلاد من وطن مكلوم إلى ساحة دامية، فتصير الحركات الساعية إلى ملء الفراغ أقوى وأكبر من الدولة، وهذا يولِّد التزاحم على المصالح الفردية بالعنف، فتصبح القوى المعارضة السلمية وغير السلمية أسوأ بكثير من الحكومة التي تعارضها.

هذا التحوُّل ليس بحاجة إلى برهان، لأنّه مرَّ من أمامنا بالصوت والصورة مشهد المعارضات العربية تطوف عواصم الدول الأجنبية تحثها على التدخل العسكري في بلدانها. هذا ما فعلته من دون تردد المعارضة العراقية في الخارج، وما فعلته علانيةً أيضاً المعارضة السورية، وربما فعلته المعارضة المصرية سرّاً، لأن تواطؤ الأميركيين مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر بات من الأحاديث العادية في الأوساط الإعلامية والسياسية.

إن هذه اللامبالاة بالقضايا الأساسية للأمة سواء من قبل الحركات المعارضة المسلَّحة، أو الحركات المعارضة السياسية، بتقديمها مسألة الصراع على السلطة فوق أي اعتبار آخر، خصوصاً فوق الصراع الأساس مع العدو الإسرائيلي، هي طريق في اتجاه واحد يؤدي في النتيجة إلى التعاون مع العدو، بالإضافة إلى تدمير البلاد وبناها التحتية كسلفة أو هدية مجّانية له.

***

هناك، بالنسبة إلى الهزيمة الكبرى، ملابسات تم تغليفها بأطروحات دولية لا تستقيم أمام النظر فيها من زاوية تغيير الأولويات، كما حدث في حرب اليمن مع عبد الناصر، وكما حدث في حرب إيران (ثم في حرب الكويت) مع صدام حسين. فقد تم عشية الخامس من حزيران/يونيو 1967، يوم الهزيمة، تسريب أخبار مفادها أنّ السفير السوفياتي لدى مصر زار الرئيس عبد الناصر ليلاً وأيقظه من نومه ليبلغه بضرورة الامتناع عن توجيه الضربة الأولى إلى إسرائيل، لأن ذلك من شأنه أن يخلق أزمة دولية.

على أيّ أساس قد يخلق إقدام مصر على ضرب إسرائيل أزمة دولية، وضرب إسرائيل لمصر لا يخلق أزمة دولية؟

فها هي حرب حزيران/يونيو 1967 التي قامت فيها إسرائيل بضرب مصر قد خلقت أزمة دولية في غاية التعقيد، ما زالت تعقيداتها ومضاعفاتها تتفاعل حتى اليوم بعد مضي نصف قرن عليها!

وماذا عن قول القائلين بأنّ حرب مصر ضد إسرائيل صعبة بسبب الطبيعة الصحراوية المكشوفة لشبه جزيرة سيناء. فلماذا تكون صحراء سيناء صعبة على مصر، وتكون في الوقت ذاته سهلة على إسرائيل؟ ثم إنّ الجيش المصري في حرب تشرين الأول/أكتوبر من عام 1973 دحض هذه المقولة وأنزل بالقوات الإسرائيلية المحصنة على القناة وفي عمق الصحراء هزيمة مشهودة، تم فيما بعد تلفيق نتائجها بالسياسة والخروقات العسكرية الفولكلورية.

ثم إنّ محمد حسنين هيكل كشف في مقالاته السابقة مباشرة للحرب، وبصريح العبارة، أنّ القيادة المصرية أعدت نفسها وخطتها على أساس أنّ إسرائيل هي التي ستقوم بتوجيه الضربة الأولى، وأن مصر مستعدة لتلقي تلك الضربة واستيعابها، ومستعدة لتوجيه الضربة الثانية التي ستكون مزلزلة للكيان الصهيوني. إنّه من الصعب التوفيق بين هذا وذاك: بين تأكيد هيكل لتوقيت ومنسوب وتسلسل الضربات قبل أيام من الحرب، وبين الادعاء بأنّ السفير السوفياتي هو الذي قلب المعادلة في ربع الساعة الأخير!

***

أمام المشهد العربي القائم اليوم، حيث يسود التشتت، وحالة الفوضى والفراغ، وحالة انفصام العرى الجامعة للمجتمعات العربية في داخلها أو فيما بينها، وحيث المعارضات والحركات المعارضة أسوأ من الحكومات القائمة بمختلف الأسانيد المفتعلة أو الملفقة لتوكيد شرعيتها، وبعد أفول القوى القومية التاريخية، وفي طليعتها حزب البعث والناصرية، في معارك وحروب خارج صحنها وفي اتجاه معاكس، ماذا يمكن أن يقال في ذلك غير المعالجة التاريخية النزيهة والنقدية في الوقت ذاته؟

من جهتي لن أطرح السؤال الكلاسيكي الذي كان يطرحه اليساريون المسكونون باللينينية:

ما العمل؟

أو التساؤل المصيري:

إلى أين من هنا؟

مثل هذه الأسئلة لم تعد شغل أهل الماضي المهزوم والمهزومين معه.

بل يبقى هناك بصيص من الأمل، وسط كلّ هذا الركام، وهو أن تقوم في العالم العربي قوى حيَّة تتصدى لمهام المواجهة مع العدو الحقيقي، لأنّه لا مردَّ للاتجاهات الانهزامية إلّا بالوقوف في وجه العدو التاريخي للأمة وداعميه وقوفاً صلباً ومتفوقاً بهدف إحياء الصراع الحقيقي الذي تزول معه الظواهر الانهزامية، ويتوقف معه تحوّل طوابير «الثوريين» إلى انتهازيين ينظِّرون للانهزام.

شواهد وأسانيد

1 من مقال طلعت رضوان المنشور في 15 شباط/فبراير 2014 على موقع «حركة مصر المدنية» في شبكة الإنترنت.

2 اللورد آكتون مؤرخ وكاتب وسياسي بريطاني في أواسط القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (توفي عام 1902)، كان من الشخصيات الكاثوليكية البارزة في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر. وقد اشتهر في بريطانيا والعالم بكلمة قالها عن المفاسد المرافقة للسلطة ومضمونها: «السلطة مَفسَدة، والسلطة المطلقة مَفسَدة مطلقة». وكان آكتون من أشد المعجبين برئيس الحكومة البريطانية غلادستون الذي كان أول من فكَّر بإنشاء دولة يهودية في فلسطين بهدف عزل مصر عن سوريا لمنع تكرار تجربة ابراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا، وهي التجربة التي ورد تحليلها في سياق هذا الكتاب. كذلك اشتهر آكتون بدفاعه عن التجربة الاتحادية في الولايات المتحدة الأميركية فوصفها بأنها «الضامن التام للحريات الشخصية».

3 «في ذكرى الرسول العربي»، خطاب ألقاه ميشال عفلق على مدرج جامعة دمشق يوم الخامس من نيسان/أبريل من عام 1943 (قبل أربع سنوات تماماً من تأسيس حزب البعث). وقد كان في جانب منه موجهاً الى المسيحيين العرب، حيث يقول في مقطع من الخطاب بعنوان «شرف العروبة»:
«الفكرة القومية المجردة في الغرب منطقية إذ تقرر انفصال القومية عن الدين. لأن الدين دخل على أوروبا من الخارج، فهو أجنبي عن طبيعتها وتاريخها، وهو خلاصة من العقيدة الأخروية والأخلاق، لم ينزل بلغاتهم القومية، ولا أفصح عن حاجات بيئتهم، ولا امتزج بتاريخهم، في حين أن الإسلام بالنسبة الى العرب ليس عقيدة أخروية فحسب، ولا هو أخلاق مجردة، بل هو أجلى مفصح عن شعورهم الكوني ونظرتهم الى الحياة، وأقوى تعبير عن وحدة شخصيتهم التي يندمج فيها اللفظ بالشعور والفكر، والتأمل بالعمل، والنفس بالقدر. وهو فوق ذلك كله أروع صورة للغتهم وآدابهم، وأضخم قطعة من تاريخهم القومي، فلا نستطيع أن نتغنى ببطل من أبطالنا الخالدين بصفته عربياً ونهمله أو ننفر منه بصفته مسلماً. قوميتنا كائن حي متشابك الأعضاء، وكل تشريح لجسمها وفصل بين أعضائها يهددها بالقتل. فعلاقة الإسلام بالعروبة ليست، اذاً، كعلاقة أي دين بأية قومية. وسوف يعرف المسيحيون العرب، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم يقظتها التامة ويسترجعون طبعهم الأصيل، أن الإسلام هو لهم ثقافة قومية يجب أن يتشبعوا بها حتى يفهموها ويحبوها فيحرصوا على الإسلام حرصهم على أثمن شيء في عروبتهم. وإذا كان الواقع لا يزال بعيدا عن هذه الأمنية، فإنّ على الجيل الجديد من المسيحيين العرب مهمة تحقيقها بجرأة وتجرُّد، مضحين في سبيل ذلك بالكبرياء والمنافع، إذ لا شيء يعدل العروبة وشرف الانتساب إليها».
وقد عبَّر عن هذه المعضلة بعبارة «غربة ميشال عفلق»، الشاعر والكاتب اللبناني الراحل أنسي لويس الحاج في تعليق له على كتاب سيرتي الذاتية «علامات الدرب» نشره في جريدة «الأخبار» اللبنانية بتاريخ 30 آذار/مارس من عام 2013، ويمكن مطالعته على الإنترنت على الرابط التالي:
www.al-akhbar.com/node / 180338

4 راجع العدد 27916 من جريدة «الأهرام» بتاريخ 17 أيار/مايو من عام 1963، وفيه مقال لرئيس تحريرها محمد حسنين هيكل بعنوان: «نقطة اللاعودة مع قيادة البعث السوري»، وفيه مقطع من مناقشة بين الرئيس عبد الناصر وميشال عفلق حول النقطة المشار إليها في النص، حيث يقول الرئيس المصري موجهاً كلامه الى عفلق: «حين رفضت اقتراحك بالمشاركة، فلقد كنت أرفض

وصاية بعثية على الجمهورية، أو كنت أرفض تسلطاً حزبياً على سوريا، وكنت أعلم أن ذلك هدفكم، ولم يكن في مسؤوليتي تجاه الشعب السوري ما يسمح لي بأن أترك لكم هذا. فهل من أجل هذا يستقيل وزراء الحزب ويضغطون على غيرهم من السوريين والمصريين؟»
ويردُّ ميشال عفلق عليه بالقول: «لم نكن نريد استقالة وزراء الحزب وحدهم، بعد رفض المشاركة، وإلّا بدت العملية بعثية. كذلك لم نكن نريد استقالة السوريين كلهم وإلّا بدت العملية انفصالية. كنا نريد معهم بعض المصريين لتكون الأزمة في إطار الوحدة».

5 تناولت هذه النقطة في كتيِّب «هيكل وبؤس الصراحة» المنشور في الفصل السابق أعلاه، ولكن من زاوية مختلفة تتعلق بتحديد المعايير لقياس التناسب بين سلطة حزبية قطرية، وبين أصلها القومي، وذلك في معرض تمادي الأستاذ هيكل في المغالطة المتعلقة بتنطُّح حزب البعث العراقي لسرقة دور مصر، حيث قلت: «إن المغالطة التي وقع فيها الأستاذ هيكل، هي أنّه صغَّر حزب البعث إلى حجم سلطته في العراق، ليُظهر فداحة سعي العراق المزعوم لاغتصاب دور مصر، ثم ضخَّم إمكانيات العراق والتزاماته الى حجم فكرة الحزب وأهدافه القومية ليُظهر فداحة تقصيره».

للمؤلف

بؤس الصراحة دار الكفاح – بيروت 1970

المنظمة تحت المجهر (ترجمة وتقديم) منشورات هاي لايت – لندن 1984

علامات الدرب (سيرة ذاتية) اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر – لندن 2013

المحتوى

فهرس أسماء العلم

ت

ج

ح

خ

د

ر

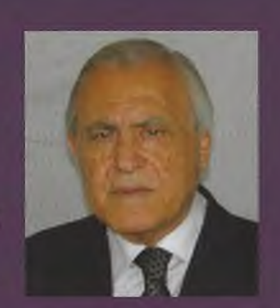
ز

س

[redacted] هذا الكتاب أربع إشكاليّات تنخر الكيانات [redacted]

- غموض المفاهيم المتعلّقة بالقوميّة العربيّة والإسلام والتباسها.
- ما يدور من مشادّة ونفور بين الحركات العلمانيّة والحركات الإسلاميّة، والعوامل المانعة لنشوء حالة مدنيّة فاعلة في ظلّ هيمنة الإسلام السياسيّ.
- استعصاء قيام كيان عربيّ واحد قياساً على تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، ما أدّى إلى انتقال التوجّه العربيّ نحو البحث عن أعداء افتراضيّين بدلاً من الأعداء الحقيقيّين، وهو مسار ما زال سارياً ومتفاقماً.
- أزمة الحرب والسلم مع إسرائيل، ومن ضمنها حروب الناصريّة والبعث والقوى الإسلاميّة في ما بينها ومع الآخرين. ويناقش الكتاب في جزء منه هذه الإشكاليّة من خلال التناقض الحادّ الذي نضحت به مقالات الكاتب محمّد حسنين هيكل في جريدة «الأهرام» المصريّة، بين دفاعه الموارب عن التوجّه الناصريّ إلى السلام، وبين تأكيده أنّ «من لا يريد محاربة إسرائيل فإنّه يريد حرباً أهليّة بين العرب».

«سليمان الفرزلي برهانٌ شائق على أنّ الصحافي يستطيع أن يكون شاهداً شريفاً ومؤرّخاً موضوعيّاً كبيراً.» — أنسي الحاج



سليمان الفرزلي — كاتب لبناني (مواليد 1937). مارس التدريس قبل الانتقال إلى الصحافة منذ العام 1963 في دار الصيّاد. بعدها، ترأس تحرير مجلّة «الأحرار» (1969-1970)، ثمّ جريدة «الكفاح» (1970-1972)، ثمّ جريدة «بيروت» (1974-1976). عام 1977، عُيّن نائباً لرئيس تحرير مجلّة «الدستور» في باريس ثمّ في لندن، قبل أن ينضمّ إلى مجلّة «الحوادث».

عام 1982، شغل منصب رئيس تحرير مجلّة «الصيّاد» في بيروت. ثمّ عاد إلى لندن لينضمّ من جديد إلى «الحوادث»، ومن بعدها إلى «الصيّاد»، قبل أن يصدر عام 1992 جريدة «الميزان» اللبنانيّة العربيّة المستقلّة.

ISBN 978-614-438-421-3
9 786144 384213

نوفل هي دمغة الناشر
هاشيت أنطوان